حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(558)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	13
حقوق الإنسان فى العالم	164

شاركا في إعداد بيانات مسيئة للمملكة.. وتدخلا في شؤون دول مجاورة

النظر في دعوى ضد مثيرَي فتنة حاولا إحداث الفرقة والانقسام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546250

الرياض - مفضي الخمساني

بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض النظر في دعوى ضد متهمين شاركا في إعداد وصياغة بيانات والتوقيع عليها تتضمن الإساءة لسمعة المملكة ولمؤسساتها العدلية والأمنية لإشاعة الفوضى وإحداث الفرقة والانقسام، واشتراكهما في تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة لها من قبل الجهات الرسمية.

وقدم ممثل هيئة التحقيق والادعاء العام لائحة دعوى لناظر القضية، تتضمن عدداً من التهم منها: الاشتراك في تأسيس جمعية والإعلان عنها قبل الحصول على التراخيص اللازمة لها من قبل الجهات الرسمية وإظهارها كواقع لكيان صحيح مختص يصوغ إصدار البيانات، واشتراكهما في إصدار هذه البيانات عن طريق الجمعية ونشرها على الإنترنت، والتعدي على اختصاصات مؤسسات حكومية وأهلية "هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان".

ووجه المدعي العام لهما تهمة المشاركة في إعداد وصياغة وإصدار عدة بيانات، تتضمن الإساء لسمعة المملكة ولسياستها ولمؤسساتها العدلية والأمنية، والتي يهدفان منها إلى تفرغة اللحمة الوطنية والنيل من هيبة الدولة وأمنها واستقرارها وإشاعة الفوضى وإثارة وتأليب الرأي العام ضد الدولة بالتحريض على التدخل لدعم الموقوفين أمنياً ومناصرة قضاياهم والدعوة للقيام بضغط شعبي ضد سياسة الدولة، بالإضافة إلى اتهامهم لرجال الأمن بإطلاق النار عشوائياً في محافظة القطيف والتسبب بمقتل أبرياء على حد زعمهم.

واتهم المدعي العام، المدعى عليه الأول بنشر تغريدات مناوئة، ومسيئة من شأنها المساس بالنظام العام تتضمن الإساءة للمملكة وولاة الأمر، وللدول العربية واتهامها باتهامات باطلة، والتدخل في شؤون الدول المجاورة والإساءة لقادتهم وعلمائهم، بالإضافة إلى تهكمه بتصريح سماحة مفتي عام المملكة بشأن الأحداث الجارية بمصر.

وتضمنت لائحة المدعى عليه الثاني مشاركته "الأول" عبر لقاءين في إحدى القنوات الفضائية المعادية للمملكة وإساءته من خلالهما للمملكة وأنظمتها ومؤسساتها واتهامها باتهامات باطلة وتأليبه الرأي العام لإحداث الفرقة والفتنة والانقسام والمساس بأمن الدولة.

36 ألف قضية عمالية خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283428&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 07-11-2016 10:02 PM

فيما سجلت اللجان الابتدائية والعليا بمكاتب العمل ورود قضايا عمالية للمطالبة بالحقوق المالية والنظامية، إلى جانب قضايا فصل تعسفي، وأخرى تجبر عمالة على إنهاء عقودهم، بلغ عدد القضايا العمالية التي سجلتها فروع هيئة حقوق الإنسان 27 قضية أغلبها ضغوطات على عمالة لإنهاء عقودهم.

27 قضية بحقوق الإنسان

علمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن عدد القضايا الواردة لتلك اللجان في عام 1436 - 1437 بلغ 36330 قضية، منها 25933 قضية لمواطنين ومقيمين طالبوا بإعادة النظر في الحقوق النظامية المستحقة لهم، في الوقت الذي سجلت فروع حقوق الإنسان 27 قضية عمالية أغلبها ضغوطات على عمالة لإنهاء عقودهم.

إجبار على إنهاء العقود

أبانت المصادر أن فروع جمعية حقوق الإنسان بالمناطق سجلت قضايا لمتضررين من شركات ومؤسسات بالقطاع الخاص أجبروا على إنهاء عقودهم تماشيا مع خفض تكاليف المصروفات لدى تلك القطاعات الخاصة، وآخرين أجبروا على القيام بأعمال ليست من تخصصاتهم، والترحيل الإجباري والمطالبة بمكافأة نهاية الخدمة.

حقوق العامل المالية والنظامية

أوضح المحامي والمستشار القانوني بدر الشاطري لـ"الوطن" أن قانون العمل الجديد يعطي العامل أحقية في أخذ حقوقه المالية والنظامية التي نص عليها النظام، إذ تضمنت المادة الثمانون من نظام العمل أنه لا يجوز لصاحب العمل فسخ عقد العامل دون مكافأة أو إشعاره بذلك بفترة أو تعويضه ولابد من إعطاء العامل فرصة لمعرفة ذلك والتوضيح له بأسباب فسخ العقد مع الجهة المشغلة له، مضيفا أنه يستثنى من ذلك قيام العامل باعتداء على صاحب العمل أو المدير المسؤول أو أحد رؤساء الجهة التي يعمل بها، كذلك في حالة عدم قيام العامل بواجباته المفروضة عليه والمسجلة بالعقد أو لم ينفذ ما يطلب منه.

تأديب العمالة المقصرة

أشار الشاطري إلى أن قانون العمل الجديد وضع قواعد لتأديب العمالة المقصرة في أداء واجباتها تتمثل تلك الإجراءات في الإنذار الغرامة، والحرمان من العلاوة السنوية، وتأجيل الترقية مدة لا تزيد عن عام، والإيقاف عن العمل مع الحرمان من الأجر، بحيث يكون الفصل من العمل وفق الحالات المقررة بالنظام، مؤكدا أن عقد العمل في النظام الجديد وضع له آليات توضح متى ينتهي هذا العقد بانقضاء مدته.

وحول تجديد العقود، أبان الشاطري، أنه يتم التجديد للموظف السعودي لمدة مماثلة أو لمدة محددة متفق عليها، فإن تعدد التجديد لثلاث مرات متتالية أو بلغت مدة العقد الأصلي مع مدة التجديد أربع سنوات أيهما أقل واستمر الطرفان في تنفيذه تحول العقد إلى عقد غير محدد المدة.

لا يجوز لصاحب العمل فسخ عقد العامل دون

- صرف مكافأة
- إشعاره بذلك بفترة
- تعويضه
- إعطاء العامل فرصة لمعرفة القرار
- التوضيح له بالأسباب.

"حقوق الإنسان": ملف التجنيس بحاجة إلى "اهتمام"

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507745

عبدالله آل هتيلة (الرياض)

اعتبرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان منح الجنسية لأبناء السعوديات المتزوجات من غير سعوديين بـ «الأمر الذي يحتاج إلى اهتمام أكبر»، مشيرة إلى أن تعدد الجنسيات داخل الأسرة الواحدة من «الصعوبات القائمة ليس على المستوى السعودي بل على المستوى الدولي». وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في حديثه إلى «عكاظ»، أن نظام الحكم في المملكة يؤكد على وحدة الأسرة ودعمها وتوثيق أواصرها، لافتاً إلى أن وجود جنسيات مختلفة في داخل الأسرة الواحدة «يعد من المؤثرات التي تؤدي إلى صعوبات مستقبلية». وقال القحطاني إن أبناء السعوديات اندمجوا مع المجتمع المحلي، و«قد لا يعرفون الكثير عن أوطانهم الأصلية، وقد يكون الزوج منقطعا عن بلاده أيضا»، منبهاً من تضاعف المشكلات في حال وفاة الزوج غير السعودي، «الأمر الذي يتطلب تسهيل حصول أبناء السعودية على الهوية الوطنية». وأضاف:«نظام الجنسية السعودي وضع في الحسبان مثل هذه الظروف فأجاز لهم المطالبة بالحصول على الجنسية عندما يبلغون سن الرشد»، منوهاً بأن النظام راعى ظروف الإناث من أم سعودية لأنهن ينتظرن فترات طويلة ولا يحصلن على هذا الحق. وحول المطالبات للاستفادة من خبرات وشهادات أبناء وبنات السعوديات المتزوجات من أجانب، أوضح أن ثمة قرارات وتوجيهات صدرت من مجلس الوزراء بنقلهم على كفالة الأم، وتمكينهم من العمل والدراسة والإقامة، و«أخرى تصب في مصلحتهم، إلا أن الإشكالية تكمن في منحهم الجنسية».

سفير المملكة في كندا يقيم مأدبة غداء لرئيس هيئة حقوق الانسان

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2016/20161104/94444

اوتاوا - واس
أقام سفير خادم الحرمين الشريفين لدى كندا نايف بندر السديري مأدبة غداء تكريماً لمعالي رئيس هيئة حقوق الانسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بحضور معالي وزير الخارجية الكندي ستيفن ديون وذلك بمقر السفارة أمس.
وتأتي زيارة معالي رئيس هيئة حقوق الانسان إلى كندا تلبية لدعوة تلقاها من معالي وزير الخارجية الكندي يلتقي خلالها عدداً من الوزراء و رئيس مجلس الشيوخ الكندي ورئيس مجلس العموم الكندي وعدداً من المسؤولين الكنديين.

" حقوق الإنسان" توضح أسباب توقيف مريم العتيبي

المصدر: أخبار 24 الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/308655

أكد مدير الإعلام والنشر في هيئة حقوق الإنسان محمد المعدي أن الهيئة تابعت مع الجهات المعنية بمنطقة القصيم، قضية الفتاة "مريم العتيبي" التي انتشرت خلال اليومين الماضيين على مواقع التواصل الاجتماعي.
على خلفية قضية عقوق رفعها وأوضح أنه تم توقيف الفتاة (29 عاماً) ضدها والدها، وأنه تم إيقافها، ولكن لم تودع السجن، ولكن تم إيداعها مركز رعاية الفتيات، مشيراً إلى أن القضية سُتحال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، للتحقق من صحة ادعاء والدها وادعاء الفتاة ضد أخيها، ومن ثم اتخاذ الإجراءات النظامية بحقها.
جاء ذلك خلال مداخلة هاتفية لمدير الإعلام والنشر بهيئة حقوق الإنسان مع برنامج "تفاعلكم" على قناة "العربية".
ل وكان ناشطون على موقع "تويتر" أنشأوا وسما تداولوا خلاله قضية الفتاة، قائلين إنها تعرضت للتعنيف من قِبل أخيها، لإرغامها على التنازل عن دعوى القذف التي أقامتها ضده، وذلك بعد أن رفع والدها ضدها قضية عقوق.

عناية واهتمام المملكة بحقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4164730

د. ابراهيم العثيمين

• اعتقد أن فوز المملكة بتمديد عضويتها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال عملية التصويت التي عقدتها الجمعية العامة في 28 اكتوبر في مقر المنظمة الدولية بنيويورك، هو دحض لجميع المزاعم والافتراءات والدعايات المضللة ضد المملكة فيما يتعلق بملف حقوق الانسان، والتي روجت لها بعض المنظمات غير المسؤولة او التي لها أهداف سياسية أو من بعض وسائل الاعلام الغربية. خاصة أن هذا الانتخاب هو للمرة الرابعة وبهذا العدد الكبير من الأصوات، من هيئة (حقوق الإنسان) التي تعتبر أعلى هيئة حقوقية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومسؤوله عن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أرجاء العالم، وعن تناول حالات انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها. وبالتالي هو انتصار للمصداقية والشفافية والحقيقة.

• بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحويل لجنة حقوق الانسان الى مجلس حقوق الانسان في 2006، ليعد سلطة أعلى في نظام الأمم المتحدة وذلك لتبعيته المباشرة للجمعية العامة وليس للمجلس الاجتماعي الاقتصادي كسابقته (اللجنة)، تضمن قرار التحويل قيام المجلس بإجراء استعراض دوري شامل لوضع حقوق الإنسان على الصعيد العالمي من خلال مراجعة ذاتية تجريها كل دولة عضو في الأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات للتحقق من وفائها بواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. التزمت المملكة منذ انشاء المجلس بالمشاركة فيه ومتابعة آلية الاستعراض الدوري الشامل؛ مما يعبرعن جدية المملكة في إعطاء صورة صادقة وشفافة عن حالة حقوق الإنسان فيها، وما تحقق من تعزيز لها على أرض الواقع. فالسعودية ليس لديها ما تخفيه وهي تعترف بقصورها في بعض الجوانب وتسعى من خلال الاستعراض الدوري الى تلافيه وتطويره.

• فالسعودية اعتنت منذ فترة طويلة بموضوع حقوق الانسان من خلال مصادقتها على كثير من الاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب عام 1997. كما ان بند حقوق الإنسان منصوص عليه في المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم. وعلى ضوء ذلك قامت الحكومة بانشاء العديد من المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بحقوق الإنسان. ففي 2004 أنشئت الجمعية السعودية لحقوق الانسان، وهي أول منظمة مستقلة في مجال حقوق الإنسان في السعودية، والتي تهدف الى حماية حقوق الانسان والدفاع عنها ونشر الوعي بها. وفي عام 2008 تم انشاء هيئة حقوق الانسان، وهي هيئة حكومية مستقلة تختص بإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان وتهدف الى تعزيز منظومة حقوق الانسان، وتفعيل آليات الرصد والمتابعة، وذلك وفقا لمعايير حقوق الإنسان الدولية في جميع المجالات، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وبناء على تقارير هذه الهيئات والمؤسسات تم تطوير كثير من مرافق الدولة فقد تم تطوير مرفق القضاء وكذلك تم اعتماد استراتيجية وطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد وأنشئت على اساسه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد التي تهدف الى حماية النزاهة وتعزيز مبدأ الشفافية، ومكافحة الفسادين المالي والإداري وغيرها من المؤسسات والهيئات والتي تهدف جميعها الى الحفاظ على حقوق الانسان وتأطير ممارستها من خلال إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة.

• ثم جاءت رؤية السعودية 2030 التي قدمها ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ووافق عليها مجلس الوزراء قبل عدة أشهر، محورها الاساسي الإنسان وحقوقه وذلك من خلال اشتمالها على تعزيز المشاركة في الحياة السياسية والعامة، والمجتمع المدني، والحق في المشاركة الثقافية وفي الأنشطة الرياضية والترفيهية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الأمن، والصحة، والحق في التربية والتعليم والتدريب، والعمل، وحماية الأسرة، وتمكين المرأة.

• وأخيرا وكما ذكرت سابقا انه لا يمكن إنكار ان هناك صعوبات وتحديات لا تزال تواجه المملكة فيما يتعلق بحقوق الانسان وهذا امر طبيعي كباقي دول العالم، الا ان اعتناء الحكومة بموضوع حقوق الانسان ومحاولة تكامل برامجها الوطنية مع موضوع حقوق الانسان وتواصل جهودها في التعاونين الإقليمي والدولي من أجل حماية وتعزيز حقوق

الإنسان، يعطي مؤشرا واضحا بأن السعودية تعمل بشكل قانوني ومؤسسي لتعزيز حقوق الانسان. وذلك قبل كل شيء انطلاقا من مبادئها القائمة على الشريعة الإسلامية. وبالتالي فالسعودية بقيادة الملك سلمان -حفظه الله- ماضية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

بحث مع وزير الخارجية الكندي المواضيع المشتركة

العيبان: المملكة تقدمت خطوات واسعة في دعم قضايا حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.alsharq.net.sa/2016/11/05/1605892

أوتاوا – واس
أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، خطت خطوات واسعة في دعم قضايا حقوق الإنسان، على مختلف المستويات، إضافة إلى ما تقدمه المملكة من جهود لنصرة القضايا العادلة.
جاء ذلك لدى استقبال وزير الخارجية الكندي ستيفان ديون، في مقر الوزارة بمدينة أوتاوا أمس الأول، العيبان، الذي يزور كندا بناء على دعوته. وناقش الجانبان عديداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك والعلاقات التي تربط البلدين الصديقين وسبل تطويرها خاصة في مجال حقوق الإنسان.
ونوه الوزير بالعلاقات المميزة التي تربط كندا بالمملكة وما يشهده البلدان من تطور في حقوق الإنسان. من جانبه استعرض الدكتور بندر العيبان، جهود المملكة في دعم قضايا حقوق الإنسان، على مختلف المستويات.
وتناول العيبان خلال اللقاء الإنجازات والتطورات التي تشهدها المملكة بما في ذلك رؤية المملكة 2030، التي اتسمت بشموليتها وخططها الطموحة لبناء مستقبل مشرق لأبناء المملكة والمقيمين على أرضها.
عقب الاجتماع حضر الدكتور بندر العيبان اجتماع الطاولة المستديرة التي أقامها الوزير، بحضور أبرز مؤسسات المجتمع الكندية والدولية وعدد من أعضاء البرلمان الكندي حيث قدمت تلك المؤسسات عرضاً عن الأدوار التي تقوم بها.
حضر الاجتماع سفير خادم الحرمين الشريفين لدى كندا نايف بن بندر السديري ووفد المملكة المشارك في الزيارة.
وكان السفير السديري افتتح الأربعاء الماضي في مقر السفارة بمدينة أوتاوا، طاولة مستديرة حول حقوق الإنسان، بحضور رئيس هيئة حقوق الإنسان وعدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية في كندا.
وناقش رئيس الهيئة خلال اللقاء، عدداً من الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والمنجزات الحضارية والتنموية التي تشهدها المملكة.

رئيس هيئة حقوق الإنسان يلتقي الطلبة السعوديين بكندا

المصدر: جريدة المدينة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706525

أوتاوا - واس
اختتم رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان زيارته لكندا بلقاء مع الطلبة السعوديين بمقر الملحقية الثقافية بالعاصمة الكندية أوتاوا. ونقل العيبان للطلبة السعوديين حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على أبنائه الطلبة في كندا وفي جميع الدول، مشددًا خلال لقائه بهم على دورهم كسفراء لبلدهم. واستعرض العيبان المنجزات الحضارية التي تخطوها المملكة لأبناء الوطن وبناته من خلال تعليمهم وتأهيلهم في أفضل الجامعات سواء محليًا أو عالميًا ليعودوا لوطنهم، مشاركين بما تسلحوا به من علم ومعرفة ويسهمون في بنائه ونمائه وازدهاره. وقال العيبان: إن شباب المملكة ولله الحمد يجدون الإشادة في كل محفل بما يمتازون به من الأخلاق الإسلامية النبيلة والطموح والتميز وأن المملكة تفاخر بشبابها وبقدراتهم وتميزهم. وأضاف المملكة بفضل الله وبقيادة خادم الحرمين الشريفين تواصل برامج التنمية المستدامة من أجل الأجيال القادمة وليس أدل على ذلك من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى التنمية المستدامة للمواطن والمقيم.
واستعرض العيبان جهود المملكة الإنسانية وأدوارها الريادية، مطالبا الجميع ببذل الجهود لتحقيق أفضل النتائج والعودة للمشاركة في عجلة النماء والتطوير التي تشهدها بلادنا ولله الحمد. حضر اللقاء سفير خادم الحرمين الشريفين زياد بن بندر السديري والملحق الثقافي والوفد السعودي المشارك في الزيارة.

ركن تعريفي بـ " حقوق الإنسان" في اليوم العالمي للمسنين

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165452

عادل التركي - الخبر
أقام فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية ركنا تعريفيا لنشر ثقافة حقوق الانسان، بالتزامن مع فعاليات اليوم العالمي للمسنين، بتنظيم من مستشفى الظهران العام، وذلك في مجمع الراشد بمحافظة الخبر والتي استمرت على مدى 3 ايام، اشتمل على العديد من البرامج والفعاليات التي قدمتها الهيئة.
واوضح مدير العلاقات والإعلام بالهيئة عيسى الحسينان انه تم خلال الفعاليات توزيع الكتيبات والمطويات بالاضافة إلى النشرات الخاصة بالتعريف بالهيئة، مشيراً الى ان الهدف من مشاركة فرع الهيئة ضمن سلسلة فعاليات وملتقيات تحرص على المشاركة بها، وذلك في إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان، لافتاً الى ان الركن حظي بالعديد من الزوار خلال مدة اقامة الفعاليات، علاوة على ذلك الرد على استفسارات المواطنين وتقديم كل الخدمات التي تقدمها الهيئة من قبل الزملاء والزميلات من منسوبي الهيئة.
وفي ختام الفعاليات، قدم مستشفى الظهران درعا تذكارية للهيئة نظير مشاركتها في هذه الفعالية، قام بتسلمها إبراهيم عسيري نيابة عن مدير الفرع عبداللطيف بن عادي العتيبي، بالاضافة الى المشاركين في فعاليات اليوم العالمي للمسنين.

بمشاركة دوليه واقليمية عربية ومحلية

عقد الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الانترنت

المصدر: صحيفة الوئام الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alweeam.com.sa/433538

الرياض- الوئام- محمد السويهري:
يعقد بالمملكة العربية السعودية بمدينة الرياض وتحت الرعاية الكريمة لصاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية حفظة الله – الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للاطفال عبر الانترنت خلال الفترة من 15-1438/2/17هـ الذي تنظمه وزارة الداخلية / الأمن العام بمشاركة دوليه واقليمية عربية ومحلية.
وتعريفاً بالملتقى واهدافه ومحاوره وكافة مايتعلق بجلساته والفعاليات المصاحبة له تعقد لجنة العلاقات والإعلام للملتقي مؤتمرا صحفياً لهذا الغرض يقام بنادي ضباط قوى الامن الداخلي في تمام الساعة 12.00 ظهر ليوم الأربعاء 1438/2/9هـ.
يشارك فيه عدد من الجهات المشاركة مع الأمن العام في تنظيم المؤتمر وهي (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية / هيئة التحقيق والأدعاء العام /هيئة حقوق الانسان) وقد تم دعوة مختلف وسائل الإعلام لحضور المؤتمر حيث سيتم نقل فعالياته مباشرة بمساهمة بعض القنوات الفضائية .

احتواء معاناة فتياتنا وحمايتهن أولاً !

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706961

أمل زاهد

علينا أن ندرك أن الطريق الوحيد لإغلاق المنافذ على استغلال الإعلام الغربي لقضايا المرأة السعودية ، واستخدامه لها كمادة دسمة حافلة بالإثارة، -يتم تناولها غالباً بطريقة لا تخلو من التسطيح والمبالغة أو السخرية والتندر-، لا يمكن أن يتم إلا بالاعتراف بوجود الخلل ، ومن ثم محاولة العمل عليه وإصلاحه.

نحن اليوم نعيش في قرية عالمية صغيرة ، يتداول فيها الناس الأخبار بأسرع من طرفة عين ، وما يحدث في الطرف الأبعد من العالم عنك ، ستجده بكل سهولة ويسر في لحظات على شاشة تلفونك ! لذا لا عاصم اليوم من استغلالهم لمعاناة المرأة إلا بالاعتراف بمواطن الخلل ، والعمل على إصلاحها سريعاً . وذلك أولاً لنحتوي معاناة نساء وفتيات في مجتمعنا؛ تؤكد الشواهد الموضوعية الملموسة على إمكانية وقوع الظلم عليهن نتيجة لبعض الأنظمة والإجراءات الحكومية من جهة ، أو لغياب بعضها الآخر من ناحية أخرى .

لا شك أن إصلاح البيت الداخلي وتحصينه والقضاء على مسببات وبواعث الإشكاليات الحساسة والمحرجة المتعلقة بالمرأة،هو الحصن المنيع والدرع الواقي لحماية بناتنا من الظلم الاجتماعي الواقع عليهن بداية، ومن أية اختراقات تهدف لاستغلال واستثمار معاناة الشريحة المظلومة ممن ابتليت بولي سيىء مستغل أو بسيف العنف المسلط على رقابهن . كما أن التعاطي مع الثغرات التي يتسلل منها الظلم الاجتماعي ويتناقله القاصي قبل الداني في العالم ، هو الطريق الوحيد الناجع للوقوف في وجه هذا المد الإعلامي الكاسح الذي يتطلع لتداول أخبار المرأة السعودية. وأعود فأقول : احتواء المعاناة والمواجهة هو الحل ، بدلاً من دس الرؤوس في الرمال وادعاء أن جميع الأمور في نصابها الصحيح ، والاستمرار في التلحف بنظرية المؤامرة والتغريب والتخوين وغيرها مما اعتدنا سماعه ، كلما عنّ حدثٌ جديد يضع المرأة السعودية تحت المجهر ، أو برزت مطالبات مشروعة تهدف لفك اللبس ما بين الديني الشرعي والعرفي التقليدي !

من هذا المنطلق فإن قضية (مريم العتيبي) التي تأججت على مواقع التواصل وأنكرها المنكرون ، ليثبت أحد المسؤولين في هيئة حقوق الإنسان القضية ، وعن كونها كانت موجودة في أحد دور الرعاية حتى يتم البت في قضيتها ، تضعنا من جديد أمام هذه الإشكالية .فبغض النظر عن تفاصيل القضية ، فإن الاعتراف بوجود الخلل في الإجراءات المنتهجة حيال المرأة أو الفتاة المعنَّفة ، وأنه المسبب الأول لما يحدث هو بداية الطريق للوصول للحلول ، بدلاً من الإنكار أو توجيه أصابع الاتهامات على من يقع عليهن فعل التعنيف ، كما اعتادت الثقافة الاجتماعية السائدة أن تفعل! وأنا هنا أتحدث بشكل عام ، فلماذا تحبس المرأة التي تم ثبوت فعل التعنيف عليها أو الأخرى المعضولة بين جدران دور الرعاية ؟! لتتجمد حياتها وتجد سنوات عمرها تتسرب من بين أيديها هدراً دون الوصول لحلول ؟! ولماذا تتحول قضايا العضل على سبيل المثال إلى قضايا عقوق كما رأيناه يحدث مراراً ، ولماذا يتحول التعنيف إلى عقوق ؟! ولماذا يحكم على زواج مستقر، وزوجة راضية بزوجها وزواجها بالتفريق على أساس عدم الكفاءة في النسب ، دون أخذ رأي المرأة نفسها وهي الطرف الأول في القضية ؟! وهلم جرا من قضايا المرأة التي تجعل منا فريسة سائغة لسياط إعلامهم .

إذا لم نقطع الأسباب ونقف لها بالمرصاد ، ستنبت لنا بين كل فينة وأخرى مريم عتيبي جديدة يتلقف الجميع أخبارها ، أو تبرز لنا قضية فتاة ترمي نفسها وحياتها في خضم بحور عاتية من الهرب للمجهول ، ترتهن فيها لشتى الاحتمالات الموغلة في السوء والسوداوية ، ثم نعود لنصفق كفاً بكف ونقول نحن مستهدفون من النيويورك تايمز أو من غيرها !.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

يصوت على قرارات هامة لرعاية الأحداث.. ويناقش تشريعاً خاصاً بمرتكبي التفحيط..

مشروع نظام حماية المال العام وتحسين جودة الخدمات الصحية تحت قبة الشورى الأسبوع القادم

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161104/ln62.htm

الرياض - واس:
يصوت مجلس الشورى الأسبوع القادم على عدد من القرارت الهامة كما يناقش أيضاً عددا من الموضوعات من بينها مشروع نظام حماية المال العام، ودعم الاستثمار في الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء والمياه المحلاة، ووضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط. ويصوت المجلس يوم الاثنين القادم على مطالبة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات المختصة لرفع جودة الخدمة الشاملة للاتصالات داخل المدن، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة للحد من تأثيرات وتداعيات شبكات التواصل الاجتماعي السلبية على النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، كما سيناقش المجلس توصية للجنة الاقتصاد والطاقة التي تطالب هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج وبالتنسيق مع مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة سرعة استكمال النواحي التنظيمية ووضع خطة تنفيذية لتحفيز ودعم الاستثمار في الطاقة البديلة لإنتاج الكهرباء والمياه المحلاة، وتوصية أخرى للجنة التعليم والبحث العلمي تطالب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني التنسيق مع وزارة التعليم للتوسع في مشروع التأهيل التقني والمهني لطلاب وطالبات التعليم العام. كما سيناقش المجلس في جلسته العادية يوم الثلاثاء القادم وضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط ومشروع نظام حماية المال العام، في حين يصوت المجلس في جلسته يوم الأربعاء على قرارات هامة بشأن نظام رعاية الأحداث، وقرارات أخرى هامة في المجال الصحي تطالب وزارة الصحة بتمكين المجلس الصحي السعودي من القيام بدوره في متابعة تنفيذ استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة، وتذليل الصعوبات أمام تعيين الكفاءات الطبية السعودية من خريجي الجامعات المحلية والخارجية، ومعالجة مشكلات المشاريع المتعثرة.

معالجة الأسعار هو الطريق الصحيح لنجاح "الرهن الميسر".. "الإسكان" لـ"الجزيرة":

خفض دفعة تمويل المساكن إلى 15 ٪ أحد أبرز حلولنا في 2017

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161104/ec9.htm

«الجزيرة» - علي القحطاني:
كشفت وزارة الإسكان لـ«الجزيرة» أن خفض مؤسسة النقد للدفعة المقدمة من قيمة العقار السكني للحصول على القرض من البنوك إلى 15% يمثل جزءاً من حلول الأزمة الإسكانية التي تعمل الوزارة على حلها، حيث تحرص على رفع نسبة التملك خلال الفترة المقبلة رغم تأكيدها أن ذلك لن يعالج المشكلة ولن يسهم في رفع نسبة التملك لأن المشكلة بحسب «الإسكان» تتمثل في ملاءة المواطن وعدم قدرته على الشراء وفق الأسعار الحالية أو المستقبلية، وأعلنت الوزارة أنها تعمل على برامج جديدة من المتوقع أن ترى النور بداية 2017م.
وذكرت الوزارة أن هذه الجهود تأتي تماشياً مع خطة التحول الوطني، والتي من أبرزها ارتفاع نسبة التمويل العقاري من الناتج المحلي غير النفطي من 8% وحتى 15% حتى 2020 ومضاعفة مساهمة القطاع العقاري في الناتج المحلي إلى 10%، مقارنة بـ5 % في 2016، وزيادة نسبة النمو السنوي للقطاع العقاري إلى 7%، مقابل 4%، وتقليص، وزيادة نسبة الوحدات السكنية الموفرة إلى عدد مستحقي الدعم إلى 50%، وزيادة نسبة التملك للأسر السعودية إلى 52%، وتخفيض مدة الانتظار للحصول على تمويل سكني إلى 5 سنوات مقابل 15 سنة حالياً.
من جهته قال المشرف على برنامج التمويل العقاري في الوزارة المهندس عبدالرحمن الذكير أن «الإسكان» من خلال تحليل القوائم التي لديها ولدى الصندوق العقاري رأت أن هناك شريحة من الموجودين في القائمة لديهم القدرة على الشراء، ولكن المشكلة في الدفعة المقدمة التي كانت عقبة أمام تملك السكن مما جعل الوزارة تعمل مع مؤسسة النقد في خفض الدفعة المقدمة.
وأضاف الذكير أن الرهن الميسر سيخفض الدفعة المقدمة للتمويل العقاري من 30% إلى 15% وتضمن وزارة المالية الـ15% الأخرى، ويشمل كل أنواع التمويل سواء كان لوحدات سكنية جاهزة أو للبناء أو للبيع على الخارطة.
الى ذلك كشف متخصصون في الشأن العقاري أن الوزارة تنوي خفض متوسط أسعار الوحدات السكنية إلى حوالي 50%، وهذا يأتي بالضغط على قيمة الأرض من خلال فرض الرسوم وتقليل المساحة والتركيز على البناء الميسر أو الاقتصادي.
وذكر العقاري فيصل الدخيل أن الرهن الميسر سيعزز دخول آلاف المواطنين تحت مظلة الحصول على سكن، وبالتالي الإسهام في حل أزمة السكن، لأن البرنامج سيوفر منتجات التمويل العقاري التي تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية لسياسة التمويل العقاري التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء، لكن مع ذلك هناك توقعات بأن يعمل هذا البرنامج على رفع أسعار الوحدات من جديد كونه سيعمل على رفع الطلب، وأكد الدخيل أن السوق العقاري يحتاج إلى المزيد من المشروعات وضخ وحدات سكنية جاهزة، بالإضافة إلى خلق بيئة استثمارية تنافسية لتشجيع المستثمرين على التطوير العمراني وتنويع المنتجات التي تؤدي إلى رفع خيارات المواطن طالب السكن وتحافظ على اتزان السوق من تقلبات العرض والطلب لصالح المستثمرين تارة ولصالح الباحث عن السكن تارة أخرى.
وكانت مؤسسة النقد قد أعلنت استكمال التنسيق حول برنامج «الرهن الميسر» لفئة من المواطنين مع وزارتي المالية والإسكان.

ويهدف البرنامج إلى توفير منتجات تمويل عقاري سكني تسهم في تحقيق الأهداف الوطنية لسياسة التمويل العقاري التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء، ولا تخل بمتطلبات سلامة القطاع المصرفي أو الاستقرار المالي.
وأشارت المؤسسة إلى أن المعالم الرئيسة لهذا البرنامج تتضمن أن يقوم المستفيد بتوفير دفعة مقدمة 15% من قيمة العقار السكني وإتاحة الفرصة للبنوك التجارية الراغبة في تمويل العقار بمقدار 70% من قيمته، مقابل رهن المسكن حسب نظام الرهن العقاري، إضافة إلى ذلك يقدم البنك تمويلاً إضافياً بمقدار 15% مقابل ضمان من وزارة المالية لدعم ومساعدة المواطن لتملك مسكنه، ليصبح إجمالي التمويل السكني من البنوك بنسبة 85% من قيمة المسكن.
وبينت الوزارة أنه تمت دراسة الجوانب المختلفة لمتطلبات البرنامج ومناقشتها مع الجهات ذات العلاقة والذي من المتوقع البدء فيه مطلع 2017م.

سجن صاحب محل تعدّى على ملصق محكمة التنفيذ وأخفى محتوياته

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161104/lp2.htm

«الجزيرة» - المحليات:
قبضت إدارة تنفيذ الأحكام الحقوقية بشرطة بريدة على صاحب شركة إثر امتناعه عن تنفيذ الحكم الصادر بحقه من محكمة التنفيذ ببريدة وتطاوله على أمر التنفيذ بإزالة ملصق المحكمة من على باب محل لبيع الأجهزة المنزلية وأخرج محتوياته كافة وأخفاها عن أعين المحكمة. وكانت محكمة التنفيذ ببريدة قد أصدرت أمراً تنفيذياً ضد صاحب الشركة بتسديد مبلغ يزيد على (200) ألف ريال لطالبي التنفيذ، وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تبليغه، إلا أنه ماطل في التسديد حتى انقضت المهلة لتتخذ في حقة الإجراءات النظامية المنصوص عليها.
واستناداً إلى نظام التنفيذ ولائحته أمر قاضي التنفيذ بإيقاف إصدار صكوك التوكيل والتفاويض من صاحب الشركة، والإفصاح عن أمواله، وعن رخص سجلات أنشطته التجارية، إضافة إلى إيقاف الخدمات الإلكترونية الحكومية عنه، فيما تبيّن للمحكمة ومن خلال المعلومات المستدعاة عن طريق منظومة الربط الإلكتروني بين المحاكم ومختلف الجهات الحكومية أن للمنفذ ضده شركة تجارية لبيع الأجهزة المنزلية ليصدر قاضي التنفيذ أمره بإغلاق محل بيع الشركة بناءً على المادة الـ 24 من نظام التنفيذ، حيث تم إغلاق المحل برفقة مندوبي الحقوق المدنية، كما تم وضع ملصق إعلان على باب المحل يتضمّن الإغلاق وعدم الدخول إلا بأمر رئيس محكمة التنفيذ ببريدة.
وتبيّن لمأمور التنفيذ خلو المحل من محتوياته كافة، حيث تم إخراجها من الباب الخلفي للمحل ما يعد تطاولاً على أمر التنفيذ الصادر من المحكمة ويستدعي ذلك تطبيق المادة 88 من نظام التنفيذ التي تنص على المعاقبة بالسجن لمدة لا تزيد على (7) سنوات لمن يمتنع عن حكم التنفيذ حكماً نهائياً أو مقاومة التنفيذ، لتطبق تلك المادة في حقّه، في الوقت الذي يأتي فيه تطبيق مثل هذه القرارات المستمدة من نظام التنفيذ ردعاً لكل من تسوّل له نفسه التعدِّي على أوامر التنفيذ أو المماطلة بحقوق الناس والتلاعب بهم.

• عقد لقاء مع مديري التعليم في المملكة

وزير التعليم يتحرك لمحاصرة ظاهرة الغياب في المدارس

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161104/ln64.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي:
أكَّد معالي وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى على ضرورة تكثيف الجهود في ضبط الحضور المدرسي في كافة المراحل الدراسية بجميع المدارس الحكومية والأهلية، وشدد معاليه على أهمية متابعة رصد الغياب بدقة عبر برنامج نور الإلكتروني، وتطبيق اللائحة والأنظمة المتعلقة بذلك، بما يساعد على تحقيق الأهداف التعليمية على أكمل وجه.
جاء ذلك في اللقاء الذي عقده الدكتور العيسى، أمس، مع مديري التعليم في كافة مناطق ومحافظات المملكة عبر شبكة الاجتماعات التلفزيونية «لقاء»، وذلك بحضور عدد من قيادات الوزارة، الذي خصص لمناقشة آليات وسبل تعزيز أعلى نسب في الانضباط والمدرسي والالتزام بالحضور على مدار العام الدراسي.
وأهاب الدكتور العيسى بالجميع بتحقيق نقلة نوعية في تقليص نسبة الغياب إلى أدنى مستوياتها؛ مطالبًا بتكاتف الجهود والتعاون بين إدارات ومكاتب التعليم والمدارس، بما يبرهن على الجدية في الاهتمام بالوقت وتوظيفه كما ينبغي، وبالصورة التي تساعد على تطوير المنظومة التعليمية والارتقاء بأساليبها وأدواتها. وحذر وزير التعليم من الانعطاسات السلبية لأية تهاون في الانضباط والالتزام بالحضور على جميع عناصر العملية التربوية، منوهًا أن تطبيق النظام في هذا الشأن حري بأن يعزز مستويات التحصيل العلمي للطلبة، ودرجة جديتهم في شؤونهم الحياتية، ويمكنهم من مواجهة التحديات المستقبلية، كما طالب الدكتور العيسى بضرورة تعاون الأسرة وأولياء الأمور مع المؤسسات التعليمية في غرس ثقافة الحضور والانضباط الدراسي لدى الطلبة. وفي نهاية اللقاء استمع الوزير العيسى لمداخلات مديري التعليم وآرائهم ومقترحاتهم المتعلقة بالانضباط والالتزام وشكرهم على جهودهم وتفاعلهم من أجل تحقيق الأهداف المأمولة في هذا الموضوع المهم.
ويأتي لقاء وزير التعليم مع مديري التعليم في إطار تفعيل أعمال اللجنة المركزية للانضباط المدرسي التي وجه في وقت سابق بتشكيلها لتعزيز دور القيادات الميدانية التعليم للوقوف على واقع الانضباط المدرسي ومتابعة قواعد السلوك والمواظبة والتأكَّد من تثبيتها في نظام نور.

في إطار التعاون بين (بارع) وبرنامج العناية بالمساجد التاريخية

الحرفيون السعوديون يبدعون في ترميم وزخرفة المساجد التاريخية في مناطق المملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161104/sy1.htm

مع بدء العمل في برنامج العناية بالمساجد التاريخية الذي تتبناه الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالشراكة مع وزارة الشؤون الإسلامية ومؤسسة التراث الخيرية التي بدأت البرنامج، ساهم عدد من الحرفيين في أعمال الترميم والزخرفة للمساجد التاريخية التي انتهى البرنامج من ترميمها وفتحها للمصلين.

واستعان البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية (بارع) بعدد من الحرفيين من ذوي الخبرة في أعمال الترميم والزخرفة للمشاركة في ترميم المساجد التاريخية، وتدريب مجموعة أخرى من الحرفيين للمشاركة في هذه الأعمال.

وفي هذا المجال قال الدكتور جاسر الحربش المشرف العام على البرنامج الوطني للحرف والصناعات اليدوية «بارع»: «نعمل على الاستفادة من الحرفيين في مشاريع العناية بالمساجد التاريخية، بحيث يتم استخدام منتجات الحرفيين في أعمال إنشاء وترميم وصيانة المساجد التاريخية، بمشاركة الحرفي في الإشراف على تنفيذ الترميمات من قبل المؤسسات أو الشركات المطروح عليها الترميم، ويكون هناك عقد يتم بين الحرفي والمؤسسة للأعمال اللازمة بمسمى «مشرف حرفي» وذلك لدمج مشاريع الحرف مع مشاريع تأهيل وتنمية التراث العمراني.

وأضاف الحربش «الهدف من فكرة أن يكون الحرفي مشرفاً ضمن المؤسسات الموجودة يعود لعدة أسباب، أولها هو تفعيل الاستثمار في المؤسسات والشركات العاملة في قطاع الحرف والصناعات اليدوية، إضافة إلى الاستثمار في قطاع الحرف عن طريق التعاقد مع الحرفيين المسجلين في السجل الحرفي، حيث يمكن وضع التسهيلات والامتيازات الكفيلة بجذب المستثمرين من الداخل والخارج، وتهدف هذه الفكرة إلى أن تمكن الحرفي من نقل الخبرة إلى مؤسسات الترميم، وتدريب الحرفيين حسب أصول الحرفة، ونعمل للاستفادة من الحرفيين المهرة المسنين والذين نعتبرهم كنوز بشرية يجب استثمارها بالشكل الأمثل.

وأوضح الحربش أنه وللاستفادة القصوى من الحرفي وسرعة الإنجاز، يتم العمل عن طريق مؤسسة، وذلك لعدم إمكانية قيام الحرفي الفرد من القيام بالإنجاز المطلوب في المشاريع الكبرى فردياً، لما فيها من صعوبة بالغة عليه من حيث العمل والالتزام، وسيتم تدريجياً الحماية والحد من العمالة الوافدة العاملة في الحرف والصناعات اليدوية، وأضاف إلى أنه سيتم استفادة الحرفي من العمل المؤسسي حتى يمكن له أن ينطلق بعد حين.

وقال الحرفي أحمد عبد الله المالكي «من خلال ممارستي للنحت منذ ما يقارب العشرين عاماً والتي ارتبطت بالنقوش الموجودة في التراث، ساهمت في عمل النقوش الموجودة في بعض المساجد التاريخية، وزادت هذه الخبرة والمعرفة خلال دراسة الماجستير والبحث العلمي المقدم في هذا المجال، وأنا فنان تشكيلي ونحّات وأكاديمي وحرفي بنفس الوقت، وتخصصي بالنقوش والزخارف التراثية، لذلك فمجالي لا يقتصر على نوع معين من الفنون أو على حرفة يدوية معينة، وإنما عمل المساجد هو جزء من تخصصي».

وأضاف أن عدد الحرفيين الذين يعملون في مجال المساجد التاريخية لا يزال محدوداً، ولكن ربما يزيد هذا العدد إذا شملنا بذلك أصحاب حرف البناء القديم الحجري والطين، وهذا لا يعني أن الجميع يفهم بالرموز والنقوش المستخدمة.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني قد أكد على أهمية «برنامج العناية بالمساجد التاريخية» الذي تتعاون فيه الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ووزارة الشؤون الإسلامية، ومؤسسة التراث الخيرية بهدف المحافظة على المساجد التاريخية في المملكة والعناية بها، وإعادة تأهيلها، وإظهار قيمتها الدينية والحضارية والعمرانية.

ودعا سموه المواطنين إلى الإسهام في هذا البرنامج انطلاقاً من أهمية المساجد التاريخية ودورها في المجتمع. وقال: «أدعو المواطنين باسم قائد هذه البلاد أن يبادروا بالمساهمة في ترميم المساجد التاريخية، فالإحصاءات الأولية تشير إلى وجود ألف مسجد تاريخي في المملكة الكثير منها ما زال مهملاً أو اندثر وهذا لا يليق بنا كمسلمين، والمسجد أولى أن نهتم به قبل بيوتنا.

وتم مؤخراً تأسيس البرنامج في هيئة السياحة والتراث الوطني ليمثِّل نقلة جديدة للبرنامج الذي تبنته مؤسسة التراث الخيرية بالتعاون مع وزارة الشؤون الإسلامية منذ أكثر من 17 عاماً وتم من خلاله ترميم (21) مسجداً في مختلف مناطق المملكة.

الاقتصادية

أكد أن إدارة الجلسة القضائية وضمان حفظ نظامها من اختصاص قاضي الدائرة

قاض سابق: منع دخول "الجوال" المحاكم لا يتعارض مع علانية الجلسات

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م

https://www.aleqt.com/2016/11/04/article_1099426.html

فداء البديوي من الرياض

فيما وجه وزير العدل المحاكم بمنع دخول الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية، إلى قاعات الجلسات القضائية، أكد لـ"الاقتصادية" الشيخ يوسف السليم، قاض سابق، أن مضمون هذا التعميم لا يتعارض مع ضمانة ومبدأ علانية الجلسات، إذ إن حضور الجلسات والاطلاع على وقائعها وتدوين ما يحتاج إليه الحاضر والمترافع مكفول ومحفوظ ومعمول به وهو الأصل، وهذا محقق لعلانية الجلسات.

وقال إنه لعل من أسباب هذا التعميم ما تم رصده من قبل بعض المترافعين أو الحاضرين عموما من استخدام الأجهزة داخل الجلسات القضائية لأغراض معينة لا تتناسب مع آداب التقاضي.

وبين السليم أن هذا المنع يؤكد الآداب العامة في التقاضي، من خلال احترام الدائرة القضائية وجلسات المحاكمة والالتزام بنظامها وهو أمر جاءت به الأنظمة الإجرائية كما أنه معدود في الأعراف القضائية في دول العالم.

وأوضح أن إدارة الجلسة القضائية وضمان حفظ نظامها من اختصاص رئيس الدائرة القضائية " قاضي الدائرة" وهو المخول بإجراء ما يلزم حيال من يخل بنظام الجلسة القضائية، ومن ذلك من يقوم باستخدام الأجهزة النقالة أثناء الجلسة القضائية أو داخل الدائرة خاصة بعد هذا التعميم.

وذكر أن هذا المنع يعد من حقوق المترافع كما يعزز حقوق الدائرة القضائية، مطالبا بقأن يتبع هذا التوجيه، تعاميم تعزز حقوق المترافع والحاضر للجلسة القضائية كضمانة من ضمانات العدالة بما يتوافق مع الأنظمة وهو المؤمل والمرجو من القيادة القضائية.

بدوره، لفت الدكتور ناصر الجوفان عضو هيئة التدريس في المعهد العالي للقضاء في بحث قضائي أجراه حول (علانية جلسات التقاضي في السعودية)، إلى القاعدة العامة التي تقرر علانية جلسات التقاضي في الفقه الإسلامي أو في التنظيم القضائي في المملكة، مؤكدا وجود بعض القضايا التي تقتضي المصلحة أن تعقد فيها جلسة المحاكمة بصفة سرية لا يطلع عليها إلا القاضي ومن يعمل معه وفي بعض الأحيان ينبغي ألا يطلع عليه سوى القاضي لذلك وردت استثناءات على قاعدة العلانية.

وبيّن الجوفان أن نظام القضاء في المملكة قرر علانية جلسات التقاضي، وجعله الأصل العام الذي يجب اتباعه، إلا أن تقرير العلانية لبعض الدعاوى قد يتأذى منه المجتمع أو بعض أفراده فأجاز النظام استثناءً للمحكمة أن تقرر جعل الجلسة سرية تغليباً لاعتبارات منها حماية الآداب العامة، أو حرمة الأسرة، أو المحافظة على النظام العام.
يشار إلى أن المادة 154 في نظام الإجراءات الجزائية نصت على أن تنظر الدعوى كلها أو بعضها في جلسات سرية، أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها؛ مراعاة للأمن، أو محافظة على الآداب العامة، أو كان ذلك ضرورياً لإظهار الحقيقة، في حين أن الهدف من العلانية تأمين نزاهة القضاة بإطلاع الخصوم وغيرهم على إجراءات التقاضي وسماع الدعاوى والبينات والدفوع، وبعث الطمأنينة في نفوس المتخاصمين، وتؤدِّي إلى مزيد الثقة في العدالة والحياد، كما أنها تجعل القضاة يحرصون على العناية بإجراءاتهم في سير القضية، ويزِنون أقوالهم ومناقشاتهم وزنًا دقيقًا، كي لا يُنقل عنهم ما يشين.
وكان وزير العدل قد وجه المحاكم بمنع دخول الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية، إلى قاعات الجلسات القضائية مع وضع لوحات على مداخل مباني المحاكم تحذر من دخول جميع الأجهزة.
ووفقا للتعميم، فإن التوجيه جاء على خلفية ما لوحظ من قيام بعض الأشخاص باستخدام الأجهزة الإلكترونية، خاصة "الهاتف المتنقل" في تسجيل ما يدور في الجلسات القضائية في المحاكم، ما يعد مخالفة لما قضت به الأنظمة والقرارات ذات الصلة.

الاقتصادية

الاحتطاب الجائر في نجران يهدد غابات ومنتزهات المنطقة البرية

"الزراعة": استمرار ملاحقة المحتطبين المخالفين.. والغرامات تصل إلى 50 ألف ريال

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/04/article_1099425.html

على آل جليدان من نجران
فيما تؤكد وزارة الزراعة القبض على المحتطبين المخالفين بالتنسيق مع الجهات الأمنية، وتوقيع غرامات مالية كبيرة تصل إلى 50 ألف ريال. ومع اقتراب دخول الشتاء تتزايد ظاهرة الاحتطاب في غابات وأودية نجران، من قبل المواطنين والمقيمين، دون الاكتراث بنتائج تلك التجاوزات وعواقبها الوخيمة، التي تهدد غابات ومتنزهات المنطقة، وتؤثر سلبا في البيئة وتضر بمكوناتها، وتحدث خللاً بالغطاء النباتي.
وأوضح لـ"الاقتصادية" المهندس محمد الشهري مدير عام الادارة العامة لشؤون الزراعة في منطقة نجران أن هناك عددا من الإجراءات المشددة للحفاظ على أشجار وشجيرات الغابات والمراعي من الاحتطاب الجائر في المنطقة، مؤكدا وجود لجنة رقابية بالتعاون مع إمارة المنطقة والجهات المختصة تهدف إلى ضبط مخالفات الاحتطاب، وملاحقة من يقوم بنقل أو من تفحيم الحطب بغرض الاتجار وذلك لأهمية المحافظة على الغطاء النباتي من التعديات.
وقال الشهري إن هناك تسع دوريات تابعة لشركة متخصصة في الحراسات موزعة على المواقع في المنطقة لمراقبة الغابات والقبض على المخالفين بالتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة.
وبين أن الوزارة في جميع المناطق ثبتت لوحات إرشادية في مواقع الأسواق وعلى الطرقات وفي مواقع الغابات والمنتزهات في منطقة نجران والمحافظات التابعة لها بهدف توعية المواطنين وتحذيرهم من قطع الأشجار والمخالفات التي يتم تطبيقها على كل مخالف.
وعن الأسواق وكيفية رصد المخالفات ذكر أنه تتم مباشرتها من قبل مندوب معتمد من زراعة نجران ومندوب من أمانة المنطقة لعمل جولات دورية على أسواق الحطب والفحم لرصد المخالفين، مبينا أن الغرامة تصل إلى 10 آلاف ريال للطن مع التصرف فيما يتم ضبطه، وبيعه في مزاد علني وإيداع قيمته إلى صندوق الدولة، بخلاف تضمن الغرامة مخالفات

تصل إلى خمسة آلاف ريال عن كل شجرة من أشجار الغابات مع تضاعفها في حال التكرار بحد أعلى يصل إلى 50 ألف ريال، مشيرا إلى أنه تمت مصادرة 20 سيارة حطب وبيعها في مزاد علني في العام الماضي.
وبدوره أوضح المواطن سالم بالحارث أن الاحتطاب في وقتنا الحالي أصبح ليس ضروريا كما في السابق وذلك لتوافر وسائل التدفئة الحديثة وبأسعار مناسبة للجميع دون إلحاق الضرر بمستخدميها، ولا سيما أن استخدام الحطب يشكل خطرا في ظل عدم وجود إجراءات السلامة داخل المنزل.
وأشار إلى أن البعض يفضل استخدام الحطب على الرغم من ارتفاع أسعاره التي تصل قيمة حمولة المركبة "الحوض" منه إلى 2000 ريال ، إضافة إلى إلحاقه الضرر بالغطاء النباتي الذي عانى كثيرا من التوسع العمراني خلال السنوات العشر الماضية، لافتا إلى أنه على الرغم من أن الاحتطاب يستخدم في فترات وجيزة، إلا أنه يتسبب في التصحر واختلال في التوازن البيئي.
وأضاف عبدالعزيز العقيل عضو جمعية "آفاق خضراء"، أن الاحتطاب له آداب واشتراطات يجب على ممارسيها الالتزام بها، حيث فيما سبق عندما كان الحطب مادة أساسية في الطبخ والتدفئة والصناعة لا يتعرض المحتطب للأجزاء الخضراء من الشجرة بل يأخذ ما جف منها، وذلك لعلمه بأهمية ذلك في دورة حياة الأشجار.
وبين أنه في الوقت الحالي تغير الهدف من الاحتطاب فبعد أن كان استخدام الحطب لحاجات أساسية أصبح لإحياء تراث جميل وتطبيقا لعادات الأهل والأجداد، ولم يعد الإنبات الطبيعي قادرًا على تعويض ما يتم قطعه لغرض الاحتطاب أو التمدد العمراني والتنمية الحضرية.
ودعا العقيل بعض من المهتمين بالغطاء النباتي إلى ضرورة إقرار استراتيجية تنظم عملية قطع الأشجار لحماية البيئة من التصحر بسبب الاحتطاب الجائر، حيث يجب أن تشمل هذه الاستراتيجية إنشاء مزارع للأشجار الخشبية باستغلال مياه الصرف المعالجة حلا لجزء من المشكلة، والحماية واستزراع الأشجار المحلية كل نوع في بيئته باستغلال طريقة "حصاد الأمطار".
وأكد ضرورة استيراد الحطب من دول يحكم الاحتطاب لديهم نظام يقنن الاحتطاب حتى لا تنقل مشكلة التصحر من مكان إلى آخر، مشددا على ضرورة الحفاظ على الأشجار واتباع نظام خاص للمراعي والغابات وإيجاد جهة مستقلة تطبق هذا النظام مختتما حديثه بأن الأشجار ضرورة وليست ترفا.
"الاقتصادية" رصدت في أحد الأسواق بعض المركبات التي تبيع الحطب حيث ذكر أحدهم أن الطلب يتزايد في هذه الأيام مع قرب فصل الشتاء حيث تصل قيمة حملة المركبة الحوض للحطب الطلحة 2000 ريـال والذي يعتبر المرغوب لدى الجميع لجودته فيما تصل قيمة السمر إلى 900 ريـال للحملة.

الاقتصادية

انخفاض أسعار الأرز الباكستاني والهندي 39 ٪ و28%

تكلفة الأرز المستورد تتراجع للشهر الـ 21 على التوالي

المصدر: جريدة الأقتصادية الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/04/article_1099476.html

*طلال الصياح من الرياض

تراجع متوسط تكلفة استيراد الأرز بنهاية أغسطس من العام الجاري، للشهر الـ 21 على التوالي، تحديدا منذ نهاية نوفمبر عام 2014، وذلك بالنسبة لمتوسط تكلفة الكيلو الواحد نحو 25 في المائة.

ووفقا لتحليل وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية" استند على بيانات للهيئة العامة للإحصاء، فقد بلغت تكلفة الكيلو الواحد المستورد بنهاية أغسطس 2016 نحو 3.17 ريال مقارنة بـ 4.24 ريال للكيلو الواحد بنهاية أكتوبر من عام 2014.

ويعتبر معدل تكلفة الكيلو الواحد بنهاية أغسطس 2016، ليس أدنى المستويات الشهرية التي وصل لها خلال العام الجاري، بل سجل أدنى المستويات بنهاية مايو من العام الجاري البالغ حينها 2.92 ريال.

واستوردت السعودية خلال العام الماضي نحو 1.66 مليون طن بمتوسط شهري يبلغ 138.2 ألف طن، وبقيمة بلغت 5.83 مليار ريال، بمتوسط شهري يبلغ 486 مليون ريال.

وتأتي نحو 79 في المائة من واردات السعودية من الأرز من دولتين هما "الهند" و"باكستان" بـ 69 في المائة و11 في المائة على التوالي.

فيما يعزى سبب تراجع متوسط تكلفة كيلو الأرز المستورد على مدار 21 شهرا متتاليا، بسبب تراجع تكلفة كيلو الأرز المستورد من هذين البلدين "الهند" و"باكستان" اللذين سجلا تراجعا بمتوسط تكلفة كيلو الأرز المستورد بـ 39 في المائة و28 في المائة على التوالي.

كما تراجع متوسط تكلفة كيلو الأرز المستورد من "تايلند" خلال الفترة ذاتها نحو 25 في المائة، وتستورد السعودية من "تايلند" نحو 8 في المائة من وارداتها من الأرز سنويا.

يذكر أن متوسط التكلفة شامل قيمة الواردات محل الإرسال مضافا إليها تكلفة التأمين والنقل أو الشحن والتكاليف الأخرى، حتى تسليم البضاعة إلى رصيف التنزيل في ميناء الدخول عدا الرسوم الجمركية، أما وزن الكمية فيقصد به كامل الوزن للبضاعة، مستبعدا منه مواد التغليف والتعبئة، علما بأن السعودية لا تفرض رسوما جمركية على الأرز المستورد.

وسجل متوسط تكلفة كيلو الأرز المستورد أعلى مستوى شهري له منذ عام 2000 حتى نهاية أغسطس من العام الجاري بنهاية يوليو من عام 2008، حيث بلغ متوسط تكلفة استيراد الأرز بنهاية يوليو 2008 نحو 5.58 ريال للكيلو الواحد.

وعند احتساب نسبة التراجع ما بين أعلى مستوى سجله المتوسط بنهاية يوليو 2008 والمتوسط بنهاية أغسطس من العام الجاري، يتضح أنه تراجع 43 في المائة بما يعادل 2.41 ريال للكيلو الواحد.

وبالرجوع إلى أول ثمانية أشهر من العام الجاري، فقد بلغت كمية واردات السعودية من الأرز نحو 821.5 ألف طن مقارنة بـ 1254 ألف طن خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مسجلة تراجعا 34 في المائة بنحو 432.5 ألف طن.

أما على صعيد القيمة، فقد بلغت قيمة واردات الأرز خلال ثمانية أشهر من العام الجاري نحو 2.47 مليار ريال مقارنة بـ 4.48 مليار ريال خلال نفس الفترة من العام الماضي، مسجلة تراجعا 45 في المائة بما يعادل مليارا ريال.

وبلغ متوسط تكلفة كيلو الأرز الواحد خلال الـ 8 أشهر الأولى من العام الجاري نحو ثلاثة ريالات للكيلو الواحد، مقارنة بـ 3.57 ريال للكيلو الواحد خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بتراجع 16 في المائة بما يعادل 0.56 ريال لكل كيلو مستورد.

ورغم هذه التراجعات الحادة في أسعار الأرز المستورد بشكل عام و"الباكستاني" و"الهندي" و"التايلندي" بشكل خاص، جرى ضبط تجار وشركات استيراد وبيع الأرز، تتحكم في الأسعار عن طريق تثبيتها ووضع حد أدنى لسعر البيع.

وكشف رصد سابق لوحدة التقارير الاقتصادية، أن مجلس المنافسة غرم سبع شركات خاصة باستيراد وبيع الأرز نحو 21 مليون ريال وذلك لتلاعبهم وتحكمهم بأسعار بيع الأرز وتثبيته.

داعية شهير أساء لـ "الخليج" يرفض الإعلام خلال محاكمته

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706242

علي العيسى - الرياض

رفض داعية إسلامي شهير أمس حضور وسائل الإعلام الجلسة الثانية من نظر الدعوى التي عقدتها المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض للنظر في عدد من التهم قدمتها ضده هيئة التحقيق والادعاء العام.

وغاب الداعية عن حضور الجلسة الأولى كونه مطلق السراح مكتفيًا بتوكيل محامين للحضور نيابة عنه، وذلك للاستماع إلى لائحة الدعوى المقدمة من المدعي العام. وبعد طلب القاضي حضور المتهم بنفسه حضر أمس رافضًا دخول مندوبي وسائل الإعلام الجلسة، وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام وجهت للداعية تهمة الإساءة إلى دول الخليج العربي بما فيها السعودية والتعدي عليها والتشكيك في ولائها لأمتها. وقادتها وأنها مرتهنة لغيرها والتهكم فيها علنًا، فيما وجهت له تهمة نشر وإذاعة ما فيه إساءة لدول شقيقة.

وطالب المدعي العام من ناظر القضية الحكم على المدعى عليه بعقوبات رادعة له ولغيره.

"نزاهة" تبرئ وزير "المدنية".. والتحقيقات جارية لبحث نظامية تعيين ابنه

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 4 صفر 1438هـ - 4 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706344

المدينة - جدة

برأت هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» وزير الخدمة المدنية خالد العرج من استغلال نفوذه في توظيف ابنه في وظيفة براتب كبير، وأكدت أن كل ما تم نشره عن ابن وزير الخدمة المدنية غير صحيح، وهناك ضوابط في توظيف الكوادر المتميزة.

وأكد المتحدث الرسمي لهيئة مكافحة الفساد عبدالرحمن العجلان، أن الهيئة فتحت تحقيقًا في قضية تعيين ابن أحد الوزراء في وظيفة براتبٍ عالٍ بناءً على شكوى من أحد المواطنين.

وقال العجلان، خلال لقائه بقناة الإخبارية، إن «نزاهة» تحركت للوقوف على صحة البلاغ بعدم أحقية أحد أبناء وزير الخدمة المدنية بالوظيفة التي يعمل بها.

وأشار إلى أن الهيئة تابعت الموضوع قبل أن يتقدم المواطن ببلاغ، وتوصلت إلى أنّه ليس كل ما نُشر حول وظيفة ابن وزير الخدمة المدنية صحيحًا كله.

وقال: إن ابن الوزير تمّ التعاقد معه على وظيفة مشمولة بقواعد التعاقد التي أقرّها الأمر السامي 34807، وهذا الأمر تضمن 17 معيارًا للتعاقد مع الكفاءات المميزة، ما يعني أن من يتم التعاقد معه يجب أن يتوافر فيه 17 معيارًا، وهو ما يجري بحثه حاليًا، لافتًا إلى أن ابن وزير الخدمة المدنية يعمل على قوة وزارة الشؤون البلدية والقروية وليس الخدمة المدنية. ولفت إلى أن التحرك يؤكد أن المملكة لا تعرف تجاوز الأنظمة، ولا تبرر المخالفات، بحجة أن هذا وزير وهذا مواطن عادي.

بعدد من الأجهزة والمعدات الطبية

مركز الملك سلمان للإغاثة يدعم مستشفى المركز العلمي الوطني للأمومة والطفولة في أستانا

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161105/ln60.htm

أستانا - واس:
إنفاذا لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله-، قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بدعم حكومة كازاخستان ممثلة بوزارة الصحة والتنمية الاجتماعية بتقديم أجهزة ومعدات طبية لمستشفى المركز العلمي الوطني للأمومة والطفولة في العاصمة أستانا، الذي يبلغ عدد مراجعيه سنويا ما يزيد على 14 ألف مراجع من أنحاء الجمهورية الكازاخستانية. وقد أشرف على تسليم وتركيب الأجهزة والمعدات الطبية فريق مختص من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.
من جانبه رفع معالي نائب وزير الصحة والتنمية الكازاخستانية الدكتور الكسي تاسو عقب لقائه فريق المركز الشكر لخادم الحرمين الشريفين -أيده الله - على هذه اللفتة الإنسانية الكريمة.

مياه المدينة المنورة تقدم خدمة "نبادر" لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161105/ln68.htm

المدينة المنورة - علي الأحمدي:
دشن مدير عام المياه بمنطقة المدينة المنورة المهندس صالح جبلاوي، خدمة «نبادر» كإحدى الخدمات الإلكترونية لمنظومة خدمات العملاء عبر موقع المديرية الإلكتروني (www.mwa.gov.sa)، وتعنى هذه الخدمة بمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن في استقبال كافة طلبات الخدمات المطلوبة، وذلك من خلال رافدين، والأول منهما يتمثل في استقبال طلبات الخدمات على الموقع الإلكتروني للمديرية، ومن ثم يتم إرسال موظف مختص إلى موقع العميل وذلك لاستيفاء وإنهاء المعاملة دون الحاجة إلى مراجعة المديرية، والرافد الثاني في حال عدم توفر خدمات الإنترنت لدى العميل أو رغبته في مراجعة المديرية، فقد تم تخصيص موقف سيارات خاص بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن مزود بكاميرا واتصال مباشر مع موظفي خدمات العملاء، من خلالهما يتم التواصل العميل وإنهاء معاملته دون نزوله من السيارة.

إمارة منطقة مكة المكرمة تطلق أجهزة الخدمة الذاتية في 14 موقعاً

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161105/ln64.htm

جدة - واس:
أطلقت إمارة منطقة مكة المكرمة مشروع أجهزة الخدمة الذاتية، وهو يوفر الجهد والوقت على المراجع لأقسام الإمارة من خلال أكثر من 14 موقعاً موزعة في عدة محافظات، وتخول هذه الخدمة المواطن والمقيم من الاستعلام عن معاملاته دون الحاجة لمرجعة المقر الأساسي للإمارة.
وجاء قرار صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة برفع مستوى الخدمات للمواطن من خلال فكرة أجهزة الخدمة الذاتية، حيث عقد سموه اجتماعاً لتنفيذ الفكرة حضره ممثلون عن وكالة وزارة الداخلية لتقنية المعلومات، ومشروع الملك عبدالله لتطوير العمل بإمارات المناطق «ريادة «، ومركز المعلومات الوطني، وإدارة تقنية المعلومات بإمارة منطقة مكة المكرمة لوضع الخطة العملية لتنفيذ المشروع.
وناقش الاجتماع تطوير الأنظمة الحالية للإمارة وأنظمة الاتصالات الإدارية، إلى جانب تطوير تطبيق المحمول الخاص بالإمارة والموقع الداخلي لإمارة المنطقة، من هنا نشأت الفكرة التي تحولت فيما بعد إلى شعار ارتضاه المواطن لما له من تسهيلات على معاملاته، وبالفعل بات شعار «وقت أقل وراحة أكثر» أيقونة المراجع.
وتتوافر الأجهزة على النحو التالي:
جهاز في مكتب أمير المنطقة، وجهازان في ديوان الإمارة، وخمسة أجهزة في المحافظات، وجهازان في الأمانات، وجهاز واحد في مطار الملك عبدالعزيز، إضافة إلى ثلاثة أجهزة في الغرفة التجارية، وقامت الإمارة بالتنسيق الكامل مع كافة المواقع التي تم وضع الأجهزة فيها مع الاتفاق على آليات المتابعة والصيانة، حيث تم تخصيص فرق فنية وضباط اتصال لكل جهاز في إطار الحرص على كمالية الخدمة وتنفيذها بشكل متقن ومضمون يوفر على المواطن والمقيم الجهد.
وشكلت الإمارة فريقاً تقنياً متخصصاً يتواصل مع المصنعين ومزودي الخدمة للحصول على أفضل الأجهزة وفق أحدث المقاييس والمعايير، وذهبت الإمارة في حرصها إلى أبعد من ذلك، إذ قيمت العروض المتاحة من هذه الأجهزة، وكذلك إنشاء برمجيات خاصة ومراقبة أداء، وعملت على التنسيق مع الجهات المسؤولة عن تنصيب هذه الأجهزة من خلال زيارة فريق من الإمارة لهذه الجهات ووضع الترتيبات المتعلقة بعمل هذه الأجهزة بما يتناسب مع الهدف المنشود.
ويرافق أجهزة الخدمة الذاتية، شاشات عرض تفاعلية في ديوان الإمارة في جدة ومكة المكرمة، حيث تعرض هذه الشاشات مجموعة من البيانات التفاعلية المفيدة لمرتادي ديوان الإمارة تعزيزاً للخدمات المقدمة لهم، وتسعى الإمارة إلى تعميم هذه التجربة العملية بـ14 جهازاً حتى يتم التأكد من فاعلية هذه التجربة، وستكون على نطاق أوسع في مرحلة مقبلة من أجل تقديم أنجح وأفضل الخدمات للمواطنين والمقيمين.
كما أطلقت الإمارة أيضاً خدمة «بريدك الإلكتروني ينوب عنك»، والتي بواسطتها لا يستدعي الأمر مراجعة مكاتب إمارة منطقة مكة المكرمة، إذ يرسل المراجع بريداً إلكترونياً بشأن المعاملة وتصله الإجابة من الجهة المعنية في الإمارة وهو في مكانه ما يوفر الوقت والجهد عليه، ووافق سمو الأمير خالد الفيصل على «التواصل الرقمي» الذي يعد الأكثر سهولة وفعالية حيث تتم الاستفادة عبر القنوات الرقمية والرسائل النصية والمواقع الاجتماعية الفيس بوك وتويتر وموقع الإمارة الإلكتروني.
وأعدّت الإمارة ممثلة في الإدارة العامة لتقنية المعلومات قائمة مجدولة بنحو 11 برنامجاً ومشروعاً تقنياً تنفذ خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وتتضمن برنامج الاستراتيجية، وإدارة تجربة الخدمات، والموارد البشرية، ووحدات التميّز المؤسسي، وتقنية المعلومات، ومتابعة التحول والتغيير لبرنامج ريادة، وتهدف جميعها الى النقلة النوعية في مستوى

التعامل بين المواطن والإدارات الحكومية وترسيخاً لفكرة الحكومة الإلكترونية، وفتح قنوات حديثة وسهلة على المراجعين، لضمان جودة وأداء الخدمة المقدمة.

شبكات ومحطات ضخ لإيصال الخدمة للمواطنين من خلال مبنى جديد

أمير المنطقة الشرقية يدشّن مشاريع بـ(300) مليون ريال لعملاء المياه بالجبيل

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161105/ln65.htm

الجبيل - عيسى الخاطر:
يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية ظهر يوم الأحد المبنى الجديد لفرع المياه بمحافظة الجبيل ويدشن عدداً من المشاريع الحيوية التي تنفّذها المديرية العامة للمياه بالمنطقة الشرقية بمحافظة الجبيل والتي تقدر 300 مليون ريال، وذلك في إطار خدماتها المقدمة لعملائها وسعياً وراء تغطية غالبية الأحياء بخدمات المياه والصرف الصحي، وثمّن مدير عام المياه بالمنطقة الشرقية المهندس عامر بن علي المطيري اهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية ورعايته الكريمة لهذه المشاريع التنموية التي تقدمها المديرية وسيستفيد من خدماتها أبناء محافظة الجبيل، مؤكداً أن رعايته لافتتاح مبنى الفرع وتدشين عدد من المشاريع لهو تكريم لكافة العاملين في قطاع المياه على ما بذلوه من جهود في إنجازها وما سيبذلونه من عطاء لتقديم خدمات المياه لعملائنا في المحافظة.
وفي هذا الإطار كشف مدير فرع المياه بمحافظة الجبيل المهندس صالح الغامدي أن متابعة مدير عام المياه بالمنطقة الشرقية لمشاريع المحافظة والخدمات المقدمة من خلاله لعملاء المحافظة وتضافر جهود الإدارات المختلفة بالمديرية أفضت إلى تسلم المديرية عدداً من المشاريع التي تم الانتهاء من تنفيذها مؤخراً، حيث شملت مشروع تطوير محطة الصرف الصحي بمخطط الخالدية بتكلفة مالية تبلغ (14,836,313,28 ريال) ويهدف إلى تصريف مياه الصرف الصحي للمستفيدين والمحافظة على البيئة ويستهدف المشروع 1000 قطعة استفاد منها ما يقارب 50% من سكان المخطط، بطاقة مضافة تقدر 1257 متر مكعب باليوم وبأطوال تتجاوز 23 كيلو متر.
وبين المهندس الغامدي أن من بين المشاريع المستلمة أيضاً مشروع إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطة الرفع لمخطط الجوهرة وتطوير محطة (6) بجزئية وبقيمة مالية تتجاوز 31 مليون ريال، لتصريف مياه الصرف الصحي للمستفيدين والمحافظة على البيئة ويستهدف المشروع 500 قطعة تم إيصال 258 قطعة منها وستضيف أكثر من 3700 متر مكعب من مياه الصرف الصحي لطاقتها، وأطوال إضافية للشبكة بأكثر من 11 كيلو متر، كما كان للجانب السياحي بالمحافظة نصيب أيضاً حيث تم استلام مشروع توريد وتركيب نظام إنتاج للمياه صالحة للشرب بجزيرة جنة بقيمة 950 ألف ريال، وذلك لإيصال خدمة المياه الصالحة للشرب مع التشغيل والصيانة لمدة ثلاث سنوات خدمة لسكان الجزيرة بالإضافة إلى السائحين المرتادين عليها بطاقة 50 متر مكعب باليوم من المياه.
وأردف مدير فرع المياه بمحافظة الجبيل إلى أن مشروع إنشاء مبنى لفرع المياه بالجبيل بقيمة 3.857.517 ريال، ساهم في تحقيق أهداف الوزارة في مسيرة التنمية ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في محافظة الجبيل، إضافة إلى مشروع توريد وتركيب عدة محطات تحليه على عدد (5) آبار بقيمة مالية بلغت خمسة ملايين ريال لإضافة 5000 م3 مياه محلاة وخلطه مع مياه الآبار لتقليل نسبة الأملاح الذائبة لأحياء غرب المزارع، وعابد المسحل، والخالدية، والجوهرة، والحمراء الأولى، بطاقة مائية مضافة تبلغ 5000 متر مكعب باليوم.

وأوضح المهندس الغامدي إلى أن من بين المشاريع التي تم استلامها أيضاً مشروع توريد وتركيب خزان سعة 1000م3 لفرع المياه بالجبيل بقيمة 995 ألف ريال لخلط المياه وضخها بالشبكة وتأمين المياه في الحالات الطارئة، بطاقة استيعابية 1000 متر مكعب، ومشروع محطة ضخ وخط طرد لموقع المحطة الرئيسية رقم (P1A) بقيمة مالية تتجاوز 30 مليون ريال ويهدف لاستيعاب كمية كبيرة من مياه الصرف وضخها إلى محطة شركة مرافق ((P56 بحيث يكون إجمالي الضخ من المحطة القديمة والجديدة في حدود 120,000م3/ يوم بأطوال خطوط طرد تتجاوز 9 كيلو مترات، إضافة إلى تطوير عدد من محطات الرفع والضخ وزيادة كميات الاستيعاب والتدفق بها وغيرها من المشاريع الحيوية.

10 فرق سعودية دولية مشتركة تُدشِّن موسم الأعمال الميدانية للمسح والتنقيب الأثري في المملكة

العثور على مخزون هائل من الآثار خلال المواسم الماضية في مناطق المملكة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161105/ln61.htm

«الجزيرة» - المحليات:
دشَّنت عشر بعثات سعودية دولية موسم الأعمال الميدانية للمسح والتنقيب الأثري لهذا العام من أصل 32 بعثة ستقوم بالتنقيب الأثري في عدد من المواقع في مختلف مناطق المملكة بإشراف الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ممثلة بقطاع الآثار والمتاحف.
واستأنفت البعثات أعمال المسح والتنقيب الأثري في عدد من المواقع الأثرية بمختلف مناطق المملكة، منها أربع بعثات من المعهد الوطني الفرنسي للبحث العلمي وهي البعثة السعودية الفرنسية لمسح مواقع العصور الحجرية في محافظة السليل بمنطقة الرياض، والبعثتان السعودية - الإيطالية، والسعودية - الفرنسية للتنقيب في موقع دومة الجندل، والبعثة السعودية - الفرنسية لمسح موقع المالحة في محافظة اليدع بمنطقة تبوك، والبعثة السعودية - الفرنسية للتنقيب في موقع اليمامة بمحافظة الخرج بمنطقة الرياض، والبعثة السعودية الهولندية للتنقيب في موقع ثاج بالمنطقة الشرقية من جامعة ليدن الهولندية، والبعثة السعودية البولندية للتنقيب في موقع عينونة بمنطقة تبوك من جامعة وارسو البولندية، إضافة إلى البعثة السعودية - النمساوية للتنقيب في موقع قرية بمنطقة تبوك من جامعة فينا النمساوية، والبعثة السعودية البريطانية للتنقيب لمسح مواقع العصور الحجرية في جبة من جامعة أكسفورد، والبعثة السعودية اليابانية لمسح مواقع العصور الحجرية بين منطقتي الجوف وتبوك من جامعة كانازاوا اليابانية، فضلاً عن عدد من البعثات التي يجري الإعداد لانطلاقها خلال هذا الموسم.
وقد شهدت مناطق المملكة في الفترة الأخيرة عدداً من الكشوفات الأثرية المهمة التي أظهرتها أعمال البحث والتنقيب لـ (30) بعثة وفريقاً علمياً متخصصاً تشرف عليها الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني وتضم إلى جانب العلماء السعوديين علماء متخصصين في آثار وعلوم الجزيرة العربية من عدد من الدول منها: فرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وألمانيا، واليابان، وبلجيكا، وبولندا، وفنلندا، وهولندا، والنمسا.
فقد تم من خلال هذه الأعمال تسجيل موقع جبة الفريد الذي يقع على بعد 100كم شمال حائل، وموقع الشويمس، الذي يقع على بعد 250 كم إلى جنوب شرق حائل، وهما الآن مسجلان ضمن قائمة التراث العالمي باليونيسكو، فموقع جبة وسط الكثبان الرملية من صحراء النفود في شمال المملكة، ويعود تاريخه إلى العصر الحجري الحديث، وقد عُرف بفنونه

الصخرية العديدة الفريدة، وتتميز بالمنحوتات البشرية والحيوانية التي تصور الجمال، والخيول، والوعول، والنخيل إلى جانب النقوش الثمودية، بينما تتميز الفترة الثالثة ومنحوتات الرجال وهم يركبون الجمال، في إشارة إلى نشاط القوافل التجارية. أما موقع الشويمس فيُعد واحداً من أهم المراكز الحضارية في شمال شبه الجزيرة العربية، ويحتوي على فنون صخرية رائعة تصور سكان المكان بالحجم الطبيعي، إلى جانب مجموعة مختلفة من الحيوانات التي عاشت في تلك الفترة.

ومن المكتشفات المهمة أيضاً، اكتشاف موقع حضارة المقر القديمة عام 1434هـ الذي يقع بين محافظتي تثليث ووادي الدواسر وسط المملكة، ويعود تاريخ هذه الحضارة إلى 9000 سنة، ويؤكد على الاستيطان البشري بهذه المنطقة قبل آخر تصحُّر أو أثناء الفترة الأخيرة من تقلبات المناخ، حيث تُظهر المواد الأثرية المُكتشفة في هذا الموقع أن سكان المقر قد استأنسوا الخيول قبل 9000 سنة، في حين أن الدراسات السابقة على هذا الكشف أشارت إلى أن الخيل قد تم استئناسه لأول مرة في وسط آسيا قبل 5500 سنة.

وفي مدينة تيماء القديمة أشارت المكتشفات الأثرية إلى أن الحياة قد بدأت فيها منذ العصر الحجري الحديث، وفي العصر الذي يليه، والمعروف بالعصر البرونزي، حيث عثر على العديد من المكتشفات الأثرية، ومنها أوان فخارية مزخرفة، تمت دراستها من قبل علماء الآثار، الذين أشاروا إلى أنها تماثل ما عثر عليه في المواقع المؤابية والآدومية، التي تعود في تاريخها إلى أواخر العصر البرونزي وأوائل العصر الحديدي الذي يمتد من 3300 إلى 1200 قبل الميلاد. كما تم اكتشاف السور الذي كان يحيط بالمدينة على امتداد 11 كيلو متراً، ويرجع تاريخه إلى 1200 سنة قبل الميلاد، وتضم هذه المدينة العريقة الكثير من آثار ما قبل التاريخ، إلى جانب الكثير من القطع الأثرية التي تعود إلى عصور المديانيين والأدوميين في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الأولى قبل الميلاد، وكانت تيماء في القرن السادس قبل الميلاد العاصمة التشغيلية للمملكة البابلية أثناء حكم الملك نابونيد. وتوجد فيها أيضاً قطع أثرية من العصر الإسلامي المبكر، ومن أهم المعالم الأثرية فيها قصر الحمراء، وبئر هداج، وقصر الرضم، وقصر البجيدي.

وكان موقع مدينة ثاج القديمة، الذي يقع في شرق الجزيرة العربية غرب مدينة الجبيل، محطة مهمة على طريق القوافل، حيث كانت تلك القوافل تعبر هذه المدينة للتزوُّد بالماء والغذاء، ويحتوي الموقع على أطلال مدينة كاملة محاطة بأسوار، وقد كشفت نتائج التنقيبات الأولية بداخل جدران المدينة عن وجود خمسة مستويات رئيسة من الاستيطان البشري يعود تاريخها إلى الفترة ما بين 500-300 سنة قبل الميلاد.

وعلى بعد 95كم جنوب شرق تيماء في الأطراف الغربية من صحراء النفود عثر على أحفورة «ناب الفيل» ضمن مجموعة كبيرة من الأحافير لحيوانات عديدة شملت الغزلان بما فيها المها العربي والأبقار والجواميس البرية والخيل والذئاب وأفراس النهر والنمور والطيور والفيلة، والموقع يمثّل بحيرة قديمة تشير الدلائل الأثرية والجيولوجية فيها إلى أن عمرها يزيد على خمسمائة ألف سنة مضت، في حين أرَّخت الأحافير التي وجدت بحوالي 335 ألف سنة قبل الوقت الحاضر، ويبلغ طول ناب الفيل الذي عُثر عليه (مترين و25سم)، والأرجح أنه من فصيلة الأفيال الإفريقية، ووجوده في هذه المنطقة كان خلال الفترة المطيرة التي تتزامن مع منتصف عصر البليستوسين، وهي الفترة التي توفرت خلالها النباتات والمياه بكميات وفيرة سمحت لهذه الحيوانات بالعيش، فوجود نوع من الثدييات كالفيل مثلاً يدل على وفرة الغذاء، خصوصاً إذا كان هذا الحيوان يستهلك كمية من النباتات يتراوح وزنها بين 130 إلى 150 كجم يومياً، بينما يحتاج إلى ما يقارب 350 لتر ماء يومياً، وقد عاشت هذه الحيوانات في ظل وجود مجموعات بشرية خلال الفترة التي كانت فيها أغلب المناطق الصحراوية خضراء، وهي ما نطلق عليها مرحلة الجزيرة العربية الخضراء التي كشفت الدراسات عن أدلة على وجود مئات البحيرات، والأنهار، والغابات، والكائنات في أنحاء الجزيرة العربية، والتي نشأت حولها العديد من الحضارات المتعاقبة، وساعدها في ذلك المناخ المعتدل لشبه الجزيرة العربية في ذلك الوقت، وقد أطلقت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني مشروع (الجزيرة العربية الخضراء) في عام 2012م بالتعاون مع جامعة أوكسفورد وعدد من المؤسسات العلمية في المملكة العربية السعودية وخارجها كمبادرة لدراسة العلاقة بين التغييرات المناخية التي تعرضت لها شبه الجزيرة العربية على مر العصور وبين بداية الاستيطان البشري فيها وهجرة البشر إليها عبر قارات العالم القديم حتى الآن.

تاريخ البعثات الأثرية في المملكة

وقد بدأت أولى النشاطات الأثرية بأعمال مسح أثري ضيق الحدود في عام 1384هـ - 1385هـ، الموافق 1964-1965م، بالتعاون مع بعثات أجنبية دنمركية وإنجليزية وأمريكية، وفي سنة 1396هـ الموافق1975م، بدأ المسح الأثري في المملكة العربية السعودية ضمن خطط خمسية لعدة مواسم تنفذها فرق سعودية بالتعاون مع بعثات أجنبية، وتمّ خلالها حصر وتسجيل العديد من المواقع الأثرية، وبعدها تمّ اختيار بعض منها لتنفيذ عمليات تنقيب روعي فيها تنوع الفترات الزمنية فيها بحيث تكون الحفريات شاملة لجميع العصور من فترات ما قبل التاريخ إلى الفترات الإسلامية.

ونتيجةً لهذا التوسع في النشاط الآثاري الذي امتد ليشمل مواقع أكثر، ظهرت نتائج غاية في الأهمية عن تاريخ وحضارة الجزيرة العربية بالاشتراك مع مؤسسات وجهات دولية عريقة في مجال الآثار من أوروبا وأمريكا وآسيا، حيث تم حصر وتسجيل أكثر من (8000) موقع في جميع مناطق المملكة تشمل كل المراحل والفترات الحضارية والتاريخية في الجزيرة العربية، ويجري العمل حالياً في البحث والتنقيب لسبر أغوار هذا الإرث الحضاري وربطه بعضه ببعض، وتحقيق نتائج أكثر وأهم عن الحقائق على المستوى المادي والحضاري لمجتمعات شبه الجزيرة العربية.

الاقتصادية

القواعد الجديدة اقرت نظامية التبليغ والإثبات عبر الوسائل الإلكترونية

وقف قبول الدعاوى المصرفية بعد مرور 5 سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل النزاع

المصدر: جريدة الأقتصادية السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/05/article_1099637.html

خالد الغربي من الرياض

اقرت القواعد الجديدة للجان المنازعات التمويلية والمصرفية وقف قبول الدعاوى المصرفية بعد مرور خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل النزاع ، كما اقرت نظامية التبليغ والإثبات عبر الوسائل الإلكترونية . وقالت لـ "الاقتصادية" مصادر مصرفية أن من أبرز القواعد الجديدة التي أقرها مجلس الوزراء اخيراً عدم سماع أي دعوى مضى عليها خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ، أو من تاريخ العلم بالواقعة محل النزاع.

ووفقا للمصادر ، فإن الأمانة العامة للجان المنازعات والمخالفات المصرفية والتمويلية ستبدأ بتطبيق القواعد الجديدة والمعدلة اعتبارا من يوم الأحد 27 تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري.

وجاء في القواعد الجديدة للجنة المنازعات والمخالفات المصرفية مواضيع مهمة، أبرزها التأكيد على الصلاحيات التنفيذية ومنها الحجز على الحسابات المصرفية والاستثمارية والمنع من السفر. ووضعت قواعد عمل لجنة المنازعات المصرفية واللجنة الاستئنافية للمخالفات والمنازعات المصرفية في مادتها الثانية، اختصاص لجنتها بالفصل في المنازعات المصرفية الأصلية، والمنازعات المصرفية بالتبعية وفقا للأحكام الواردة في هذه القواعد، بما لا يتعارض مع اختصاصات الجهات القضائية الأخرى. بينما خصت اللجنة الاستئنافية، وفقا للمادة الثالثة، بالنظر في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات اللجنة، وكذلك النظر في الاعتراضات المقدمة ضد قرارات لجنة الفصل في مخالفات نظام مراقبة المصارف.

.وأجازت المادة السابعة للجنة المنازعات المصرفية ولجنتها الاستئنافية، الاستعانة في تبليغ أطراف الدعوى بالمؤسسات والشركات المقدمة للخدمات البريدية، وكذلك استعمال الوسائل الإلكترونية لتبليغ أطراف الدعوى ومنها البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية المسجلة والرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف والفاكس، ويترتب على التبليغ بتلك الوسائل ما يترتب على التبليغ بالطرق المعتادة، ويعد التبليغ بتلك الوسائل تبليغاً للشخص المرسل إليه.وكذلك أجيز للجنة بحسب المادة الثامنة، حال إذا تعذر تبليغ المدعى عليه بالدعوى أو بموعد الجلسة بعد أن استنفدت جميع الطرق بما فيها إيقاف خدماته لدى الجهات الحكومية، فينشر إعلان بذلك في أي من الصحف المحلية أو أي وسيلة أخرى، ويعد ذلك بمثابة تبليغ بالدعوى أو بموعد الجلسة.واعتبرت المادة 11 للجنة المصرفية، المواطن بأنه يعد معتبرا لتلقي التبليغات للأشخاص من ذوي الصفة الطبيعية والاعتبارية، على العنوان المدون في الاتفاقات المبرمة بينهم وبين الجهات المصرفية، ولهؤلاء الأشخاص اختيار موطن أو محل إقامة مختار خلاف المدون في تلك الاتفاقات، وإبلاغ الأمانة به.وأشارت المادة 19 في

اللجنة المصرفية، إلى أن الإثبات أمام الدائرة يكون بجميع طرق الإثبات بما لا يتعارض مع طبيعة الدعوى، ويشمل ذلك الوسائل الإلكترونية ومنها البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية المسجلة والرسائل النصية المرسلة عبر الهاتف والفاكس.فيما تؤكد المادة 21، أنه يعتذر للجنة سماع الدعوى بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ، حيث جاء في نص المادة "لا يجوز للجنة سماع الدعوى بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاق المبلغ محل المطالبة أو من تاريخ العلم بالواقعة محل النزاع، ما لم يتقدم المدعي بعذر تقبله اللجنة".وألزمت المادة 33 في اللجنة المصرفية، المحكوم عليه بتنفيذ القرارات النهائية ذات الصلة باختصاصاتها وإصدار قرار أو أكثر تتضمن الحجز على حسابات المحكوم عليه المصرفية والاستثمارية، الحجز على مستحقاته لدى الجهات الحكومية، ومنع المحكوم عليه من التعامل مع الجهات الحكومية والمصارف، فضلا عن منع من السفر.وفي قواعد عمل لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية واللجنة الاستئنافية للفصل في المخالفات والمنازعات التمويلية، خصت اللجنة في مادتها الثانية دون إخلال بما ورد في الفقرة "2" من هذه المادة، بالفصل في المخالفات والمنازعات ودعاوى الحق العام والخاص الناشئة من تطبيق أحكام نظام مراقبة شركات التمويل وأحكام نظام الإيجار التمويلي ولائحتيهما التنفيذيتين والقواعد والتعليمات الخاصة بهما، وكذلك في المنازعات الناشئة من عقود التمويل العقاري المبرمة بين المستفيدين والممولين العقاريين، وفي تظلمات ذوي المصلحة من قرارات مؤسسة النقد العربي السعودي ذات الصلة بنظام مراقبة شركة التمويل، ونظام الإيجار التمويلي، ونظام التمويل العقاري، ولوائحها، والقواعد والتعليمات الخاصة بها.وأشارت اللجنة في مادتها الثانية، إلى أن لها جميع الصلاحيات الضرورية للفصل في الدعاوى - الداخلة في اختصاصها - بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود والأمر بتقديم الأدلة والوثائق وإيقاع العقوبات.وبحسب الفقرة الثانية في المادة الثانية، فقد شددت على عدم دخولها في الفصل في المنازعات الناشئة من عقود التمويل العقاري المبرمة بين المستفيدين والممولين العقاريين، وعقود الإيجار التمويلية، وذلك إذا كان محل المنازعة حقاً عينياً على عقار، وكذلك الحال في منازعات الأوراق المالية الناشئة من نشاط التمويل.

الاقتصادية

بمعدل 3 آلاف قضية يوميا .. والرياض ومكة المكرمة تستحوذان على 45 ٪ منها

90 ألف قضية ٠ حقوقية وجنائية" استقبلتها المحاكم خلال شهر .. 55 ٪ مطالبات مالية

المصدر: جريدة الأقتصادية السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/05/article_1099677.html

عبد السلام الثميري من الرياض

بلغ عدد القضايا الحقوقية والجنائية التي استقبلتها المحاكم السعودية نحو 89261 قضية خلال شهر تشرين الأول "أكتوبر" الماضي، بمعدل 2975 قضية يوميا.

وحسب إحصائية اطلعت "الاقتصادية" عليها، فإن المطالبات المالية تصدرت عدد القضايا الحقوقية في محاكم المملكة بـ 55 في المائة، تليها القضايا الزوجية وحالات الطلاق والنفقة.

ويقدر عدد القضايا الجنائية التي استقبلتها المحاكم نحو 19247 قضية جنائية خلال الشهر الماضي من العام الحالي، حيث تصدرت قضايا السرقات والمضاربات والاعتداءات على نحو 35 في المائة من قضايا الجنايات.

وتصدرت محاكم منطقتي الرياض ومكة المكرمة الأعلى من هذه القضايا بـ45 في المائة من هذه القضايا.

30

وتعد وزارة العدل مثل هذه القضايا ضمن الدعاوى الحقوقية لديها، التي تنظرها المحاكم العامة، وتشمل اختصاصات المحاكم العامة في المملكة نظر جميع الدعاوى والإثباتات الإنهائية وما في حكمها، الخارجة عن اختصاص المحاكم الأخرى، وكتابات العدل، وديوان المظالم.

يشار إلى أن وزارة العدل ممثلة بوكالة التنفيذ أعلنت إمكانية متابعة حركة معاملات طالب التنفيذ والمنفذ ضده عبر البوابة الإلكترونية للوزارة، بحيث أصبح متاحا لهم الإطلاع على جميع تفاصيل الأوامر والقرارات الصادرة من المحكمة فيما يخص القضايا، التي تكون ظاهرة في الموقع عند الاستعلام.

وتضمن هذه الخدمة مزيدا من الخصوصية، حيث يتم الاستعلام بواسطة رقم قيد المعاملة ودون أن يتم إظهار الأسماء؛ ما يمكن طالب التنفيذ أو المنفذ ضده من معرفة ما تم بشأن المعاملات بجميع التفاصيل دون مراجعة المحكمة، حيث كان في السابق يضطر المستعلم إلى مراجعة المحكمة بنفسه لمعرفة تفاصيل المعاملة وما تم بشأنها؛ نظرا لأنه لم يكن يظهر إلا أرقام القرارات وتواريخها والأوامر والخطابات، ودون إظهار مضمونها.

كما قامت الوزارة ممثلة بوكالة التنفيذ بإضافة خدمة جديدة أخرى تفيد وتسهل عمل قضاة التنفيذ، وهي أيقونة "الاستعلام عن المماطلين عن التنفيذ"، فمن خلال إضافة هوية المنفذ ضدهم تظهر لدى القاضي جميع تفاصيل المعاملات التي عليه مثل تواريخ القرارات وأسماء طالبي التنفيذ وأرقام هوياتهم والمبالغ المطلوبة، حيث كان في السابق يضطر القاضي إلى البحث عن كل معاملة على حدة.

وتأتي هذه الخدمة ضمن جهود متواصلة من وزارة العدل للتسهيل على المراجعين وتخفيف الضغط على المحاكم والقضاة وموظفيها، وتفريغهم لأعمال أخرى، التي تتوافر من خلال عديد من الخدمات الإلكترونية المتاحة عبر بوابتها الإلكترونية؛ وذلك في إطار خطتها الرامية إلى تطوير الأداء العدلي، وترقية آلياته باستخدام التقنيات الحديثة، بما يسهل تقديم الخدمات، ويوفر الوقت والجهد للمراجعين.

وكانت الوزارة قد أعلنت إطلاق بوابتها الإلكترونية الجديدة، إضافة إلى متصفح اللغة الإنجليزية، وخدمة الاستماع للمحتوى، لتأتي متوائمة مع المتصفحات الجديدة والبرمجيات للمراحل المتقدمة، وتستجيب أيضا لكل أنظمة الهواتف الذكية والأجهزة الكفية الأخرى.

آلية جديدة للاعتراف بالمؤهلات المختلفة والتنقل بين مستويات التعليم

تنفرد بنشر تفاصيلها

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706400

سعيد الزهراني - الطائف

انتهت هيئة تقويم التعليم العام من إعداد الإطار السعودي للمؤهلات ليتناغم مع طموحات ورؤية المملكة 2030 في تجويد التعليم وتحسين صورته محليًا ودوليًا. كما أنه يسعى لتكوين نظام شامل ومترابط لتطوير المؤهلات الوطنية وتسجيلها وحفظها في قواعد بيانات تتسم بالوضوح والشفافية. كما أنه يتيح طرقا معاصرة للوصول الى التعليم وتحقيق مخرجات التعلم وتوثيقها والاعتراف بها، والتي بدورها تقوم بدعم اقتصاد المملكة وزيادة الرغبة في التخصصات المهنية والتقنية.

كما أن الإطار يسعى الى حفظ الوقت وخفض التكاليف الناتجة عن عملية تكرار التعليم والتعلم.

يتيح الإطار فرصًا عادلة لجميع المتعلمين تؤمن الانتقال والتقدم

لايلزم الإطار بطرق أو وسائل تعليمية معينة

الاعتراف بالتعليم غير النظامي..وتحويل الخبرات العملية إلى شهادات دراسية
يسمح الإطار بالتقدم عاموديًا بين مستوياته ضمن القطاع المهني
مهارات قابلة للتدوير بين القطاعات المختلفة وتوجيهها والبناء عليها بحسب احتياج سوق العمل.
مستويات للتعليم العام دون النظر للعمر أو سنوات التعلم
مستويات للتعليم المهني والتقني..ومعادلة الشهادات المهنية بالتعليم العام
فوائد التسجيل في الإطار السعودي للمؤهلات بشكل أساسي للفئات المختلفة
«المتعلم»
فتح قنوات مرنة لتحصيل التعليم وتحقيق مخرجات التعلم.
الشفافية في معرفة الجهات المانحة المعترف بها على المستوى الوطني.
الحد من تكرار التعلم الذي يؤدي الى نفس المخرجات.
الحصول على مؤهلات موثوقة من قبل أصحاب العمل وتناسب احتياج سوق العمل الحالي.
الحصول على مؤهلات معترف بها محليا ودوليا.
معادلة المؤهلات الوطنية مع نظيراتها في أنحاء العالم، من خلال مواءمة المستويات.
اتاحة خيارات للالتحاق والانتقال بين مستويات الإطار السعودي للمؤهلات.
اتاحة فرص لاكتساب التعليم خلال العمل والمزاولة المهنية.
ضمان تحقيق مخرجات تعلم متسقة تتناسب مع معايير الإطار السعودي للمؤهلات.
الحصول على المعرفة والمهارات والكفاءات التي تتيح فرص للتقدم المعرفي أو الانضمام الى سوق العمل.
العدالة في التعليم عبر انجاز المؤهل من خلال تحقيق المخرجات المرجوة وتوثيق إنجازها.
منع التمييز ضد المتعلم والمعوقات غير المبررة التي تحول دون حصول الجميع على التعليم.
التخطيط للوصول الى الهدف التعليمي أو الوظيفي من خلال مسارات متعددة تناسب احتياج المتعلم.
طرح مهارات قابلة للتدوير بين القطاعات المختلفة ويمكن توجيهها والبناء عليها بحسب احتياج سوق العمل.
أصحاب العمل
تحقيق الترابط بين التعليم والتدريب والتوظيف.
الشراكة مع الجهات المانحة لتحديد احتياج أصحاب العمل من المؤهلات ومخرجات التعلم.
رفع مستوى الثقة في المؤهلات الوطنية.
الحصول على كوادر سعودية متمكنة وقادرة على أداء مهامها باحترافية.
التوثيق والاعتراف في التعلم المكتسب من خلال العمل.
إمكانية معرفة الجهات المانحة والمؤهلات المعترف بها وطنيا، والتحقق من المؤهلات المسجلة.
فتح المجال لأصحاب العمل بالتسجيل كجهة مانحة في حال رغبتهم بتسجيل برامج التعليم والتدريب الخاصة بهم.
إيجاد لغة مشتركة بين أصحاب العمل ومطوري المؤهلات تتسم بالوضوح والشفافية وتركز على مخرجات التعلم.
طرح مهارات قابلة للتدوير بين القطاعات المختلفة ويمكن توجيهها والبناء عليها بحسب احتياج سوق العمل.
فتح مسارات للالتحاق بالتعليم المهني والانتقال من خلاله الى التعليم الأكاديمي، مما يزيد رغبة المتعلم في التخصصات المهنية التي تقود اقصاد الدولة.
الجهات المانحة
استخدام معايير تتسم بالشفافية لمخرجات التعلم، واضحة بالنسبة للمتعلم وأصحاب العمل.
تسجيل الجهة المانحة على المستوى الوطني والدولي.
الاعتراف بالمؤهلات على المستوى الوطني والدولي.
معادلة المؤهلات مع نظيراتها من المؤهلات الدولية عبر مواءمة المستويات.
ثقة من قبل المتعلم وأصحاب العمل بالجهة المانحة ومؤهلاتها.
الشراكة مع أصحاب العمل لتصميم مؤهلات تناسب احتياجاتهم.
مسارات مرنة تسمح بالالتحاق والتقدم ومتابعة الدراسة.
وجود نظام لتوثيق التعلم الجزئي.
إمكانية الاعتراف بالتعليم المسبق.
طرح مهارات قابلة للتدوير بين القطاعات المختلفة ويمكن توجيهها والبناء عليها بحسب احتياج سوق العمل.
«التعليم العام وما يعادله»

تم تخصيص المستويات 1 و2 و3 للتعليم العام وما يعادله. ولكل مستوى منها مخرجات تعلم فريدة مبنية على المعرفة والمهارات والكفاءات.
يوصف المستوى الأول مخرجات التعلم المتوقع لحامل شهادة المرحلة الابتدائية أن يتحلى بها. بغض النظر عن العمر أو الجنس أو طريقة تحصيل المخرجات.
يوصف المستوى الثاني مخرجات التعلم المتوقع لحامل شهادة المرحلة المتوسطة أن يتحلى بها. بغض النظر عن العمر أو الجنس أو طريقة تحصيل المخرجات.
يوصف المستوى الثالث مخرجات التعلم المتوقع لحامل شهادة الثانوية العامة أن يتحلى بها. بغض النظر عن العمر أو الجنس أو مدة التعلم أو طريقة تحصيل المخرجات.
يهدف توصيف المستويات الى وضع معايير موحدة لمخرجات التعلم. مما ينتج عنه تجويد المؤهلات التي تدرس من قبل الجهات المانحة أو من خلال مقدمي خدمات التعليم والتدريب.
يتيح نظام الاعتراف بالتعليم السابق فرص الالتحاق بالتعليم العام لمن توقف عن الدراسة خلال هذه المراحل، ويتم ذلك بالنظر الى مخرجات التعلم التي تم تحقيقها من خلال العمل أو التعلم الذاتي.
يتيح الإطار السعودي للمؤهلات فرص للإبداع في طرق ووسائل التعليم. فالإطار يضع معايير لما يتم تحقيقه من مخرجات.
التعليم التقني والمهني وما يعادله
يتميز قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني بالمرونة، فهو يتيح الالتحاق والتقدم والانتقال عبر غالبية مستويات الإطار السعودي للمؤهلات، من المستوى 1 الى المستوى 9.
يتيح الإطار الالتحاق بالمسار التقني والمهني عن طريق قنوات جديدة تقدم شهادات مهنية وتقنية تعادل في مستواها مراحل التعليم العام.
يسمح الإطار بالتقدم عامودياً بين مستوياته ضمن القطاع المهني والتقني عند انجاز مخرجات التعلم المحددة لكل مستوى.
كما أنه يسمح بالانتقال الأفقي من قطاع الى آخر، ومثال ذلك: الانتقال من القطاع المهني الى قطاع التعليم العالي.
يتيح الانتقال من المسار التقني والمهني الى مسار التعليم العالي دون الحاجة الى تكرار التعلم، مما يحفظ الموارد والوقت ويحد من تكاليف تكرار التعلم المنجز سابقا.
يقدم الإطار فرص عادلة لجميع المتعلمين تتيح لهم الالتحاق والانتقال والتقدم، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو طرق التعليم أو مدة التعلم.
يحتوي توصيف المستويات على معرفة ومهارات وكفاءات تناسب مسارات القطاع المهني وتتيح الانتقال والتقدم بين المستويات والقطاعات.
تم توصيف المستويات بما يتناسب مع واقع المملكة العربية السعودية ورؤيتها وأفضل الممارسات الدولية، وذلك لتحقيق الثقة بالمؤهلات السعودية محليا ودوليا.
تم توصيف المستويات بالشراكة مع أصحاب العمل وممثلي القطاعات الرائدة في المملكة، وذلك لضمان القيمة المضافة لكل من المتعلم والجهات المانحة وأصحاب العمل.
يهدف توصيف المستويات الى وضع معاير موحدة لمخرجات التعلم في قطاع التدريب والتعليم التقني والمهني. مما ينتج عنه تجويد المؤهلات التي تدرس من قبل جميع الجهات المانحة أو من خلال مقدمي خدمات التعليم والتدريب.
يتيح نظام الاعتراف بالتعليم السابق فرص الالتحاق بالتدريب والتعليم التقني والمهني لمن توقف عن الدراسة، ويتم ذلك بالنظر الى مخرجات التعلم التي تم تحقيقها من خلال التعليم السابق أو العمل أو التعلم الذاتي.
يتيح الإطار السعودي للمؤهلات فرص للإبداع في طرق ووسائل التعليم. فالإطار يضع معايير لما يتم تحقيقه من مخرجات، ولا يلزم التعلم بطرق أو وسائل معينة.
تقدم منظومة الإطار أدوات للتحقق من مصداقية المؤهلات المسجلة وتفاصيل الجهة المانحة التي تتبع لها وحالة تسجيلها. مما يرفع ثقة أصحاب العمل بها ويزيد رغبة المتعلمين في الالتحاق بها.
«التصنيف»
عملية جمع المؤهلات ذات المخرجات التعليمية المتشابهة في مجموعات تتشارك في التفصيل المعرفي والمهارات والكفاءات، لتتم مواءمتها بشكل شامل ومتكامل على مستويات الإطار السعودي للمؤهلات.
«المسارات المرنة»

لكل مستوى على الإطار نقاط دخول للمؤهل ونقاط خروج تسمح بالانتقال بين المستويات. يمكن للمتعلم الانتقال للمستوى الأعلى عند استيفاء متطلبات الدخول والخروج من معرفة ومهارات. يسمح للمتعلم بالانتقال الأفقي بين المسارين الأكاديمي والمهني على نفس المستوى، كما يسمح له بالانتقال إلى مستوى أعلى.

توحيد معايير المؤهلات

يتم تحديد توصيف مخرجات التعلم لكل مستوى في الإطار السعودي للمؤهلات، بحيث تتكون من تركيب معرفي، ومهارات وكفاءات.

«الاعتراف بالتعليم الرسمي وغير الرسمي»

يضع الإطار نظام الاعتراف بالتعليم السابق والذي يشمل الاعتراف بالتعليم الرسمي و غير الرسمي والحياتي. تعطي الهيئة الجهات المانحة للمؤهلات الصلاحية لاعتماد المؤهل ومن ثم تخاطب الهيئة لتسجيل المؤهل في منظومة الإطار للاعتراف به.

المعايير الوطنية

معايير وطنية موحدة وشاملة للمساهمة في توحيد مخرجات التعلم. تعزيز الشفافية والمرونة في التقدم والانتقال عبر القطاعات بمرونةتوفير نهج متسق لتصميم وتطوير المؤهلات. زيادة الثقة في قيمة ومصداقية المؤهلات المطروحة. تعميم الممارسات الجيدة،ويتم تسكين المؤهلات ذات المخرجات التعليمية المتشابهة في مستويات تتشارك في المستوى المعرفي والمهارات والكفاءات، لتتم مواءمتها بشكل شامل ومتكامل على مستويات الإطار السعودي للمؤهلات، يضع الإطار الدليل الذي يوضح آلية تطبيق المعايير المستخدمة.

«تحديد مخرجات التعليم»

يحدد الإطار توصيف عام لمخرجات التعلم تناسب كل مستوى في الإطار بناء على المعرفة والمهارات والكفاءات بغض النظر عن التخصص أو المجال الأكاديمي و هو نظام شامل وموحد يعترف بجميع أنواع المؤهلات في جميع المجالات والتخصصات إذا طابقت المعايير والسياسات المحددة..

المؤهلات الجديدة

التعليم العام: شهادة الابتدائي،شهادة المتوسطة،شهادة الثانوية العامة

التعليم التقني : شهادة 1 وتعادل الابتدائي

شهادة 2 وتعادل المتوسطة

شهادة 3 وتعادل الثانوية العامة

شهادة 4 وتعادل السنة التحضيرية في الجامعة

دبلوم مشارك

دبلوم

درجة البكالوريوس تقني

درجة الماجستير تقني

التعليم العالي

السنة التحضيرية

دبلوم مشارك

دبلوم

درجة البكالوريوس

الدبلوم العالي

درجة الماجستير

الصفة القانونية للجهات المانحة للمؤهلات

سيتم منح الجهة المانحة وثيقة تخولها للعمل في المملكة العربية السعودية ويكون نشاطها في مجال التعليم أو التدريب،وجميع الجهات المانحة تستخدم نهج متسق لتصميم وتطوير المؤهلات زيادة الثقة ومصداقية الجهات المانحة وتستخدم الجهات المانحة لغة مشتركة بين قطاعي التعليم والتدريب قاعدة للممارسات الجيدة،وسيكون التسجيل مفتوحًا لجميع الجهات التي تتوافق مع معايير تسجيل المؤهلات.

مرضى نفسيون بلا مستشفيات.. يهيمون في الطرقات ويهددون المجتمع بالعنف

المصدر: جريدة المدينة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706402

عواض الخديدي - الطائف

لا تكاد تخلو مدينة من مدننا أو حي من أحيائنا منهم.. إنهم المنسيون الهائمون في الطرقات والأزقة، يضربون الأرض بخطوات عجلى أو متثاقلة إلى غير وجهة محددة، بعد أن تخلى عنهم أهلهم وذووهم وتركوهم نهبا لعصابات التسول والمخدرات، بل والتحرش الجنسي والاغتصاب للفتيات من تلك الفئة من المرضى النفسيين، والذين ألفوا الشوارع والأرصفة والميادين بعد أن لفظتهم بيوتهم. غير أن فئة من هؤلاء لا زالوا يقبعون داخل منازل أسرهم الصابرة على هذا الابتلاء، إلا أنهم مهددون بالعنف والاعتداء من قبل هؤلاء المرضى النفسيين، وهي الحوادث التي بتنا نشهدها كثيرا خلال الفترات السابقة، وأثارت الكثير من المخاوف والقلق في الأوساط الاجتماعية، خصوصا في ظل تورطهم في سلسلة جرائم مروعة راح ضحيتها آباء وأمهات وأشقاء.

ولذلك يطالب العديد من المختصين بتوفير المصحات والمستشفيات النفسية الكافية لاستيعاب هؤلاء وعلاجهم، كما دعوا إلى توعية المجتمع بطبيعة الأمراض النفسية والذهانية والعصبية، وكيفية التعامل معها، فيما أكدوا أن ليس كل المرضى النفسيين خطرين، وقد لا يتجاوز خطر البعض منهم إيذاء نفسه، كما أشاروا إلى وجود ارتباط وثيق بين المرضى النفسيين وإدمان المخدرات والمسكرات.

«المدينة» فتحت هذا الملف، في محاولة لتسليط الضوء على تلك القضية وكشف أبعادها ومخاطرها على المجتمع.

د. الصواف: الهائمون بينهم من يعانون اضطرابات ذهانية مزمنة

في البداية قالت الدكتورة منى الصواف استشارية الطب النفسي وخبيرة الأمم المتحدة لعلاج الإدمان عند النساء: إن الهائمين في الشوارع ليسوا كلهم مرضى نفسيين فالبعض منهم يعانون إما من اضطرابات ذهانية مزمنة وأشهرها مرض الفصام وهو مرض يفقد الإنسان الاستبصار وإذا لم يعالج يتحول إلى شخص متمحور حول نفسه يهيم في الشوارع ويفقد معظم المهارات الاجتماعية، وبعض هذه الحالات من الأشخاص الهائمين في الشوارع مصابون بقصور مستوى الذكاء أو ما يعرف بالتخلف العقلي ويهملون من قبل أهاليهم وهناك مجموعة من هؤلاء الهائمين يكونون من المدمنين المزمنين الذين لا يريدون العلاج أو أنهم استنفذوا معظم الطرق العلاجية، وهناك مجموعة أخرى من هذه النوعية من الهائمين في الشوارع لا يعانون من اضطرابات نفسية وإنما يتم استخدامهم من قبل بعض العصابات كالاستجداء وهي تجارة يستغل فيها الأطفال أو ذوو العاهات الجسدية وهنا تكمن المشكلة، وعندما نتحدث عن رعاية المرضى النفسيين الهائمين في الشوارع نجد أن الموضوع أكثر تعقيدا من الحاجة لتوفير المأوى لهم فنحتاج لتثقيف الأسرة أولا لاحتواء المريض النفسي المزمن ويكون ذلك مدرجا ضمن منظومة العلاج التكاملي وإعادة التأهيل وإيجاد أماكن لتحتويهم مثل مراكز الرعاية النهارية، حيث يقضي المريض معظم النهار فيها وقد يتعلم بعض الحرف البسيطة مع المتابعة الطبية لعلاجاته ويعود لأسرته مساء وهو أمر غير متوفر بالدرجة المطلوبة في المجتمع السعودي.

د.اليوسف: متعاطو المخدرات أشد خطورة من المرضى النفسيين

يوضح الدكتور محمد بن عبدالعزيز اليوسف استشاري الطب النفسي والمتخصص في اضطرابات الاكتئاب والقلق بقوله: إن كلمة اعتلالات نفسية مصطلح فضفاض يفسر بعدة تفسيرات ولابد أن يكون الإعلام أكثر تحديداً عند تناول مثل تلك الموضوعات. وألمح إلى أن المخدرات تصل بالشخص نفسياً إلى أعراض ذهانية أو ضلالات أو توهم بأمور غير

موجودة بحيث يخيل للمريض النفسي أن والده أو إخوانه أو أقاربه هم أعداء له ويتوهم من خلال الضلالات الذهانية، وقد تؤدي المخدرات إلى الفصام العقلي كما أن متعاطي المخدرات مصابون بالفصام العقلي.
وأشار إلى أن نسبة الفصام العقلي 1 من 100 شخص من المرضى النفسيين مصابون بالفصام العقلي، كما أن ما بين 20 - 30% من مرضى الفصام العقلي يكون لديهم تاريخ تعاطٍ للمخدرات.
وقال إن تعاطي الحشيش لعدة سنوات قد يؤدي إلى الإصابة بالفصام العقلي كما أثبتت الدراسات أن نسبة العدوانية في المرضى النفسيين المصابين بالفصام العقلي من متعاطي المخدرات أكبر من الأشخاص المصابين بالفصام العقلي من غير المتعاطين، وبالتالي تكون عدوانيتهم ضد أسرهم والمجتمع بشكل عام أكبر.
ولفت الدكتور اليوسف إلى أن غالبية المصابين بالأمراض النفسية بشكل عام هم أشخاص مسالمون وغير عدوانيين حيث إن الأمراض النفسية عديدة منها الضغوط والأزمات في العمل، والاعتلالات النفسية والاكتئاب والقلق والرهاب الاجتماعي وغيره، حيث يمثل هؤلاء شريحة من المرضى النفسيين وهم مسالمون وغير عدوانيين وقد لا تتجاوز خطورتهم أنفسهم كما في بعض حالات الاكتئاب والتي قد تؤدي إلى أفكار انتحارية لدى المريض.
وحث اليوسف على ضرورة تكثيف الجانب التوعوي عن طريق وسائل الإعلام تجاه هذه الفئة لاحتوائها والحد من مخاطرها إضافة إلى التوسع في توفير أسرَّة للمرضى بالمصحات النفسية وكذلك زيادة أعداد الممرضين والممرضات النفسيين للتعامل مع تلك الحالات.
د.بريسالي: عصابات المخـدرات تستهدف المضطربين نفسيا لترويـــــــــــــج سمومها
ويرى الدكتور رجب بريسالي استشاري الطب النفسي أن المرضى النفسيين الهائمين في الشوارع قد يكونون معرضين للكثير من الأعراض أو المخاطر، فمرضى الشوارع من الإناث قد يتعرضن للتحرش أو الاغتصاب وقد يكن عرضة للكثير من الأمراض الجنسية، أما المرضى النفسيون من الرجال فهم على قدر من الأهمية بمكان، حيث قد يكونون أهدافا للعديد من عصابات المخدرات لإيصال سمومهم إلى أهداف محددة كما أنهم قد يكونون أهدافا من قبل الفئة الضالة للقيام بعمليات إرهابية لا سمح الله وهؤلاء مرضى الشوارع جميعهم معرضون للعديد من الأمراض الجسدية المزمنة كالسكري أو ضغط الدم أو الكولسترول وسوء التغذية وغيرها. وعن المؤسسات والجهات المعنية بهذه الفئة قال يأتي في المقام الأول عن احتواء تلك الفئة الغالية على نفوسنا الأهل وذوو المرضى فهؤلاء تقع عليهم المسؤولية الكبرى والمشكلة تقع عندما يتخلى الأهل عن مرضاهم النفسيين فيتركونهم لقمة سائغة وقنابل موقوتة في المجتمع، وأضاف الدكتور بريسالي لاحظنا في الآونة الأخيرة ثبات عدد أسرة المرضى النفسيين رغم زيادة أعدادهم. أما عن دور الجهات الأمنية فيأتي في عمل دراسة حصرية وشاملة لأعداد هؤلاء المرضى وتوزيعاتهم في المدن والأحياء ومن ثم فتح ملفات أمنية لهم داخل مراكز الشرطة والتنسيق مع وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية، لإدخالهم تلك الدُور وتقديم البرامج العلاجية لهم، لافتا إلى المخاطر التي قد يشكلها مرضى الشوارع في حال انتكاس المريض النفسي بسبب عدم أخذه للعلاج المضاد للفصام العقلي أو توقفه عن ذلك، فقد يكون خطرا على من حوله والآخرين.
اللواء الزحامي: على المصحات النفسية إبلاغ الأمن عن الحالات الخطرة
أوضح الخبير الأمني اللواء متقاعد مسفر الزحامي إن المرضى النفسيين هم فئة خطرة وموجودة وغالبيتهم نتاج تعاطي وإدمان المخدرات والمسكرات وتتطور بهم الحالة إلى مرحلة انفصام الشخصية والعدوانية.
وبين الزحامي أن المشكلة تكمن في المصحات النفسية وعدم تزويدها للجهات الأمنية بأسماء المرضى النفسيين الذين يشكلون خطرا على أسرهم وعلى المجتمع لكي تتولى الجهات الأمنية متابعتهم حيث لديها القدرة على حماية الآخرين من خطرهم، فأسر المرضى النفسيين ليس لديها ثقافة التعامل مع أبنائها المرضى نفسيا ولكن الطبيب النفسي هو الشخص المدرك لخطورة المريض النفسي، وبالتالي فإن عدم إشعار الجهات الأمنية بالأشخاص الخطرين من المرضى النفسيين فاقم من المشكلة.
وأضاف: إنه ليس كل المرضى النفسيين يشكلون خطرا، ولكنهم قد يكونون عرضة لاقتناصهم واصطيادهم من قبل الفئات الضالة لتنفيذ عمليات إجرامية.
العمري: كثير من الأسر يعتبرون المريض وصمة عار عليهم
قال المستشار الأسري سعد العمري: إنه ما من شك أن الاضطرابات النفسية وخاصة تلك المتعلقة بتعاطي المخدرات ذات علاقة كبيرة بالضرر الجسدي والاعتداء على النفس أو على الآخرين، فمن خلال الدراسات والأبحاث تبين أن الاضطرابات تكون إما على حالة من الوراثة أو الاستعداد والتي تظهر من خلال الضغط البيئي أو ناتجة من خلال الإفراط في العقاقير (المخدرات) ليكون مدمنا، حيث يساعد التعاطي في ظهور حالات معينة من الاضطراب وقد تجتمع مع أمراض نفسية لتكون أكثر شدة وخطرا على الفرد نفسه أو المجتمع.

وأضاف: أنه في الآونة الأخيرة يلاحظ تزايد ارتباط حالات الاضطراب النفسي بالعنف الجسدي والتي قد وصلت للقتل، ومن الأمور التي تخفى على كثير من الأسر أنهم قد يكونون سببا في زيادة احتمالية ظهور تلك الاضطرابات من خلال سوء التربية واستخدام العنف في الطفولة أو المراهقة أو من خلال الإهمال والتعرض للتحرش الجنسي، والذي أيضا يساعد على احتمالية الانحراف من خلال رفقاء السوء ليستغلوا إهمال الأسرة أو عدم المتابعة لإيقاعهم في وحل التعاطي واستغلالهم فيما لا يحمد عقباه.

وقال: إن وجود مضطرب نفسي لدى أسرة ما نجدها تعيش في حالة من عدم الاستقرار وتكون في حالة الخوف والتوجس من حدوث مكروه وخاصة بعد تزايد حالات الاعتداء الجسدي والتي وصلت للقتل، وقال إن أي أسرة بها متعاطٍ تعيش في قلق متزايد مع مرور الوقت وخاصة مع تفاقم الحالة، وهذا يلقي بظلاله على كل أفراد الأسرة، حيث كثيرا ما يعتبرون المريض وصمة عار قد ينتج عنه سلوك لا يحمد عقباه، كما يعاني ذوو المدمن أو المضطرب النفسي من عدم توفر الأسرة الكافية بالمصحات النفسية، ناهيك عن التعقيدات التي تواجههم لإيصال ابنهم للمصحة النفسية من إجراءات للنقل أو التسليم.

د.الغامدي: المرفوضون من ذويهم أكثر مشكلة تواجه المستشفيات النفسية

يقول الدكتور حامد الغامدي مدير مستشفى الصحة النفسية بالطائف إن المرضى النفسيين المرفوضين من الأهل مشكلة تعاني منها المستشفيات النفسية، فالمستشفى يقدم خدمات علاجية وليس محل إيواء ولكن نجد بعض أهالي المرضى يرفض إخراج مريضه بعد تحسن حالته الصحية وموضوع الرفض الاجتماعي الذي ينهجه الأهالي والمجتمع ضد المريض النفسي يلقي بظلاله على صحة المريض وبالتالي تحدث الانتكاسة ويتكرر دخول المريض للمستشفى وهذا يولد الشعور للمريض بأنه شخص غير مرغوب فيه ويشعر بخيبة الأمل والإحباط والإحساس بعدم قابلية أسرته ومجتمعه له وبالتالي مع مرور الوقت فترة زمنية دون أن يحظى المريض بزيارة ذويه له ومن خلال هذا الشعور تولد لدى المريض أفكار سلبية وأنه شخص عديم الفائدة.

وأضاف: إن المريض النفسي يلقى الرعاية والاهتمام داخل المستشفى مما يجعل المريض حالته مستقرة ولكن بعد خروجه من المستشفى نجد بعض الأسر غير مهتمة بالمريض وهذا يسبب له الانتكاسة ويعاود الدخول مرة أخرى، ولكن إذا أردنا استقرار حالة المريض النفسي فلابد من الحرص على تناول العلاج في مواعيده حسب الجرعات المحددة له.

وبين د. الغامدي أن الأخصائي الاجتماعي له دور كبير بعد استقرار حالة المريض من خلال مقابلة ذويه وتوضيح مضاعفات البقاء في المستشفى وأن ذلك يفقده مهاراته الاجتماعية. وكيفية التعامل مع المريض النفسي وإعطاء الأهل فكرة عن طبيعة المرض النفسي الذي يعاني منه المريض، وعن أسباب رفض بعض الأسر للمريض النفسي فقد يرجع إلى عدة أسباب منها أن بعض الأهالي يرون المريض النفسي يشكل عبئًا عليهم كونه يحتاج الى متابعه لتصرفاته وإعطائه العلاج في مواعيده، كما أن بعض الأهالي يرون أن مريضهم يشكل خطرًا عليهم، والبعض الآخر يرون في المريض النفسي وصمة عار عليهم ويريدون بقاءه بالمستشفى، وكذلك منهم من يرون أن المستشفى هو المكان المناسب لمريضهم وأن الدولة مقتدرة ويرفضون إخراجه.

د.عسيري: يوجد مضطربون نفسيا في بيوتنا ولم نوفر لهم العناية اللازمة

قال الدكتور خالد عسيري، الأكاديمي ومدير مركز الأمير سلطان للتربية الخاصة بالطائف إنه مع الأسف تتكرر هذه الحوادث في السنوات الأخيرة بدوافع نفسية أو فكرية. وهذه الحوادث تتطلب منا الوقوف على مكامن الخلل وإعادة النظر في العلاقة ما بين الآباء والأبناء، ومع الأسف لدينا فئة تعاني اضطرابات نفسية عالية الدرجة تعيش بيننا دون أن ينظر المجتمع إلى أحوالهم وتراهم في الشوارع والطرقات، ولم توفر لهم العناية والرعاية الكافية سواء من الأسرة أو من المجتمع أو من المصحات النفسية ولم تهتم لأوضاعهم فظلوا يعانون داخليا. وتكون مع الأسف تلك النتائج المروعة وخاصة من الذين يعانون من الانفصام وهذا أشد وأخطر الأمراض النفسية. وأضاف الدكتور عسيري إننا نحمل المستشفيات النفسية عواقب هذه الحوادث وخاصة مرضى الانفصام الذين تتكرر منهم هذه الحوادث في مجتمعنا.

الآلية المنظمة لقبول المرضى النفسيين بمستشفى الصحة النفسية بالطائف

في عام 1425هـ شكلت لجنة بناء على أمر صاحب السمو الملكي أمير منطقة مكة المكرمة لدراسة ظاهرة ساكني الجسور والأرصفة والحدائق بمكة المكرمة والطائف وجدة والمتضمن توصيات الجهات المجتمعة ومنها قيام مندوبي الجهات المشاركة بجولات ميدانية في كل من العاصمة المقدسة وجدة والطائف للوقوف على الجسور والأرصفة والحدائق والبيوت المهجورة، وفي حالة وجود هذه الظاهرة تحدد اللجنة الموقع وتوصي بدراسة الحالة فوراً على أن تكرر هذه الزيارات كل شهر من قبل اللجنة وأن يتم التنسيق بين تلك اللجان عن طريق مندوب من إمارة المنطقة رئيساً

للجنة وكذا محافظتا جدة والطائف، كذلك من ضمن التوصيات التي كانت قد أقرتها اللجنة أن تتولى الشؤون الاجتماعية والشؤون الصحية دراسة تلك الحالات عن طريق الباحثين الاجتماعيين دراسة ميدانية وتحدد الجهات المسؤولة عنها على أنه إن كان الساكن مواطنا وتبين من خلال الدراسة أنه خالٍ من الأمراض وليس لديه من يعوله وطاعن في السن وليس له مسكن فيؤخذ توصية بإيداعه إحدى دور الرعاية الاجتماعية.

أما إن كان مواطنًا ومصابًا بمرض نفسي فيعامل وفق ما ورد بتوصيات الأمر السامي الكريم الصادر بتاريخ 14 / 1 / 1419هـ والمتضمن ما ورد فيه من التوصيات التالية:

1 - بالنسبة للمرضى النفسيين الذين يشكلون خطراً على أنفسهم أو على الآخرين فهولاء من اختصاص وزارة الصحة وتقوم بعلاجهم ورعايتهم إلى أن يتم شفاؤهم واستقرار حالتهم.

2 - بالنسبة لناقهي الأمراض النفسية الذين تخطوا جميع مراحل العلاج بما في ذلك مرحلة النقاهة في المستشفيات النفسية واستقرت حالتهم وتأكد زوال خطورتهم على أنفسهم أو على الآخرين وأصبحوا جاهزين للخروج إلى المجتمع ويحتاجون فقط إلى الاستمرارية والمتابعة في العلاج المعطى إليهم.

فهؤلاء المرضى يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات هي:

- فئة قادرة على الاعتماد على نفسها وتصريف شؤون حياتها وهذا يمكن إخراجها من المستشفى.
- فئة غير قادرة على الاعتماد على نفسها ويوجد لها قريب فهذه تسلم لأقاربها
- فئة غير قادرة على الاعتماد على نفسها وليس لها أقارب أو لها أقارب ولكن يرفضون استلامهم وهذه الفئة يشكل لهم لجنة محلية من إمارة المنطقة ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية تضم أخصائيين نفسيين واجتماعيين للنظر في إمكانية تسليم من له أقارب لأقاربه ولتحديد من تنطبق عليه شروط التحويل إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، ويصدر قرار بقبولهم في الدور الإيوائية المناسبة لحالتهم وفق الإمكانات المتاحة على أن تتولى وزارة الصحة متابعتهم صحياً وتأمين العلاج لهم وفي حالة انتكاس أي حالة من الحالات يتم إعادتها إلى مستشفى الصحة النفسية.

"العمل" تقر تعديلاً جديداً في حجم المنشآت الصغيرة بـ"نطاقات"

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545861

متابعة - الرياض الإلكتروني

أقر وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباني، تعديلا جديدًا في حجم المنشآت الصغيرة جدًا في برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف "نطاقات"، وذلك وفقًا لعدد العاملين ليصبح من عامل واحد إلى 5 عمال، ويعدل المسمى من صغيرة جدًا، إلى مسمى صغيرة فئة (أ).

كما نص القرار على تعديل حجم المنشآت الصغيرة وفقًا لعدد العاملين ليصبح من 6 إلى 49 عاملاً، ويعدل المسمى من صغيرة إلى مسمى صغيرة فئة (ب)، على أن يعمل بهذا القرار ابتداءً من تاريخ 12 ربيع الأول 1438هـ، الموافق 11 ديسمبر 2016م.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن هذا التعديل يأتي مواكبة لتطوير برنامج نطاقات الموزون، الهادف إلى تحسين أداء سوق العمل السعودي ومعالجة التحديات التي تواجهه، لتحقيق النمو المتزن والمستدام، وتسهيل أعمال المنشآت بسوق العمل، وتوظيف المزيد من العمالة الوطنية.

وكانت الوزارة قد أقرت في وقت سابق تقسيمًا جديدًا للمنشآت ذات الحجم المتوسط، لتصبح ثلاث فئات وفقًا لعدد العاملين بدلًا من فئة متوسطة وحيدة تشمل أعداد العاملين من 50 إلى 499 عاملاً، لتصبح الفئات: منشأة متوسطة (فئة أ) من 50 إلى 99عاملًا، منشأة متوسطة (فئة ب) من 100 إلى 199 عاملًا، ومنشأة متوسطة (فئة ج) من 199 إلى 499 عاملاً.

ومن المنتظر أن تبدأ الوزارة في تفعيل هذه التقسيمات مع بدء تطبيق برنامج نطاقات الموزون، بتاريخ 12 ربيع الأول 1438هـ، حيث يعتبر البرنامج امتدادا لبرنامج نطاقات المطبق حاليًا، وتعمل آليته الجديدة بشكل مباشر على تأهيل الكوادر الوطنية، لكي يتمكنوا من الدخول والمنافسة في سوق العمل بقوة، وتولي مناصب قيادية فيه.
ويحتسب برنامج "نطاقات الموزون" نقاطًا لكل منشأة، بناء على 5 عوامل هي: نسبة التوطين في المنشأة، ومتوسط أجور العاملين السعوديين في المنشأة، ونسبة توطين النساء في المنشأة، والاستدامة الوظيفية للسعوديين في المنشأة، ونسبة السعوديين ذوي الأجور المرتفعة
وأعدت الوزارة حاسبة افتراضية، لمساعدة المنشآت لاحتساب نطاقها الموزون ومقارنته بالحالي، بهدف العمل خلال الفترة المقبلة على تحسين نطاقاتها وفق عوامل التوازن الكمي والنوعي، للبقاء في النطاقات الآمنة، ويمكن للمنشآت زيارة بوابة الوزارة الإلكترونية على الرابط www.mlsd.gov.sa ثم اختيار الخدمات الإلكترونية، ثم اختيار الحاسبة الافتراضية لنطاقات الموزون.
ويتم تحديد نطاق المنشأة وفق التعديل الجديد بعد احتساب مجموع النقاط التي حققتها، وفقًا للجداول التي تضعها وتحدثها الوزارة، بما يتناسب مع كل نشاط وحجم وحسب متطلبات سوق العمل.

إعلان أسماء 5 آلاف مرشحة للتعليم.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545856

متابعة - الرياض الإلكتروني
ذكر مبارك العصيمي المتحدث الرسمي لوزارة التعليم عبر حسابه على تويتر اليوم الأحد أن وزارة الخدمة المدنية ستعلن أسماء 5000 مرشحة ممن تقدمن للوظائف التعليمية مساء اليوم، مشيراً إلى أن مطابقة بياناتهن سيكون اعتباراً من يوم غد الاثنين.

إصابة ثلاث معلمات وسائقهن في حادث انقلاب على طريق حائل

المصدر: جريدة الرياض الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545857

المدينة المنورة - خالد الزايدي
ووفقا للتقرير الصحي الأولي فإن السائق كان الأكثر تضرراً، وصنفت حالته بالخطرة بينما المعلمات في وضع صحي متوسط، وذكر خالد السهلي المتحدث الرسمي لهيئة الهلال الأحمر بمنطقة المدينة المنورة أن عمليات الهيئة (997) تلقت بلاغاً عن وقوع حادث انقلاب لمركبة تقل معلمات مع سائقهن على طريق حائل السريع، وعلى الفور تم توجيه فرقتين إسعافيتين أرضيتين وفريق الاستجابة المتقدمة، وعند وصول الفرق للموقع اتضح وجود أربع إصابات إحداهن خطرة والبقية في حالة متوسطة، وتم نقل جميع الحالات للمستشفى بعد القيام بالتدابير الإسعافية اللازمة للحالات في الموقع.

رئيس هيئة الولاية على القاصرين يفتتح برنامج "تقييم المخاطر"

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161106/ln44.htm

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي:
يفتتح رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الشيخ عبدالعزيز بن محمد المهنا برنامج مراحل «تقييم المخاطر» وإعداد خطة المراجعة الداخلية وذلك على مستوى الإدارات التابعة لقطاع الخدمات المساندة بالهيئة اعتباراً من اليوم الأحد وتستمر لمدة أسبوع وتُقام بقاعة التدريب والاجتماعات التابعة للإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام بمقر الهيئة بالرياض .
وإوضح مدير المراجعة الداخلية بالهيئة وائل بن محمد النوفل أن البرنامج يهدف لتطوير قدرات وإمكانات مديري الإدارات والمختصين في الخدمات المساندة في مجال مراحل تقييم المخاطر. لافتاً إلى تدريب منسوبي إدارة تخطيط وتطوير الموارد البشرية اليوم الأحد بمتابعة سعد العبيسي، وإدارة عمليات الموارد البشرية بمتابعة سعود الناصر، وفي يوم الاثنين تدريب إدارة الحسابات التشغيلية بمتابعة رئيس قسم المحاسبة عبدالعزيز بن حمد المنيف، وإدارة الميزانية بمتابعة عبدالرحمن القرني وإدارة العقود والمشتريات بمتابعة بدر بن صلاح الدين الفايز، وتم تخصيص يومي الثلاثاء والأربعاء للإدارة العامة لتقنية المعلومات بإشراف المدير العام عبدالرحمن العثمان وفي يوم الثلاثاء تدريب منسوبي إدارة التشغيل والشبكات بمتابعة مساعد الوعلان، وإدارة تطوير النظم بمتابعة نايف الحارثي، وإدارة الدعم الفني بإدارة سلمان العمري.
وفي الختام يوم الخميس القادم تدريب مركز الاتصالات الإدارية بمتابعة محمد آل إبراهيم، وإدارة الخدمات العامة بمتابعة مانع القحطاني، وإدارة المستودع بمتابعة عبدالله الدوسري.

الرياض: 90 مليون م2 - جدة 160 مليون م2

"الإسكان" تطبق غرامات عدم تسجيل الأراضي البيضاء 13 ربيع الأول

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161106/ln46.htm

«الجزيرة» - محمد الشهري:
دعت وزارة الإسكان ملاك الأراضي الخاضعة لنظام الرسوم على الأراضي البيضاء، التي تقع ضمن النطاق المحدد من الوزارة، ومساحتها 10.000 متر وأكثر، ولم يتم تطويرها، إلى المسارعة بتسجيل أراضيهم عبر الموقع الإلكتروني (Lands.housing.sa)، خلال فترة التسجيل الحالية التي تنتهي بتاريخ 13 ربيع الأول المقبل، وذلك تجنبًا لغرامات عدم التسجيل التي سيبدأ تطبيقها بعد انتهاء الفترة المحددة مسبقًا.
وأفاد المشرف العام على برنامج الرسوم على الأراضي البيضاء المهندس محمد بن أحمد المديهيم بأن تسجيل الأراضي قبل انتهاء المهلة يتيح للملاك إمكانية استكمال بعض المتطلبات، مثل الرفع المساحي وغيرها من المتطلبات الأخرى، مشيرًا إلى أنه في حال التأخر عن استكمال متطلبات التسجيل فإن الطلب يعتبر غير مكتمل؛ ما يعرّض المالك لغرامة عدم التسجيل. لافتًا إلى أن الموقع حظي بأعداد متزايدة من المسجلين على مستوى مختلف المناطق. وقال في بيان له اليوم: «عملت وزارة الإسكان من خلال قنوات التواصل المختلفة على التعريف ببرنامج رسوم الأراضي ومراحله وآلية تطبيقه وطريقة التسجيل في الموقع الإلكتروني، كما استمرت في إيضاح الفترة المتبقية لتسجيل الأراضي الخاضعة للنظام، وحاليًا توشك فترة التسجيل المحددة بستة أشهر على الانتهاء، على أن تنطلق بعدها مرحلة فرز وتقييم الأراضي المسجلة، ثم الفوترة وتحصيل الرسوم. علمًا بأن عدم التسجيل خلال الفترة المحددة يعتبر مخالفة لأحكام النظام الصادر عن مجلس الوزراء؛ الأمر الذي يعرّض صاحب الأرض لغرامة، قد تصل إلى 2.5 % من قيمة الأرض».
ويتجاوز مجموع الأراضي داخل النطاق الجغرافي المستهدف من الوزارة في مدينة الرياض 90 مليون متر مربع، وذلك من بين النطاق المحدد من الوزارة بـ1367 كم مربع، وفي محافظة جدة تم حصر ما يزيد على 160 مليون متر مربع داخل النطاق الجغرافي المستهدف من وزارة الإسكان المقدرة مساحته الإجمالية بـ1016 كم مربع؛ إذ تبلغ مساحة النطاق الجغرافي لمحافظة جدة 3534 كم مربع، أما حاضرة الدمام فتم فيها حصر ما يزيد على 11 مليون متر مربع داخل النطاق المستهدف المقدرة مساحته بـ612 كم مربع، ومساحة النطاق العمراني لحاضرة الدمام هي 1181 كم مربع. ومن المزمع إعلان بدء تطبيق نظام رسوم الأراضي البيضاء في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة منتصف شهر ربيع الأول المقبل، إضافة إلى أنه تتم دراسة مواقع أخرى ذات اكتظاظ سكاني؛ لتكون هي المرحلة التالية من برنامج تطبيق الرسوم.

الجزيرة
AL-JAZIRAH

10 ٪ مكافأة مالية للمبلّغين عن مخالفات سوق العمل

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161106/lp1.htm

«الجزيرة» - واس:
أقرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية منح المبلّغ «المتعاون» عن مخالفات سوق العمل عبر تطبيق «معاً للرصد»، مكافأة مالية تبلغ 10% من قيمة المخالفة عند تحصيلها. وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل : إن المكافأة تأتي وفقاً لمواد نظام العمل التي تعطي الحق في منح المبلِّغ «المتعاون» نسبة من المكافأة تقديرًا له لمساهمته في رصد المخالفة، ومساعدة موظفي التفتيش في رصد المخالفات. وأكد أن الوزارة تهدف من إطلاق تطبيق «معاً للرصد» إلى توسيع دائرة الخدمات الإلكترونية والذكية المعتمدة على الشفافية والمحاسبة الفورية بمشاركة المجتمع، ونشر ثقافة التفتيش المجتمعي، بحيث يكون المجتمع شريكاً فاعلاً في اكتشاف مكامن الخلل في سوق العمل والإبلاغ عنها، حيث يُعد استخدام التطبيق متاحاً للمواطنين والمقيمين في مناطق المملكة كافة. وأوضح المتحدث الرسمي أن تطبيق «معاً للرصد» سيتيح الإبلاغ عن ست مخالفات بسوق العمل مبدئياً على أن تتم زيادتها وفق مراحل لاحقة، حيث إن المخالفات التي يمكن الإبلاغ عنها حالياً هي: مخالفة بيع تأشيرات العمل أو التوسط في بيعها، ومخالفة العمل تحت أشعة الشمس المكشوفة في أوقات وفترات الحظر أو الظروف المناخية السيئة دون أخذ الاحتياطات اللازمة في الأوقات المحددة، وقيام صاحب العمل بتسجيل شخص سعودي ضمن عمال منشأته دون علمه أو موافقته، وتوظيف عمالة غير سعودية في المهن المقصورة على السعوديين، وتشغيل العاملين من الذكور في الوظائف المقصورة على العاملات السعوديات، والقيام بالتوسط في استقدام عامل أو أكثر دون ترخيص من الوزارة.
وأبان خالد أبا الخيل أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية استندت في قرار منح المكافأة إلى المواد المتعلقة بنظام المكافآت، التي تمنح الوزير الحق في منح مكافأة مالية للمبلِّغ «المتعاون»، الذي يساعد موظفي التفتيش في رصد مخالفات سوق العمل، حيث تمثل هذه المكافأة جزءًا من قيمة المخالفة عند تحصيلها. وأشار المتحدث الرسمي إلى أن المكافأة المعتمدة للمتعاون تمنح بعد استيفاء معايير الاستحقاق التي تشمل : أن يتم تقديم البلاغ عن طريق تطبيق «معاً للرصد»، وأن تكون المخالفة قد أقرت وتم تحصيل قيمة المخالفة بعد انتهاء فترة إجراءات الاعتراض أو إجراءات التسوية، وألا تكون المخالفة قد تم ضبطها خلال الـ 30 يوماً السابقة لتاريخ البلاغ لنفس المنشأة، كما يجب أن تكون بيانات المتعاون صحيحة، مبيناً أنه في حال وجود ثلاث بلاغات غير صحيحة متتالية يتم حجب المتعاون من تقديم البلاغات في التطبيق لمدة لا تقل عن ستة أشهر. ولفت إلى أن الإجراءات التنفيذية لاستحقاق المكافأة راعت بعض الحالات الخاصة، منها أنه في حالة وجود أكثر من متعاون أبلغ عن نفس المخالفة قبل الزيارة التفتيشية، فسيتم اعتبار استحقاق المكافأة للمتعاون الذي قام بالإبلاغ أولاً، حيث بالإمكان التعرف عليه من خلال نظام الوزارة في تتبع البلاغات.
وأبان أبا الخيل أن الوزارة أقرت العمل بهذه المكافأة للمبلغين ابتداء من غداً.

القطاع الأهلي هو الأكثر مرونة في التنمية.. مركز الأبحاث والتقارير الاقتصادية بـ"الجزيرة":

تحول "العمل الخيري" من الرعوية للتنموية يتطلب تحديثاً لبيانات الجمعيات

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161106/ec16.htm

إعداد - مركز الأبحاث والتقارير الاقتصادية بـ«الجزيرة»:

في كل الدول، يوجد ثلاثة قطاعات تلعب دورًا حيويًا في التنمية، القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ثم القطاع الأهلي أو الجمعيات الخيرية.. يقع عبء التنمية الرئيس على القطاع الحكومي يسانده القطاع الخاص، وخلال فترة نضوج الاقتصاديات تتحول الدفة من الحكومي شيئًا فشيئًا إلى نظيره الخاص، ولكن القطاع الحيوي والأكثر مرونة في التنمية هو القطاع الأهلي، لأنه غير مرتبط بأهداف ربحية ولا منفعة، ولأنه قادر على إدارة التنمية في رحاب أهداف مجتمعية خالصة بعيدًا عن المنفعة الخاصة.

وفي المملكة تكشف إحصاءات «مداد»، أن عدد الجهات الخيرية يصل إلى 987 جهة، في حين يكشف التقرير الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية «سابقًا وزارة الشؤون الاجتماعية قبل دمجها مع وزارة العمل في وزارة واحدة» أن عدد الجمعيات في المملكة يصل إلى 748 جمعية بين جمعيات ومؤسسات خيرية، منها 83 جمعية نسائية، فيما بلغ إجمالي المعونات المصروفة على تلك الجهات نحو 753 مليون ريال خلال عام 2014م.

ويشير تقرير آخر للوزارة، إلى أن عدد أعضاء تلك الجمعيات يناهز 153 ألف عضو، ويصل عدد العاملين فيها نحو 16 ألفًا، في حين يصل عدد أعضاء المجالس الإدارية لأكثر من 5 آلاف عضو.

وتفيد تقارير رسمية، أن عدد السعوديين المستفيدين من خدمات وكالة الضمان الاجتماعي خلال العامين الماضيين يناهز 798 ألف حالة، وتؤكد إحصاءات رسمية أن الدولة ترصد سنويًا نحو 12 بليون ريال لوكالة الضمان الاجتماعي.

وإذا كان حجم الدعم الحكومي لهذه الجمعيات لا يزيد عن 753 مليون ريال، فإن حجم التبرعات التي تتلقاها قد يتجاوز 10 أو 20 أو 30 ضعفًا هذه القيمة أو ربما أضعافًا مضاعفة، وخصوصًا في ظل انتشار فكر الإحسان والاحتساب والخير بالمملكة بصفتها دولة الخير.. فتشير إحصاءات عديدة إلى أن كثيرًا من رجال الأعمال يفضلون التبرع الخيري، وبنسب محسوبة من الأرباح السنوية لشركاتهم.. وبأقل تقدير فإن قيمة التبرعات تصل إلى بضع عشرات من المليارات.. السؤال هو: كيف تنفق؟ وهل ما يزال الشكل الرعوي أو الخيري هو المسيطر عليها بعيدًا عن سياق العمل التنموي المستدام المولد للقيمة المضافة؟

ينبغي التأكيد بداية، على أن التوجهات التنموية لا تتناقض مع التوجهات الخيرية، فكلاهما يمثل جهودًا تطوعية لدعم المجتمع، إلا أن التوجه التنموي يميل إلى تأكيد مفهوم تمكين المواطن، لكي يعتمد على نفسه، ويتحول إلى مشاركة حقيقية في عملية التنمية فمساهمة كل شخص وكل تجمع مطلوبة.

الدور التنموي للعمل الخيري تنبع أهميته من قدرته على استشعار وتقدير حاجات المواطنين، باعتباره الأقرب إلى القاعدة الواسعة، ويستطيع أن يقدم خدمات بطريقة أفضل وأدعى إلى رضا المنتفعين، ويستطيع كذلك أن يدبر موارد جديدة وغير محدودة تضاف إلى ما ترصده الدولة للموازنات لتحقيق أهداف التنمية المستديمة.

وتنبع أهمية الجهود التنموية للجمعيات الخيرية من الانتشار الجغرافي لها ليس في المحافظات والمدن الكبرى، ولكن على مستوى كافة المدن والقرى والهجر الصغيرة في ربوع المملكة.
هذا وفي ظل المستجدات الاقتصادية بالمملكة، فإن هناك أهمية كبرى لمراجعة توجهات العمل الخيري والسعي لتحقيق أعلى قيمة مضافة من الموارد المالية المتاحة للجمعيات الخيرية.. فبالرغم من أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أعلنت تحولها من الرعوية إلى التنموية، إلا أن هذا التوجه ما يزال قيد التنفيذ ولم يتسع نطاقه.. بل إن التوجه الصحيح، ينبغي أن يبدأ باعتبار الموارد المالية للجمعيات بمنزلة مال عام يسير في طريق سد نفقات معينة بأشكال معينة، وبالتالي يخفف على كاهل موازنة الدولة نفقات معينة.
وأولى خطوات نجاح هذا التوجه يتعلق بتنمية قواعد البيانات، والسعي لرصد قواعد شاملة للبيانات عن الجمعيات الخيرية، ليس من حيث العدد فقط، وإنما من حيث النشاط وتوزيع المشروعات والمستفيدين والعضوية وفقًا للنوع والميزانية ومصادر التمويل وغير ذلك من بيانات أساسية، التي تجعلنا نقترب أكثر من القطاع الخيري ونتفهم دوره وتجعلنا قادرين على تقويم هذا الدور.
فالدولة الآن تدفع للمستفيدين مباشرة وللجمعيات الخيرية بطريق غير مباشر، وهنا نحتاج لإزالة هذه الازدواجية، بحيث يعد كلاهما مكملاً للآخر..
وأهم نقطة في القطاع الخيري ينبغي تنميتها، هي المشروعات، يجب أن نحدد ماهية المشروعات التي تقوم بها كل مؤسسة خيرية، ففكر التقديم النقدي للمساعدات لم يعد مناسبًا لطبيعة الفترة، فلو حسبنا حجم المساعدات النقدية المقدمة لمستفيد واحد (500 ريال شهريًا) على مدى 10 سنوات، سنكتشف أنها تناهز 60 ألف ريال، هذه القيمة المقدمة لمستفيد واحد كان يمكن بها بناء مصنع صغير، قادر على إيجاد إيراد مستديم له مستقبلاً.. وهذا هو الفكر التنموي المستدام الذي نبحث عنه، بل إن هذا المصنع الصغير كان يمكن أن يكون قادرًا على إيجاد إيراد لهذا المستفيد وأيضًا فرص عمل لمستفيدين آخرين، فضلاً عن عدم احتياجنا لتقديم مزيد من المساعدات النقدية في المستقبل لعدد من المستفيدين يصل إلى خمسة على أقل تقدير.
إن التوجهات الجديدة للعمل الخيري ينبغي أن تصب في طريق تحويل المساعدات النقدية أو العينية للمستفيدين إلى مشروعات تنموية يعمل أو يستفيد منها هؤلاء المستفيدون، وهنا نؤكد على أن المستفيد غير القادر أو غير المؤهل للعمل أو التنفيذ أو الإشراف على هذه المشروعات يمكن أن يكون هو «المستفيد من إيراداتها فقط».
وفي اعتقاد وحدة الأبحاث والتقارير بـ«الجزيرة» أنه سنويًا مع رصد موازنة الدولة، يمكن أيضًا أن نرصد موارد تقديرية للعمل الخيري، ونخصصها في مسارات أو مشروعات معينة تخدم رؤية متكاملة للتنمية بالمملكة.

الأول من نوعه محلياً وعربياً

وزير التعليم يدشن المشروع الوطني للوقاية من العنف بين الأقران "التنمر"

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161106/ln43.htm

«الجزيرة» - غدير الطيار:

يدشن معالي وزير التعليم المشروع الوطني للوقاية من العنف (التنمر) في مدارس التعليم العام صباح يوم الثلاثاء 8 صفر 1438هـ الموافق 8/نوفمبر 2016م والذي ينظّمه الشركاء (برنامج الأمان الأسري الوطني بوزارة الحرس الوطني واللجنة الوطنية للطفولة ومكتب منظمة الأمم المتحدة لدول الخليج العربية (اليونيسيف) وذلك بقاعة الملك سلمان بن عبدالعزيز للمؤتمرات بمبنى وزارة التعليم بالمعذر بحضور عدد كبير من القادة المسؤولين والمختصين، حيث يركّز المشروع على التوعية بمشكلة سلوك التنمر والإجراءات المتبعة حيالها.

أوضحت ذلك الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة د. وفاء بنت حمد الصالح، مؤكّدة أن المشروع يعد الأول من نوعه على المستوى المحلي والعربي وهذا يؤكد الدور الرائد للمملكة في الاهتمام بقضايا النشء ومواجهة مختلف قضاياهم، ويهدف لإعداد برنامج تدريبي متكامل للتعامل مع مشكلة التنمر لتطبق مكوناته وبرامجه دورياً في مدارس التعليم العام بعد التحقق من فاعليتها للحد من انتشار التنمر وتناميه.

وأبانت بأنه نتاج جهود متواصلة ضمن الشراكة الفاعلة بين الجهات المعنية بالطفولة فقد بادر برنامج الأمان الأسري الوطني بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني المؤسس الأول لمبادرة الوقاية من التنمر (العنف بين الأقران) بإبرام اتفاقية التعاون مع اللجنة الوطنية للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) لإطلاق هذا المشروع الوطني في مدارس التعليم العام . وأضافت د. الصالح أن بعض الدراسات العالمية والمحلية دلت على وجود مظاهر (التنمر) بين الأقران وهذا يؤكد الدور المجتمعي للجهات المعنية بالتصدي له والعمل على التدخل المبكر في مواجهته بالبرامج التربوية الوقائية سيما وأنه لم يصل لظاهرة كبيرة ولله الحمد ولكن الوقاية كهطوة استباقية خير من العلاج، ولعل تضافر جهود الشركاء المعنيين بهذا الجانب تبلورت في هذا المشروع الوطني الذي يستهدف تدريب (مشرفي التوجيه والإرشاد والمرشدون الطلابيين) (بنين - بنات) في كافة مدارس التعليم العام الحكومية والأهلية ومن ثم القيام بدورهم في توعية كل من: منسوبي المدارس من الهيئة التعليمية والإدارية والمرشدون الطلابيون. أولياء الأمور. الطلبة في المدارس (بنين - بنات). مشيدة بالجهود التي تبذل من قبل وزارة التعليم ممثلة في إدارتي التوجيه والإرشاد وإدارة التدريب والابتعاث، والجهود من قبل برنامج الأمان الأسري الوطني للتصدي لقضايا للعنف بصورة عامة والتنمر على وجه الخصوص.

وبيّنت أن المشروع مرَّ بمرحلتين الأولى ركّزت على تأسيسه وتحديد الإجراءات وتدريب الفريق المركزي ثم التدريب في عدد من مناطق المملكة تمثّلت حصيلة تدريب أكثر من (1724) مرشداً ومرشدة طلابيين و(518) معلماً ومعلمة وهذه المجموعة من شأنها أن تؤسس لمرحلة قادمة أكثر إدراكاً لخطورة بعض السلوكيات الضارة على شخصيات النشء.

واستطردت بالقول إن المرحلة الثانية التي ستنطلق بعد تدشين وزير التعليم ورئيس اللجنة الوطنية للطفولة لهذا المشروع وهي المرحلة التي تتطلب تضافر وتكاتف جميع الجهات المجتمعية لمواجهة مشكلة التنمر والحد من انتشارها وتناميها في المملكة وهذا التدشين يعد من أهم مراحل المشروع لتحقيق التوعية المدرسية والمجتمعية ليكون أحد أهم المشاريع التربوية السلوكية التي تتواءم مع التطلعات والرؤية الوطنية.

الاقتصادية

دعمته عروض السيارات الجديدة وارتفاع عدد المعارض

وسط عزوف من المشترين .. 30 ٪ انخفاضا في أسعار السيارات المستعملة

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/06/article_1099871.html

زيد السليطين من الرياض

بعد تراجع القدرة الشرائية للأفراد، انخفضت مبيعات السيارات المستعملة في المملكة بنسبة تصل إلى 35 في المائة، الأمر الذي يعبر عن حالة من الركود في القطاع، منذ مطلع العام الحالي، أدى إلى تكدس الكثير من السيارات المستعملة في صالات العرض، وسط عزوف عن الشراء. وأوضح عدد من الشريطية والعاملين في المعارض، لـ"الاقتصادية" خلال جولة ميدانية على عدد من معارض السيارات، في كل من الشفاء والنسيم، انخفاض كبير في عدد المشترين، مؤكدين أن عدد الزبائن تراجع بنسبة كبيرة، وأن الركود والتراجع في تداول السيارات المستعملة يعود لأسباب عديدة، منها عروض المصارف، والشركات، على السيارات الجديدة، وتراجع القوة الشرائية للأفراد، وازدياد عدد المعارض الجديدة.

وقال لـ "الاقتصادية" سعد مسحل العتيبي رئيس طائفة معارض السيارات، أن السوق يشهد ركودا ونزولا في المبيعات لا يقل عن 35 في المائة عن العام الماضي 1437، وأن أسعار السيارات المستخدمة شهدت انخفاضا كبيرا، مشيرا إلى أن الأسباب التي أدت إلى ركود السوق عديدة منها تراجع القوة الشرائية للأفراد والحالة الاقتصادية التي يمر بها العالم.

ومن ناحيته قال أبو فيصل أحد ملاك معارض السيارات إن الركود يضرب السوق منذ عام تقريبا، الأمر الذي تسبب في هبوط أسعار السيارات المستعملة، بخلاف كثرة العروض التي تقدمها المصارف، مشيرا إلى أن ازدياد عدد المعارض الجديدة وانخفاض الطلب أسهما في زيادة الركود، مؤكدا أن السوق سيشهد مزيدا من الهبوط.

ومن جهته أشار أبو تركي أحد ملاك المعارض إلى أن نزول أسعار السيارات المستعملة نسبيا، حيث إن الأسعار ما زالت متماسكة، رغم ركود وعزوف المشترين، وقلة المبيعات، لافتا إلى أن أسعار السيارات المستعملة مرتبط بهبوط أسعار السيارات الجديدة وتخفيض قيمة الضرائب الجمركية على السيارات.

وأضاف أن السوق الآن يشهد حالة من إعادة التقييم، حيث سيتوجه إلى تقليل العرض ليصبح متساويا مع الطلب ويخرج من الأزمة بأقل الخسائر.

11 ملاحظة تعيق استقرار المدارس

المصدر: جريدة الوطن الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283222&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر 05-11-2016 11:56 PM

كشفت تقارير حديثة لوزارة التعليم صدرت مطلع الأسبوع الماضي، أن الميدان التربوي لم يستقر في بعض المدارس، إذ وثقت زيارات ميدانية لمختصين نحو 11 ملاحظة تسببت في إعاقة سير العملية التعليمية بتلك المدارس.

بالرغم من تأكيدات وزارة التعليم قبل بدء العام الدراسي بعملها على استكمال الاستعدادات لضمان بداية جادة، إلا أن تقارير حديثة صدرت مطلع الأسبوع الماضي، أكدت أن الميدان التربوي لم يستقر في بعض المدارس، إذ كشفت زيارات ميدانية لمختصين نحو 11 ملاحظة تسببت في إعاقة سير العملية التعليمية بتلك المدارس.

ملاحظات الميدان

أكدت مصادر لـ"الوطن"، أن عدم الاستقرار بالرغم من مضي نحو سبعة أسابيع من العام الدراسي، ناتج عن خلل في عملية توزيع المعلمين، أو اعتماد بعض تشكيلات القيادات المدرسية، أو تأمين بعض الموظفين الإداريين، إضافة لجوانب قصور في تأمين أعمال الصيانة، أو حاجة بعض المدارس لصالات رياضية.

وبينت المصادر، أن هناك ملاحظات رصدت داخل الميدان التربوي بأعمال تختص بشؤون المعلمين، منها أن هناك معلمين تم نقلهم من المدارس دون التعويض عنهم، وارتفاع لأنصبة المعلمين في بعض المدارس، وحاجة بعض المدارس لمعلمين في بعض التخصصات، إضافة لحاجة بعضها لوكلاء.

وبرز محور الأمن والسلامة في جانب القصور، إذ سجلت ملاحظات ببعض المدارس، بحاجتها إلى حراس، ومضخات للحريق، وصيانة لأدوات السلامة، وجرس الإنذار.

كما تم رصد ملاحظات أخرى لبعض المدارس، منها عدم وجود عمال نظافة، والحاجة لموظفين إداريين ومراسلين، وضعف تجهيزات بعض المدارس، إضافة لحاجة بعضها لصالات رياضية ومظلات واقية من تغيرات المناخ.

زيارات يومية

تأتي الملاحظات، استجابة لدعوة وزارة التعليم القيادات التربوية والإدارية بإدارات التعليم قبل بدء العام الدراسي، إلى مشاركة مديري الإدارات ورؤساء الأقسام ومديري المكاتب التعليمية والمشرفين التربويين لتنفيذ زيارات يومية للمدارس، كل في مجال تخصصه، للتأكد من سير العملية الدراسية، واكتمال احتياجات المدرسة، على أن يتم تشكيل فريق عمل بعد انتهاء الزيارات لإيجاد الحلول السريعة للمشاكل.

تقرير الجاهزية

كانت لجنة الاستعداد للعام الدراسي الجاري، والمتعلقة بنسب الجاهزية لقطاعات الوزارة، وإدارات التعليم، أصدرت تقريرها الـ11 في الثالث من ذي الحجة الماضي قبل انطلاقة العام الدراسي، مؤكدة من خلال متحدثها الرسمي مبارك العصيمي، أنّ هذا التقرير يأتي حرصا من الوزارة على بداية عام دراسي جاد.

وبين العصيمي، أن التقرير يوضح جاهزية قطاعات الوزارة من جهة، وكذلك نسب جاهزية إدارات التعليم من جهة أخرى، موضحا أن التقرير تضمن نسب ترحيل المقررات للمدارس، إذ جاءت كالتالي: المرحلة الابتدائية 97.27% ، والمتوسطة 96.8%، والثانوية 95.31% ، كما تضمن نسبة جاهزية المباني المدرسية كالتالي: أعمال الصيانة 94%، وأعمال النظافة 87.36%، وبرادات المياه 96.98%، والتكييف 90.48%.

قضايا الإرث تتصدر ملتقى الأحوال الشخصية بجدة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283288&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 06-11-2016 AM 12:35

ينظم مركز القانون السعودي للتدريب بشراكة علمية مع جمعية قضاء "ملتقى قضايا الأحوال الشخصية" في الفترة من 20-24 صفر الجاري بمدينة جدة.

ويناقش الملتقى أبرز قضايا الأحوال الشخصية بالتعاون مع نخبة من القضاة ورؤساء المحاكم ومحامين، حيث سيشارك نائب رئيس مجلس إدارة جمعية قضاء الشيخ الدكتور حمد الرزين في إلقاء ورقة عمل بعنوان "الشركات الوقفية"، كما سيتحدث رئيس المحكمة العامة برابغ سابقا الشيخ عبدالله بن محسن الحربي عن القضايا الزوجية، ومن المقرر أن يقدم المستشار القانوني أحمد المحيميد ورقة عمل هامة بعنوان "الأحوال الشخصية بين المحكمة والتقنين"، ويشارك بالملتقى عدد من المحامين حيث سيتولى المحامي محمد الجهيمي رئاسة جلسة تختص بمنازعات التركات، ويشارك المحامي نايف يماني بتقديم ورقة عمل عن الأوقاف وأحكامها والشركات الوقفية.

قضايا الإرث

يشارك عضو جمعية قضاء الدكتور عبدالرحمن الصبيحي في رئاسة جلسة قضايا الإرث والتركات. وسيخصص الملتقى محورا لمناقشة قضايا الطلاق والخلع والعضل والولاية والزيارة والنفقة، كما يناقش تنفيذ الأحكام بالقوة الجبرية والمماطلة في التنفيذ، كما سيسلط الضوء على دور لجان الإصلاح والأمن العام وهيئة التحقيق والادعاء العام، ودور الجمعيات الأهلية في تنفيذ أحكام قضايا الأحوال الشخصية، ويتضمن البرنامج العلمي لدورة الأحوال الشخصية قضايا الإرث والتركات وإثبات النسب والهبة والوصية وحصر الورثة من خلال الأحكام وإجراءات الإثبات وحصر التركة (الأموال الثابتة والمنقولة والأسهم والراتب التقاعدي).

دعاوى النفقة

سجلت محافظة جدة تزايدا في حجم القضايا الأسرية بنسبة 50% عن العام الماضي، ومن أبرز القضايا الحقوقية المنظورة هي كل القضايا دعاوى النفقة، ودعاوى فسخ النكاح، دعاوى الحضانة، دعاوى الزيارة، دعاوى طلب الخلع.

وقال رئيس مركز التدريب السعودي المنظم للملتقى ورئيس مبادرة تكامل للمعونة القضائية الدكتور ماجد قاروب إن القضايا الأسرية تُعاني من بطء ومماطلة وتغيب الخصم من الأسرة الواحدة إضافة إلى عدم تجاوب الأطراف الأخرى للدعوى خاصة الزوج والأهل لطلب الطلاق أو الخلع أو النفقة أو الحضانة.

ارتفاع عدد سكان المملكة إلى 31.74 مليون نسمة

منطقة مكة الأولى .. الرياض الثانية.. الشرقية الثالثة

المصدر: جريدة المدينة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706645

المدينة - جدة
ارتفع عدد سكان المملكة إلى 31.74 مليون نسمة بنهاية النصف الأول من عام 2016 وبزيادة بلغت 220 ألف نسمة مقارنة بنهاية عام 2015.
وبحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، فقد بلغ عدد المواطنين والمواطنات السعوديين حوالى 20.1 مليون نسمة وهو ما يعادل 63 % من إجمالي عدد السكان.
أما عدد السكان غير السعوديين بنهاية النصف الأول من العام الحالي، فبلغ 11.7 مليون نسمة وهو ما يمثل حوالي 37% من إجمالي عدد السكان.
ومن حيث توزيع السكان على مختلف مناطق السعودية، تصدرت منطقة مكة المكرمة القائمة بنحو 8.3 مليون نسمة، تلتها منطقة الرياض بنحو 8 ملايين، ثم المنطقة الشرقية بـ 4.8 مليون نسمة.

40مقترحا لـ" تعليم أفضل" أبرزها إلغاء التقويم المستمر وعودة الاختبارات المركزية

الوزير وجه بحصر مطالب المعلمين للاستفادة منها

المصدر: جريدة المدينة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706528

سعيد الزهراني - الطائف
ركز المعلمون والمعلمات في وسم#مقترحات_المعلمين_لتعليم_أفضل،على ضرورة إلغاء التقويم المستمر، وعودة الاختبارات لجميع الصفوف باستثناء الصف الأول، والعمل على عودة الاختبارات المركزية من الوزارة، وتخفيف الأعباء غير الصفية عن المعلمين والمعلمات.
وأعرب وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى عن شكره للجميع قائلا: زملائي المعلمين والمعلمات «شكرا على تفاعلكم مع مقترحات المعلمين لتعليم أفضل»، مؤكدا أنه وجه بحصر مقترحات المعلمين المعلمات للاستفادة منها في تطوير التعليم.
40 اقتراحا ومطلبا للمعلمين والمعلمات
تحويل نظريات مدرسة المستقبل إلى ممارسات على أرض الواقع في البعد الفكري والبيئي
إسناد التخصص للمرحلة الابتدائية

تقليص طلاب الصف
توجيه المعلم لمهمته الرئيسية (طلابه وفصله)
العمل على إعادة صياغة ذهنيات القادة تماشيا مع ما يطلب من معلم القرن 21
إرسال طاقات لكسب الخبرات من الدول مثل اليابان وغيرها لكسب المهارة والمعرفة
تقليص عدد الطلاب في الصف الواحد، لاسيما الصفوف الأولية كمرحلة أساسية.
تحوير المناهج إلى أهداف إجرائية وتطبيق عملي
تغيير المدارس المستأجرة وتخفيف الأنصبة للمعلمين ويكون عدد الطلاب معقولا بالفصل
تعميم نظام المقررات وإلغاء النظام الفصلي
عدم إرهاق المعلم بغير التدريس
إلغاء الأعمال الإشرافية والأنشطة من مهام العلم.
استحداث بدلات للإشراف والمناوبة
عدم إسناد إدخال الدرجات للمعلم
إشراك المعلم في مناقشة اللائحة السلوكية
عدم افتتاح برامج التربية الخاصة قبل التأكد من جاهزية البيئة الصفية
عدم إرباك العملية التعليمية بكثرة التعاميم التي تناقض بعضها وتبعد تركيز المعلم عن لب العملية التعليمية.
تبني برنامج استقطاب أصحاب المؤهلات العلمية والإنجازات الفكرية لكف مسلسل تسرب الكفاءات في التعليم العام ودعمه
إيقاف عمل الإشراف التربوي لحين إعادة ترميمه العلمي والفني والتنظيمي لكف هدر الجهود البشرية
الاهتمام بالمباني المدرسية ومصادر التعلم ومختبرات اللغة والعلوم حتى يتمكن المعلم والطالب من الإبداع
إيقاف جميع الدورات التدريبية واستبدالها بدورات إلكترونية مع ضرورة تقنينها ومراجعة محتواها وتحكيمها قبل نشرها.
أن يتفرغ المعلم للتدريس ومتابعة تحصيل الطالب فقط بدل تشتيت جهوده بين المناهج والأنشطة والأعمال الإضافي
القضاء تماما على الواسطة والمحسوبيات في إدارات التعليم ومراكز الإشراف والقضاء على تسلط القيادات المدرسية
تأسيس مجالس المعلمين والمعلمات داخل إدارات التعليم لتعزيز مبدأ الواقعية بين ما يراه المسؤول وما يتطلبه الميدان
تأهيل المعلم بما يحتاجه ويناسبه من دورات وعدم إجباره على دورات لا فائدة منها سوى اسم دورة
أن يدرّس المعلم تخصصه فقط خاصة في المرحلة الابتدائية
إعادة النظر في التقويم.. نتائجه ظاهرة على طلاب المرحلة المتوسطة والثانوية في ضعف القراءة والكتابة
عودة الاختبارات الفعلية وتحديد نسب النجاح والرسوب
إعادة مواد اللغة العربية (الإملاء-التعبير-القواعد)
عودة اختبارات الوزارة لفرض الجدية وتصحيح مسار التعليم الثانوي
إلغاء التقويم المستمر بالمرحلة الابتدائية عدا الصف الأول
أولوية النقل للمغتربين
عودة جميع الطلاب لقاعة الاختبارات
حوسبة التعليم للمعلم والطالب
تقديم الكيف على الكم
أن تتعامل الوزارة مع المعلمين كشركاء في النجاح لا كخصوم حتى يستقيم حال التعليم
إخضاع كل مشرف أو مسئول بالوزارة لاختبار قياس المعلمين وإذا نجح يكمل
تغير المناهج
عدد طلاب الفصل ٢٠ فقط
استمرار مادة الإملاء والتعبير حتى الوصول للجامعة
إعادة هيبة المعلم
أن تكون الانطلاقة نحو «تعليم أفضل» من الركيزة الأساسية للعملية التعليمية، ألا هو «المعلم».

المتحدث الرسمي: دورهم يقتصر على تنظيم الدخول والخروج للمجمع

المرور: لا أحقية لرجال أمن المجمعات في سحب المركبات أو تحرير مخالفات

المصدر: جريدة اليوم الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4164987

رائد الحربي - الدمام

كشف مرور المملكة عن عدم أحقية الأمن والسلامة «السكيورتي» في المجمعات التجارية التي تتوافر لديها مواقف للمركبات في إصدار مخالفات أو سحب المركبات إذا كانت مخالفة مروريا أو جنائيا.

حيث أوضح الناطق الرسمي للإدارة العامة للمرور العقيد طارق الربيعان أنه لا يحق للأمن والسلامة «السكيورتي» العاملين في المجمعات التجارية إصدار مخالفات على المركبات أو سحبها مشيرا الى أن الدور الذي يقومون به فقط هو تنظيم حركة المركبات في الدخول والخروج للمجمع.

وأضاف الربيعان بقوله: في حالة وجود مخالفة أمنية أو جنائية يجب الاتصال على الدوريات الأمنية 999 وفي حالة وجود مخالفات مرورية كالوقوف في أماكن ذوي الاحتياجات الخاصة أو الوقوف فوق الأرصفة أو تعطيل حركة السير الاتصال على المرور 993.

وبين الناطق الرسمي للادارة العامة للمرور أنه إذا كانت المواقف برسوم دخول مثلا الساعة بقيمة ريالين فهذه لها تنظيم آخر عن طريق البلديات حيث لدى المجمعات التجارية تصاريح من البلديات بأخذ رسوم وقوف من المركبات بأسعار معينة، وفور أخذ صاحب المركبة تذكرة مواقف فإنه يعتبر موافقا على قيمة ساعة الوقوف وفي حالة تجاوز الفترة المحددة بالتذكرة تصبح على صاحب المركبة غرامة تدفع للمجمع فتكون هذه بين الأمانة «البلديات» والمجمع التجاري.

وقال العقيد طارق الربيعان: كما أوضحت في حالة كانت المجمعات التجارية مفتوحة فلا يحق لها إصدار مخالفات ولا سحب المركبات، فقط دور رجال الأمن الصناعي هو تنظيم الدخول والخروج داخل المواقف.

وكان بعض موظفي الأمن والسلامة «السكيورتي» قد أوضحوا أن هناك بعض المركبات تقف عدة أيام وأخرى عدة أشهر وبعد السؤال يتضح أن صاحب المركبة قد سافر إلى خارج المنطقة أو المملكة وتم وضع مركبته في المواقف لكي لا تسرق وهنا يكون قد حجز صاحب المركبة المكان لعدة أيام وأسابيع.

وأضافوا ان هناك آخرين غير مهتمين بالأنظمة داخل المواقف من ناحية عكس السير والوقوف المزدوج خاصة وتعطيل حركة السير في أوقات الذروة حيث تكون الحركة كبيرة جدا.

المنيف لـ عكاظ: 47 ٪ من أطفال المدارس يتعرضون لـ "التنمر"

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1506977

زين عنبر (جدة)

كشفت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف لـ«عكاظ» بأن ٢٥٪ من المراهقين يتعرضون للتنمر وفق دراسات مسحية أعدها مركز الملك عبدالله للأبحاث حول قياس صحة المراهقين في المملكة. وعكست دراسة «مدى انتشار العنف وسوء معاملة الأطفال في المدارس والتي نفذها برنامج الأمان الأسري الوطني بأن ٤٧٪ من الأطفال يتعرضون للتنمر. ما يعني أن طفلا أو اثنين من كل أربعة أطفال يتعرضون للتنمر أو العنف من أقرانهم. ما يرجح أن هؤلاء الأطفال عرضة للإصابة بمشكلات عاطفية وسلوكية على المدى البعيد. وأشارت المنيف إلى أن التنمر الجسدي أكثر عند الذكور من الإناث، بينما نجد أن التنمر اللفظي والنفسي أو التنمر الإلكتروني منتشر لدى الفتيات أكثر من الذكور. وأظهرت الدراسات أن نسب التنمر الجسدي انخفضت عنها في السابق لوجود سياسات حماية وآليات المعالجة بالمدارس.

ظاهرة التنمر موجودة بين الطلاب والطالبات في جميع دول العالم وهي أحد أسباب الانتحار، وهناك عدة دراسات أجريت عن الموضوع بمنطقة الشرق الأوسط و في المملكة. وأظهرت أن طفلا من بين كل أربعة أطفال ما يعادل نسبته 25% تعرض للتنمر أو كان ضحية تنمر (التنمر يأخذ عدة أشكال، الجسدي: ويتمثل في الضرب والتسلط واستخدام القوة الجسدية، والتنمر النفسي واللفظي: يتمثل في التهديد والتخويف والتحرش، في حين يشمل التنمر الجنسي التهديد باستخدام الصور الجنسية وإرسال رسائل تحمل محتوى جنسيا. أما التنمر الإلكتروني فيتمثل في إرسال تهديدات معينة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتفعيلها في بث رسائل كره وتهديد ووعيد وسيطرة).

واوضحت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني أن برامج التوعية التي نفذها برنامج الأمان الأسري بالشراكة مع وزارة التعليم قدمت برنامجا توعويا في هذا الشأن وكانت أولى الحملات بعنوان «الحد من التنمر أو العنف بين الأقران»، واستمرت لمدة 19 يوما وحصد برنامج الأمان الأسري الوطني ممثلاً بلجنة شباب الأمان على جائزة منظمة قمة المرأة العالمية للعام 2012م لهذا المشروع. وتم تفعيل الحملة في المدارس والأماكن العامة. كما تم التعاون مع عدة جهات حكومية لإطلاق مشروع وطني للحد من التنمر في المدارس. وتضمنت المرحلة الثانية من العمل بحث الدراسات المعدة في الوطن العربي وحصرها للاستفادة منها. أما المرحلة الأخيرة فتمحورت في تدريب المعلمين والمعلمات والمشرفين والمرشدين التربويين في وزارة التعليم على آليات التعامل مع التنمرومعالجته.

مجلس القضاء: السجن 5 سنوات للقاتل المتعمد.. المعفو عنه

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1506946

فاطمة آل دبيس (الدمام)
علمت «عكاظ» أن المجلس الأعلى للقضاء شدد على ضرورة تطبيق عقوبة السجن خمس سنوات للقاتل المتعمد، وثلاث سنوات للقاتل شبه المتعمد، حتى في حال سقوط القصاص بتنازل أولياء الدم وعفوهم عن القاتل. ومنح المجلس القاضي تقدير قرار الزيادة على الحكم إن رأى مسوغات للتشديد.
وكشفت مصادر «عكاظ» أن القضاة سابقا جعلوا معاقبة القاتل شبه المتعمد لولي الأمر في حال تنازل أولياء الدم، وكان لبعض القضاة وجهات نظر مغايرة بالنص على عقوبة الجاني، وتبعا لذلك شدد مجلس القضاء على ضرورة تطبيق التوجيهات العليا. وبحسب المصادر إذا تنازل أولياء الدم عن القصاص فإنه لا يسقط الحق العام ويجب تطبيق العقاب بحق القاتل سواء كان القتل عمدا أو شبه عمد.

مستهلكون يشكون من تخفيضات "وهمية".. و"التجارة" تتوعد "المخادعين"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18352099

الرياض - «الحياة»
شكا متسوقون سعوديون من ظاهرة التخفيضات «الوهمية» في بعض المجمعات والمحال التجارية، كان آخرها شكوى قدمها مواطن إلى وزارة التجارة والاستثمار قبل يومين، عبر تغريدة في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أرفق معها صورة تظهر اختلاف نسبة التخفيضات عما هي عليه في الحقيقة، في إعلان سوق تجارية «كبرى» تملك أفرعاً في كل من الرياض، والقصيم، وجدة.
وتجاوبت «التجارة» مع الشكوى موضحةً عبر « تويتر» أنه تم ضبط المخالفة في «عدم الالتزام في نسب التخفيض المرخصة للسوق»، واستدعاء المسؤولين عنها لاستكمال باقي الإجراءات وفق المادة الثالثة من قانون الغش التجاري، شاكرةً الشاكي على تعاونه.
وطبقت «التجارة» الشهر الماضي مخالفة في حق «أسواق بندة» في مدينة الرياض، لعدم التزامها في تطبيق نظام التخفيضات، بعدما تقدم مواطن بشكوى حول سعر «بسكويت اولكر» الذي يخالف ما هو معروض. ودعت الوزارة جميع المستهلكين إلى سرعة الإبلاغ عن أي عروض «وهمية» في الأسواق ليتم ضبطها وتطبيق القانون على مرتكبيها وحماية المستهلكين من الخداع.
وفي آيار (مايو) الماضي، نفذت الوزارة جولات رقابية مكثفة تستهدف متابعة توافر السلع الأساسية الرمضانية في الأسواق والمحال التجارية في مختلف مناطق المملكة والتحقق من الالتزام في وضع بطاقة السعر على السلع المعروضة، والتأكد من مطابقة سعر السلعة المُعلن مع أسعار صناديق المحاسبة ومراقبة العروض التسويقية، وذلك لضمان عدم خداع المستهلكين.

وكان وزير التجارة والصناعة (السابق) الدكتور توفيق الربيعة، أصدر العام الماضي قراراً يقضي بمنع الإعلان عن الأسعار في حدها الأدنى من دون توضيح حدها الأعلى، مثل استخدام عبارة «الأسعار تبدأ من...»، والتي توهم المستهلك بتدني السعر، بينما السلع الموجودة تفوق السعر المُعلن.

ويأتي القرار بعدما رصدت الوزارة عدداً كبيراً من شكاوى المواطنين على إعلانات تجارية تعرض المنتج بأعلى المواصفات وأفضل الخيارات مع ذكر سعر المنتج بالمواصفات الدنيا، ما يشكل انطباعاً سعرياً غير حقيقي. وألزم القرار الأسواق بوضع السعر الحقيقي على كل سلعة، ووضع الحدود السعرية عند الإعلان مثل «الأسعار تبدأ من... وحتى...».

وتصل غرامة الإعلانات الوهمية والتلاعب في الأسعار وفق المادتين الأولى والثانية من نظام البيانات التجارية إلى 100 ألف ريال، كذلك نصت لائحة الجزاءات والغرامات على تطبيق غرامة تصل إلى خمسة آلاف ريال في حق المخالفين الذين يعرضون منتجات لا تحمل «بطاقة السعر».

إلى ذلك، دعت وزارة التجارة والاستثمار المؤسسات والشركات إلى إصدار تراخيص التخفيضات التجارية «إلكترونياً»، والذي بات «إلزامياً» مع مطلع العام الهجري الحالي 1438. من خلال خدمة أطلقتها العام الماضي بالتعاون مع شركة «ثقة» لخدمات الأعمال، ضمن جهودها «لتسهيل الإجراءات التجارية وتطوير بيئة العمل التجاري والاستثماري تماشياً مع رؤية 2030».

وتتيح الخدمة للتاجر التقدم بطلب ترخيص التخفيضات في جميع مناطق المملكة بشكل فوري، بعد إرفاق الوثائق اللازمة من دون الحاجة إلى زيارة مقر الوزارة أو الغرف التجارية. وتتيح أيضاً تمديد مدة التخفيضات مرة واحدة ضمن الفترة المسموح فيها نظامياً.

وأصدرت الوزارة خلال العام الماضي، أكثر من 1500 ترخيصاً إلكترونياً للتخفيضات والعروض الترويجية في مختلف مناطق المملكة منذ إطلاق الخدمة الإلكترونية خصوصاً في مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والشرقية، وشهدت الخدمة إقبالاً متزايداً، لسهولة وسرعة إصدار التراخيص.

معهد الإدارة ينظم اللقاء في الرياض

قيادات نسائية خليجية يناقشن دور المرأة في صناعة القرار غداً ..

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545964

يُفتتح غداً الثلاثاء لقاء "القيادات النسائية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودورها في التنمية الإدارية" الذي ينظمه الفرع النسائي لمعهد الإدارة العامة بالرياض، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمشاركة العديد من الشخصيات القيادية النسائية الفاعلة بدول المجلس من القطاعين العام والخاص، لمناقشة دور القيادات النسائية في مواقع اتخاذ القرار وصنع السياسات ذات العلاقة، وبما يؤثر تأثيراً فاعلاً في مسيرة التنمية الشاملة، ويعزز التعاون الخليجي بما يخدم قضايا المرأة الخليجية المشتركة ويدعم دورها المأمول في التنمية الشاملة. وذكرت مديرة عام الفرع النسائي للمعهد د. هند بنت محمد آل الشيخ، أن هذا اللقاء الذي يعقد في قاعة ابن خلدون بمركز الملك سلمان للمؤتمرات بالمقر الرئيسي للمعهد بالرياض، سوف يشهد مشاركة عدد من القياديات في المملكة ودول مجلس التعاون بأوراق عمل تتناول موضوع اللقاء من خلال منظور علمي يشخص واقع القيادات الإدارية في دول مجلس التعاون، ويطرح آليات للتمكين ومؤشرات للقياس، ويؤسس لرؤى مستقبلية تكفل توسيع نطاق هذا الدور وجعله أكثر فاعلية، اتساقاً مع التطور التنموي الذي تشهده دول المنطقة في مختلف المجالات.

وقالت آل الشيخ إن من أهم المشاركات بأوراق عمل من القيادات النسائية، د. هدى بنت محمد العميل مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وكذلك د. أمة اللطيف بنت شرف شيبان نائب الرئيس التنفيذي لمعهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، ود. لبنى أحمد القاضي رئيس مركز دراسات وأبحاث المرأة بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، ود. مي سليمان العتيبي نائب رئيس مجلس أمناء معهد التنمية السياسية بمملكة البحرين، والأستاذة منى خلف الدعاس مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء بالإنابة بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بدولة الكويت. ومن ضمن المشاركات أيضاً د. فاطمة علي الحويل مدرس القانون الدولي بجامعة الكويت، ود. حصة صادق أستاذ الإدارة التعليمية بجامعة قطر، كما تشارك د. منى البحر المدير التنفيذي لمركز الجليلة لثقافة الطفل بدولة الإمارات العربية المتحدة، ود. آمال عبد اللطيف المناعي الرئيس التنفيذي لمؤسسة قطر للعمل الاجتماعي.
وأضافت أن من ضمن المشاركات أيضاً، د. ثريا عبيد عضو مجلس الشورى، والأستاذة ليلى بنت أحمد النجار مستشارة وزيرة التربية والتعليم بسلطنة عمان، ود. سمر السقاف وكيل جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن للشؤون الصحية، ود. فاطمة البلوشي الرئيس التنفيذي لشركة وايت بالم للاستشارات، والمحامية شيخة الجليبي.

أفرادها الأربعة ارتكبوا جريمتهم مرتين.. و"الجزائية" رفضت حد الحرابة»

52 عاماً سجناً و7000 جلدة لعصابة اغتصبت سيدة أمام زوجها وابنتها

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545914

جدة - أحمد الهلالي
أصدرت المحكمة الجزائية في محافظة جدة ممثلة في دائرة قضايا القصاص والحدود حكماً نهائياً يقضي بتعزير أربعة أشخاص بالسجن مدة إجمالية بلغت 52 عاماً، وجلدهم 7000 جلدة، إثر إدانتهم بتشكيل عصابة وانتهاك حرمة المنازل في المحافظة.
وتعود تفاصيل القضية إلى توجيه المدعي العام اتهامه لأربعة أشخاص ثلاثة منهم مواطنون بينهم طالبان، إضافة إلى الرابع من الجنسية السودانية بتشكيل عصابي والاعتداء على منزل بجدة، واغتصاب سيدة أمام زوجها وابنتها الصغيرة، وشربهم للمسكر، وتكرار فعلتهم للمرة الثانية.
وتضمن الحكم -حصلت "الرياض" على نسخة منه-، قرار اللجنة القضائية التي شكلت من ثلاثة قضاة، بدرء حد الحرابة عن المتهمين لعدم ثبوت موجبه، إضافة إلى صرف النظر عن جلدهم حد المسكر، وصرف النظر أيضاً عن المطالبة بقتل المدعى عليهم تعزيراً.
وجاء حكم المحكمة بعد جلسات محاكمة عدة جرت للمتهمين بعد مثولهم أمام القضاء، حيث تم نقض أحكام سابقة صدرت بحق المتهمين من قبل محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة، والمحكمة العليا، حيث طلبت النظر في القضية من جديد قبل إصدار حكمها النهائي الصادر أخيراً.
وسجلت ملف القضية في وقت سابق، قرار نقض من المحكمة العليا تضمن "أنه وبعد دراسة الصك، ونظراً لعدم مناسبة الحكم بحق كل واحد من المدعى عليهم لما بدر منهم للأدلة، والقرائن المتواترة في دعوى المدعي العام قررنا نقض الحكم، وأمرنا بالتظهير على الصك، والتهميش به على ضبطه، وسجله، وإحالة المعاملة لمن ينظرها من جديد".

ونص الحكم القضائي على سجن المدعى عليه الأول "مواطن" مدة 17 عاماً، يحتسب منها ما أمضاه موقوفاً على ذمة القضية، إضافة إلى جلده 2500 جلدة موزعة على 50 دفعة.
وتضمنت الأحكام سجن الثاني والثالث مدة 15 عاماً لكل واحد منهما، يحتسب منها ما أمضاهما في القضية، وجلدهما 1500 جلدة لكل واحد منهما موزعة على 30 دفعة.
وحُكم على المدعى عليه الرابع بالسجن لمدة خمسة أعوام، يحتسب منها ما أمضاه موقوفاً في القضية، وجلده 1500 جلدة موزعة على عشر دفعات.
وكانت هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة قد وجهت اتهامها للمدانين الأربعة بالاعتداء على منزل مقيم، والتهجم بالضرب على صاحب المنزل، وتقييده بالأسلاك الكهربائية، وضرب زوجته، واغتصابها أمامه، وتمزيق ملابسها بالكامل، وسرقة مبلغ عشرة آلاف ريال من المنزل، إضافة إلى ثمانية هواتف نقالة، كما تكررت حالة السطو للمرة الثانية من خلال حملهم سكيناً، والاعتداء على المنزل نفسه، وإشهار أحد المتهمين السكين على الشهود، وقيادته السيارة تحت تأثير المسكر.
يذكر أن المحكمة الجزائية في محافظة جدة اعتمدت في حكمها على عدد من الأدلة، والقرائن التي تثبت قيام المتهمين بتشكيل عصابي لانتهاك حرمة المنازل، حيث تضمنت أبرز الأدلة إقرار المتهمين، والشهادة التي أدلى بها جيران المجني عليهم، ومحضر الانتقال والمعاينة، إضافة إلى التقارير الطبية، والتقرير الفني، ومحضر المشاهدة، ومحضر الاستشمام، ومحضر العرض، والمواجهة، وعدد من الأدلة الأخرى.

مؤسسة النقد تتوقع انحسار معدل التضخم في الربع الرابع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545947

قالت مؤسسة النقد إن البيانات الفعلية خصوصاً في الربع الحالي تظهر وجود اتجاهاً تنازلياً لمعدل التضخم، ما يؤكد انحسار الضغوط التضخمية الناشئة من إصلاح أسعار الطاقة.
وأوضحت أن ترشيد الإنفاق الحكومي وانخفاض أسعار الغذاء العالمية وتكلفة الواردات ستحد من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي يتوقع أن يستمر الانحسار لمعدل التضخم خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٦م لمستويات مقاربة أو أقل من مستويات الربع الحالي.
وتشير توقعات صندوق النقد الدولي لمؤشر أسعار السلع الأساسية إلى تراجع الضغوط التضخمية في معظم مكوناته الرئيسة لعام ٢٠١٦م، حيث تشير توقعات الصندوق إلى انخفاض أسعار الطاقة لعام ٢٠١٦م بنسبة ١٦,٨٪ تليها أسعار المواد الزراعية الأولية بنسبة انخفاض بلغت ٧,٦٪ تليها أسعار المشروبات بنسبة ٣,٣٪، في حين سجلت أسعار الأطعمة نسبة ارتفاع متوقعة تبلغ ١,٩٪.
وتوقعت "ساما" في تقريرها، أن يستمر الانحسار لمعدل التضخم خلال الربع الرابع 2016 لمستويات مقاربة من مستويات الربع الثالث البالغة 3.4%.

"المساهمات العقارية" تُغلق ملف مساهمة شاطئ نصف القمر بـ530 مليوناً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545946

أنهت لجنة المساهمات العقارية بوزارة التجارة والاستثمار امس تعثر مساهمة "شاطئ نصف القمر"، التي عرضتها اللجنة بالبيع المباشر وكان آخر موعد لاستقبال عروض الشراء لإراضي المساهمة يوم الاثنين 1438/01/30هـ الموافق 2016/10/31.

وتم البيع بحضور أعضاء لجنة البيع وكل من قدم عرض للشراء في مقر اللجنة وتراوحت أسعار القطع بين 50 ريالاً للمتر للقطعة الأقل سعراً، فيما تم بيع أغلى القطع بسعر 90 ريالاً للمتر، ليفوق مبلغ البيع الإجمالي 530 مليون ريال لكافة القطع الست الخام الواقعة بمدينة الخبر، تجدر الإشارة إلى أن مجموع مساحة الأراضي 7,562,581 م2 وتمتاز بموقعها القريب من الشاطئ، ونجحت اللجنة في الأسبوع قبل الماضي ببيع مساهمة جوهرة الأحساء بمبلغ يفوق 72 مليون ريال لتتجاوز مبيعات اللجنة من المساهمات المتعثرة في أقل من أسبوعين 600 مليون ستعود للمساهمين في وقت قريب.

توقعت هطول أمطار متوسطة على أجزاء من شمال الرياض وشرق القصيم وشمال الشرقية

"الأرصاد" تحذر: انخفاض درجات الحرارة الصغرى لـ 10 في الرياض صباح الأربعاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545893

متابعة - عبدالله البشير

توقّعت الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، حدوث انخفاض في درجات الحرارة، على وسط وشرق المملكة، خلال اليومين القادمين، وحذرت سكان الرياض من انخفاض درجات الحرارة الصغرى لـ 10 في العاصمة الرياض.

وقالت الأرصاد حسبما أعلنت عبر حسابها الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" اليوم الأحد إن درجة الحرارة الصغرى قد تصل إلى 10 درجات صباح يوم الأربعاء، في الرياض، وتوقعت «الأرصاد» هطول أمطار خفيفة إلى متوسطة – بمشيئة الله - اليوم الأحد وغدا الاثنين على أجزاء من شمال الرياض ، وشرق القصيم وشمال الشرقية.

"إرسالية ليمون" محشوة بـ15 ألف زجاجة خمر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545915

الرياض - خالد العوفي
كشف جمرك البطحاء محاولة لتهريب 15,600 زجاجة خمر، عُثر عليها مُخبأة ضمن إرسالية "عصير ليمون" وردت للجمرك.
وأوضح مدير عام جمرك البطحاء عبدالرحمن المحنّا أنه وردت للجمرك إرسالية عبارة عن "عصير ليمون" محملة على إحدى الشاحنات القادمة، وأثناء إنهاء الإجراءات الجمركية عُثر على 15,600 زجاجة خمر، كانت مُخبأة ضمن الإرسالية بعد وضع كراتين خاصة بعصير الليمون بمؤخرة الشاحنة وبالطبقة العلوية لغرض التمويه.

بحوزتهم مليونان ونصف قرص إمفيتامين وأكثر من (3) ملايين ريال

الإطاحة بشبكتين لتهريب وترويج المخدرات تضم 7 سعوديين وباكستانياً وهندياً و3 سوريين بينهم امرأة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/ln48.htm

الجزيرة - واس:
صرح المتحدث الأمني لوزارة الداخلية بأنه وفي إطار تنفيذ مهام الجهات الأمنية لمكافحة تهريب وترويج المخدرات، فقد تمكن رجال مكافحة المخدرات، بفضل الله، من الإطاحة بشبكتين تمتهنان تهريب وترويج المواد المخدرة، والقبض على عناصرها وعددهم (12) متهماً، منهم (7) سعوديين، و(3) سوريين بينهم امرأة، ومتهم واحد هندي الجنسية، وآخر باكستاني الجنسية، وتم في حوزتهم، ضبط (2.522.400) مليونين وخمسمائة واثنين وعشرين ألف وأربعمائة قرص إمفيتامين، و(3.151.750) ثلاثة ملايين ومائة وواحد وخمسين ألف وسبعمائة وخمسين ريال، و(40.000) أربعين ألف دولار أمريكي، وأكثر من كيلوجرامين من المجوهرات المختلفة، بالإضافة إلى (3) أسلحة رشاشة، و(11) مسدس، وبندقية، و(297) طلقة حية، حيث تم القبض على عناصر الشبكة الأولى بمنطقة الرياض بعد توافر معلومات عن تمكنهم من تهريب كمية كبيرة من أقراص الإمفيتامين بأساليب محترفة تحت زعامة شخص سوري الجنسية، وبالتحري عنها ومتابعتها بواسطة فريق أمني تم ضبطها مخبأة في قوالب إسمنتية منقولة على شاحنتين من نوع تريلا بقيادة شخصين أحدهما هندي الجنسية والآخر باكستاني، وبلغ إجمالها (2.105.000) مليونين ومائة وخمسة آلاف قرص إمفيتامين، وبمتابعة القضية تم القبض على مستقبليها بمناطق الرياض والشرقية والمدينة المنورة وعددهم (4)، سعودي و(3)

سوريين بينهم امرأة، كما تم القبض على عناصر الشبكة الثانية بعد مداهمتهم في وكرهم بمنطقة مكة المكرمة والقبض عليهم وعددهم (6) سعوديين تم في حوزتهم ضبط (417.400) أربعمائة وسبعة عشر ألف وأربعمائة قرص إمفيتامين.
وزارة الداخلية إذْ تعلن ذلك لتؤكد أن رجال الأمن لن يألوا جهدا في متابعة وملاحقة الشبكات الإجرامية التي تمتهن تهريب واستقبال وترويج المخدرات ووضع حد لنشاطاتها الإجرامية التي تستهدف مستقبل شبابنا، والقبض على عناصرها لينالوا جزاؤهم العادل.

استقبلت 6099 طلبا خلال عام

الإفتاء: 25 حالة طلب فتوى طلاق يوميا

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/lp1.htm

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي:
بلغ معدل عدد حالات طلبات الطلاق التي ينظرها مكتب سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء 25 حالة طلب فتوى طلاق يوميا فيما استقبل المكتب خلال العام الماضي 6099 طلب فتوى.
وتتولى مكاتب الدعوة والمحاكم الشرعية في المناطق التي ليس فيها مكاتب للدعوة إثبات صفة واقعة الطلاق بالتفصيل حسب أقوال الزوج والزوجة ووليها لديهم وتضبط في محاضر مخصصة لضبط حالات الطلاق ثم إحالتها إلى مكتب فتاوى الطلاق التابع لمكتب سماحة المفتي العام لدراسة المعاملة واستيفاء جميع المعلومات وعرضها على سماحته لإصدار الفتوى المناسبة لكل حالة وفق المنهج الشرعي مالم يكن فيها نزاع أو خصومة تحتاج إلى نظر المحاكم.

ربط المواظبة والسلوك بالقبول في الجامعات قد يتبعه الربط مع جهات أخرى

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2016/20161107/94598

العاصمة - ناصر السهلي
يبدو أن طلاب وطالبات التعليم العام سيودعون ظاهرة الغياب الجماعي التي عادة ما تسبق الاختبارات والإجازات في كل عام، إذا ما بدأت وزارة التعليم فعلاً في تطبيق ربط ما يتحصلون عليه من درجات في المواظبة والسلوك (100 درجة لكل منهما) بقبولهم في الجامعات.
وعلمت (الجزيرة أونلاين) من مصادرها أن "ارتفاع نسب الغياب التي تسبق الإجازات والاختبارات بالإضافة إلى حالات عدم الانضباط السلوكي التي تظهر بين فترة وأخرى، ظل يؤرق مسؤولي التعليم وكافة المنتمين إلى العملية التربوية، وهو ما قاد إلى طرح مثل هذه الدراسة بجعل درجات المواظبة والسلوك ذات قيمة مؤثرة في عملية قبول الطلاب في الجامعات".

وأوضحت المصادر أن "التغذية الإيجابية الراجعة لهذا التوجه ربما تدفع وزارة التعليم للتوسع في عملية ربط درجات المواظبة والسلوك في كافة مراحل التعليم العام بالقبول في عدد من المعاهد والكليات العسكرية وغيرها من الجهات ذات العلاقة؛ تحقيقاً لرفع مستوى الانضباطية والجدية في المدارس ".
يشار إلى أن مدارس التعليم العام تتعامل مع طلابها منذ سنوات وفق لائحة السلوك والمواظبة التي لم تطرأ عليها تعديلات كبيرة؛ إذ تدرجت قواعد السلوك والمواظبة في تصنيف المخالفات إلى عدة درجات، لكنها لم تحقق نجاحاً ملحوظاً في الحد من حالات الاعتداء على الهيئة التعليمية وضبط الحضور وخفض نسب غياب الطلاب الذي يسبق الإجازات والاختبارات.

•العمل" تقر تعديلاً جديداً في حجم المنشآت الصغيرة بـ• نطاقات"

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/ec17.htm

«الجزيرة» - سفر السالم:
أقر وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور مفرج الحقباني تعديلاً جديدًا في حجم المنشآت الصغيرة جدًّا في برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات»، وذلك وفقا لعدد العاملين ليصبح من عامل واحد إلى 5 عمال، ويعدل المسمى من صغيرة جدًّا إلى مسمى صغيرة فئة (أ).
كما نص القرار على تعديل حجم المنشآت الصغيرة وفقًا لعدد العاملين ليصبح من 6 إلى 49 عاملاً، ويعدل المسمى من صغيرة إلى مسمى صغيرة فئة (ب)، على أن يعمل بهذا القرار ابتداء من تاريخ 12 ربيع الأول 1438هـ، الموافق 11 ديسمبر 2016م.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل أن هذا التعديل يأتي مواكبة لتطوير برنامج نطاقات الموزون، الهادف إلى تحسين أداء سوق العمل السعودي، ومعالجة التحديات التي تواجهه لتحقيق النمو المتزن والمستدام، وتسهيل أعمال المنشآت بسوق العمل، وتوظيف المزيد من العمالة الوطنية.
وكانت الوزارة قد أقرت في وقت سابق تقسيمًا جديدًا للمنشآت ذات الحجم المتوسط؛ لتصبح ثلاث فئات وفقًا لعدد العاملين بدلاً من فئة متوسطة وحيدة، تشمل أعداد العاملين من 50 إلى 499 عاملاً؛ لتصبح الفئات: منشأة متوسطة (فئة أ) من 50 إلى 99 عاملاً، منشأة متوسطة (فئة ب) من 100 إلى 199 عاملاً، ومنشأة متوسطة (فئة ج) من 199 إلى 499 عاملاً.
ومن المنتظر أن تبدأ الوزارة في تفعيل هذه التقسيمات مع بدء تطبيق برنامج نطاقات الموزون بتاريخ 12 ربيع الأول 1438هـ؛ إذ يعتبر البرنامج امتدادًا لبرنامج نطاقات المطبق حاليًا، وتعمل آليته الجديدة بشكل مباشر على تأهيل الكوادر الوطنية؛ لكي يتمكنوا من الدخول والمنافسة في سوق العمل بقوة، وتولي مناصب قيادية فيه.
ويحتسب برنامج «نطاقات الموزون» نقاطًا لكل منشأة، بناء على 5 عوامل، هي: نسبة التوطين في المنشأة، متوسط أجور العاملين السعوديين، نسبة توطين النساء، الاستدامة الوظيفية للسعوديين ونسبة السعوديين ذوي الأجور المرتفعة.
وأعدت الوزارة حاسبة افتراضية لمساعدة المنشآت لاحتساب نطاقها الموزون ومقارنته بالحالي، بهدف العمل خلال الفترة المقبلة على تحسين نطاقاتها وفق عوامل التوازن الكمي والنوعي للبقاء في النطاقات الآمنة، ويمكن للمنشآت زيارة بوابة الوزارة الإلكترونية على الرابط www.mlsd.gov.sa، ثم اختيار الخدمات الإلكترونية، ثم اختيار الحاسبة الافتراضية لنطاقات الموزون.
ويتم تحديد نطاق المنشأة وفق التعديل الجديد بعد احتساب مجموع النقاط التي حققتها، وفقًا للجداول التي تضعها وتحدثها الوزارة، بما يتناسب مع كل نشاط وحجم، وحسب متطلبات سوق العمل.

الجزيرة
AL JAZIRAH

خلال افتتاحه المؤتمر السعودي الدولي الرابع لتقنية المعلومات..

نائب رئيس "العلوم والتقنية":

111 مليار ريال إنفاق المملكة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في عام

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/ec18.htm

«الجزيرة» - جمال الحربي:
بين نائب رئيس مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لمعاهد البحوث المفوض الدكتور أنس الفارس، أن تكاليف إنفاق المملكة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بلغت نحو 111.98 مليار ريال في 2014 مقارنة بـ 94 مليار ريال في 2012، مشيراً إلى أن معدل إنفاق المملكة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يتخطى إنفاق دول الخليج مجتمعة في 2014م.
جاء ذلك خلال افتتاحه نيابة عن سمو رئيس المدينة الدكتور تركي بن سعود بن محمد آل سعود، أعمال المؤتمر السعودي الدولي الرابع لتقنية المعلومات «KACSTIT 2016» تحت عنوان «تحليل البيانات الضخمة» الذي تنظمه المدينة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - ويهدف لإيجاد بيئة لتبادل النقاشات العلمية، وتعزيز فرص التعاون في مجال تحليل البيانات الضخمة التي تفيد كافة المختصين باختلاف درجاتهم العلمية، كما يسعى إلى توجيه أنظار المستثمرين ورجال الأعمال نحو الاستثمار في مجال تحليل البيانات الضخمة والتقنيات المرتبطة بها.
وأوضح الفارس، أن هناك فرص كبيرة لزيادة حجم هذا الإنفاق ضمن برنامج التحول الرقمي في إطار رؤية المملكة 2030، وهو ما سيعزز مكانة المملكة في التربع على عرش أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات، على مستوى الخليج العربي والشرق الأوسط، مشيراً إلى أن اختيار موضوع تحليل البيانات لهذا المؤتمر لما لمجال تقنية المعلومات من أهمية في مجالات الاستثمار على مستوى العالم، كما يواكب رؤية المملكة2030 وتوجهات البحث والتطوير العالمية. كذلك لفت إلى أن مدينة الملك عبد العزيز والعلوم والتقنية وضعت مجال الاتصالات وتقنية المعلومات نصب عينيها وأحد أبرز أولوياتها، لذا أنشئت معهد بحوث الاتصالات وتقنية المعلومات للاستثمار صناعة تقنيات الاتصالات والمعلومات الذي يضم خمسة مراكز وطنية هي: المركز الوطني لتقنية الحاسب والرياضيات التطبيقية، المركز الوطني لتقنية الإلكترونيات والضوئيات، والمركز الوطني لتقنية الروبوتات والأنظمة الذكية، والمركز الوطني لتقنية المستشعرات والأنظمة الدفاعية، والمركز الوطني لتقنية أمن المعلومات، إضافة إلى أن المدينة أنشئت برنامج بادر لحاضنات التقنية، ومراكز تميز مشتركة مع كبرى الجامعات والشركات العالمية التي تخدم بشكل كبير تطوير أبحاث الاتصالات وتقنية المعلومات، مضيفا أن المدينة وضعت ونفذت عدداً من الخطط الاستراتيجية التي تسهم في تنمية الموارد البشرية المتخصصة والبُنى التحتية للتطوير والتصنيع، وتحفيز الاستثمار في هذا المجال بالشراكة مع الجامعات ومراكز الأبحاث، والقطاع الحكومي والخاص. يشار إلى أن المؤتمر السعودي الدولي الرابع لتقنية المعلومات والذي سيستمر على مدى 4 أيام، يُعد فرصة سانحة للباحثين والمهتمين بالبحث والتطوير في مجال البيانات الضخمة، وعرض وتقديمأحدث الأبحاث والابتكارات في مجالات جمع وتحليل واستخدام البيانات الضخمة، كما يتيح المؤتمر الفرصة لاكتساب منظور شامل ومتعدد التخصصات في مجالات بحث تحليل ومعالجة البيانات الضخمة وسبل تطويرها.

إطلاق حملة للتعريف بخط مساندة الطفل في مدارس الرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/ln61.htm

«الجزيرة» - عبدالرحمن المصيبيح:
انطلقت، امس، في المدارس الحكومية والأهلية بجميع مراحلها التابعة للإدارة العامة للتعليم بمنطقة الرياض؛ «الحملة السنوية للتعريف بخط مساندة الطفل (116111)»؛ والتي تهدف تمكين الأطفال دون سن 18 الاتصال به مجانًا، وطلب المشورة المناسبة، وإحالة مشكلاتهم إلى جهات الاختصاص لمعالجتها متى لزم الأمر.
وأوضح مدير عام التعليم بمنطقة الرياض الدكتور عبدالله بن محمد المانع إلى أنّ الحملة تستهدف الطلاب والمعلمين بورش عمل، ومحاضرات، وندوات، ولقاءات، ونشرات، وقصص، ورسوم، وتمثيل أدوار، وكل ما من شأنه التعريف بها، وبأهميتها.

الإيمان والنقاهة يفعلان اتفاقية للاهتمام بحقوق ذوي الإعاقة ورعايتهم

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/ln36.htm

«الجزيرة» - خالد الحارثي:
تم توقيع وتفعيل اتفاقية التكامل بين مستشفى الإيمان العام ومستشفى النقاهة، وذلك بحضور مدير مستشفى الإيمان العام الدكتور عمر باقادر ومدير مستشفى النقاهة الأستاذ عامر العتيبي، وشملت الاتفاقية التكامل على مستوى الأقسام الطبية والطبية المساندة حيث يقوم مختبر مستشفى الإيمان بتغطية كافة فحوصات مستشفى النقاهة التي لا تتوفر لديهم، وكذلك تقديم الخدمة في أقسام الأشعة، وكذلك عمل مواعيد لمرضى النقاهة بشكل عاجل في العيادات الخارجية في التخصصات الدقيقة، وكذلك استقبال الحالات الحرجة والطارئة لعدم توفر التخصص في مستشفى النقاهة، كما يقوم أطباء مستشفى الإيمان بزيارة أسبوعية حسب الحاجة لكل من تخصص الباطنة والجراحة والمخ والأعصاب والأنف والأذن والحنجرة لمرضى مستشفى النقاهة، كما يقوم مستشفى النقاهة باستقبال حالات الإقامة الطويلة من مستشفى الإيمان العام والتي تتوافق مع طبيعة الخدمة الطبية بالنقاهة.

10 ٪ زيادة المرضى النفسيين بمستشفيات الصحة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=283381&CategoryID=3

الدمام: سمية السماعيل 2016-11-06 11:31 PM

كشفت إدارة التواصل والعلاقات بوزارة الصحة لـ"الوطن" أن هناك 10% زيادة في أعداد المرضى النفسيين خلال عام 1436 في مستشفيات الوزارة، وذلك مقارنة مع إحصاءات أعداد المراجعين والمنومين على مدار السنوات الماضية. فيما أكد الأخصائي النفسي بمستشفى الأمل في مدينة جدة محمد السيد أن هناك 4 أسباب رئيسية وراء زيادة أعداد المرضى، من أبرزها عوامل وراثية وتعاطي المخدرات.

أنواع المرضى

يقول السيد إن هناك نوعين أساسيين من المرض النفسي الأول أمراض ذهانية، ويكون فيها المريض غير واع بأنه يعاني من المرض، وهو الأكثر تأثيرا على العائلة، مؤكدا أن هذا النوع يؤدي في الغالب إلى أن ينهي المريض حياته بنفسه، كما يؤثر على العائلة، سواء على مستوى حياتهم أو أعمالهم، وهناك النوع الثاني وهي الأمراض العصابية مثل الاكتئاب والقلق والوسواس، مما يجعلهم يبحثون عن العلاج، وكلا النوعين بإمكانهما الاندماج في المجتمع، وذلك يعتمد على نوعية المرض النفسي وعلى حدته ومدى سرعة المراجعة لطلب العلاج والالتزام به، ودعم الأسرة له، وقال إن أسعار الأدوية النفسية تتراوح بين 300 وألف ريال شهريا، وتختلف العلاجات على حسب الحالات.

تعاطي المخدرات

يقول الأخصائي النفسي إن تعاطي المخدرات له دور كبير لحدوث المرض النفسي بنسبة تتراوح بين 15 و25 %، وذلك لكون أن المواد المخدرة عبارة عن مواد هلوسة ومضاف لها مواد كيميائية تسبب أعراضا ذهانية وتسبب هلوسة سمعية وبصرية. وبين أن المواد المخدرة مواد مزيفة وتوجد فيها إضافات عبارة عن مواد كيميائية تؤدي إلى الوساوس والشكوك، مشيرا إلى أن المرضى النفسيين الذكور يفوقون أعداد الإناث قي الوقت الحالي.

تخفيف الوصمة المجتمعية

أكدت وزارة الصحة أنها بصدد إنشاء مشاريع للصحة النفسية تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية النفسية والاجتماعية التي تساعد على تخفيف الوصمة الاجتماعية المحيطة بالمستشفيات النفسية، وعلى سرعة الطلب والعلاج والتدخل النفسي. ومن هذه المشاريع:

1. إنشاء مستشفيات جديدة في الخرج، وتبوك، ونجران، والرياض.
2. مشاريع تنظيمية تهدف إلى إيصال الخدمات من خلال مراكز الرعاية الأولية والمستشفيات العامة.

21 مستشفى للمرضى النفسيين

أوضحت إدارة التواصل والعلاقات بالوزارة أن عدد المستشفيات التابعة لوزارة الصحة 21 مستشفى، وبينت أن أعداد المراجعين خلال عام 1436 في مستشفيات الصحة النفسية ما بين جديد ومتردد بلغ 382.762 حالة، فيما بلغ عدد المنومين ما بين جديد ومتردد 33.989 حالة، أما في القطاع الخاص فلا توجد مستشفيات حتى اليوم، إنما توجد أقسام وعيادات نفسية، كما أن هناك أكثر من 82 عيادة نفسية ملحقة بالمستشفيات العامة، مشيرا إلى توجيه الوزارة حاليا لافتتاح أقسام للصحة النفسية بالمستشفيات العامة والمدن الطبية.

تطوير شامل لمشروع تشغيل الأسر المنتجة للمقاصف المدرسية بعسير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283327&CategoryID=5

أبها: يحيى القبعة 06-11-2016 PM 10:14

حظيت فكرة تشغيل الأسر المنتجة للمقاصف المدرسية باهتمام بالغ، لما تحققه من نتائج إيجابية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بعد أن بدأت إدارة تعليم منطقة عسير تطبيقها في 28 مدرسة كخطوة تجريبية بالتعاون مع الغرفة التجارية والصناعية، التي سعت لتأهيل أكثر من 500 أسرة منتجة، وحصر المشكلات التي يمكن أن تواجه هذه الأسر، والمتمثلة في التمويل والتسويق والتدريب. ويشهد المشروع حاليا تطويرا شاملا، وخاصة في طريقة التعاطي مع الوجبات المقدمة للطلاب والطالبات.

بدء التنفيذ

شرعت إدارة تعليم عسير بالتعاون مع الأسر المنتجة ابتداء من الشهر الماضي في تنفيذ المشروع. وأكدت الإدارة أنه سيتم تقييم التجربة، ورصد كافة الإيجابيات والسلبيات نهاية العام الدراسي الحالي. وذكرت أن عدد المقاصف التي تم تشغيلها من قبل الأسر المنتجة بلغ 28 مقصفا من أصل 520 مقصفا في المدارس التابعة لتعليم عسير، وذلك من خلال الشراكة مع الغرفة التجارية، عبر حصر بيانات الأسر المنتجة في المنطقة.

ضوابط المشروع

أكد المدير العام للتعليم بمنطقة عسير جلوي آل كركمان، أن الشراكة مع الأسر المنتجة، تأتي بهدف إيجاد فرص عمل للمواطنين، بحيث تمكنهم من الاستثمار في مجال المقاصف المدرسية من خلال تشغيلها، وبما يتوافق مع الاشتراطات الصحية. ولفت إلى أن هذا المشروع يخضع لعدد من الضوابط والاشتراطات، من أبرزها أن تكون الأسر مسجلة في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وتطبق عليها الاشتراطات الصحية مثل بقية الشركات الأخرى، إضافة إلى التركيز على نوعية وجودة الوجبات والمشروبات المقدمة، ومطابقتها للمعايير الصحية، وأن يكون إعداد وتحضير الشطائر والفطائر في ظروف صحية جيدة وفي اليوم نفسه الذي تباع فيه، وأن تلف الشطائر والفطائر بالبلاستيك، وتدون عليها المكونات وتاريخ الصلاحية بخط واضح.

وكانت وزارة التعليم أعلنت في وقت سابق، أنها تتجه إلى تكليف الأسر المنتجة بتوفير الوجبات المدرسية لضمان موثوقية جودة الوجبات التي تقدم في المدارس، إضافة إلى السعي للمحافظة على سلامة الطلاب والطالبات.

تطوير المقاصف المدرسية

ذكر أمين عام الغرفة التجارية والصناعية بأبها عبدالله الزهراني، أن المقاصف المدرسية تشهد تطويرا كبيرا خلال الفترة الحالية، حيث يتم تجديد طريقة تعاطيها مع الوجبات المقدمة للطلاب والطالبات، مشيرا إلى أن الأسر المنتجة تلعب دورا بالغ الأهمية، حيث رأت الدولة ممثلة في وزارة التعليم، إسناد مهمة المقاصف للأسر المنتجة، مما يعد دعما كبيرا لها. وشدد الزهراني على أن الغرفة تسعى لتأهيل بعض أفراد الأسر المنتجة للعمل في بعض المشروعات الخاصة بالتغذية، مثل مشروع ربط المقاصف المدرسية بالأسر المنتجة، مبينا أن التجربة مازالت في طور البداية، وأن هناك تطويرا شاملا لهذا المشروع من قبل الجهات المعنية. وأكد الزهراني، أن هناك أكثر من 1500 أسرة منتجة في مختلف محافظات منطقة عسير، لكن الغرفة تدعم ما يزيد على 500 أسرة منتجة. وأضاف أن مركز سيدات الأعمال بالغرفة يعكف على إعداد إحصائية دقيقة بالأسر المشغلة للمقاصف المدرسية، كما يتواصل مع الأسر المنتجة من خلال مواعيد محددة لزيارة هذه الأسر للغرفة وتصنيف أعمالها من خلال لجنة متخصصة، والتعرف على المنتج وتقديم النصائح لتطويره، مع ذكر أهم التوصيات المتعلقة بالأساليب الحديثة للتغليف والتعليب وفق الإجراءات الصحية. كما يقوم المركز بحث الجهود على تجويد المنتج للدخول في تصنيفات مميزة وترشيحها لاحقا للمشاركة في المعارض والمهرجانات الدورية.

مشاكل الأسر المنتجة

أوضح الزهراني، أن الغرفة تساعد الأسر المنتجة في الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات ذات العلاقة مثل الشهادة الصحية، كما تعتمد الغرفة على آلية محددة في اختيار الأسر المنتجة التي تتعاون معها من خلال برامج منضبطة ذات أبعاد علمية وعملية، تضع فيها الغرفة جل اهتمامها ومسؤولياتها كتدريب الأسر المنتجة عبر برامج مجانية، يتم من خلالها عرض التجارب المماثلة في المناطق الأخرى، وكذلك تنظيم معرض سنوي بعنوان "رام عسير"، ومعارض أخرى دائمة على مدار العام في مواقع إستراتيجية.

وأشار الزهراني إلى أن هناك مشكلات تواجه الأسر المنتجة بشكل عام وتحد من استمراريتها، وذلك بحسب الدراسات الميدانية والبحوث، ومن أبرزها التمويل والتدريب والتسويق، وكذلك موسمية تنظيم المعارض وعدم جدولتها في أوقات معينة، وعشوائية التخطيط والتنظيم لإقامة المعارض التي تحقق الدعم للأسر المنتجة. وشدد أن المعارض تحتاج إلى دورية ثابتة في أوقات متقاربة ومواقع هامة تمتاز بالكثافة السكانية العالية. ودعا الزهراني إلى ضرورة توحيد القرارات والجهود الداعمة للأسر المنتجة كالضمان الاجتماعي، وضرورة وجود نظرة تكاملية للأسر المنتجة كي تحقق أهدافها، من أجل دعم التنمية الاقتصادية، وخفض نسبة البطالة، وتطوير الأداء العام، وإثراء سوق العمل واستثمار الطاقة البشرية.

شفافية الاختيار

عبرت إحدى العاملات في الأسر المنتجة، والتي تعد من أوائل الأسر في منطقة عسير خيرية عبدالرحمن عن سعادتها بهذه الخطوة، التي من شأنها أن تحقق الدعم الكامل للأسر المنتجة، وتوفر البيئة المناسبة لها لتسويق أعمالها. وأضافت أن المعارض الموسمية تعد ذات جدوى اقتصاديا أكثر من فكرة تشغيل المقاصف المدرسية، مطالبة الجهات المعنية بفتح الباب لكل الأسر المنتجة وعدم الاقتصار على فئة معينة. كما طالبت بضرورة وجود عامل الشفافية في اختيار الأسر من قبل الغرفة التجارية الصناعية، وكذلك إدارة التعليم من أجل ضمان أحقية الأسر الفاعلة في الحصول على الفرصة المناسبة. وشددت على ضرورة تقديم المزيد من الرعاية والدعم من أجل استمرارية الأسر المنتجة وتشجعيها وخلق المنافسة الشريفة التي من شأنها أن تحسن جودة المنتجات.

اكتشاف المواهب وتدريب الأسر

أضاف الزهراني أن دور الغرفة يكمن في البحث عن الأسر المنتجة، واكتشاف المواهب والإمكانات والعمل على تهيئة الأسر من حيث الدورات التدريبية وإقامة المحاضرات التي من شأنها أن تدعم الأسر بالتعاون مع إمارة منطقة عسير ووزارتي التجارة والعمل والتنمية الاجتماعية وهيئة السياحة والجهات المعنية الأخرى، مشيرا إلى أن جهود الغرفة تتلاقى مع نظيرتها في الجهات الحكومية والجمعيات الخيرية وبرنامج "بارع" لدعم الحرف اليدوية والتراثية بالتعاون مع فرع هيئة السياحة والتراث الوطني بعسير.

دليل استرشادي لقائمة الطعام

ثمن رئيس الجمعية السعودية لأمراض وجراحة السمنة الدكتور وليد أبوملحة فكرة تشغيل المقاصف المدرسية من قبل الأسر المنتجة، معتبرا أنها أحد أهم المنجزات الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها تعود بالمزيد من الدخل على الشرائح المستفيدة من هذا المشروع، وفتح باب جديد لاكتساب الرزق والاستثمار، وتحقق القبول والرضا من الطلاب والطالبات من خلال توافق الطعام المعد للذوق المجتمعي، كما أنها تعد غنية غذائيا، وشاملة لشروط الصحة والنظافة في الغالب.

وطالب أبوملحة بإيجاد دليل استرشادي عام لقائمة الطعام المقترح وفقا لمعايير تحقق التنوع الغذائي والمحتوى السعري والعناصر الغذائية المهمة للوجبات الصحية المتكاملة، ووجود أخصائي تغذية في كل مدرسة للإشراف الفني والرقابي على الأغذية، مزود بالإمكانيات المادية من أجهزة ومختبرات لضمان سلامة الأغذية، وأخيرا تسهيل الإجراءات وتذليل الصعوبات والمعوقات التي قد تواجه هذه التجربة.

الأسر المنتجة بعسير

- 1500 أسرة بمختلف محافظات المنطقة
- إسناد 28 مقصفا من 520 للأسر
- تأهيل 500 أسرة بغرفة أبها
- التمويل والتدريب والتسويق أبرز المشاكل
- المعارض الموسمية تحقق عائدا أفضل لها.

7 سنوات والتعليم تلاحق كتبا مشبوهة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283382&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي 06-11-2016 11:47 PM
رغم مضي نحو 7 سنوات على قرار مراجعة محتويات "المكتبات المدرسية ومصادر التعلم"، وتنقيتها من الكتب المشبوهة، إلا أن وزارة التعليم وحتى بداية الشهر الجاري، لا تزال تواجه إشكالات في تنفيذ القرار، حيث بينت في تعميم حديث وجود كتب ممنوعة، ضمن أرفف المكتبات المدرسية.

مدينة فهد الطبية تصرف 5 ملايين دواء

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283335&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي 06-11-2016 10:26 PM
أوضح مدير الخدمات الصيدلانية بمدينة الملك فهد الطبية في الرياض الدكتور عماد زايد، أن إجمالي الأدوية المصروفة من أقسام الصيدليات المختلفة في المدينة الطبية لعام 2016 بلغ نحو 5 ملايين دواء، تشمل أدوية للمرضى المنومين، وتحضيرات، وخدمات إكلينيكية موزعة على نحو 400 ألف مريض، 203 آلاف منهم من مرضى العيادات، ونحو 190 ألف مريض منوم، ونحو 26 ألفا من مرضى الخروج.
جاء ذلك خلال فعالية "يوم الصيدلي السعودي"، الذي نظمته المدينة الطبية أمس، وافتتحه المدير التنفيذي المشارك للإدارات الطبية الدكتور إبراهيم الهرفي.
من جهتها، بينت رئيسة اللجنة المنظمة الدكتورة أمل دوس، أن الفعالية تهدف إلى التعريف بمهنة ودور الصيدلي ضمن الفريق الطبي، وأقسام وتخصصات الرعاية الصيدلانية، مع تسليط الضوء على كيفية الاهتمام بالمريض والعمل على تحسين الخدمات المقدمة للمرضى، والتزويد بالمعلومات الدوائية، إضافة لتقديم خدمات مجتمعية متخصصة في التثقيف والاستشارات الدوائية، وإبراز دور الصيدلي في توجيه الاستخدام المناسب للدواء.
وأضافت أن يوم الصيدلي السعودي سيسهم في تطوير مفهوم طلاب كليات الصيدلة وتثقيفهم عمليا ومهنيا، وتوعية المجتمع بالأعراض الجانبية وأهمية السلامة الدوائية، وإبراز أهمية دور الصيدلي بأنه المرجع الدوائي الأول للمجتمع ولمقدمي الرعاية الصحية.
وأفادت دوس بأنه يتم استخدام أحدث التقنيات الحديثة لإعداد الوصفات الطبية للمرضى المنومين من الصيدلية الداخلية، عن طريق جهاز آلي يعتبر من أحدث الأجهزة الطبية، الذي يحسن الخدمة المقدمة للمرضى، وبإمكانه أيضا تأمين نحو 28 ألف جرعة للمرضى كل 24 ساعة، وتوفير 94% من الوقت اللازم لتحضير الدواء.

الاقتصادية

بحضور مختصين من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

• التعرف على المسؤولين الفاسدين" أبرز محاور برنامج • نزاهة" التدريبي

المصدر: جريدة الأقتصادية الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/07/article_1100138.html

«الاقتصادية» من الرياض

نفذت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" بالتعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، أمس، برنامجا تدريبيا بعنوان "سلطات هيئات مكافحة الفساد".

وقدم البرنامج الذي يستمر لخمسة أيام، مختصون من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، وهم أبو قاسم بن محمد الرئيس المفوض السابق لهيئة مكافحة الفساد الماليزية، ومارتن كروتنر عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، ودراغو كوس رئيس الفريق المعني بالرشوة في المعاملات الدولية التجارية بمنظمة التعاون الاقتصادي للتنمية.

وشارك في البرنامج التدريبي عدد من المعنيين في "نزاهة"، والأجهزة الرقابية بالمملكة، ممثلة في هيئة التحقيق والادعاء العام، وهيئة الرقابة والتحقيق، وديوان المراقبة العامة، وأعضاء اللجنة المختصة بمجال مكافحة الفساد في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، ومرشحي دول مجلس التعاون الخليجي.

وتضمن البرنامج جملة من المحاور، مثل تعريف طبيعة الفساد وآثاره، ودور ومسؤوليات هيئات مكافحة الفساد، ودور القيادة في مكافحة الفساد، وتحليل مخاطر الفساد، وكيفية التعرف على المسؤولين الفاسدين، ونبذة عن بيئة الفساد الحالية، وأمثلة على قضايا فساد دولية وأساليب التحري، والأطر القانونية الدولية للفساد، والتعامل مع المُبَلغ وحمايته، وآلية الكشف والتحقيق عن الفساد، وأفضل ممارسات هيئات مكافحة الفساد، وأهمية التعاون الدولي، والاستفادة من الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى لمحة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول مكافحة الرشوة.

ويأتي هذا البرنامج التدريبي في إطار تنفيذ ما ورد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في السعودية، المتضمنة الإسهام في الجهود المبذولة، لتعزيز وتطوير وتوثيق التعاون الإقليمي والعربي والدولي في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، والاستفادة من خبرات الدول، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد، من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية حول الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد.

الاقتصادية

3ريالات للمتر للحصول على تراخيص إنشاء المباني

لائحة رسوم الخدمات البلدية .. التطبيق خلال شهر وتأجيل رسوم جمع النفايات

المصدر: جريدة الأقتصادية الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/07/article_1100133.html

«الاقتصادية» من الرياض

صنفت وزارة الشؤون البلدية والقروية أمانات وبلديات المملكة إلى خمسة تصنيفات، في خطوة لتطبيق رسوم الخدمات البلدية طبقا للائحة الجديدة، مع تأجيل تطبيق بعض الرسوم على خدمات أخرى لحين إجراء دراسة شاملة لها، مثل رسوم تراخيص محطات الوقود الواقعة خارج النطاق العمراني، ورسوم جمع النفايات التجارية والسكنية وتراخيص حفر الشوارع واعتماد مخططات التطوير العقاري وإشغال الفنادق والشقق المفروشة والمنتجعات.

اعتمد المهندس عبد اللطيف آل الشيخ وزير الشؤون البلدية والقروية، لائحة رسوم الخدمات البلدية التي تقدمها الأمانات والبلديات وتهدف للارتقاء بجودة الخدمات البلدية المقدمة للمواطنين في جميع مناطق المملكة.

وأوضحت وزارة الشؤون البلدية والقروية، أن الرسوم البلدية الجديدة، تم إقرارها على ضوء دراسات، حيث راعت التدرج المكاني بحسب المدن والمحافظات والمراكز آخذة بعين الاعتبار الاستراتيجية العمرانية والنشاط الاقتصادي، وتم تصنيف أمانات وبلديات المملكة إلى خمسة تصنيفات، منها التصنيف الأول الذي يضم الأمانات الكبرى، حيث يضم أمانة منطقة الرياض (مدينة الرياض) وأمانة العاصمة المقدسة (مدينة مكة المكرمة) وأمانة منطقة المدينة المنورة (مدينة المدينة المنورة) وأمانة المنطقة الشرقية (مدينة الدمام، الخبر، والظهران) وأمانة محافظة جدة (محافظة جدة).

وشمل التصنيف الثاني الأمانات الأخرى وهي أمانة منطقة القصيم (مدينة بريدة) وأمانة منطقة عسير (مدينة أبها) وأمانة منطقة جازان (مدينة جازان) وأمانة منطقة حائل (مدينة حائل) وأمانة منطقة تبوك (مدينة تبوك) وأمانة منطقة نجران (مدينة نجران) وأمانة منطقة الجوف (مدينة سكاكا) وأمانة منطقة الباحة (مدينة الباحة) وأمانة منطقة الحدود الشمالية (مدينة عرعر) وأمانة محافظة الطائف (محافظة الطائف) وأمانة محافظة الأحساء (محافظة الهفوف)، أما التصنيف الثالث فيضم بلديات (أ) و(ب) والتصنيف الرابع يشمل بلديات (ج) و(د) والتصنيف الخامس يضم بلديات (هـ).

ووفق هذا التصنيف سيتم تطبيق رسوم الخدمات البلدية، طبقاً للائحة الجديدة مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى لهذه الرسوم، ولا سيما فيما يتعلق برسوم إصدار تراخيص المباني والتمديد، وكذلك تراخيص أعمال الهدم والترميم، حيث بلغت رسوم إصدار تراخيص إنشاء المباني السكنية (مدة الترخيص ثلاث سنوات) في التصنيف الأول، التي تضم الأمانات الخمس الرئيسية وهي مدينة الرياض والعاصمة المقدسة والمدينة المنورة ومنطقة الشرقية وجدة ثلاثة ريالات لكل متر مربع حتى تصل إلى التصنيف الخامس، الذي يصل فيه الرسم إلى (0.60) هللة لكل متر مربع.

أما فيما يتعلق بالأنشطة التجارية، فإنه يتم إصدار رخص الأنشطة التجارية لمدة سنة واحدة، حيث جاء رسم محطات الوقود (داخل النطاق العمراني) بواقع خمسة آلاف ريال للرخصة في التصنيف الأول وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس، حيث يبلغ الرسم ألف ريال للرخصة.

وجاءت الرسوم البلدية لترخيص الفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات وما في حكمها - الفئة الأولى، المتضمنة مرافق الإيواء السياحي – الخدمة الكاملة – المصنفة فئتها بخمس نجوم أو أعلى، بواقع 250 ريالا في التصنيف الأول لكل وحدة سكنية وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس، حيث يبلغ الرسم 50 ريالا لكل وحدة سكنية.

فيما جاءت الرسوم البلدية لترخيص الفنادق والشقق الفندقية والمنتجعات وما في حكمها - الفئة الخامسة والمتضمنة مرافق الإيواء السياحي – الخدمة الكاملة – المصنفة فئاتها بنجمة أو دلتين أو دلة، ومرافق الإيواء السياحي – الخدمة الذاتية – المصنفة فئتها بالدرجة الثالثة أو الرابعة، مرافق الإيواء السياحي – غير المصنفة، بواقع 50 ريالا في التصنيف الأول لكل وحدة سكنية وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس، حيث يبلغ الرسم عشرة ريالات لكل وحدة سكنية.

كما وضع التصنيف عدة شرائح لتراخيص المحال التجارية، حيث جاءت شريحة 1 – مساحة صفر إلى خمسة آلاف متر مربع في التصنيف الأول رسم ستة ريالات لكل متر مربع، وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس حيث يبلغ الرسم 1.20 ريال لكل متر مربع، فيما جاءت شريحة 5 – (مساحة أكبر من 30,000 متر مربع) بواقع (30) هللة في التصنيف الأول وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس، حيث يبلغ الرسم ست هللات لكل متر مربع، ويشمل ذلك محال تغيير الزيوت والشحوم وغسيل السيارات، والورش المهنية.

وفي نشاط الاستراحات وقصور الأفراح فقد جاءت شريحة رقم 1 – مساحة صفر إلى خمسة آلاف م2 في التصنيف الأول برسم ثلاثة ريالات لكل متر مربع وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس حيث يبلغ الرسم 60 هللة لكل متر مربع فيما جاءت شريحة رقم 5 – (مساحة أكبر من 30,000 م2) بواقع 15 هللة في التصنيف الأول وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس حيث يبلغ الرسم ثلاث هللات لكل متر مربع. ويشمل هذا التصنيف كذلك مدن الملاهي والترفيه، والأنشطة الطبية، والتعليمية.

وضمن هذه التصنيفات تأتي المطابخ والمطاعم وما في حكمها حيث جاءت شريحة رقم 1 – مساحة صفر إلى خمسة آلاف متر مربع في التصنيف الأول برسم ثمانية ريالات لكل متر مربع وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس، حيث يبلغ الرسم 1.60 ريال لكل متر مربع فيما جاءت شريحة رقم 2 – (مساحة أكبر من 5,000 متر مربع) بواقع أربعة ريالات في التصنيف الأول وتتدرج إلى أن تصل إلى التصنيف الخامس حيث يبلغ الرسم 80 هللة لكل متر مربع.

إلى ذلك فقد تم تأجيل تطبيق بعض الرسوم على بعض الخدمات الأخرى لحين إجراء دراسة شاملة لها مثل رسوم تراخيص محطات الوقود الواقعة خارج النطاق العمراني ورسوم جمع النفايات التجارية والسكنية وتراخيص حفر الشوارع واعتماد مخططات التطوير العقاري وإشغال الفنادق والشقق المفروشة والمنتجعات، هذا إلى جانب الخدمات المجانية التي تقدمها الوزارة والتي يزيد عددها على 90 خدمة تقريباً وتشمل الحدائق والمتنزهات والساحات البلدية والمدافن وأعمال التشجير والتجميل وخدمات صحة البيئة ومكافحة الآفات وغيرها.

وأكدت الوزارة أن لائحة رسوم الخدمات البلدية سيتم بدء العمل بها بدءا من 10/ 3/ 1438هـ بالإضافة إلى استحداث عدة آليات لتسهيل إجراءات تحصيلها وإيجاد قنوات لقياس درجة رضا المواطنين عن الخدمات البلدية، ورصد أي قصور بها، وذلك في إطار الحرص على الاستفادة من كل الآراء والمقترحات للارتقاء بجودة الخدمات البلدية.

وفي مجال خدمات القيام بالمعاينة أو الكشفية فقد حددت اللائحة رسم 20 ريالا للزيارة بكل التصنيفات من التصنيف الأول وحتى التصنيف الخامس.

وبشأن إصدار الشهادات الصحية فقد حددت اللائحة رسم 60 ريالاً للشهادة بكل التصنيفات.

مليارات "القاصرين" مفقودة.. والأزمة في "بيوت المال"

بطء كبير في تحويل الأرصدة.. ومخاوف من "التجميد"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706715

محمد رابع سليمان - مكة تصوير : منصور السندي

عبرت الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم عن أسفها لتباطؤ بيوت المال بالمحاكم العامة في تحويل أرصدتها إلى «الهيئة» وفقا للنظام الصادر بالمرسوم الملكي رغم مرور أكثر من 3 سنوات على إنشائها.

وقالت: إن هناك أرصدة تقدر بمليارات الريالات في مكة المكرمة والمناطق الأخرى مفقودة ولم يستدل على وثائق بمصيرها وطالبت وزارة العدل بحث المحاكم سرعة تحويل الأرصدة التي هي من اختصاصات الهيئة إلى حسابها بدلا من تجميده.

وكشفت زيارة رئيس الهيئة الشيخ عبدالعزيز بن محمد المهنا أمس للمحكمة العامة وبيت المال بمكة المكرمة ولقائه رئيس المحكمة الشيخ سليمان الثنيان وجود بطء في إجراءات جرد الأموال ونقلها للهيئة حسب الاختصاص.

وقال مدير إدارة بيت المال بمكة في رده على استفسار رئيس الهيئة، عن الأموال التي تم جردها إنها بلغت 17 مليار ريال.

واستفسر المهنا عن موعد إنهاء الجرد لكن مدير الحسابات ببيت المال رفض تحديد موعد نهائي ما دعا رئيس المحكمة العامة بمكة المكرمة الشيخ سليمان الثنيان إلى التدخل والمطالبة بسرعة إنهاء جرد الأموال وإحالتها إلى حساب الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم حسب النظام، ولو استدعي الأمر منح الموظفين خارج دوام فأمام بيت المال فرصة شهر واحد لإنهاء الإجراءات ونقل جميع الأموال إلى الجهة المعنية وهي الهيئة.

المهنا لـ المدينة: 20 مليار ريال أرصدة بيوت المال في المملكة

قال رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الشيخ عبدالعزيز المهنا: إن عمل الهيئة هام جدا يخدم شريحة مهمة في المجتمع كالقاصرين وناقصي الأهلية والحمل والأموال المفقودة والمجهولة وأموال الغائبين وحفظ الأوقاف والسرقات واللقطات والإشراف على تصرفات الأولياء وأعمال الهيئة كثيرة جدا وهامة تمس شريحة مهمة جدا.

وردا على سؤال لـ«المدينة» حول مصير الأوقاف المجهولة في مكة المكرمة ومنها ما يخص الحجاج والمعتمرين والتي تقدر قيمتها بعشرات المليارات قال إن بيت المال في محكمة مكة المكرمة يعتبر من بيوت المال القديمة وأسس منذ أكثر من 70 عاما ويضم رصيد بيت المال في مكة المكرمة أكثر من 17 مليار ريال بما فيهم أموال الأوقاف والقصار وهذه مبالغ كبيرة.

وأضاف: تحدثنا مع الشيخ سليمان الثنيان رئيس المحكمة العامة بمكة المكرمة واستمعنا إلى شرح مفصل منه الإخوة في بيت المال حول طريقة رصد وحفظ هذه الأموال وحتى الرقم الذي يتجاوز 17 مليار ريال، وإذا نظرنا إلى أن جميع أرصدة بيوت المال في المملكة بلغت الأموال التي فيها 20 مليار ريال، فإن 17 مليارا يشكل النسبة الكبرى من أرصدة بيوت المال في المملكة بمحكمة مكة المكرمة.

جرد بيوت المال

وحول عدد بيوت المال التي أحالت مهامها إلى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم قال الشيخ المهنا: حاليا الأموال جردت وحولت للهيئة هي 60 بيت مال، وصدر توجيه من الهيئة إلى المحاكم في شهر ذي الحجة الماضي بإحاطة أصحاب الفضيلة رؤساء المحاكم العامة وكذلك محاكم الأحوال الشخصية، بأنه من بداية محرم 1438 إحالة جميع الأموال إلى الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم حسب ما نص عليه النظام ما كان قبل هذا التاريخ فعلي المحاكم السعي في استكمال الجرد وتسليمها إلى الهيئة مباشرة.

و قال: سبق أن صدر تعميم وزير العدل في رمضان 1434 بالتعميم على كل المحاكم بجرد الأموال وتسليمها للهيئة.

متخصص: تفاعل المواطنين من أهم مقومات نجاح الدفاع المدني

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165238

محمد السليمان - الدمام

قال الدكتور بلال الوادي: إن التصدي لمخالفات السلامة المهنية وتفاعل المواطنين والمقيمين من أهم مقومات نجاح الدفاع المدني في أداء مهامه الإنسانية والحفاظ على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، حيث تعتبر الجودة بالنسبة لجهاز الدفاع المدني شكلا تعاونيا لأداء الأعمال التي تعتمد على قدرات ومهارات كل من الإدارة والعاملين في الجهاز؛ بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن حاليا ومستقبلا من خلال فرق العمل والعمليات الأمنية الميدانية والمكتبية والإدارية وتبسيط الأعمال بما ينعكس على خدمة المواطن بالإيجاب.

جاء ذلك خلال المحاضرة التي قدمها عضو هيئة التدريس في جامعة الدمام الدكتور الوادي لـ 300 من منسوبي الدفاع المدني في مبنى التدريب بحضور نائب مدير المديرية العامة للدفاع المدني في المنطقة الشرقية العميد محمد بن يحيي الزهراني ومدير إدارة الدفاع المدني في القطيف العميد راشد بن صالح المري ومدير مركز القيادة والتوجيه بالمديرية العقيد عبدالهادي بن محمد القحطاني والتي كانت بعنوان «التطوير والتنظيم الاداري».

وأضاف الوادي: إن القرارات الجديدة والحرص الشديد من قبل قيادة الدفاع المدني على تشديد الرقابة والتعامل بصرامة مع أي مؤسسة مخالفة لأنظمة الأمن والسلامة وعدم منح أي ترخيص أو سجل تجاري لشركات صغيرة أو متوسطة دون استكمال الشروط العامة للسلامة؛ من شأنه الارتقاء بجودة الأداء الأمني للجهاز وتخفيض المؤشر العام للبلاغات الواردة للجهاز.

وعن الوضع الاستراتيجي القادم ومساهمة جهاز الدفاع المدني في التحول الوطني ورؤية المملكة 2030، أشار الوادي إلى ضرورة الحفاظ على مقومات التميّز في الأداء ووضع مؤشرات واضحة لقياس تحقيق الأهداف وضرورة الاستمرار بالريادة في العمل الإطفائي والانقاذي من خلال الابداع والابتكار والاستعداد التام لمواجهة الأزمات والكوارث؛ لضمان السلامة الوقائية في المباني والمنشآت وتعزيز الوعي الوقائي لدى المجتمع والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة والتحسين المستدام لأداء جهاز الدفاع المدني.

"الشورى" لـ"الزراعة": أثبِتوا أن المواطن ثالث أعلى مستهلك للماء في العالم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507229

عبير الفهد (الرياض)

علمت «عكاظ» أن مجلس الشورى ممثلا في لجنة المياه والزراعة والبيئة طالب وزارة البيئة والمياه والزراعة، بالتحقق من استهلاك الفرد السعودي للمياه.

جاء ذلك عطفا على ما ذكرته الوزارة من أن المستهلك السعودي ثالث أعلى مستهلك في العالم، وأنه يهدر ٢٥٠ لتراً يومياً. ورأى المجلس ضرورة أن تقوم الوزارة بإجراء دراسة ميدانية للتحقق من استهلاك الفرد السعودي الحقيقي لمعرفة استهلاكه في الشرب والطبخ والغسيل، بحيث توزع إلى فئات، وبالتالي معرفة متوسط استهلاك الفرد السعودي للماء، الذي قد يكون أقل من٢٥٠ لترا.

وذكرت اللجنة أن هناك مشكلة تتمثل في الهدر غير المرئي، وأنه من الصعب اكتشافها، كتسريبات الخزان التي لا ذنب للمواطن فيها، مشيرة إلى أن الفرد السعودي لا يحاسب إلا بموجب فاتورة تصدر ومسجلة بالعداد، ومطالبة بمعرفة استهلاكه الحقيقي من المياه.

وأوضحت اللجنة أن مقارنة استهلاك الفرد السعودي باستهلاك الأوروبي (١٢٠ لتراً للفرد) قد تكون غير صحيحة لعدم وجود دراسة دقيقة، وهو ما يحتاج إلى إثباتات، ورأت أنه في حال التحقق من الرقم المبالغ فيه، فلا بد من توعية المواطن بهذا الهدر.

التحقيق في مخالفات التوظيف بالجامعات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507228/

تحقق هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) في ملابسات التوظيف المرصودة في عدد من الجامعات.

وأكد الناطق باسم هيئة مكافحة الفساد (نزاهة) عبدالرحمن العجلان لـ«عكاظ» أن الهيئة أنهت جمع المعلومات المتعلقة بالتوظيف في عدد من الجامعات، مشيرا إلى البدء في التحقيقات حول ما رصدته الهيئة من معلومات في هذه الجامعات، من قبل بعض الجهات المعنية، لافتاً إلى أن بدء التحقيق في ملابسات التوظيف يأتي بعد اقتناع الهيئة بالمعلومات التي توصلت إليها أخيراً.

وعن توظيف أحد أبناء الوزراء في الشؤون البلدية والقروية، أوضح أن معايير التوظيف ينظمها ويحددها مرسوم ملكي، مشيرا إلى أن الهيئة ستعلن ما تم التوصل إليه لوسائل الإعلام بعد الانتهاء من جمع المعلومات، علماً بأن المختصين في الأنظمة والقانون هم من سيقررون ما إذا كان التوظيف مخالفا، أم أنه ينطوي على فساد.

وأضاف: «إذا كان ما ينطوي عليه استغلال المنصب العام لتحقيق مصلحة عامة للمسؤول أو لذويه أو لمن يعرفه، فهذا يندرج في إطار المخالفات»

الشرطة سجنت مواطنا عاما.. والمحكمة برأته وعوضته مليون ريال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507219

عدنان الشبراوي (جدة)

يتوقع أن تفصل محكمة الاستئناف في الأسابيع القادمة في الحكم الذي أصدرته محكمة ألزمت فيه أحد أقسام الشرطة بتعويض مواطن قرابة مليون ريال بسبب سجنه لمدة عام في جريمة ثبت لاحقا براءته منها بحكم قضائي. ويدرس ثلاثة من قضاة الاستئناف حيثيات الاعتراض المقدمة من ممثل الأمن العام في أعقاب رصد ملاحظات على الحكم، فيما ما زال القاضي متمسكا بحكمه بتعويض المواطن.

ووفقا لصك الحكم (تحتفظ «عكاظ» بنسخة منه) فان مواطنا اتهم في قضية إدخال مسكرات في 1431 مع أمريكي ويوناني عن طريق دولة خليجية، وأوقف بموجب مذكرة من هيئة التحقيق والادعاء العام ومثل أمام المحكمة الشرعية التي حكمت ببراءته واكتسب الحكم القطعية ما دفع المواطن إلى إقامة دعوى بطلب تعويضه بمليون ونصف المليون ريال عن الأضرار التي لحقته، إذ خسر عمله وسمعته وتحملت أسرته معاناة كبيرة طبقا لدعواه. تسلم ممثل الأمن لائحة الاتهام وأجاب عليها في جلسة لاحقة. وأوضح في رده أن الأجهزة الأمنية تسلمت محضرا أعده مدير جمرك يتضمن ضبط حاوية على باخرة بداخلها 3350 زجاجة «ويسكي». كما ضبط مع المتهم أمريكي. وأفاد بأن الأجهزة الأمنية اتخذت ما يلزم نحو الجريمة وأحالت ثلاثة متهمين إلى السجن بمذكرة توقيف صدرت عن جهة الاختصاص كون الجريمة المرتكبة من الجرائم الموجبة للتوقيف. ورفعت أوراق المتهمين إلى الجهة المختصة ووجهت إليهم تهمة التخطيط لاستقبال حاوية مهربة من الخارج تحتوي ديكورات وبتفتيشها عثر على زجاجات الخمر. وبحسب معلومات «عكاظ»، قدم ممثل الأمن العام للمحكمة محاضر الواقعة والبيانات والأدلة والقرائن التي كانت كافية لتحريك الدعوى الجزائية ضد المتهمين وأكد ممثله أمام المحكمة أن الأجهزة الأمنية مارست حقا مشروعا كفله النظام، وختم ممثل الأمن العام مذكرته المقدمة للمحكمة بالمطالبة بصرف النظر عن طلب التعويض.

بعث قاضي المحكمة بطلب إلى لجنة الخبراء لتقدير التعويض المستحق طبقا لظروف الواقعة وظروف المدعي، فوردت إفادة اللجنة بأنها تقدر مبلغ 1500 ريال عن كل يوم ظل فيه في السجن، ليصبح المجموع عن سجنه مدة عام مقدرا بمبلغ 547.500 ريال. كما قدرت اللجنة مدة بقاء الشاكي بلا عمل لمدة ثلاث سنوات عقب خروجه من السجن بمبلغ 400 ريال عن كل يوم ليصبح التعويض اللاحق عن خروجه من السجن مقدرا بمبلغ 432 ألف ريال، لصبح مجموع التعويض المقترح مبلغ 979.500 ريال. وبعد المداولات والدراسة، اعتبرت المحكمة أن المواطن الشاكي والذي ثبتت براءته يستحق التعويض كون أن الأحكام الشرعية والأنظمة المرعية نصت على جبر الضرر للمضرور والتعويض، واستشهدت المحكمة بتعويض عمر بن الخطاب لامرأة سقط جنينها خوفا منه. وطلبت المحكمة إلزام قسم الشرطة المختص بدفع مبلغ 979.500 ريال للشاكي.

واعترض ممثل الشرطة على الحكم وقدم في وقت لاحق مذكرة إلى محكمة الاستئناف، وعقدت لجنة قضائية من ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف جلسة اطلعت خلالها على الحكم والطعن عليه وقررت إعادة الحكم للمحكمة مطالبة إرفاق نسخة من الحكم الذي يثبت براءة المواطن من التهمة التي نسبت إليه، والأسانيد التي دعت المحكمة للنظر في الدعوى ضد الشرطة لا ضد هيئة التحقيق والادعاء العام صاحبة الصلاحية في الإيقاف والإفراج عن المتهمين.

في وقت لاحق، أجابت المحكمة على استفسارات قضاة الاستئناف وأوضحت أن الشرطة هي من أوقفت المشتكي ولم يكن الاختصاص في قضايا المسكرات منعقدا لهيئة التحقيق والادعاء العام، وزودت القضاة بنسخة من حكم البراءة. وتسلمت محكمة الاستئناف الملاحظات وقررت مجددا التحفظ على الحكم، ورأت أن الشاكي سجل الحاوية باسم أحد أقاربه،

وبالتالي تقام الدعوى على قريبه الذي تسبب في سجنه لا على جهاز الشرطة، وطالبت محكمة الاستئناف من ناظر القضية إعادة دراسة الحيثيات. وتسلمت المحكمة ملاحظات قضاة الاستئناف للمرة الثالثة وأجاب أن الاختصاص منعقد له في نظر القضية كونه من حكم للشاكي بالبراءة، وفي ما يتعلق بمسؤولية قريبه الذي استخدم اسمه في الجريمة والتقرير بأنه من تقام عليه دعوى التعويض أجاب ناظرالقضية أن الشرطة هي من أوقفت المواطن وسجنته وليس قريبه، وأنها مفرطة، والمفرط ضامن، وعليه انتهي بتذييل الملاحظات عبارة «لم يظهر لي خلاف ما حكمت به وما زلت على منطوق الحكم»، وقرر إعادة الملف إلى محكمة الاستئناف لتدقيق ودراسة ما ورد في الحكم.

خزن حديدية لحفظ ملفات قضية رافعة الحرم!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507221

عدنان الشبراوي (جدة)

علمت «عكاظ» أن قاضي الدائرة التعزيرية المكلف بالنظر في ملف قضية رافعة الحرم الشيخ عبدالعزيز الطويرقي قد حرز جميع ملفات الدعوى والتقارير ولوائح الاتهام والتقارير المرفقة بالقضية في خزن حديدية، ومنع منسوبي المحكمة والمحامين والمراجعين من الاطلاع عليها إلا من خلال محضر رسمي يتم التوقيع عليه، وتحديد علاقة الشخص بالقضية، وسبب اطلاعه، وصدور موافقة مسبقة بذلك.

وأكدت المصادر أن هذا الإجراء يأتي تجنبا لأي تسريبات، على اعتبار أن القضية تعد الأهم في تاريخ القضاء السعودي لملامستها أفئدة ملياري مسلم، ومتابعتها ميدانيا من قبل الجهات العليا، وصدور توجيهات فورية من أعلى الجهات الرسمية بإجراء التحقيقات فيها.

وفيما تنعقد الجلسة «الثالثة» القادمة في المقر الجديد للمحكمة الجزائية في نهاية شهر صفر لفتت مصادر مطلعة إلى دعم المجلس الأعلى للقضاء للدائرة التعزيرية المختصة التي تنظر ملف الدعوى، سواء بدعمها بأي كوادر أو خبراء أو مترجمين أو ندب أو خلافه، وتسخير جميع الإمكانات لإنجاح ملف القضية التي تحتل اهتماما واسعا في الأوساط القضائية وفي المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل وجميع الجهات ذات العلاقة.

قاضي الرافعة.. ماهر متمرس في تسبيب الأحكام

يعد القاضي الشيخ عبدالعزيز الطويرقي، الذي يتولى ملف قضية رافعة الحرم، صاحب خبرات قضائية متراكمة ومميزة، وسبق أن عمل في الدوائر الجزائية في ديوان المظالم، وانتقل عقب سلخ تلك الدوائر للقضاء العام. وأمضى القاضي الطويرقي في السلك القضائي نحو 15 عاما، تنقل خلالها في عدة مدن قبل أن يستقر به الأمر في أقدس بقاع الأرض، متوليا قضية مست البقاع الطاهرة، وتعد الأبرز وغير مسبوقة في تاريخ القضاء السعودي. ويتميز القاضي بفطنة وذكاء، إضافة إلى الهدوء الشديد، وسعة البال، والإدراك العالي في ربط وتحليل الوقائع، وتفصيل وتبسيط مجريات الجلسات، ويمتاز بمنح الخصوم الوقت الكافي لتقديم الدفوع والاستماع لجميع الأطراف دون إخلال بأي طرف. وعرف عن الطويرقي مهاراته في تسبيب الأحكام بمهارة قضائية عند النطق بالحكم وتدوين الصك، كما يمتاز بعدم اختصار مذكرات الخصوم من تلقاء نفسه، فضلا عن تمتعه بمهارات كبيرة في التعامل مع جميع الأطراف على مسافة واحدة، تطبيقا لقاعدة أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.

"التأمينات": إصابة 67 ألف عامل.. و"العمل" تطالب بإيجاد "بيئة آمنة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18370220

الرياض - «الحياة»
سجلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 67 ألفاً و87 إصابة عمل بين العاملين في القطاع الخاص خلال العام 2015، وأكثر من 95 في المئة من المصابين كانوا عمالاً أجانب. فيما سجلت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الخميس الماضي، 489 مخالفة لأنظمة الصحة والسلامة المهنية على مستوى مناطق المملكة.
ويعاني العمال في العالم عموماً من مخاطر يتعرضون لها في بيئة العمل، خصوصاً أصحاب المهن الخطرة وغير الآمنة، على رغم توفير بعض المصانع والمنشآت بيئات «عمل آمنة» لعمالها تتوافر فيها شروط السلامة.
وشهدت العاصمة المقدسة أول من أمس (السبت)، حادثة وفاة عامل باكستاني، إثر سقوط ناقلة محملة بالطوب عليه، وتمكنت فرق الدفاع المدني من انتشال جثته.
فيما لقي عامل آخر الجمعة الماضي، مصرعه داخل مصنع زجاج في ينبع بعدما احتجز بين بكرات تحميل الزجاج الساخن أثناء عمله، وتمكنت فرق الدفاع من انتشال جثته.
وحققت «أرامكو السعودية»، التي تعد أكبر شركة في البلاد، وتملك سجلاً حافلاً في مجال السلامة، مئات الملايين من ساعات العمل من دون إصابات. وأوضحت أن «معدل الإصابات المهدرة للوقت لكل 200 ألف ساعة عمل كان 0.06 ساعة» بحسب ما أوضحت في موقعها الإلكتروني. إلا أن معمل الوسيع التابع للشركة، والذي يقع على أطراف العاصمة الرياض، شهد خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، حريقاً أسفر عن وفاة عاملين اثنين وإصابة 16 آخرين.
وسجلت شركة مصفاة «أرامكو السعودية موبيل المحدودة» (سامرف) أخيراً، رقماً قياسياً في مجال السلامة، إذ أتمت 40 مليون ساعة عمل من دون أية إصابات تقتضي ترك الموظفين أو المقاولين العمل.
وكانت الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» احتفلت قبل حوالى الشهر بإكمال 200 مليون ساعة عمل «آمنة» من دون وقوع إصابة مضيعة للوقت عند إنشاء مشروعاتها الهندسية الكبرى، وفقاً لما قالته الشركة.
إلى ذلك، رصد مفتشو وزارة العمل الخميس الماضي، 489 مخالفة لأنظمة الصحة والسلامة المهنية، على مستوى مناطق المملكة خلال جولاتهم التفتيشية للتأكد من التزام المنشآت في أنظمة الصحة والسلامة المهنية، التي دعت إليها الوزارة.
وذكرت الوزارة في تغريدة على حسابها في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، ضمن وسم «السلامة والصحة المهنية» أنه «يجب على صاحب العمل توفير بيئة آمنة، وتوفير الصحة الوقائية العلاجية لعماله طبقا للمستويات التي يقرها الوزير، مع مراعاة ما يوفره الضمان الصحي الاجتماعي».
بدورها، دعت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في السعودية عبر حسابها في «تويتر» أصحاب العمل إلى الحرص على توفير وسائل السلامة لعمالهم. وتقوم المؤسسة بنشر تغريدات توعية مستمرة حول وسائل السلامة، والتذكير في العقوبات المترتبة عليهم في حال عدم اهتمامهم في توفير وسائل السلامة في منشآتهم.
في المقابل، ذكر أحدث تقرير صادر عن «التأمينات الاجتماعية» خلال العام 2015، حول سوق العمل في المملكة، أن «معظم إصابات العمل للسعوديين في القطاعات التي يشملها نظام التأمينات الاجتماعية تتركز في قطاع الصناعات التحويلية، فيما تركزت إصابات العمالة الوافدة في قطاع البناء والتشييد».

وبيّن التقرير أن إصابات العمل التي تعرض لها السعوديون تكون في قطاعات الصناعات التحويلية بلغت 974 سعودياً، تلاها قطاع التجارة بـ440 إصابة، وسجل قطاع التشييد والبناء 403 إصابات.
وأفاد التقرير بأن إصابات العاملين السعوديين من جراء العمل في المملكة خلال العام الماضي، بلغت ثلاثة آلاف و82 إصابة، يمثلون 4.59 في المئة من إجمالي المصابين، فيما بلغ عدد الإصابات بين العمالة الوافدة 64 ألفاً وخمس إصابات بنسبة 95.41 في المئة.
وتتركز معظم إصابات العمل في نشاطات التشييد والبناء والتجارة والصناعات التحويلية إذ تمثل 83.81 في المئة من إجمالي الاصابات، ويعود التباين الكبير للإصابات بين الأجانب إلى كثرتهم، إذ يمثلون حوالى 76 في المئة، ويعود أيضاً إلى طبيعة العمل، إذ تعود أسباب إصابة 51.4 في المئة من المصابين في قطاع التشييد والبناء إلى درجة الخطورة العالية في هذا القطاع.
وفيما يخص العمالة الوافدة النظامية في المملكة تركزت معظم إصاباتهم في العمل على قطاعات التشييد والبناء، إذ بلغ عدد الاصابات في هذا القطاع 35 ألفاً و184 إصابة، وبلغ عدد المصابين في قطاع التجارة 12 ألفاً و40 مصاباً، فيما وصل عدد الإصابات ثمانية آلاف و989 في الصناعات التحويلية.

مجلس الوزراء يوافق على الترتيبات التنظيمية لهيئة تقويم التعليم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546119

الرياض - واس
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الاثنين بقصر اليمامة في مدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الذي أجراه بفخامة الرئيس ميشال عون رئيس الجمهورية اللبنانية، وتأكيده خلاله وقوف المملكة العربية السعودية مع لبنان ووحدته، وكذلك الدعوة التي تسلمها ـ أيده الله ـ من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الإمارات العربية المتحدة، كما أطلع ـ حفظه الله ـ المجلس على نتائج مباحثاته مع فخامة الرئيس يونس بيك بفكوروف رئيس جمهورية أنغوشيا، ومعالي عضو المكتب السياسي للجنة المركزية أمين اللجنة القانونية السياسية المركزية المبعوث الخاص لفخامة الرئيس الصيني منغ جيان تشو.
وأكد مجلس الوزراء ما تضمنه البيان الختامي الذي أصدرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية في اجتماعها الطارئ الذي عقد لمناقشة التطور الخطير المتمثل في إطلاق ميليشيات الحوثي صاروخاً باليستياً باتجاه مكة المكرمة، أن المملكة العربية السعودية وقد اختارها الله لتحمل شرف المسؤولية الكاملة عن خدمة ورعاية الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وضيوف الرحمن، منذ تأسيسها؛ فإنها لن تتهاون أو تفرط مثقال ذرة في هذه الأمانة المقدسة، وأن من يدعم الفئة الباغية ويمدهم بالسلاح وتهريب الصواريخ الباليستية والأسلحة إليهم يعد شريكاً ثابتاً في الاعتداء على مقدسات العالم الإسلامي وطرفاً واضحاً في زرع الفتنة الطائفية، وداعماً أساسياً للإرهاب .
وأوضح معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء نوه بما عبر عنه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية من إشادة بمواقف المملكة العربية السعودية وسياستها الواضحة بشأن نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، وبالخطوات التي اتخذتها المملكة بإدراج الطاقة ضمن برنامج التحول الوطني والمشاريع المشتركة بين الجانبين، وكذلك دعم المملكة في إنشاء مركز للأمن النووي وتبرعاتها لتجديد معامل الوكالة .
وتطرق مجلس الوزراء إلى نتائج مشاركات الخبراء في منتدى حوار الطاقة 2016 بالرياض للوقوف على العوامل المتغيرة لاقتصاد الطاقة محلياً وإقليمياً وعالمياً، التي ستعمل على إيجاد خيارات تمثل مختلف التخصصات بما يساعد

البشرية على مواجهة أصعب التحديات التي تواجهها في مجال الطاقة، والمساعدة في ضمان توفير الطاقة المستدامة للعالم في المستقبل. وأهمية الموازنة بين احتياجات التنمية الاقتصادية وضرورات المحافظة على البيئة من خلال زيادة القيمة الاقتصادية التي تثمرها الطاقة لتحقيق مصلحة الوطن .

ورحب المجلس بتوقيع المملكة على اتفاق باريس للتغير المناخي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، مما يجسد الاهتمام الكبير الذي توليه المملكة كشريك أساسي في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتغير المناخي ومكافحة أسبابه والحد من كافة الانبعاثات التي تسهم في التغير المناخي مع التأكيد على ضرورة تهيئة الأسباب الكفيلة لتوفير مصادر آمنة وموثوقة للطاقة.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء اطّلع على ما وافق عليه الاجتماع العشرون لأصحاب المعالي الوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض بتخصيص جائزة مجلس التعاون للعمل البلدي وتطوير مراكز وإدارات التدريب في دول المجلس ، وتأكيد الاجتماع على المسؤولين فيه ببذل المزيد من الجهود والمسارعة في ترجمة الدعم غير المحدود والاهتمام المتواصل وصولاً إلى الإنجازات في الشأن البلدي ورفع مستوى وكفاءة ما يقدم من خدمات تلبي حاجة المواطن الخليجي وتعزز شراكته وتفعيل دوره في تنمية ونهضة هذا القطاع .

كما استعرض المجلس جملة من النشاطات والفعاليات ومنها أعمال المؤتمر السعودي الدولي الرابع لتقنية المعلومات ـ KACSTIT2016 ـ الذي تنظمه مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بعنوان " تحليل البيانات الضخمة "، وكذلك المنتدى الاقتصادي السعودي القطري.

ونوه مجلس الوزراء بجهود الجهات الأمنية في مكافحة وتهريب وترويج المخدرات، إثر الإطاحة بشبكتين تمتهنان تهريب وترويج المواد المخدرة والقبض على عناصرهما .

وأفاد معالي الدكتور عصام بن سعد بن سعيد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، وقد انتهى المجلس إلى ما يلـــي :

أولاً:

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية بشأن مشروعي اتفاقين بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (107 / 53) ورقم (108 / 53) المؤرخين في 1 / 1 / 1435هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقين أحدهما في مجال تنظيم سلطات الحدود ، والآخر في مجال مكافحة الجريمة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة قطر ، الموقع عليهما في مدينة الدوحة بتاريخ 22 / 4 / 1434هـ .

وقد أعد مرسومان ملكيان بذلك .

ثانياً :

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الثقافة والإعلام ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (98 / 47) وتاريخ 2 / 12 / 1434هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق للتعاون والتبادل الإخباري بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء القطرية، الموقع عليه في مدينة (الدوحة) بتاريخ 2 / 4 / 1434هـ .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

ثالثاً :

وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية ووزارة الدفاع في جمهورية السودان للتعاون في المجال العسكري ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية .

رابعاً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الخارجية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (114 / 51) وتاريخ 20 / 12 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية توجو ، الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 13 / 5 / 1437هـ .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

خامساً :

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الفنلندي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية ووزارة الشؤون الاجتماعية والصحة في جمهورية فنلندا

للتعاون في المجالات الصحية ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة .

سادساً:

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (115 / 51) وتاريخ 20 / 12 / 1437هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية للتعاون في قطاعي البترول والغاز ، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 7 / 4 / 1437هـ .

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك .

سابعاً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجنوب أفريقي في شأن مشروع اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة المتجددة بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية .

ثامناً :

بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة النقل ، وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (13 ـ 1 / 38 / د) وتاريخ 1 / 1 / 1438هـ ، قرر مجلس الوزراء ما يلي :

1 ـ استمرار المؤسسة العامة للخطوط الحديدية في ممارستها للاختصاص التشغيلـي ـ المسند إليها بموجب الفقرة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (1) وتاريخ 12 / 1 / 1429هـ ـ إلى حين نقل هذا الاختصاص إلى المستثمر ، مع استمرار العمل باللوائح الحالية للمؤسسة والقرارات الأخرى إلى حين إقرار اللوائح الجديدة بموجب تنظيم هيئة النقل العام .

2 ـ استمرار مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ـ المشكل بقرار مجلس الوزراء رقم (149) وتاريخ 5 / 5 / 1431هـ ـ وذلك لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ 5 / 5 / 1437هـ .

تاسعاً:

قرر مجلس الوزراء الموافقة على الترتيبات التنظيمية لهيئة تقويم التعليم.

وتتمتع هيئة تقويم التعليم بالشخصية الاعتبارية المستقلة والاستقلال المالي والإداري وترتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء ، وهي الجهة المختصة في المملكة بالتقويم والقياس والاعتماد في التعليم والتدريب لرفع جودتهما وكفايتهما ومساهمتهما في خدمة الاقتصاد والتنمية الوطنية ، ويدخل من بين اختصاصات الهيئة بناء نظم للتقويم والاعتماد (المؤسسي والبرامجي) في التعليم والتدريب ، والتواصل مع الجهات المماثلة خارج المملكة للاستفادة من تجاربها وخبراتها وتأسيس آليات للتعاون وفقاً للإجراءات المتبعة .

عاشراً:

وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من خالد بن محمد بن ناصر العبودي ، و إبراهيم بن محمد بن عبدالله البراهيم ، ممثلين عن القطاع الخاص في مجلس إدارة المؤسسة العامة للحبوب لمدة ثلاث سنوات.

الحادي عشر :

بعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (9 - 26 / 37 / د) وتاريخ 8 / 8 / 1437هـ ،قرر مجلس الوزراء ما يلي :

1 - إنشاء ملحقيات عمالية في سفارات المملكة في الدول الآتية : (مصر ، الهند ، الفلبين ، باكستان ، بنجلاديش ، إندونيسيا ، سيرلانكا)

2 ـ قيام وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الخدمة المدنية لتحديد عدد الموظفين السعوديين وغير السعوديين في تلك الملحقيات بناء على حاجة العمل .

3 ـ تحدد مهمات الملحق العمالي بالتنسيق بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ، ووزارة الخارجية ، ووزارة الخدمة المدنية .

الثاني عشر:

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :

1- ترقية محمد بن حسين بن محمد البغيل على وظيفة (مدير عام فرع وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية بالمنطقة الشرقية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية .

2- ترقية عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن مبارك الهذيلي على وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية .

3- ترقية حمد بن عبدالله بن محمد الدوسري على وظيفة(مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالمجلس الأعلى للقضاء .
4- ترقية إبراهيم بن سليمان بن عبدالعزيز الحماد على وظيفة (مدير عام مكتب الوزير) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل .
5- ترقية فوزان بن عثمان بن مساعد الفوزان على وظيفة (خبير إحصاء) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للإحصاء .
6- ترقية سلامة بن سلمان بن سليم اللهيبي على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة منطقة المدينة المنورة .
كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ، ووجه حيالها بما رآه .

قنصلية المملكة لدى نيوزلندا تهيب بالمواطنين بأخذ الحيطة والحذر إثر وقوع زلزال

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546347

متابعة - الرياض الإلكتروني
أهابت قنصلية المملكة لدى نيوزلندا، بالمواطنين المتواجدين فيها بأخذ الحيطة والحذر إثر وقوع زلزال قوي صباح اليوم بالقرب من مدينة opunake.
وذكرت القنصلية في تنويه لها: "وقع زلزال قوي صباح هذا اليوم بالقرب من مدينة opunake في أقصى غرب الجزيرة الشمالية، بلغت قوته 5.2 وعلى عمق 16 كم، شعر به سكان المدينة وسكان المناطق المجاورة.
نأمل أخذ الحيطة والحذر من أي موجات ارتدادية "لا سمح الله" وعدم التردد بالاتصال على شؤون السعوديين للطوارئ 006421858522 ".

التحقيق في حادثة اقتلاع معلمة لأظافر طالبة بمحافظة المهد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546274

الرياض - راشد السكران
أوضح المتحدث الإعلامي لإدارة تعليم المهد، عائض الوسمي أن إدارة التعليم بالمحافظة تلقت شكوى رسمية من ولي أمر طالبة لمدير التعليم عن تعرض ابنته الطالبة في إحدى المدارس الثانوية لتعنيف من قبل معلمة، مبيناً أن مدير التعليم بالمهد عبدالله السحيمي وجه بتشكيل لجنة للوصول إلى المدرسة للتحقق من حيثيات المشكلة من جميع جوانبها لاتخاذ الإجراءات النظامية المتبعة في مثل هذه الحالة، مؤكداً أن نشر القضية يجئ تحقيقاً لمبدأ الشفافية من أجل الحصول على المعلومة الصحيحة من منبعها.

الحد من تأثيرات شبكات التواصل السلبية على الأمن والاقتصاد والاجتماع

الشورى يقر نظام البيع بالتقسيط ويسقط الرسوم الإدارية عن المشتري

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546281

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام البيع بالتقسيط ورفض يوم أمس الاثنين تحميل البائع الرسوم والعمولات الإدارية التي تعادل 1%.

وأسقط الأعضاء المادة الخاصة بفرض هذا الرسم بعد توصية إضافية لمنصور الكريديس طالب فيها بحذف هذه المادة من النظام، مؤكداً أنها تعارض الهدف الذي ذكرته وزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد من نظام البيع بالتقسيط وهو جعل هذا النوع من البيوع فاعلاً للنشاط الرئيس للتاجر وخدمة تجارته بتيسير تملك سلع منشأته أو خدماته لعملائه، كما أن الرسوم الإدارية حسب الكريديس محملة في الأصل على تكاليف سلعة التاجر فلا يجوز أن تدفع رسوم 1% إضافية.

وطالب الشورى خلال جلسته العادية الـ61 التي عقدها برئاسة نائب رئيس المجلس د. محمد الجفري، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لبحث سبل زيادة تحفيز الاستثمار في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووضع الآليات اللازمة لذلك، كما دعاها إلى التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لرفع جودة الخدمة الشاملة للاتصالات داخل المدن، والحد من تأثيرات وتداعيات شبكات التواصل الاجتماعي السلبية على النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

وبشأن تقرير هيئة المساحة، شدد المجلس على تمكين الهيئة من امتلاك مقر دائم لها بمحافظة جدة، ودراسة إنشاء ذراع استثماري يتبع لها ليمكنها من الاستفادة من عوائده للصرف على تنمية أعمال مشروعات الهيئة وبنيتها الفنية والتقنية، ووافق على تعديل المادة العاشرة من نظام معهد الإدارة العامة ليتم تكليف مجلسه من يرشحه مدير المعهد نائباً له على أن يكون التكليف لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرتين، ويطبق على نائب المدير أثناء تكليفه القواعد المتعلقة بالعلاوات والترقيات الخاصة بأعضاء هيئة التدريب.

وأقر المجلس توصيات على تقرير المؤسسة العامة للخطوط الحديدية وحثها على تهيئة المحطات والقاطرات لتقديم أفضل الخدمات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وفقاً لما جاء في برنامج الوصول الشامل، كما طالب المجلس في قراره المؤسسة بإيجاد البدائل المناسبة والسريعة لراحة المسافرين في حالة تعطل القاطرات أو الحوادث والحد منها، واستبدال السياج الجانبي على مسار قطار الحرمين (مكة - جدة - المدينة) بحواجز خرسانية يوضع عليها سياج حسب مواصفات وزارة النقل، ودعاها إلى العمل على أن تكون مشروعات خطتها الإستراتيجية لربط مدن المملكة ومحافظاتها بشبكة الخطوط الحديدية، جاذبة للمستثمرين لتمويل المشروعات والتسريع في تنفيذها.

إلزام الوزراء وأمناء المدن ورؤساء البلديات والقضاة بإبراء الذمة المالية

حماية المال العام بحبس المختلس والشريك عشر سنوات وغرامات بالملايين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546283

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

حدد نظام حماية المال العام المعروض للمناقشة تحت قبة الشورى اليوم الثلاثاء الوظائف والمراتب التي يلزم شاغليها بتقديم إبراء ذمة مالية وفي مقدمتهم الوزراء ونوابهم وكذلك أصحاب المراتب الوظيفية الممتازة والـ 14 و15 في نظام الخدمة المدنية ومن في مستواهم الوظيفي في السلك العسكري والدبلوماسي، إضافة إلى أمناء المدن ورؤساء البلديات ودرجات السلك القضائي وكتّاب العدل ومديري العموم للشؤون الإدارية والمالية ورؤساء أقسام المحاسبة.

ونص النظام الذي أعدته لجنة خاصة بمجلس الشورى وحصلت عليه "الرياض"، على معاقبة كل موظف عام اختلس أو شارك في اختلاس مال عام حازه بسبب وظيفته بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو بغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين أو بهما معاً، ويعاقب من استولى أو شارك في الاستيلاء على مال عام اتصل به بحكم عمله أو تصرف فيه بغير حق أو سهل ذلك لغيره بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة مالة لا تزيد على مليون ريال.

وحددت مواد النظام المقترح لحماية المال العام عقوبات لكل موظف عام كلف بالتفاوض أو التثمين أو التعاقد من جهته مع جهة داخل أو خارج المملكة في شؤون تلك الجهات وترتب حقوق والتزامات مالية من ذلك وتعمد إجراءها بما يضر بالمصلحة العامة او ليحصل على منفعة لنفسه أو لغيره، ليعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات أو بغرامة قدرها خمسة ملايين ريال، ويحرم الموظف العام الي تثبت إدانته بالاختلاس أو الاستيلاء على المال العام من شغل أي وظيفة عامة حتى بعد اتمام العقوبة.

من جهتها، أكدت اللجنة الخاصة عدم وجود فراغ تشريعي يتعلق بحماية المال العام لكنها اتفقت مع الجهات التنفيذية والرقابية بوجود قصور وتداخل في الأنظمة التي تحمي المال العام، مما يعني وفق تقريرها أن الوضع الراهن لحماة المال وخصوصاً مع تطور الأنظمة المعلوماتية التي تقع تحت ملكية الدولة غير كافٍ.

وأيدت اللجنة إبقاء نسبة الحد الأدنى في الشركات التي تساهم فيها الحكومة بنسبة لا تقل عن 25%، لكنها ترى عدم مناسبة أن يشمل تطبيق أحكام نظام حماية المال العام الشركات المساهمة، لأن أموالها ليست عامة كما أن الاعتداء عليها مجرَّم في نظام الشركات ونظام هيئة السوق المالية ولوائحها.

وحرصت اللجنة الخاصة في حالة الاشتباه على عدم التسرع في الإساءة للموظف العام ومساءلته قبل التثبت ودعم ذلك بالأدلة الكافية التي تؤكد الاشتباه وتوجب المساءلة، وأضافت اللجنة للنظام تعريفاً وعقوبات للجرائم غير العمدية كالإهمال والتفريط وحددت درجات العقوبة التي تتناسب مع مستوى الجرم لكل من هذه الحالات، وأفردت مادة للعقوبة المتعدية لحالات الاختلاس والاستيلاء، كما أضافت العقوبات المتعدية لحالات التستر وعدم التبليغ في جرائم الاعتداء على المال العام.

واستبعدت اللجنة الأحكام المتعلقة بالمسؤولية الإدارية -التأديبية- التي لاتعد جرائم ويعاقب عليها وفق نظام تأديب الموظفين لكنها ضمنت النظام أحكاماً تتلق بالإهمال والتفريط التي تقع نتيجة إغفال أو امتناع الموظف العام الالتزام باتخاذ الحيطة والحذر كما أوجبتها الأنظمة واللوائح المعمول بها من أجل منع حدوث التلف والضرر بالمال العام.

وألزمت مواد حماية المال العام التي ستخضع لمداولات الشورى الجهات المشمولة بأحكامه، بإشعار ديوان المراقبة العامة كتابياً بما تجريه من تغيير في سياستها وخططها الاستثمارية بما لديها من أموال عامة، وحق الديوان في التعقيب على التغيير إن وجد، ونصت المواد على إبلاغ هيئة مكافحة الفساد بأسماء الموظفين التابعين لها المكلفين بتقديم إقرار الذمة المالية وبياناتهم وتحديثها بما يستجد على مسميات الوظائف المشمول في هذا النظام، كما أوضحت المواد مسؤولية "نزاهة" بتلقي البلاغات عن حالات الاعتداء على المال العام، وأسندت للمباحث الإدارية الضبط وجمع الأدلة كما أوكلت لهيئة التحقيق والادعاء العام مسؤولية التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في نظام حماية المال العام.

خضعوا لجلسة تحقيق قبل مثولهم أمام اللجنة القضائية

استئناف محاكمة ستة متهمين في قضية "سيول جدة"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546248

جدة - أحمد الهلالي

استأنفت اللجنة القضائية في الرياض، والمكلفة من المحكمة العليا بالنظر في قضية المتهمين في كارثة السيول التي ضربت محافظة جدة أواخر عام 2008م، أعمالها أمس بعقد جلسة محاكمة لستة متهمين بينهم ثلاث شخصيات رياضية معروفة، وذلك بعد إعادة محاكمتهم من جديد، ونقض أحكام البراءة التي حصلوا عليها في وقت سابق.

ومثل المتهمون برفقة محاميهم أمام اللجنة القضائية المكونة من قضاة تم اختيارهم للنظر في ملف قضية المتهمين الستة، حيث تم الاستماع إلى أقوالهم والذين تمسكوا بما قدموه أثناء محاكمتهم السابقة، إضافة إلى تمسكهم بأحكام البراءة التي حصلوا عليها في وقت سابق، وأكدوا أنه ليس لهم علاقة بـ"الكارثة"، ولا بجرائم الرشوة المذكورة في قرار الاتهام الموجهة من قبل جهات التحقيق.

وطلبت اللجنة من المتهمين الرد كتابياً خلال الجلسة المقبلة على بعض النقاط التي وردت في ملف القضية بعد إعادتها، حيث خضعوا لجلسة تحقيق أمام هيئة الرقابة والتحقيق قبل مثولهم أمام اللجنة القضائية التي ستصدر حكمها في ملف القضية، والذي صدرت فيه أحكام ابتدائية من المحكمة الإدارية في محافظة جدة تضمنت براءة ستة متهمين، بينهم ثلاثة كانوا رؤساء لنادٍ شهير، ورجل أعمال، من التهم الموجهة إليهم على خلفية "كارثة السيول"، وصادقت عليها محكمة الاستئناف الإدارية في منطقة مكة المكرمة.

ونصت الأحكام السابقة على براءة المتهمين من قضية الرشوة، فيما تمت إدانة اثنين منهم، بينهم رئيس نادٍ بالاشتغال بالتجارة، وحكمت بتعزيرهم، وذلك بدفع غرامة قدرها عشرة آلاف ريال على كل واحد، حيث سجلت جلسات المحاكمة، التي حضرها المتهمون الستة، إنكار شخصية رياضية ورئيس ناد سابق من جريمة الرشوة التي وجهها له المدعي العام، والتي تقدر بنحو 60 مليوناً، إذ أكد أن المبلغ جاء وفق اتفاقات لدفعها للمتهم الخامس، وأنه تم القبض عليه وتوقيفه 30 يوماً، رغم انتهاء إجراءات التحقيق، نافياً أن تكون له علاقة بكارثة سيول جدة.

وواجه المدعي العام خلال الجلسات المتهمين بعدد من الأدلة والقرائن، أبرزها قيام رئيس نادٍ وهو أحد المتهمين بدفع مبالغ من حسابه الخاص تزيد على 60 مليون ريال سُلمت إلى أحد المتهمين من القياديين البارزين في أمانة جدة "سبق أن رأس النادي" والوسيط الرياضي مبلغ 5.5 ملايين ريال، فيما تسلم أحد المتهمين أيضاً "سبق أن ترأس النادي وهو مهندس شهير وعضو شرف رياضي" مبلغ 12 مليون ريال.

كما واجه المدعي العام أيضاً متهماً بحصوله على 19 مليون ريال من الـ60 مليوناً، إضافة إلى حصول آخر على 12.5 مليون ريال، وتمرير منح عبر موظف حكومي سهل إجراءات منح أراضٍ، وتداول مصور جوي لأرض المطار القديم، الذي سبق وأن صدر بشأنه أمر سامٍ قضى بمنع المساس بها أو منحها، واستغلال بعضهم لنفوذه لدى سلطة عامة بحصوله من أحد المتهمين على ميزة تمثلت في حصوله على 22 منحة أرض له ولأبنائه مقابل تسهيلات أخرى.

د.مها المنيف: معالجة (80 ٪) من المشكلات الواردة للخط في فترة وجيزة

خط مساندة الطفل (116111) يبدأ بتلقي المكالمات 24 ساعة يومياً في مطلع 2017

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546275

الرياض - عذراء الحسيني

حماية الأطفال من العنف والإيذاء من القضايا المهمة في المجتمع، ليس لكون حماية الأطفال عملاً إنسانيا يزيح العنف عنهم فحسب، وإنما أيضاً لما للظلم والأذى من أثر سلبي على صحتهم النفسية وتشكيل شخصياتهم في المستقبل، حيث إن الدراسات المتعددة في مجالات علم الأعصاب، والصحة العامة، وعلم نفس النمو والتعليم، كلها تؤكد عظم تأثير الخبرات التراكمية التي يمر بها الطفل في السنوات المبكرة من عمره، على نجاحه في مستقبل أيامه، لذلك لابد أن يأتي الحرص على حماية الأطفال من الإساءة والإيذاء بدافع من الرغبة في أن تكون أجيالنا المقبلة سوية في جميع نواحي النمو الجسماني والعقلي والاجتماعي والانفعالي.

ومن هذا المنطلق استضاف مؤخراً القسم النسائي في جريدة "الرياض" الفريق القائم على خط مساندة الطفل برئاسة د. مها المنيف الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، والأستاذة تهاني المجحد مديرة خط مساندة الطفل والمدير الإقليمي لخطوط مساندة الطفل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والأستاذة وجدان الحوتان من إدارة العلاقات والأعلام، لإلقاء الضوء على خدمات خط مساندة الطفل في المملكة العربية السعودية، (116111) وهو رقم هاتفي مجاني موحد يهدف إلى مساندة الأطفال دون سن الثامنة عشرة وكان في استقبال ضيفات اللقاء الزميلة رئيسة القسم النسائي نوال الراشد.

بداية كشفت د. مها المنيف أن المجلس الإشرافي لخط مساندة الطفل اعتمد البدء في تنفيذ الخطة التشغيلية للخط لعام 2017م بانطلاق عمله على مدار 24 ساعة بدلا من 14 ساعة يومياً، وأوضحت بقولها: أن خط مساندة الطفل (116111) يستقبل وفق أحدث الإحصائيات طيفاً واسعاً من المشكلات التي يطرحها الفتيان والفتيات بمختلف أعمارهم، وقد تناولت الاتصالات الجادة الواردة إلى خط مساندة الطفل (30478) موضوعاً مختلفاً تم تصنيفها إلى 15 موضوعاً أساسياً و130 موضوعاً فرعياً، وغطت الاتصالات الواردة 93% من المحافظات في كافة المناطق وسجلت منطقة الرياض ومكة المكرمة ثم المنطقة الشرقية أعلى نسبة لعدد الاتصالات الواردة.

واحتلت مشكلات الصحة النفسية والاجتماعية عند الأطفال النسبة الأكبر من الاتصالات بواقع 27،5 %، تليها العلاقات الأسرية بنسبة 22،7% ثم الإساءة والعنف بنسبة 21،7 %، وتمثل المشكلات النفسية والاجتماعية من أكثر المشاكل التي ترد إلى الخط وذلك لتأثيرها الكبير على نمو شخصية الطفل وسجلت المشكلات السلوكية نسبة أعلى عند الذكور حيث بلغت 52،0 % أما عند الإناث فبلغت 36،9 %، أما بالنسبة للمشكلات النفسية فقد سجلت النسبة الأعلى عند الفتيات حيث بلغت 45،2 % أما عند الأولاد فقد بلغت 25،4 %، كما سجل طلب الاستشارات القانونية من قبل الذكور بنسبة 60،4 % مقارنة بالإناث بنسبة 48،6 %، فيما سجل زواج الإناث النسبة الأعلى وبلغت 23،2 % يليها تسجيل المواليد للذكور بنسبة 19،8 %.

وأوضحت د.المنيف إن خط مساندة الطفل قد اكتسب منذ التدشين الرسمي في مطلع عام 2013م اهتماماً متزايداً من كل شرائح المجتمع المختلفة، لما يقوم به من دور فعّال في خدمة الطفل والطفولة بالمملكة، كما أطلق خط مساندة الطفل مع

وزارة التعليم حملات توعوية لطلاب وطالبات مراحل التعليم الحكومي والأهلي في جميع المدارس، وهي من أهم الحملات التي قام بها الخط لضمان وصولها لأكبر شريحة من تلك الفئة، مضيفةً أن الحملات تهدف إلى توعية الطلاب والطالبات بوجود جهة تقدم لهم الحماية والمساندة في حالة الحاجة لها، وتمكين الطلاب والطالبات دون سن (18) من الاتصال بالخط المجاني الموحد (116111)، وكذلك توعية أولياء الأمور بوجود خط مجاني يساند ويخدم الأطفال ويستجيب لاتصالاتهم ويستمع ويقدم المشورة الفورية لهم، مشيرة إلى أن برنامج الأمان الأسري الوطني يقوم بحملات على مدار العام وهي ساهمت في وصول خط مساندة الطفل إلى الفئة المستهدفة في جميع مناطق المملكة.

من جانبها أوضحت الأستاذة تهاني المجحد بأن خط مساندة الطفل يعمل (14) ساعة يومياً من خلال دورتي عمل (صباحية ومسائية) على مدار أيام الأسبوع بمجموعة من المستشارات يصل عددهن إلى (24) مستشارة، كما يتم الرد على الاتصالات وتلقي المكالمات من قبل أخصائيات نفسيات واجتماعيات مدربات ومؤهلات لتقديم الاستشارات بمهنية عالية، حيث تعمل مستشارات خط مساندة الطفل على تفعيل مهارات الإنصات والاستماع الفعَّال لكافة تفاصيل المشكلة، وإعطاء المتصل الوقت الكافي لشرح مشكلته من كافة جوانبها، والوسائل التي حاول اتباعها لحل هذه المشكلة، ومن ثم يتم بعد ذلك مساندة الأطفال أو المتصلين نيابة عنهم معنوياً، وبناء الثقة وتقديم الإرشاد والمشورة المناسبة مع توفير البدائل والخيارات المتعددة وتحفيزهم لاتخاذ القرارات المتعلقة بهم بأنفسهم، مبينةً أنه عند ختام الاتصال يتم شكر المتصل ودعوته للاتصال مجدداً بالخط عند الحاجة في حال لم يحدد له موعد اتصال للمتابعة.

وأكدت المجحد أنه يتم تحديد ماهية المشكلة وخطورتها من طبيعة الإحالة ومدى الاستعجال في التدخل والمعالجة، حيث يقوم الخط بإحالة كل المشكلات بصفة فورية أو عاجلة في نفس اليوم، والتحقق من وصولها إلى ضابط الاتصال في الجهة، كما يتم التحقق من المباشرة الفورية للمشكلات عالية الخطورة، بفترة لا تتجاوز (24) ساعة أما في الحالات متوسطة الخطورة فخلال (72) ساعة، أما في الحالات المنخفضة الخطورة فيتم مباشرتها من 3- 6 أيام مضيفةً أنه بعد ذلك تتم متابعة المشكلة مع الجهة من قبل الخط كل ثلاثة أيام وإعطاء الطفل أو ذويه إفادة عمّا تم بشأنها، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التباين في طبيعة المشكلات وحدتها، والوقت الذي قد يستلزمه حلها، مبينة أنه تمت مباشرة جميع الإحالات الواردة من الخط من قبل كل الجهات، كما تمت معالجة (80 %) من المشكلات الواردة في تلك الإحالات في فترة وجيزة نسبياً.

وفي نهاية اللقاء دعت د. مها المنيف - الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني - المجتمع المحلي إلى الانتباه والترويج لخط مساندة الطفل (116111) لضمان وصوله لأكبر شريحة من المجتمع - وخصوصا الأطفال دون 18 عاماً - واستمرار وصول الخدمات لهم للحفاظ على مجتمع سليم وجيل مثمر ومنتج، مؤكدةً أن ذلك لا يخص المؤسسات الحكومية فقط، بل هو شأن كل فرد تؤثر أفعاله في المجتمع.

استعادة أراضي تسعة مخططات عشوائية بالطائف

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546286

الطائف - إسماعيل إبراهيم

داهمت أمانة الطائف ممثلة في مراقبي بلدية السيل الصغير الفرعية تسع مخططات عشوائية مخالفة في السيل الصغير، واستردت على الفور مساحات ضخمة من الاراضي، شملت (الواصلية، العرفاء، طريق الـ 100، خلف منح العرفاء، خلف طريق الشاحنات، قرية الصلهوج، قرية أم الأوقب)، وبلغت المساحة المستردة من الاراضي الحكومية أكثر من نصف مليون م2.

وتابع أمين الطائف م. محمد بن عبدالرحمن المخرج أعمال إزالة التعديات والاحداثات، التي شملت ايضاً 25 من الشبوك والعقوم، و18 حوشاً بمساحات مختلفة، وشاركت في أعمال الإزالة مع الأمانة لجنة تعديات شمال الطائف وشرطة المحافظة (البحث الجنائي، الأدلة الجنائية، شرطة الحوية، القوة الأمنية)، وقد بلغت المساحة الإجمالية للمواقع المزالة 520.000 م2.

وحذرت أمانة الطائف المعتدين على الأراضي الحكومية والبيضاء من تطبيق الانظمة والتعليمات الصارمة تجاههم، مع إزالة كافة الاحداثات، مشيرة إلى أن التوجيهات السامية وتعليمات مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، وتعاميم وزارة الشؤون البلدية والقروية تقضي بتطبيق الانظمة الرادعة بحق كل من يمارس التعدي على الأراضي الحكومية، وإزالة التعديات والإحداثات اولاً بأول، ومنع هذه الظاهرة منذ بدايتها، والتنسيق المشترك مع مختلف الجهات ذات العلاقة للحد منها.

الإطاحة بمبتز هدد فتاة بنشر صورها

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546249

الرياض - مناحي الشيباني

ألقت شرطة منطقة الرياض القبض على شاب عشريني "مواطن" ابتز مواطنة وهددها بنشر صورها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال المتحدث الرسمي بشرطة المنطقة العقيد فواز الميمان إنه في إطار التنسيق المشترك بين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطة الرياض فقد تلقى مركز شرطة الإسكان والوزارات بلاغاً تقدمت به إحدى الفتيات عن قيام شخص بابتزازها وتهديدها بنشر صورها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وأضاف العقيد الميمان أن إدارة التحريات والبحث الجنائي أجرت جملة من الإجراءات البحثية أسفرت عن ضبط "مواطن" في العقد الثاني من العمر.

وأردف أنه جرى إيقافه بمركز شرطة الإسكان والوزارات بعد التحقق من صحة الاتهام الموجه إليه، وإشعار فرع هيئة التحقيق والادعاء بمنطقة الرياض لاستكمال إجراءات التحقيق وتطبيق نظامي الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم المعلوماتية بحقه حسب الاختصاص.

ضمن حزمة حلول وإجراءات يرفعها سمو رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إلى المقام السامي

البدء فوراً بتسوية مستحقات القطاع الخاص على الخزينة العامة للدولة قبل نهاية 2016م

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ln35.htm

«الجزيرة» - واس:
خرج مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خلال اجتماعه أمس في قصر اليمامة بالرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بحزمة من الحلول والإجراءات لتسوية مستحقات القطاع الخاص على الخزينة العامة للدولة والتي تأخر استكمال تسويتها في ضوء التراجع الحاد في الإيرادات البترولية للدولة وما صاحب ذلك من إجراءات اتخذتها الدولة لمراجعة الصرف على عدد من المشروعات وإعادة ترتيب أولويات الصرف وفق الأثر والكفاءة، وما تخلل تطبيق هذه الإجراءات من عوائق تنفيذية.
وفوض المجلس صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بالرفع للمقام السامي بهذه الحلول والإجراءات، بحيث يتم البدء فوراً في تسوية هذه المستحقات واستكمالها قبل نهاية العام المالي الحالي الذي ينتهي بنهاية ديسمبر 2016م.
كما ناقش المجلس آليات صرف هذه المستحقات والقائمة على تحديد أولويات الصرف، وتحقيق الشفافية فيها وذلك بإطلاق منصة إلكترونية لأتمتة إجراءات صرف المستحقات والحرص على تحقيق أعلى درجات الشفافية فيها، بحيث تمثل هذه المنصة أداة لتوفير المعلومات الدقيقة حول المصروفات العامة.
وكان المجلس قد استعرض تقارير الجهات العامة وتقارير مكتب رفع كفاءة النفقات بشأن الإجراءات التي تم اتخاذها لرفع مستوى كفاءة الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الأوامر والقرارات الصادرة بإعادة هيكلة بعض القطاعات الحكومية، والإجراءات المتخذة في نهاية العام المالي الماضي ومطلع العام المالي الحالي لمراجعة المبالغ المعتمدة لعدد من المشروعات ومواءمتها مع الأولويات والاحتياجات التنموية ومعايير الكفاءة في الإنفاق، والتي تضمنت مراجعة مئات العقود بإعادة جدولة تنفيذ بعضها، وتعديل الصيغ التعاقدية والمواصفات الفنية للبعض الآخر وفق الضوابط النظامية وشروط التعاقد والتي ساهمت في تحقيق وفورات بعشرات المليارات، بالإضافة إلى ذلك تم إيقاف التعاقد على تنفيذ عدد كبير من المشروعات التي لا يتناسب حجم الإنفاق عليها مع العائد الاقتصادي والتنموي المرجو منها، ولا تسهم بفعالية في دعم النمو الاقتصادي أو تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وكانت ستصل قيمة الالتزام بتنفيذ تلك المشروعات التي لم تتعاقد عليها الجهات الحكومية إلى تريليون ريال.
كما اطلع المجلس على الإجراءات والمبادرات التي تهدف إلى تخفيف الآثار المترتبة على إجراءات ترشيد ومراجعات النفقات، بما في ذلك مستجدات العمل على المبادرات والبرامج الرامية إلى تحفيز النشاط الاقتصادي، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص، وكذلك مستجدات العمل على الوحدات التنظيمية التي أنشئت لمتابعة تنفيذ هذه المبادرات، ومنها وحدة تنمية المحتوى المحلي وتحفيز القطاع الخاص.

الديوان الملكي: خادم الحرمين يدعو إلى إقامة صلاة الاستسقاء.. الخميس في جميع أنحاء المملكة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ln38.htm

«الجزيرة» - واس:
صدر أمس عن الديوان الملكي البيان التالي: «بيان من الديوان الملكي»
تأسياً بسنة نبينا محمد ﷺ بإقامة صلاة الاستسقاء، فقد دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله ورعاه - إلى إقامة صلاة الاستسقاء في جميع أنحاء المملكة يوم الخميس القادم الموافق 10 من شهر صفر 1438هـ حسب تقويم أم القرى، فعلى الجميع أن يكثروا من التوبة والاستغفار والرجوع إلى الله سبحانه ، والإحسان إلى عباده والإكثار من نوافل الطاعات من صدقات وصلوات وأذكار، والتيسير على عباد الله وتفريج كربهم، لعل الله أن يفرج عنا وييسر لنا ما نرجو.
وينبغي على كل قادر أن يحرص على أداء الصلاة، عملاً بسنة رسول الله ﷺ، وإظهاراً للافتقار إلى الله جل وعلا، مع الإلحاح في الدعاء، فإن الله يحب من عباده الإكثار من الدعاء والإلحاح فيه.
نسأل الله جلت قدرته أن يرحم البلاد والعباد، وأن يستجيب دعاء عباده، وأن يجعل ما ينزله رحمة لهم ومتاعاً إلى حين، إنه سميع مجيب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

"المالية" تبرم اتفاقية لإنشاء قاعدة بيانات وملف موحد للرواتب

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ec10.htm

«الجزيرة» - محمد العثمان:
وقعت وزارة المالية اتفاقية تستهدف مساعدة الجهات الحكومية على تطوير أساليب صرف رواتب العاملين في الدولة، وذلك بإنشاء الملف الموحد للرواتب ومايتطلبة ذلك من اعداد قاعدة معلومات مكتملة ومحدثة، حيث ابرمت الوزارة والشركة المملوكة للدولة شركة علم لأمن المعلومات اتفاقاً مع مؤسسة النقد لتوحيد ملف صرف رواتب ومكافآت العاملين بالدولة، وحثت الجهات على التعاون مع شركة علم ومع البنك الذي تتعامل الجهة معها وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة، حيث تقوم الجهات الحكومية بتزويد البنوك بالبيانات التفصيلية بتعميم الوزارة والخاص بصرف مرتبات الموظفين ومستحقاتهم عن طريق التحويلات مباشرة وباستخدام النموذج الموحد المسمى بنموذج مسيرات الرواتب الموحد وربطها بهوية المواطن والمقيم، تقوم الجهات الحكومية باستخدام النوذج الموحد ابتداءً من بداية السنة المالية الجديدة 1438 /1439هـ وستقوم مؤسسة النقد بتعميم النموذج على البنوك.

تمهيدا لاستخراج صكوك إلكترونية والعنوان الوطني لكل عقار..

مصادر لـ "الجزيرة":

توجيه الجهات الحكومية بحصر أراضيها البيضاء والمباني المستغلة وغير المستغلة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ec9.htm

«الجزيرة» - خاص:

علمت «الجزيرة» من مصادر مطلعة، عن صدور توجيهات عليا إلى جميع الجهات الحكومية المدنية والعسكرية بحصر جميع الأراضي البيض والمباني والمرافق الحكومية والعامة المستغلة وغير المستغلة، وذلك تمهيدا لاستخراج صكوك إلكترونية والعنوان الوطني الخاص لكل عقار.

وبحسب المصادر، فقد تضمنت التوجيهات بأن تعمل كل جهة حكومية على استخراج مخطط كروركي لجميع عقاراتها وأراضيها ومبانيها، على أن تقدم وزارة الشؤون البلدية والقروية المساندة والدعم لإصدار هذه الكروكيات، كذلك قيام كل جهة باستخراج صكوك إلكترونية لأراضيها ومبانيها بما في ذلك الأراضي والمباني التي لها صكوك قديمة، على أن تقدم وزارة العدل المساندة والدعم لإصدار هذه الصكوك الإلكترونية. كما تضمنت التوجيهات بأن تعمل كل جهة حكومية على استخراج العنوان الوطني الخاص لكل عقار وذلك بالتنسيق مع مؤسسة البريد السعودي، وأيضا التأكيد على كل جهة من الحصول على رقم مطالبة من الشركة السعودية للكهرباء الخاصة بأراضيها التي عليها مبانٍ وذلك بالتنسيق مع الشركة، وكذلك التشديد على كل جهة حكومية باتخاذ ما يلزم لإكمال بياناتها في نظام حصر الأراضي وإدخالها والإفصاح عن المعلومات المطلوبة الخاصة بأراضيها ومبانيها.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن التوجيهات العليا اشتملت أيضا بتكليف وزارة الاقتصاد والتخطيط بإنهاء عمليات المطابقة والتقييم لجميع عقارات الجهات الحكومية التي استكملت بياناتها ورفع تقرير بذلك، إضافة إلى رفع تقرير نهائي بالجهات التي لديها عقارات غير مكتملة المستندات والبيانات الفنية، على أن تتم إحالة كامل ملف حصر جميع الأراضي البيض والمباني والمرافق الحكومية، إلى جانب قاعدة البيانات الخاصة بحصر الأراضي بعد إكمال ما سبق، إلى مصلحة أملاك الدولة لضمه إلى ما لديها. كما طالبت التوجيهات المصلحة بإنجاز مشروع «أملاك» الذي تعاقدت على تنفيذه وفق برنامج الزمني المحدد للمشروع وهو ثمانية عشر شهراً، والأجهزة الحكومية بالتعاون مع المصلحة وتسهيل عملها لإنجاز البرنامج وبخاصة مشروع الرفع المساحي.

إلا من خلال بنود ميزانية كل جهة
توجيه القطاعات الحكومية بعدم سداد فواتير خدمات الاتصالات

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ec16.htm

«الجزيرة» - محمد العثمان:
وجهت وزارة المالية جميع الجهات الحكومية عن آلية جديدة لتقديم خدمات وتسديد مستحقات شركة الاتصالات السعودية وبحث جدوى تحويل مشروعات الاتصالات وتقنية المعلومات من مشروعات رأسمالية إلى تشغيلية لترشيد الإنفاق الرأسمالي لدى كافة الجهات الحكومية والمؤسسات العامة المعتمد لها ميزانية مالية سنوية ضمن ميزانية الدولة التي سيتم الإشارة لها لاحقًا باسم الجهات الحكومية حيث تم الاتفاق بين «المالية» وشركة الاتصالات، على قيام الإدارات المعنية بالجهات الحكومية بالتعاون والتنسيق مع شركة الاتصالات للعمل على تحديث بيانات الاشتراكات لديها في الدوائر الرئيسة والاحتياطية وتحديد غير المستخدمة والنشطة منها على أن تقوم الجهة بعد حصر ذلك بتوجيه الشركة لاعتماد استمرار الخدمة في الدوائر التي تحتاجها وإلغاء الدوائر التي لا ترى الحاجة في استمرارها وأن يتم مصادقة ذلك بين الشركة والجهة على أن ينتهي العمل من ذلك قبل نهاية العام، وابتداء من 2017 سيتم العمل بما يلي:
- عدم قيام وزارة المالية بسداد أي مستحقات على الجهات الحكومية مقابل الخدمات المقدمة لها من شركة الاتصالات السعودية إلا من خلال ما يتم اعتماده لها في بنود الاتصالات بميزانيتها السنوية المعتمدة وعلى كل جهة سداد ما يخصها نظير الخدمات المقدمة لها بشكل مباشر للشركة، تقوم شركة الاتصالات بتزويد كافة الجهات الحكومية بنسخ من استمارة طلب دوائر البيانات والخدمات المدارة والحوسبة السحابية والخدمات الأخرى، تلتزم الجهات الحكومية بطلب الخدمات الجديدة أو تعديل الخدمات القائمة من الشركة من خلال تعبئة الاستمارة المذكورة سابقًا وتتضمن الاستمارة بندًا بالتزام صاحب الصلاحية بالجهة بالمعنية بكفاية الاعتماد ببنود الاتصالات بميزانيتها لتسديد مستحقات الخدمات المطلوبة من الشركة خلال السنة المالية، في حال عدم الالتزام بطلب الخدمات عبر الاستمارة المخصصة فإن الجهة والشركة تتحمل مسؤوليات وتبعات ذلك كل فيما يخصه لأي خدمة يتم اعتمادها أو تعديلها بون تعبئة نموذج الاستمارة، إعطاء أولوية طلبات المناقلات لتعزيز بنود الخدمات العامة ومنها الاتصالات، في حال عدم كفاية الاعتماد المخصص لتسديد مستحقات شركة الاتصالات أو مزودي الخدمة الآخرين أولاً بأول والحاجة لطلب تعزيز البنود المخصصة لسداد هذه المستحقات فإن الجهات الحكومية تلتزم بالرفع لوكالة الوزارة للشؤون الميزانية والتنظيم بطلب تعزيز الاعتماد المختص لسداد مستحقات الشركة حتى يتم بحثه من قبل المختصين بإدارة الميزانية العامة.

1000 مشرف ومشرفة لمتابعة الانضباط المدرسي بالرياض

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/lp3.htm

«الجزيرة» - عبدالرحمن المصيبيح:
كلف المدير العام للتعليم بمنطقة الرياض الدكتور عبدالله بن محمد المانع، كافةَ المشرفين التربويين والمشرفات التربويات التابعين لإدارات الشؤون التعليمية بنين وبنات، بزيارة جميع المدارس في اليومين التي تسبق إجازة منتصف الفصل الدراسي الأول.
جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للجنة المركزية للانضباط المدرسي والذي ترأسه أمس الدكتور المانع بحضور مساعده للشؤون التعليمية بنين الأستاذ حمد الشنيبر ومساعدته للشؤون التعليمية بنات الدكتورة نجلاء الزامل ومدير الإشراف التربوي الأستاذ خالد الدوسري للبنين ومديرة الإشراف التربوي بنات الأستاذة ريم الراشد ومدير التوجيه والإرشاد للبنين الأستاذ زيد العسكر ومديرة التوجيه والإرشاد للبنات الأستاذة هيا الناصر ومدير المتابعة الأستاذ سعيد القحطاني ومدير مكتب التعليم الأهلي الأستاذ محمود القويحص ومدير الإعلام التربوي الأستاذ علي الغامدي.
وخلال الاجتماع أكد الدكتور المانع على ضرورة متابعة تنفيذ الخطة الإجرائية للمدارس الخاصة بمعالجة غياب الطلاب ما قبل الاختبارات والإجازات والاستفادة من وسائل الاتصال والتقنية في توعية الطلاب وأولياء أمورهم تجاه تأثير الغياب السلبي على أبنائهم.
وبين المانع أنه سيتم متابعة إجراءات المدارس في متابعة انضباط الطلاب من خلال المتابعة الميدانية للمشرفين والمشرفات المختصين في هذا المجال والرفع بالتقارير للجولات الإشرافية لتحفيز المدارس المتميزة في متابعة الانضباط الدراسي في نظام نور وحصر المدارس المقصرة.

لبحث أوجه التعاون المشترك بين الوزارتين:

مدير عام فرع العمل والتنمية بالرياض يستقبل وكيل الصحة للخدمات العلاجية

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ln41.htm

«الجزيرة» - المحليات:
استقبل مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة الرياض المهندس طارق الزهراني صباح امس الاثنين في مقر مركز التأهيل الشامل للذكور بالرياض وكيل وزارة الصحة للخدمات العلاجية الدكتور طريف الأعمى حيث عقدا اجتماعاً بحثا فيه أوجه التعاون المشترك بين فرع الوزارة بمنطقة الرياض ووزارة الصحة لوضع استراتيجية عمل مستقبلية والوصول الى رؤية مشتركة في مجال الخدمات الطبية المقدمة للمشمولين بالرعاية من ذوي الإعاقة من الجنسين داخل مراكز التأهيل بالرياض.
بدأ الاجتماع بنبذة تعريفية عن مركز التأهيل الشامل قدمها مدير المركز خضر الزهراني وكبير الأطباء بالمركز الدكتور محمد فؤاد عن أقسام المركز والفئات التي يرعاها وأهم الخدمات المقدمة فيه للمشمولين بالرعاية من ذوي الإعاقة باختلاف

درجاتها، تلا ذلك مناقشة عدد من المحاور المتعلقة بآلية التعاون المأمول ونوع الحالات المستفيدة منه، بعد ذلك قام الجميع بجولة ميدانية للاطلاع على مرافق المركز شملت صالة العلاج الطبيعي والقسم الداخلي ومهاجع المقيمين إضافةً إلى وحدة الملاحظة الطبية وعيادة الأسنان مع الاستماع إلى شرح مفصل عن آلية عملها والفئات المستفيدة منها.
الجدير بالذكر أنه تم خلال الفترة الماضية تشكيل فرق عمل مختصة من الجهتين والقيام بعدد من الزيارات لمراكز التأهيل لعمل الدراسات الميدانية ووضع اللبنات الأولى لهذه الإستراتيجية المشتركة بين الوزارتين والتي يتم العمل عليها الآن بما يتوافق مع خطة التحول الوطني ورؤية المملكة 2030.
وفي ختام الزيارة قدم المهندس طارق الزهراني شكره وتقديره للدكتور طريف الأعمى على هذه الزيارة آملاً أن يحقق هذا التعاون الهدف المنشود منه لمافيه صالح كافة الفئات المشمولة بالرعاية من ذوي الإعاقة في الوزارة.

الجزيرة

وزير العدل يدشن بوابة المؤشرات العدلية لتعكس واقع عمل المحاكم

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/ln37.htm

«الجزيرة» - المحليات:
دشن معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، أمس، بوابة المؤشرات العدلية التي تشتمل على بيانات وإحصاءات تعكس واقع العمل في المحاكم وكتابات العدل لتوفير متابعة إلكترونية دقيقة وتقييمًا واضحًا للأداء، والمساهمة في اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتحسين معايير الشفافية، وتدعيم قنوات التواصل مع المستفيدين، وذلك بمقر الوزارة بالرياض. وتهدف الوزارة من خلال تدشينها بوابة المؤشرات العدلية على الرابط الإلكتروني https://www.moj.gov.sa/ar/bi، إلى مشاركة المهتمين والمستفيدين في متابعة وتقييم حجم القضايا الواردة والمنجز منها في المحاكم وكتابات العدل بشكل يومي، بعد منح المستفيدين من خدماتها صلاحية الاطلاع على حجم العمل اليومي، ومعرفة عدد الجلسات ومتوسط الفترات لإنجاز القضية، إلى جانب تتبع تباعد فترات المواعيد الجديدة للقضايا، تأكيدًا لمبدأ الشفافية ولنشر البيانات العدلية المفيدة للجهات البحثية والمختصين.
كما أتاحت الوزارة الاطلاع على 95 مؤشرًا إلكترونيًا يتم تحليلها آليًا بكل شفافية، حيث تمكّن زوار بوابة مؤشراتها العدلية إنشاء أكثر من 475 مؤشرًا فرعيًا ناتجة عن المؤشرات الرئيسة، يتم عرضها بالطريقة التي يريدها الزائر وترتيبها تصاعديًا أو تنازليًا من خلال جداول التحليل الرئيسة والتنقل عبرها في مستويات مختلفة والاختيارات التي تؤثر في جميع المؤشرات والرسوم البيانية الأخرى، مما يعطي للمستفيد المرونة القصوى في عرض البيانات بالطريقة المناسبة له وتحليلها بكل سهولة. وتمكن البوابة زوارها عبر بوابة الوزارة الخارجية من الاطلاع على 6 خدمات رئيسة هي: المؤشرات العقارية في الأحياء 26 مؤشرًا رئيسًا والمؤشرات العقارية في المدن 24 مؤشرًا رئيسًا والمؤشرات العقارية في المناطق 24 مؤشرًا رئيسًا والمؤشرات القضائية 12 مؤشرًا رئيسًا، ومؤشرات التنفيذ 6 مؤشرات رئيسة إضافة مؤشرات التوثيق 3 مؤشرات رئيسة. كما قامت الوزارة بتطوير المؤشرات العقارية، إذ أصبحت تحوي على البيانات بالتاريخ الميلادي، والتاريخ الهجري، الذي يتوافق مع الكثير من الدراسات الاقتصادية ويسهّل على المختص قراءة البيانات والاستفادة منها بسهولة، إضافة استحداث وتطوير بعض المؤشرات العقارية التفصيلية والسماح للمستفيد من خلالها بالمزيد من الخيارات. وبخصوص المؤشرات القضائية فقد احتوت على 3 أقسام رئيسة تمثل: القضايا الواردة، والقضايا المنتهية، والمواعيد المسجلة، كما أطلقت المؤشرات العدلية الخاصة بمحاكم التنفيذ، حيث قسمتها إلى قسمين رئيسين، وهي الطلبات الواردة والطلبات المنتهية، التي يمكن من خلالها تتبع واقع طلبات التنفيذ التي ترد لمحاكم التنفيذ وتزايدها اليومي ونسب الإنجاز فيها بكل سهولة خلال فترات معينة، إضافة إلى عرض المبالغ المنجزة بحسب أنواع وسندات التنفيذ المختلفة. وتضمنت المؤشرات، مؤشرات التوثيق التي تعكس العمل والإنجاز في كتابات العدل المختلفة

والجهات الأخرى التي تعمل عمل التوثيق، وتكون مقسمة إلى 3 أقسام رئيسة: الوكالات الصادرة، والعمليات على العقار، وطلبات التصديق على الوثائق. من جهته أشار وكيل الوزارة المساعد لتقنية المعلومات الدكتور صالح المقرن، إلى أن إطلاق بوابة المؤشرات العدلية يأتي تأكيدًا لتطبيق العدالة الناجزة من خلال متابعة العمل اليومي في المحاكم وكتابات العدل إلكترونيًا، وتحقيقًا لمبدأ الشفافية، مؤكدًا أن الوزارة تسى دائمًا لتطوير العمل الإلكتروني في جميع أعمالها، ونشر البيانات العدلية لـقطاعاتها كافة.

الجرائم الوظيفية تتصدر قضايا التحقيق بزيادة ٪868

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283425&CategoryID=5

الرياض: عبدالله فلاح 2016-11-08 12:50 AM
تصدرت دائرة قضايا جرائم الوظيفة العامة دوائر هيئة التحقيق والادعاء العام من حيث الزيادة في نسبة الجريمة عن عام 1435، بـ٪868، فيما بلغ عدد القضايا التي أنجزتها جميع الدوائر نحو 33 ألف قضية.
أظهر التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام لعام 1435/ 1436، تصدر دائرة قضايا جرائم الوظيفة العامة، دوائر الهيئة من حيث الزيادة في نسبة الجريمة عن العام السابق بـ868%، فيما بلغ عدد القضايا التي أنجزتها جميع الدوائر بالهيئة نحو 33 ألف قضية.
قضايا الاعتداء على العرض
بلغ مجمل إنجازات دائرة قضايا جرائم الوظيفة العامة في مجال تخصصها لسنة التقرير 3562 إنجازا، وكشف التقرير، عن زيادة في عدد القضايا بأنواعها، وجاءت قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق الأعلى من حيث نسبة الزيادة بواقع 86% لعام 1436 عن العام الذي يسبقه.
4986 إنجازا لدائرة النفس
بحسب التقرير، فإن الهدف العام لدائرة الاعتداء على العرض والأخلاق في التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا الاعتداء على العرض والأخلاق، إذ بلغ مجمل إنجازاتها في مجال تخصصها لسنة التقرير 7304 إنجازات، فيما أشار التقرير إلى أن الهدف من دائرة قضايا الاعتداء على النفس التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا الاعتداء على النفس، إذ بلغ مجمل إنجازاتها في مجال تخصصها لسنة التقرير 4986 إنجازا بزيادة عن العام السابق نسبتها 48%.
14788 قضية مخدرات
بينت هيئة التحقيق والادعاء العام في تقريرها أن الهدف من دائرة قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية يتمثل في التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، كل حسب اختصاصه، إذ بلغ مجمل إنجازاتها في مجال تخصصها لسنة التقرير 14788 إنجازا بزيادة عن العام السابق نسبتها 22%.
أما الهدف العام لدائرة قضايا الاعتداء على المال فيهدف إلى التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح والتعليمات فيما يخص قضايا الاعتداء على المال، ويدخل في اختصاصها قضايا الأسلحة والجرائم المعلوماتية والتجارية وغيرها، إذ بلغ مجمل إنجازاتها في مجال تخصصها لسنة التقرير 3228 إنجازا بزيادة عن العام السابق نسبتها 26%.

التحقيق في اختراق هدف والاستيلاء على 13 مليونا

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283418&CategoryID=5

بريدة: فهد الجهني 08-11-2016 AM 12:39

تجرى تحقيقات قضائية حاليا حول قضية شاب سعودي تمكن من الاستيلاء على 13 مليون ريال، بعد اختراق موقع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أكثر من 193 ألف مرة، والدخول إلى طالبي بيانات التوظيف والشركات وربطهم كموظفين.

تجري تحقيقات قضائية حاليا في قضية شاب سعودي تمكن من الاستيلاء على 13 مليون ريال، بعد اختراق موقع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أكثر من 193 ألف مرة، والدخول إلى طالبي بيانات التوظيف والشركات وربطهم كموظفين، والموافقة على طلب التوظيف، والرفع بطلبات الدعم والموافقة عليها، ومتابعة إجراءات الصرف من الصندوق، وذلك بحسب الوثائق التي حصلت عليها "الوطن"، والتي أكدت اعترافه بأن ضعف برمجة النظام أتاحت له تحديث الفواتير وتجديدها وحذفها.

القضية أمام المحكمة

فيما أكد مصدر أن القضية منظورة شرعا ضد الشاب الذي استولى على أكثر من 13 مليون ريال عن طريق الحاسب وشبكة الإنترنت، بعد دخوله على النظام الخاص بالصندوق، وإجراء التعديل والإضافة والحذف للمعلومات الشخصية للمتقدمين ومن ثم ربطهم كموظفين. وأكد المصدر أن المخترق شاب لا يحمل الثانوية العامة، مشيرا إلى أنه لم يتم اكتشافه من الصندوق، بل عن طريق بلاغ. وأوضح المصدر أن الشاب اخترق شركات ومؤسسات مشهورة مسجلة لدى الصندوق، مؤكدا أنه دخل موقع الصندوق أكثر من 193 ألف مرة.

غياب الجهات الرقابية

من جانبه، تساءل عضو الجمعية السعودية للاقتصاد الدكتور عبدالله المغلوث عن دور الجهات الرقابية والمالية في صندوق الموارد البشرية في حماية مليارات الريالات التي رصدت لدعم الشباب، وأين جهودها في حماية معلومات المشتركين وكبار الشركات المسجلة، ومن المسؤول عن ضياع تلك الأموال، وما دور الشركة التي تعاقد معها الصندوق وكلفته الملايين لحماية الأنظمة. كما تساءل المغلوث: كيف استطاع شاب لا يحمل الثانوية العامة اختراق مؤسسة لديها مستشارين بمبالغ طائلة، معربا عن أسفه أن يتم التعاقد مع شركات أجنبية بملايين الريالات من أجل حماية الأنظمة، بينما يستطيع شاب لديه قدرات خارقة أن يخترق تلك الأنظمة.

غموض حول 17 معيارا للكفاءة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283433&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 08-11-2016 12:39 AM

فيما أكد متحدث "نزاهة" عبدالرحمن العجلان، أن ابن وزير الخدمة المدنية خالد العرج، عيّن عبر برنامج الكفاءات الحكومية المتميزة، تبخرت المعايير الـ17 التي أعلن عنها للتعيين ضمن البرنامج، ففي حين حاولت "الوطن" الحصول على المعايير، لم تفلح المحاولات في الوصول إليها، بالرغم من التواصل مع أكثر من هيئة ووزارة، علما بأن إعلان المعايير أحد أهم معايير الشفافية والمساواة في الحصول على الوظائف.

تبخرت المعايير الـ17 التي أعلن عنها للتعيين ضمن برنامج الكفاءات الحكومية المتميزة، ففي حين حاولت "الوطن" الحصول على المعايير، لم تفلح المحاولات في الوصول إليها، بالرغم من التواصل مع أكثر من هيئة ووزارة، على الرغم من أن إعلان المعايير أحد أهم معايير الشفافية والمساواة في الحصول على الوظائف.

الكفاءات المتميزة

أكد متحدث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" عبدالرحمن العجلان، في تصريح تلفزيوني، أن ابن وزير الخدمة المدنية خالد العرج، تم تعيينه عبر برنامج الكفاءات المتميزة، والذي يتم التعيين فيه عقب تحقيق المرشح لـ17 معيارا، وأن بعض ما نشر حيال الموضوع ليس صحيحا كله. وقال إن التعيين تم عبر برنامج الكفاءات المميزة، والذي يشترط تحقيق 17 معيارا، تم التحقق من بعضها، ولا يزال التحقق جاريا عن بقية المعايير. وأضاف: ليس كل ما نشر صحيحا، وهو ما اعتبره الكثيرون تمهيدا لتبرئة ابن الوزير، وتم على إثره إنشاء وسم (براءة_وزير_الخدمة).

غياب الشفافية

لم يكن تصريح متحدث "نزاهة" شافيا وشفافا من وجهة نظر كثير من المواطنين، الذين أعلن آلاف منهم في مواقع التواصل الاجتماعي عدم قناعتهم بحديث العجلان، متهمين الهيئة بالتمهيد لتبرئة ابن الوزير، وهو ما دفع "الوطن" إلى السعي لمعرفة موقف الهيئة، وتوضيح ما تم في عملية التحقق في معايير تعيين ابن الوزير، فأرسلت رسالة "واتساب" إلى متحدث "نزاهة"، عبدالرحمن العجلان، فاكتفى بالإجابة من خلال رسالة مختصرة قال فيها "سبق أن صرحت للإخبارية قبل يومين عن الموضوع، أرجو الرجوع إليه وشكرا".

أما المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية حمد المنيف، فأكد عدم معرفته بأي شيء عن برنامج الكفاءات المتميزة، واعدا في ذات الوقت بأن يبحث عن معلومات البرنامج، ويزود الصحيفة بها في وقت لاحق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

من إجمالي 8566 قضية خلال شهر

285 قضية شخصية تستقبلها المحاكم يوميا ..

60 ٪ منها قضايا زوجية

المصدر: جريدة الأقتصادية الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/08/article_1100323.html

عبد السلام الثميري من الرياض

استقبلت المحاكم السعودية نحو 285 قضية أحوال شخصية يوميا خلال شهر تشرين الأول "أكتوبر" الماضي، وذلك من إجمالي 8566 قضية استقبلتها.

وحسب إحصائية اطلعت "الاقتصادية" عليها، شكلت القضايا الأسرية، والخلافات الزوجية وإثبات الزواج والطلاق والخلع وفسخ النكاح، والرجعة ما يقارب 60 في المائة من هذه القضايا، كما شكلت حالات العنف الأسري نحو 5 في المائة من هذه القضايا.

وجاءت منطقة مكة المكرمة في المقدمة، حيث استقبلت محاكمها نحو 25 في المائة من هذه القضايا، تليها منطقة الرياض بـ 18 في المائة، تليها المنطقة الشرقية، ورابعا المدينة المنورة.

وشملت قضايا محاكم الأحوال الشخصية 15 حالة شخصية، كالحضانة، والنفقة، والزيارة، إضافة إلى قضايا إثبات الوقف، والوصية، والنسب، والغيبة، والوفاة، وحصر الورثة والإرث، وقسمة التركة بما فيها العقار إذا كان فيها نزاع، أو حصة وقف أو وصية.

إلى ذلك دشن الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل، بوابة المؤشرات العدلية التي تشتمل على بيانات وإحصاءات تعكس واقع العمل في المحاكم وكتابات العدل، لتوفير متابعة إلكترونية دقيقة وتقييم واضح للأداء، والإسهام في اتخاذ القرارات المناسبة، إضافة إلى توسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتحسين معايير الشفافية، وتدعيم قنوات التواصل مع المستفيدين من الوزارة.

وأتاحت وزارة العدل، من خلال تدشينها بوابة المؤشرات العدلية، الاطلاع على 95 مؤشرا إلكترونيا يتم تحليلها آليا بكل شفافية، حيث تمكّن الوزارة زوّار بوابة مؤشراتها العدلية من إنشاء أكثر من 475 مؤشراً فرعياً ناتجة عن المؤشرات الرئيسة، يتم عرضها بالطريقة التي يريدها الزائر وترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً من خلال جداول التحليل الرئيسة، والتنقل عبرها في مستويات مختلفة والاختيارات التي تؤثر في جميع المؤشرات والرسوم البيانية الأخرى، ما يعطي المستفيد المرونة القصوى في عرض البيانات بالطريقة المناسبة له وتحليلها بكل سهولة.

وتمكّن البوابة زوّارها عبر بوابة الوزارة الخارجية من الاطلاع على ست خدمات رئيسة، حيث قامت الوزارة بتطوير المؤشرات العقارية، إذ أصبحت تحتوي على البيانات بالتاريخ الميلادي، إضافة إلى التاريخ الهجري الذي يتوافق مع كثير من الدراسات الاقتصادية ويسهّل على المختص قراءة البيانات والاستفادة منها بسهولة، إضافة إلى استحداث وتطوير بعض المؤشرات العقارية التفصيلية والسماح للمستفيد من خلالها بمزيد من الخيارات.

وتضمنت مؤشرات التوثيق التي تعكس العمل والإنجاز في كتابات العدل المختلفة والجهات الأخرى التي تعمل عمل التوثيق، وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي "الوكالات الصادرة، والعمليات على العقار، وطلبات التصديق على الوثائق".

من جهته، قال الدكتور صالح المقرن وكيل الوزارة المساعد لتقنية المعلومات، "إن إطلاق بوابة المؤشرات العدلية يأتي تأكيداً لتطبيق العدالة الناجزة من خلال متابعة العمل اليومي في المحاكم وكتابات العدل إلكترونياً، وتحقيقاً لمبدأ الشفافية"، مؤكداً أن الوزارة تسعى دائماً إلى تطوير العمل الإلكتروني في أعمالها كافة، ونشر البيانات العدلية لكل قطاعاتها.

إمارة مكة تستعيد أملاكا للدولة بقيمة 35 مليار ريال خلال عام

أنجزت 157 ألف معاملة ونفذت 10 آلاف حكم شرعي

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706893

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة

أنجزت إمارة منطقة مكة المكرمة ممثلة في وكالة شؤون الحقوق جميع المعاملات الحقوقية الواردة إليها خلال العام الهجري الماضي بواقع أكثر من ١٥٧ ألف معاملة، فيما جاء ذلك إنفاذًا لتوجيهات صاحب السمو الملكي مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة الأمير خالد الفيصل والتي تركز على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن والمقيم وتسريع إنهاء المعاملات.

وبحسب بيان صادر عن الإمارة حققت الإدارات التابعة لوكالة شؤون الحقوق العديد من الإنجازات الأخرى حيث أزالت إدارة الأراضي والعقار ٤٣٤٢ إحداثًا منها ٣٤٦ مخططًا عشوائيًا و٢٦ ورشة صناعية مخالفة وتمكنت من استرجاع أكثر من ١٧٠مليون متر مربع لأملاك الدولة بمبلغ يقدر بأكثر من ٣٥ مليار ريال.

ونجحت إدارة الحقوق العامة في إنهاء إجراءات ١٥٦ قضية وإنفاذ ١٠ آلاف حكم شرعي، ونجحت إدارة شؤون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في إنفاذ ٧٥٠٠ حكمًا شرعيًا في قضايا المخدرات وتوجيه الجهات المختصة على ما تم ضبطه من مواد مخدرة بلغت (٢٤٠٠كجم حشيش - ٧٥٣٤كجم قات - ٨ ملايين حبة كبتاجون).

ونفذت إدارة القضايا والمطالبات الخاصة ٨٦ حكمًا شرعيًا في قضايا خاصة كما أنهت إجراءات ١٠٣٣ طلب زواج سعودي وسعودية من أجانب واستحداث ٢٠ نموذجًا إلكترونيًا للمعاملات.

وقامت إدارة متابعة تنفيذ الأحكام بمتابعة ما مجموعه ٣٢٧٢ حكمًا قضائيًا مع جهات الاختصاص وأشرفت على إنفاذ ١٧٥ قرارًا صادرًا من المحكمة الإدارية (ديوان المظالم) ضد جهات حكومية لصالح مواطنين أو مقيمين.

وطبقت إدارة شؤون السجناء والموقوفين تعليمات العفو الملكي على أكثر من ٤١٨٠ موقوفًا واستحدثت برنامج كشاف التعاميم وأنهت الربط الإلكتروني مع إدارة سجون العاصمة المقدسة لتقليص زمن المعاملة من ٣ أسابيع إلى ٢٤ ساعة.

كما أصدرت اللجنة الدائمة لتصحيح أوضاع الجالية المينمارية المقيمة في المملكة التي تشرف على أعمالها الإمارة ممثلة في وكالة الحقوق ما مجموعه ١٧٨٥٨٢ هوية مقيم وتدقيق ٢٠٩٤٦٣ ملف إصدار إقامة لأبناء هذه الجالية.

يذكر أن وكالة الإمارة لشؤون الحقوق أطلقت هذا العام مشروع التكامل الحقوقي وهو المشروع التنموي الحقوقي الذي تقوده إمارة منطقة مكة المكرمة، والذي ويهدف إلى تطوير الأداء في إجراءات القضايا الحقوقية، وتحقيق التكامل بين الجهات ذات العلاقة، وذلك لتعزيز البيئة الحقوقية ودورها في رعاية الحقوق وازدهار التنمية.

التدريب التقني: تأهيل 15 ألف موظفة في القطاعين العام والخاص

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165405

واس - الرياض

أعلنت المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تدريب أكثر من 15 ألف موظفة في القطاعين العام والخاص وعدد من المستفيدات من الجمعيات الخيرية في تخصصات تقنية ومهنية خلال السنوات الثلاث الماضية، منهم 9260 متدربة خلال العام الهجري الماضي، بزيادة تصل إلى 67.2 % مقارنة بالعامين السابقين له.

وأوضحت رئيسة مركز خدمة المجتمع والتدريب المستمر للبنات هدى العبدلي، أن المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تسعى إلى توفير بيئة تدريبية جاذبة من خلال البرامج المجتمعية التي تطلقها بين الفترة والأخرى، لتخدم متطلبات الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة، ومساعدتهم في الترقي الوظيفي أو تمكينهم من ممارسة العمل الحر، مضيفة أن المؤسسة تركز بشكل كبير على أهمية تطوير مهارات الموظفين في مختلف القطاعات وتحفيز الإيجابية لديهم بالعمل من خلال برامج تدريبية خاصة يقدمها مركز خدمة المجتمع والتدريب المستمر بالمؤسسة.

وأشارت العبدلي إلى أن عدد البرامج العامة المنفذة خلال العام الماضي بلغت 531 برنامجا استفاد منها 9260 متدربة بزيادة تقدر بـ 67،2% مقارنة بالعامين السابقين إذ بلغ عدد الدورات في تلك الفترة 448 برنامجا استفاد منها 6418 متدربة.

وأضافت العبدلي أن المركز يقدم في كل عام برامج تطويرية وتأهيلية متنوعة تشمل جميع التخصصات النسائية التي تعمل المؤسسة على تدريبها في المجالات التقنية والمهنية والإدارية مثل برامج مهارات بيع وصيانة الجوال والتصميم والماكياج ودورات في الحاسب الآلي وبرامج تطوير الذات وعدد من البرامج الأخرى التي تدعم تمكين أفراد المجتمع وتعمل على تطوير مهاراتهم بالطرق الصحيحة، ولا تزيد مدة البرامج المنفذة عن 3 أشهر وذلك في منشآت الكليات التقنية للبنات البالغ عددها 19 كلية والمنتشرة في معظم مناطق المملكة، مبينة أن أوقات إطلاق الدورات التدريبية غير محددة وتخضع للطلب من أفراد المجتمع والقطاعات الراغبة بالتنفيذ. وأكدت رئيسة مركز خدمة المجتمع والتدريب المستمر للبنات بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني أن المركز وضع خطة عمل منذ مطلع العام الحالي بهدف تعزيز الشراكة مع القطاعات الحكومية والخاصة والتوسع في تقديم برامج تدريبية بما يناسب احتياج تلك القطاعات.

جدة: ربع قرن سجنا لمقتحم البنوك و20 سنة لـ "ابن دبلوماسي" وشركائه!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507437

ابراهيم علوي (جدة)

أصدرت محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرمة حكما جديدا في أشهر قضايا السطو التي نفذها أربعة جناة (ثلاثة منهم سعوديون) وقضى الحكم بالسجن 25 عاما على زعيم العصابة و20 عاما لرفاقه الثلاثة. واستندت محكمة الاستئناف في حكمها الجديد إلى عجز المدعي العام عن إحضار البينة على المتهمين الأربعة على الرغم من طول أمد التداول والمرافعات التي امتدت لأكثر من 15 عاما، ونُقض خلالها الحكم أكثر من مرة؛ إذ سبق الحكم بقتل أفراد العصابة كافة، وتم نقضه، وحُكم مرة أخرى بقتل زعيم العصابة وسجن البقية ٢٥ عاما.

وكان الجناة رفضوا الإقرار بجرمهم وأنكروا كافة الاتهامات التي وجهت اليهم، منها قضية السطو على فرع مصرف بنك في شارع الستين وحصولهم على مبلغ 300 ألف ريال بعد اقتحام الموقع وإرغام العاملين على تسليم ما لديهم من نقود في جريمة هي الأولى من نوعها في جدة وقتذاك.

ومن الاتهامات التي طالت الرباعي، التخطيط لتنفيذ سرقة جديدة في أحد البنوك بحي البوادي بشارع الستين وبعد مرور أقل من ساعة من فتح البنك لأبوابه اقتحم المسلحون المقر على طريقة أفلام هوليود

وشرعوا في إطلاق الرصاص لإخافة العاملين بالبنك قبل أن يحصلوا على مبلغ 190 ألف ريال والفرار من الموقع ونجحت الأجهزة الأمنية في شرطة جدة من إسقاط المتهمين في وقت قصير. ومن بين المتهمين ثلاثة سعوديين وآسيوي من أسرة ثرية (والده يعمل بسفارة بلاده).

وأوضح المحامي خالد العنزي أن قضية السطو على البنوك نظر فيها القضاء لسنوات وخضعت للمداولة لسنوات أخرى في عدة محاكم متخصصة. مشيرا إلى أن درجات التقاضي في القضاءين العام والإداري قُسّمت إلى ثلاث درجات؛ الأولى محاكم الدرجة الأولى، والثانية محاكم الاستئناف التي تنظر القضية مجددا في حال عدم القناعة بالحكم الابتدائي، والثالثة هي المحكمة العليا التي تقع على رأس الهرم القضائي بصفتها محكمة قواعد -شريعة ونظام- تقوم بدور الرقابة على صحة تطبيق قواعد الشرع والنظام، وتعمل على توحيد الاجتهاد القضائي، وهي تعادل محكمة النقض في الأنظمة القضائية العربية المقارنة، ولا يطعن أمامها في الأحكام المستأنفة إلا وفق ضوابط معينة، مضيفا بأن محكمة الاستئناف هي محكمة واقع ونظام ولها مراقبة ذلك في الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة.

القضاء يغلق مستشفى خاصا 60 يوما ويلزمه بدية مواطنة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507441

عدنان الشبراوي (جدة)

انتصرت الهيئة الطبية لورثة مواطنة متوفاة بمعاقبة مستشفى خاص تسبب في رحيلها، وقضت بإغلاقه 60 يوما وإلزامه بالدية على خلفية «قصور في أداء المرفق الصحي»، فيما قررت إدارة المستشفى استئناف الحكم.

وطبقا للحيثيات التي تابعتها «عكاظ» فإن وقائع القضية انتهت في الحق الخاص بإلزام المستشفى بدفع الدية (150 ألف ريال) بعد ثبوت قصور المنشأة الصحية في تسجيل الإجراءات المتخذة مع المتوفاة وعدم توفر الكوادر المؤهلة عند معالجتها. وأوضحت الهيئة أن التحقيقات كشفت غموض وقصور في معرفة الإجراءات والرعاية التي تم تقديمها للمريضة بسبب ما حدث «من شطب وإخفاء بعض التواقيع في مستندات الملف، واكتشاف أوراق مفقودة». وشددت الهيئة في الحق العام على أن المستشفى خالف نظام المؤسسات الصحية الخاصة إذ لا توجد سياسات وإجراءات للعمل مطبقة بالمستشفى ويتضح ذلك من عدم كتابة التاريخ والوقت في صفحات كثيرة من الملف الطبي. والكتابة في نماذج غير مخصصة للمريض. كما لم يوفر المستشفى العدد الكافي من الأطباء الأخصائيين والاستشاريين المؤهلين، وظهر ذلك في عدم إلمام فريق الإنعاش القلبي والرئوي بعمله، وقررت الهيئة تبعا لذلك إغلاق المستشفى.

وفي وقت لاحق نظرت المحكمة الإدارية في ديوان المظالم التظلم الذي قدمه المستشفى للمطالبة بإلغاء الإغلاق، وخلصت إلى أن المستشفى لم يقدم ما يؤثر على قرار الهيئة الصحية الشرعية ورفض التظلم.

الحياة
AL HAYAT

الغامدي: "العمل عن بعد" يوفر آلاف الفرص الوظيفية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18402325

الدمام - عمر المحبوب

أكد المدير العام لفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية سعيد الغامدي أن برنامج «العمل عن بعد» يسهم في تقديم خيار توظيف أقل كلفة لأصحاب الأعمال، ويوجد فرصاً وظيفية للباحثين عن عمل بالآلاف، لجميع شرائحهم. مبيناً أن من مميزات البرنامج أنه يزيد نسب السعودة في قطاعات متعددة من السوق.

وأوضح ،خلال تدشينه أول من أمس ملتقى «العمل عن بعد»، الذي تنظمه وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وغرفة الشرقية، بالتعاون مع شركة «تكامل» لخدمات الأعمال القابضة بمقر الغرفة التجارية بالدمام، أن البرنامج سيسهم في خلق وظائف جديدة في شتى القطاعات، تغطي أنحاء المملكة، وسيقدم برامج تدريبية خاصة للعاملين عن بُعد، تتناسب مع متطلبات العمل ويخلق وظائف تلائم حاجات فئات الباحثين عن العمل المختلفة، وخصوصاً السيدات والأشخاص ذوي الإعاقة.

وأضاف: «سيوفر البرنامج المرونة للباحثين عن عمل وعائلاتهم، باختيار المكان وزمان العمل، وتوفير بيئة العمل المناسبة لهم، وهذا يُعكس إيجابيا على اقتصاد البلد وزيادة فرص الاستثمار. كما سيوفر الاستقرار العائلي والموثوقية، وبالنسبة إلى أصحاب العمل فله فوائد من ناحية الجودة وتقليص التكاليف، وكذلك الاستفادة من الكفاءات الوطنية بغض النظر عن مكان توافرها».

من جهته، بيّن أمين غرفة الشرقية عبدالرحمن الوابل أهمية الملتقى، لأنه يُقدم جرعة مكثفة من المعلومات حول برنامج العمل عن بُعد، لافتًا إلى أنه أحد أهم برامج التحول الوطني 2020، لأنه سيزيد فرص التوظيف للباحثين عن العمل ولا سيما النساء والأشخاص من ذوي الإعاقة.

وقال الوابل: بجانب ما يحمله برنامج العمل عن بعد من ميزات للباحثات والباحثين عن عمل، فهو يقدم كذلك للشركات ميزات عدة، كاحتساب العاملين عن بُعد، ضمن نسب التوطين المطلوبة، فضلاً عن أنه يُنظم العلاقة التعاقدية للعامل.

ويأتي الملتقى الذي ينظم للجنسين للتعريف ببرنامج العمل عن بُعد، الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، بهدف تلبية رغبات الباحثين عن العمل، وذلك من خلال تقديم فرص وظيفية مرنة تسهم في تجاوز الحواجز التي تمنعهم من دخول سوق العمل، مثل عدم توافر وسائل النقل، وعدم ملاءمة مكان العمل لمتطلبات الوظائف، كما يعد مبادرة وطنية تسعى إلى خلق بيئة عمل محلية مرنة، ومواكبة لتطورات سوق العمل العالمي.

مصادر لـ"الرياض": لجنة الأسرة ترفع سن الحدث المستحق للعقوبات النظامية إلى 14 سنة

مطالبات بإضافة أقارب الموظف لإقرار الذمة المالي وحماية أموال المملكة في الخارج

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546426

أعاد مجلس الشورى للجنة الخاصة مشروع نظام حماية المال بعد مناقشته وإثارة الأعضاء المداخلين عددا من الملحوظات على المشروع المقترح من اللجنة ومطالبات البعض بتسميته بالنظام الإجرائي لجرائم الاعتداء على المال العام، واستحداث نصوص لحماية أموال المملكة المستثمرة في الخارج، كما يرى أعضاء ان هناك خللا في ترتيب العقوبات المنصوص عليها في مشروع هذا النظام ويشير محمد المطيري إلى تكرار العقوبات ويقول إن حرمان الموظف من الوظفية العامة واستمراريتها غير مجدية ويجب تحديدها، ويرى المطيري وعدد من الأعضاء عدم دقة بعض التعاريف كالاستيلاء والتستر والاهمال.

وأيد فهد العنزي تضمين مواد لإقرار الذمة المالية لعدد من الوظائف لكنه اقترح إضافة بعض الأقارب للموظف العام كالآباء والأبناء وغيرهم حسب درجة القرابة، مؤكداً على أن المال العام ليس فقط النقود بل يشمل كل شيء ينتفع به الموظف حتى الثروات في باطن الأرض تدخل في المال العام كما يجب ـ حسب قوله ـ أن تدخل الحقوق المعنوية في هذه النظام، وطالب خالد العقيل بأن يشمل النظام حماية الأموال السعودية المستثمرة في الخارج في ظل تهميش محكمة العدل الدولية ومنظمة الأمم وقال "أصبح من الواجب حماية المال العام من السطو بنصوص واضحة وصريحة لحماية المال السعودي المستثمر خارج المملكة ولايمكن قصره على الاعتداء الداخلي بل لابد أن يشمل الساحة الدولة"، ودعا سعود الشمري إلى شمولية النظام لموظفي الشركات الملزمة بمرفق عام مثل الكهرباء والاتصالات والشحن في المطارات، وقال "حسب تعريف الإهمال الوارد في النظام المقترح لحماية المال العام لن ينجو موظف عام أبداً" ورأى الرجوع لما نصت عليه هيئة مكافحة الفساد في أن ترفع قواعد إبراء الذمة المالية للملك".

من ناحية أخرى، أبقت لجنة الأسرة والشباب بالمجلس على تحديد عمر الحدث في نظام رعاية الأحداث مابين السابعة والثامنة عشرة لكنها عدَّلت عمر الحدث المستحق فعله للعقوبات المنصوص عليها ومنعت معاقبته مالم يتم عمره 14 سنة بدلاً من 12 سنة إلا بتدابير تتخذها المحكمة تجاه الحدث غير المتم للرابعة عشرة من عمره، ومن ذلك توبيخه وتحذيره، وتسليمه لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له الولاية، ومنعه من ارتياد أماكن معينه لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ومنعه من مزاولة عمل معين ووضعه تحت المراقبة الاجتماعية في بيئته الطبيعية لمدة لا تتجاوز سنتين، وإلزامه بواجبات معينة لمدة ثلاث سنوات.

وغيرت اللجنة اسم مشروع "رعاية الأحداث" إلى نظام "الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث" وأجرت عدداً من التعديلات الصياغية والإجرائية على مشروعها الذي ناقشه المجلس في وقت سابق وانتهت اللجنة من صياغته النهائية التي حصلت عليها "الرياض" وتخضع للمناقشة اليوم الأربعاء ثم يصوت عليها مباشرة.

الشورى يقر تأجيل فواتير المياه بتعرفتها الجديدة ويتمسك بعقوبات التفحيط

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546425

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

أقر مجلس الشورى أمس الثلاثاء توصيات على تقرير وزارة الزراعة والمياه وطالبها بتأجيل إصدار فواتير المياه بالتعرفة الجديدة حتى يتم معالجة الآثار السلبية التي صاحبت تطبيقها كما دعاها إلى إجراء دراسة ميدانية للوقوف على الاستهلاك الحقيقي للمواطن من المياه وتعديل شرائح الاستهلاك بناءً على ذلك.

وفي شأن آخر وبعد مناقشة تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن إعادة دراسة الموضوع الخاص بتوصيات اللجنة المشكلة في وزارة الداخلية لوضع تشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط المعاد إلى المجلس لدراسة أوجه التباين بينه وبين مجلس الوزراء، قرر الشورى الموافقة على نص التوصيات كما هي في قراره السابق بتعديل نظام المرور بما يجعل التفحيط جريمة يعاقب مرتكبها في المرة الأولى بغرامة مالية تبدأ بعشرة آلاف ريال وتصل 40 ألفاً حسب مرات التكرار، وكذلك يواجه المفحط والمحرض والممول عقوبة السجن من شهرين إلى خمس سنوات، إضافة إلى تغريم حجز المركبة من شهر إلى ثلاثة أشهر، وفي المرة الثالثة تتم مصادرة المركبة إذا كانت مملوكة للمفحط أو تغريمه بدفع قيمة المثل إذا كان لا يملكها، وتشدد العقوبة إذا كان ممارس التفحيط أو التشجيع في حالة سكر أو متناولاً لمادة مخدرة أو مؤثرة على عقله أو كانت المركبة مسروقة أو كان برفقة المفحط حدث أو رافق ذلك إطلاق للنار أو تعد على السلطات أو تعطيل لحركة المرور، واعتبرت التعديلات كل من اتفق أو حرض أو قدم مساعدة مالية أو عينية للمفحط شريكاً له في جريمته، ويعاقب بعقوبة لا تقل عن نصف مايعاقب به الفاعل الأصلي من غرامة وسجن، كما يعد التجمهر تشجيعاً للتفحيط ويعاقب المشجع بغرامة مالية قدرها (1500) ريال او بحجز المركبة 15 يوماً أو تغريمه أجرة مثلها إذا كان لا يملكها.

توصية بنشر ثقافة الحس الأمني في شبكة التواصل الاجتماعي لدى أولياء الأمور والشباب والأطفال

ورشة عمل "الأمن في عيون الشباب" تدعو إلى الاستفادة من مشروع التجنيد الإلزامي

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546432

الخبر - واس

اختتمت في مدينة الخبر امس ورشة عمل (الأمن في عيون الشباب)، التي نظمتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بمشاركة وكلاء الوزارات المعنية من دول المجلس وخبراء مختصين، إلى جانب أكثر من 200 شاب وشابة من الدول الأعضاء.

وتوصلت ورشة العمل من خلال محاورها الثلاثة إلى عدد من التوصيات، ففي محور مفهوم أهمية الأمن في دول المجلس أوصت الورشة باستحداث أكاديمية خليجية تعنى بتطوير الشباب وتأهيل قيادات اجتماعية شبابية، وإنشاء صندوق خليجي للاستثمار يدعم المشاريع الشبابية، إعداد ميثاق الشباب الخليجي يحوي الأطر العامة لأخلاقيات والسلوكيات، تعزيز المبادرات الخليجية المشتركة والاستفادة من التجارب الناجحة مثل: الشرطة المجتمعية في بعض دول المجلس وبرنامج الشيخ خليفة لتمكين الطلاب (أقدر)، إشراك الفئات الشبابية في اللجان الوطنية ورسم السياسات العامة، تبني مشروع التجنيد الإلزامي (الخدمة الوطنية)، وتفعيل العقوبات البديلة، وتنظيم أسبوع خليجي مشترك لنشر الثقافة الأمنية.

وأوصت اللجنة فيما يخص محور شبكات التواصل الاجتماعي وتقنية المعلومات إلى نشر ثقافة الحس الأمني في شبكة التواصل الاجتماعي لدى: (أولياء الأمور - الشباب - الأطفال - المؤسسات التعليمية)، ووضع خطة إستراتيجية لأمن الشبكات الاجتماعية على مستوى دول مجلس التعاون، وتضمين منهج شبكات التواصل الاجتماعي والمسؤولية الوطنية في مناهج التعليم، استحداث حساب معلومات وطني لتزويد الجمهور بالمعلومات والرد على الشائعات، إيجاد برامج توعوية مشتركة موجهة لكافة فئات المجتمع من خلال مواقع التواصل.

وأكدت أهمية التدخل الإداري من السلطات المختصة لمساءلة أصحاب الحسابات التي انتهكت العادات والتقاليد، توظيف مشاهير التواصل الاجتماعي مع إرشاد وتوجيه أصحاب الحسابات السلبية، القيام بتوعية قانونية لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وإقامة أسبوع خليجي (توعوي - ثقافي - امني - سفراء مؤثرين - جوائز للمتميزين - إعلامي)

ونوهت فيما يخص محور توفير البيئة الآمنة والرعاية للشباب بأهمية نشر ثقافة الحوار وتعزيز دور الجهات المعنية بذلك، عناية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بتعزيز الأمن الفكري، العناية بالمحتوى الإعلامي لمختلف البرامج التقليدية وبرامج الإعلام الجديد.

كبار سن وأطفال وأصحاب أمراض مستعصية يتكبدون مشاق السفر بين المناطق بحثاً عن علاج

المدن الطبية التخصصية.. معاناة المرضى طويلة!

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546453

تحقيق - سعيد المبارك

أمام مهمة تطوير الرعاية والخدمات الصحية في مناطق المملكة في ظل ماتوفره الدولة من دعم واهتمام مباشر والإمكانيات التي وفرت في المستشفيات والمدن الطبية الكبرى في المناطق، تبقى الحاجة ماسة للتوسع في "المدن الطبية التخصصية" في المناطق والمحافظات الرئيسية لخدمة المرضى والمراجعين في تلك المدن والقرى لاسيما أصحاب الأمراض المستعصية وكبار السن والاطفال الذين يتعايشون باستمرار مع معاناة أخرى لاتوصف غير معاناة المرض الا وهي معاناة الحجز والسفر والانتظار في المطارات للوصول إلى المدن التخصصية في المناطق والمدن الكبرى لتلقي العلاج ومايصحب ذلك من معاناة السكن والتنقل وتأخر المواعيد أو إلغائها.. ويبقى الأمل والمطلب الملح لكثير من المرضى والمراجعين في التوسع في إنشاء المدن الطبية التخصصية في جميع المناطق للتخفيف على المرضى والمراجعين وللتخفيف ايضا على ضغط الرحلات وزحام الطرق في المدن الرئيسية.

عدم جاهزية

بداية أكد لـ"الرياض" د. سامي العبدالكريم -رئيس اللجنة الطبية في غرفة الرياض- حيث أكد بأن عدم توفر أو جاهزية المدن الطبية الحالية أثرت جدا على الاستثمار في هذه المدن، من حيث تشغيلها ومعالجة المرضى الذين يعانون من الأمراض المزمنة وانعدامها، كذلك يكلف المرضى والدولة معاً في بعض الحالات التي يتم تحويلها إلى العلاج خارج المملكة أو أن يضطر المريض نفسه بالسفر للعلاج، كما أن عدم وجود أو تشغيل هذه المدن يكلف الدولة من حيث العلاج عن طريق تحويل المرضى إلى القطاع الخاص.

وأضاف: أنه من المهم التوسع والدعم لبرامج الوقاية من الأمراض المزمنة والتثقيف الصحي، وأهمية تحسين أداء المراكز الصحية وتطوير مخرجاتها واحتواء زحف الأمراض المزمنة بين المواطنين، اذ تقوم وزارة الصحة بجهد كبير مستقبلي وليس حالياً في تأسيس البنية التحتية للمستشفيات وتوزيعها بين المناطق، ولكن ستواجه مشكلة التشغيل والصرف عليها إن لم تسندها للقطاع الخاص، أما في الوقت الحالي فمن المهم التوزيع العادل والتكافؤ بين المناطق وبين المستشفيات كذلك في الإحالات وأهمية وضع حلول عاجلة في التوزيع بوضع تقسيم مناطق كالوسطى والشرقية والغربية والشمال والجنوب وتوفير الخدمات مبدئياً سيساعد على تخفيف معاناة المرضى وعدم تكبدهم للخسائر من سكن وغيره.

وقال د.العبدالكريم: كثير من مصانع الأدوية الأجنبية ترغب تأسيس مصانع لها في السعودية وعندما ترى كثرة الإجراءات والتعقيدات تتراجع، وتبحث عن بيئة قريبة من السعودية لتأسس أعمالها وتمارسها وبالتالي تكون قريبة من السعودية، وتصدر لها كمنتج وطني خليجي وهذا كله بسبب التعقيدات بالإجراءات.

ثلاثة مراكز لزراعة الكلى

اوضح د. فيصل شاهين انه تتوفر كافة خدمات الترشيح الدموي في كافة المدن والمحافظات والقرى وبإجمالي عدد 213 مركزاً للغسيل الدموي، ويبلغ إجمالي أعداد مرضى الغسيل الكلوي 16.897 مريضاً، منهم 15.560 يعالجون بالتقنية الدموية و1.307 مريضاً يعالج بالتقنية البريتونية، وفيما يتعلق بمراكز زراعة الكلى فهناك عدد 11 مركزاً معتمداً لإجراء عمليات الكُلى ولدية ترخيص ممارسة زراعة الكُلى تماشياً مع دليل إجراءات زراعة الأعضاء بالمملكة والمعتمد بالقرار الوزراي رقم 1/154219 وتاريخ 1434/5/6هـ ويسري على كافة القطاعات الصحية في المملكة الحكومية والخاصة".

وعدد د. شاهين المراكز التي تقدم خدمات زراعة الكُلى وهي عدد 3 مراكز في مدينة الرياض: مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالحرس الوطني، ومدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية،

ومركزان في مدينة جدة: مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومستشفى الملك فهد بجدة، ومركز واحد بالمنطقة الشرقية: مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام بالإضافة لمركز في كل من المدينة المنورة: مستشفى الملك فهد بالمدنية المنورة، والطائف: مستشفى القوات المسلحة بالهدا والطائف: وتبوك: مستشفى الملك سلمان للقوات المسلحة، وخميس مشيط: مستشفى القوات المسلحة بالمنطقة الجنوبية.

ونوه شاهين بأن المركز السعودي لزراعة الأعضاء لدية لجان وطنية حسب كل عضو (كلية، كبد، قلب... ألخ)، وهناك معايير محددة لمنح تراخيص لمراكز زراعة الأعضاء والتأكد من توفر الإمكانيات التقنية والبشرية، وأيضاً الحاجة الطبية والاقتصادية من إنشاء هذه المراكز حيث تجتمع اللجان الطبية لمراجعة أداء وكفاءة مراكز الزراعة بناءً على الوفيات والاختلاطات من خلال لجان متخصصة.

معاناة المراجعين مستمرة

من جهته قال شايع فهد -مواطن ولديه ابن معوق حركياً-: ابني يعاني من عدم وجود مستشفى طبي متخصص بحالته في مدينته الصغيرة التي تبعد عن الرياض بـ600 كيلو، وإعاقة ابني شاملة منذ ولادته ومراجعتنا لمدينة الرياض اصبحت عبئا علينا اسبوعيا أو شهريا.

كما قال سلطان علي -مريض فشل كلوي وأحد سكان القرى القريبة من الرياض-أن عدم وجود مدينة طبية متخصصة أو حتى مركز لغسيل الفشل الكلوي يستوعبنا كمرضى خلق لنا معاناة مع زحام مدينة الرياض لمراجعة المدن الطبية، ونأمل أن يكون هناك مبادرة سريعة وحل لهؤلاء المرضى أمثالنا.

مشاريع صحية جديدة

من جهتها أكدت وزارة الصحة أن الأمر السامي تضمن إنشاء أربع مدن طبية جديدة بالإضافة إلى توسعة المدن الطبية القائمة، وهي: مدينة الملك فيصل الطبية لخدمة مناطق المملكة الجنوبية سعة 1350 سريراً، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب والعلوم العصبية والأورام والعيون والتأهيل ومركز أبحاث بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن، حيث تم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، وتقرر تنفيذ المدينة الطبية على مراحل على أن يتم البدء في تشغيل 500 سرير خلال ثلاث سنوات من الآن، ويتم استكمال باقي السعة السريرية تباعاً، بالإضافة لمدينة الأمير محمد بن عبدالعزيز الطبية لخدمة مناطق المملكة الشمالية سعة 1000 سرير، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب والعلوم العصبية والأورام والعيون والتأهيل بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن وتم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، وتقرر تنفيذ المدينة الطبية على مراحل على أن يتم البدء في تشغيل 500 سرير خلال ثلاث سنوات من الآن ويتم استكمال باقي السعة السريرية تباعاً، بالإضافة لمدينة الملك عبدالله الطبية بمكة المكرمة بالمنطقة الغربية سعة 1500 سرير، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب وزراعة الأعضاء والأورام والعلوم العصبية والعيون والتأهيل ومستشفى للنساء والولادة والأطفال ومختبر مركزي للأبحاث بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن، وتم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، ويتم دراسة إمكانية إنشاء وتشغيل المدينة الطبية من خلال مشاركة القطاع الخاص، ومن ثم يتقرر الجدول الزمني للانتهاء من المدينة الطبية، ومدينة الملك خالد الطبية بالمنطقة الشرقية سعة 1500 سرير، وتشمل مستشفى تخصصياً ومراكز طبية للقلب والعلوم العصبية وزراعة الأعضاء والأورام والعيون والتأهيل ومركز أبحاث بالإضافة إلى العيادات الخارجية والإدارة والسكن، وتم الانتهاء من كافة مراحل التصاميم وترسية الإدارة والإشراف، ويتم دراسة إمكانية إنشاء وتشغيل المدينة الطبية من خلال مشاركة القطاع الخاص، ومن ثم يتقرر الجدول الزمني للانتهاء من المدينة الطبية، بالإضافة لمدينة الملك فهد الطبية: وهي المدينة القائمة في الرياض لخدمة المناطق الوسطى في المملكة.

معاناة مرضى الفشل الكلوي..!

د. شاهين: نأمل تفعيل المدن الطبية لاستقبال الحالات المعقدة

كشف د. فيصل شاهين -مدير عام المركز السعودي لزراعة الأعضاء- بأن عدد المرضى الجدد المصابين بالفشل الكلوي النهائي في العام 2016م بلغ (4.551) مريضاً أي بمعدل حدوث للفشل الكلوي النهائي المعالج بما يعادل 147 حالة لكل مليون نسمة سنوياً، وتأتي أكثر الأسباب للإصابة بالفشل الكلوي بسبب الداء السكري وارتفاع ضغط الدم، بينما بلغ عدد مجموع وحدات التقنية الدموية 213 مركزاً بنهاية عام 2015م، مجهزة بما مجموعة 6.560 جهازاً للغسيل الكلوي حيث أن (52%) من هذه الأجهزة تتبع وزارة الصحة، و(22%) تتبع للمستشفيات الحكومية الأخرى و(12%) تتبع للقطاع الخاص، و(14%) تتبع لشركتي ديافيرم ودافيتا، بينما يوجد فقط مركزان لزراعة الكُلى يتبعان لمقام وزارة الصحة بجدة

والمنطقة الشرقية، ويوجد توجه حالي ببدء زراعة الكُلى بمنطقة مكة المكرمة والمدينة المنورة واستصدار ترخيص لممارسة زرع الكُلى والأعضاء الاخرى في عدة مدن طبية.
وأوضح بأنه مازال التطلع لمزيد من التطوير من قدرات وكفاءات بعض المدن الطبية وخاصة لممارسة زرع الأعضاء المختلفة وليس فقط الكُلى لتشمل زراعة الكبد والقلب والرئتين والبنكرياس مثلما هو معمول به في مدينة الملك عبدالله بمكة المكرمة، ونأمل أن يتم تفعيل وتجهيز هذه المدن الطبية في المستقبل القريب لممارسة كافة أشكال الأعضاء لما يمثله ذلك من حاجة طبية لمرضى الفشل العضوي النهائي وتحقيقاً للفائدة الاقتصادية المترتبة على ذلك، وأن أهمية المدن الطبية التخصصية تأتي في استقبال الحالات المعقدة والتخصصات الدقيقة التي تشمل زراعة الأعضاء عموماً وزراعة الكلى بشكل خاص.
وزارة الصحة: توزيع المشروعات الجديدة سيحد من تنقل المرضى
جدول زمني للتنفيذ.. ودراسة لتخفيض التكاليف تماشياً مع الظروف المالية
"الرياض" طرحت القضية على وزارة الصحة، التي أشارت بأن الأمر السامي الكريم الصادر عام 1432هـ تضمن إنشاء وتوسعة مشروعات المدن الطبية والمستشفيات التخصصية والمرجعية، ومراكز طبية لتوفير الرعايا الصحية المرجعية المتكاملة والشاملة والمتقدمة في جميع مناطق المملكة، ومن ضمن الأمر السامي إنشاء أربع مدن طبية جديدة بالإضافة إلى توسعة المدن الطبية القائمة.
وأكدت الوزارة على تصميم وتنفيذ هذه المشاريع وفق أفضل المعايير العالمية بحيث تقدم جميع التخصصات الصحية المرجعية المتكاملة والمتقدمة المطلوبة للمرضى، موضحة أنه تم الاستعانة بشركات ومكاتب محلية وعالمية متخصصة في مجال التخطيط والتصميم الطبي وإدارة المشروعات والإشراف والتنفيذ.
وبينت الوزارة أنها تنفذ تلك المشروعات وفق الجدول الزمني، وحسب الخطة التي وضعت قبل التنفيذ، وأنه تماشياً مع المرحلة الحالية يتم دراسة تخفيض التكاليف في ظل الظروف المالية الحالية، وكذلك دراسة إمكانية إنشاء وتشغيل المدينة الطبية من خلال مشاركة القطاع الخاص، وفيما يتعلق بمواكبة المدن الطبية، وتوفيرها جميع التخصصات المطلوبة، أكدت وزارة الصحة على حرصها لتقدم جميع المدن الطبية الرعاية الطبية والخدمة العلاجية في جميع التخصصات الصحية المرجعية المتكاملة والمتقدمة المطلوبة للمرضى، مؤكدة ان مشاريع المدن الطبية ستعمل على توفير الرعايا الصحية المرجعية المتكاملة والشاملة والمتقدمة المطلوبة بكافة مناطق المملكة، بحيث يساهم هذا التوزيع الجغرافي في الحد من التنقل والسكن من أجل العلاج.
د. الحازمي: «الشورى» ناقش القضية عدة مرات وسنبحث معوقات التطبيق!
أكد د. محسن الحازمي - عضو اللجنة الصحية بمجلس الشورى- أن مايرفع للمجلس هي تقارير سنوية لوزارة الصحة لكنها لا تشمل توجه الوزارة الجديد في الوقت الحالي، وفق ما تتضمنه رؤية المملكة 2030 للتحول الوطني ومراجعة لكل الأوضاع الصحية.
وقال: تفادياً لزحام المرضى في المستشفيات التخصصية أو العامة من المفترض أن يبدأ تقديم الرعاية الصحية للمرضى من خلال المراكز الأولية ثم المستشفيات العامة ثم المستشفيات التخصصية حسب حاجة المريض أو تحويله، كما هو معمول به في جميع مستشفيات العالم.
وأضاف: بأن إستراتيجية الرعاية الصحية في المملكة التي أجازها مجلس الوزراء الموقر بتاريخ 1430/9/17هـ والتي كلفت وزارة المالية بتأمين المبالغ لها وكلف المجلس السعودي الصحي بوضع جدول زمني، تضمنت إيجاد مستشفيات الرعاية في كل منطقة من مناطق المملكة التي تحتاج إلى منظومة متكاملة من الرعاية الصحية، بدءاً بمراكز صحة عامة ثم مستشفيات عامة ثم مستشفيات تخصصية حتى تنتفي الحاجة إلى تحويل المرضى، وأنه اعتمد 16 مجال لإنشاء 5 مستشفيات مرجعية في مناطق معينة في المملكة وفق جدول زمني وكيف يتم تنفيذها، مبيناً أن تطبيق الإستراتيجية سيحد من عامل التحويل للمرضى بين المستشفيات في كل منطقة كما هو قائم حالياً.
وأردف د.الحازمي أن التقارير التي ترد لمجلس الشورى من وزارة الصحة تفتح ملفاتها وتناقش معهم الاحتياجات والمتطلبات، إلا أن تنفيذ ما يأتي فيها يعود للإمكانيات، منوهاً بأن قرار مجلس الوزراء بشأن تنفيذ ما جاء في استراتيجية الرعاية الصحية يعود لوزارة الصحة وأجهزتها وما نحن في مجلس الشورى إلا جهة مشرعة ووزارة الصحة جهة منفذة، مشيرا إلى أن "ملف استراتيجية الرعاية الصحية" طرح ونوقش في مجلس الشورى عدة مرات وصدرت له عدة قرارات بتطبيق إستراتيجية الرعاية الأولية والجدول الزمني، مؤكداً بأن ملف إستراتيجية الرعاية الأولية سيطرح مرة أخرى في مجلس الشورى وسيناقش مع مسؤولي الوزارة كل ما يتعلق بالعوائق التي تحد من تنفيذ هذه الإستراتيجية، مؤكداً في هذا الصدد أن بتطبيق استراتيجية الرعاية الصحية ستعود بالإيجاب على وضع المرضى، وستحد من التحويل للمستشفيات وستسهم في علاج المريض داخل مدينته.

بدء أعمال الملتقى العربي لعلوم الادلة الجنائية بجامعة نايف

توحيد النظم والمعايير واستخدام التقنيات العلمية لردع الجريمة

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546448

الرياض - محمد الهمزاني

انطلقت أمس أعمال الملتقى العربي لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي تحت شعار: «نحو توحيد نظم ومعايير العلوم الجنائية والطب الشرعي في الوطن العربي» الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في الرياض.

ويشارك في أعمال الملتقى (166) متخصصاً ومتخصصة من وزارات الصحة والمختبرات الجنائية وهيئات الطب الشرعي ومراكز الأبحاث وأساتذة الجامعات والأجهزة المعنية بموضوع الملتقى وأعضاء الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي من (15) دولة.

وأوضح د. عبدالسلام بكداش أمين الجمعية العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، أن الملتقى يأتي في إطار سعي الجامعة للارتقاء بعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، وهو يجسد طموحات العاملين في هذا المجال.

من جهته بين رئيس جامعة نايف د. جمعان رشيد بن رقوش، أن الجامعة وبتوجيه دائم من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية رئيس المجلس الأعلى للجامعة، أولت موضوع الأدلة الجنائية ومختبراتها العناية والاهتمام المستحقين واضعة في اعتبارها أن استخدام التقنيات العلمية في البحث عن الأدلة الجنائية يؤدي إلى الوصول لمرتكب الجريمة في أسرع وقت، موضحا أن علوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي هي عين العدالة، فإذا أردنا أن يكون القرار العدلي صائباً فلا بد من تقديم الأدلة الصحيحة التي تظهر الحق، وهذا لا يتأتى إلا عن طريق أجهزة الأدلة الجنائية والطب الشرعي، كما أن التدريب والتعليم يمكنان من توفير المعرفة للمحققين بما يضمن إحقاق الحق وبسط العدل والأمن.

يشار إلى أن الملتقى يهدف لتحقيق جملة من الأهداف من أهمها: تحليل واقع نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية في الدول العربية والوقوف على التجارب والممارسات الناجحة في مجال توحيد نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية والطب الشرعي إقليمياً ودولياً، والإسهام في تطوير نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية في الدول العربية ، وتعزيز دور الجمعية العربية لعلوم الأدلة والطب الشرعي في العمل على توحيد نظم ومعايير العمل في العلوم الجنائية والطب الشرعي بالتعاون مع الأجهزة المعنية والمؤسسات المتخصصة، وتشجيع البحث العلمي بهدف تطوير النظم والمعايير في هذا المجال.

«تخصصي حائل» يدخل الخدمة قريباً بسعة 700 سرير

وزير الصحة لأهالي حائل: أعدكم خيراً

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546495

حائل - خالد العميم

بحث صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل امس مع وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة آليات تطوير الخدمات الصحية في المنطقة وقال سموه تحقق لمنطقة حائل تطور ملموس في معظم المجالات إلا أن القطاع الصحي لم يصل إلى ما نطمح إليه حتى الآن والوضع الصحي في حائل بحاجة إلى الدعم والتطوير خصوصاً مع اكتمال مشاريع صحية كانت حلم واصبحت حقيقة الآن وهي على ارض الواقع ولكنها بحاجة لبرامج تشغيل طبي على أعلى مستوى وقال أمير حائل إن القيادة حريصة على دعم كافة الخدمات في كل المناطق ومنها الخدمات الصحية في منطقة حائل.

من جانبه بدأ وزير الصحة الدكتور توفيق الربيعة حديثه مستشعراً حجم احتياج منطقة حائل لتطوير الخدمات الصحية، وقال زرت مبنى مستشفى حائل العام الحالي وهو فعلاً لا يخدم تطلعاتنا بوجود خدمات صحية راقية للمواطنين وزرت المرافق الطبية القائمة والمشاريع قيد التنفيذ والتجهيز واجتمعت بالعاملين واستمعت للمراجعين، وقال: "أعد سمو أمير حائل وأهالي المنطقة بكل خير وهم يستحقون ذلك".

واعتمد أمير منطقة حائل ومعالي وزير الصحة خطة عمل يشترك فيها فريق من وزارة الصحة وفريق من مجلس المنطقة ويتم خلالها اعداد برامج متابعة وتقييم لكل مرحلة..

وأكد الدكتور توفيق الربيعة أن حائل تحتاج اهتماماً كبيراً وتحتاج تطوير الخدمات الصحية مشيراً، إلى أن هناك مجموعة مشاريع صحية بحائل في المراحل الأخيرة للانتهاء من تجهيزها لبدء الخدمة الصحية فيها بشكل متطور ومنها مشروع تخصصي حائل الذي أصبح الآن مراحله الأخيرة من التنفيذ وهذا عامل قوي لإحداث التغيير إلى الأفضل. وقال الربيعة سنبدأ بإذن الله قريباً في التجهيز الكامل والنهائي بحيث خلال الفترة القريبة يفتتح تخصصي حائل 500 سرير ويقدم خدمات مثلى وكذلك مستشفى الولادة والأطفال 200 سرير، معلناً عن البدء بالتعاقد على تجهيزه، بجانب مستشفى الصحة النفسية الذي سيتم تشغيله في غضون ثلاثة أشهر.

تتناسب مع جميع الفئات.. وتسليمها خلال 3 أعوام

"الإسكان" توقِّع عقود إنشاء 22 ألف وحدة سكنية مع المطورين في 3 مناطق

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ec14.htm

«الجزيرة» - محمد الشهري:
وقَّعت وزارة الإسكان أمس، بحضور وزير الإسكان ماجد الحقيل وأمين محافظة جدة رئيس شركة جدة للتنمية والتطوير العمراني الدكتور هاني أبو راس، اتفاقيات تعاون مع مجموعة من المطورين العقاريين المحليين؛ لإنشاء أكثر من 22 ألف وحدة سكنية لمستحقي الدعم السكني على أراضي القطاع الخاص، تشمل مناطق مكة المكرمة والمدينة والمنورة وجازان.
وتأتي الاتفاقيات في إطار برنامج الشراكة مع القطاع الخاص التي أقرها مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، وتعاون الوزارة مع المطورين لتأمين آلاف الوحدات السكنية بمساحات مختلفة، تتناسب مع جميع الفئات، وتتراوح أسعارها من 250 ألفًا إلى 650 ألف ريال في جميع المناطق، بخيارات متنوعة، وجودة عالية، وسعر مناسب، وتسليمها خلال 36 شهرًا من تاريخ البيع على الخارطة عبر برنامج «وافي».
وتضمنت الاتفاقيات 5 شركات للتطوير العقاري، لإنشاء 22587 وحدة سكنية، تشمل منطقة مكة المكرمة بواقع 20 ألف وحدة سكنية في محافظة جدة، و1440 وحدة في محافظة رابغ بمدينة الملك عبدالله الاقتصادية، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 900 وحدة سكنية، ومنطقة جازان بعدد 247 وحدة سكنية. فيما تعد هذه المشاريع امتدادًا لما تم توقيعه هذا العام بالشراكة مع القطاع الخاص بإجمالي يتجاوز 285 ألفًا حتى الآن.
وأكدت وزارة الإسكان حرصها على التعاون المثمر مع المطورين المؤهلين للإسهام في ضخ المزيد من الوحدات السكنية، ودعم العرض في سوق الإسكان؛ ما يضمن تنافس الشركات في كسب رضا المواطنين وتلبية رغباتهم بما يلائم السوق المحلية، وبما يضمن أيضًا تقديم خدمات ما بعد الإسكان من الصيانة المستمرة للوحدات السكنية. مبينة أن ذلك يسهم في تنمية القطاع الإسكاني وتطويره لتمكين المواطنين من امتلاك السكن المناسب الذي يراعي الجودة والسعر المناسب.
وأفادت بأن المطورين العقاريين الذين جرى التوقيع معهم يسهمون مع الوزارة في خدمة المواطنين عبر توفير بيئة سكنية ملائمة على مستوى السعر والمواصفات، لافتة إلى أنها أسست مركز خدمات المطورين العقاريين «إتمام» في إطار تذليل الصعوبات التي قد تواجههم، وتيسير إجراءاتهم لتنفيذ مزيد من الوحدات السكنية ذات الخيارات المتنوعة في أسرع وقت، وعلى مستوى جميع مناطق المملكة.
وأكد الوزير الحقيل أن الوزارة تعمل على تسهيل إجراءات توفير منتجات سكنية، تتناسب مع جميع الفئات. مفيدًا بأن هذه الشراكات تتيح نماذج تصميمية وفنية حديثة؛ الأمر الذي من شأنه الإسهام في إثراء تجربة الإسكان، وتوفير مزيد من الوحدات في مواقع عدة. مشيرًا إلى أن المشاريع التي توقعها الوزارة مع المطورين تأتي ضمن النطاق العمراني، ومن المتوقع تسليمها خلال 3 أعوام.
وأوضح الوزير خلال مؤتمر صحفي أمس بالوزارة أن معايير اختيار المطورين تتمثل في القدرة المالية للشركات، وتوافر العناصر الإدارية والفنية القادرة على إدارة المشاريع وحجمها، والقدرة على إيجاد منتجات سكنية تتناسب مع الفئات المتقدمة على بوابة الدعم السكني «إسكان». وتحرص الوزارة على تنويع الشراكات بما يضمن تنفيذ مشاريع ذات جودة عالية وخيارات متنوعة، وخلال مدة زمنية لا تتجاوز 7 أعوام على أراضي الوزارة، أو أراضي القطاع الخاص،

وذلك عن طريق الشركات المحلية لتوفير نحو 650 ألف وحدة سكنية، التي سيتبعها المزيد من الاتفاقيات، وكذلك الدولية مثل الاتفاقيات الموقعة مع كوريا الجنوبية والصين وغيرهما.
وأشار الحقيل إلى أن الوزارة تهتم بالاطلاع على التجارب الإسكانية العالمية، وتعمل على دراستها، والنظر في إمكانية الاستفادة منها بما يتناسب مع طبيعة السوق المحلية؛ وذلك لإيجاد منتجات سكنية بأسعار متنوعة، وإيجاد برامج تمويلية، تكون مدعومة من الدولة.
وكشف الوزير عن أن عدد المتقدمين إلى الوزارة والصندوق العقاري يبلغ إجماليهم مليونًا ونصف المليون متقدم، بينهم مليون و200 ألف يستهدفون الحصول على المنزل الأول. مبينًا أن الوزارة تعمل حاليًا على مركز البيانات الإسكانية لرصد كل معلومات من شأنها حصر أعداد الوحدات السكنية بجميع أشكالها، وكذلك التعرف على الاحتياج السكني على مستوى المملكة، وذلك بالتعاون مع هيئة عامة الإحصاء. لافتًا إلى وجود مؤشرات مبدئية حاليًا، ويتوقع الإفصاح عن جميع البيانات والمؤشرات الدقيقة خلال 2017.
وحول إجراءات الوزارة في حال تعثر المشاريع الموقعة مع القطاع الخاص أفاد بأن برنامج البيع على الخارطة «وافي» يستهدف حماية جميع الأطراف، موضحًا أن المطور في حال تعثره لسبب خارج عن إرادته، مثل شكاوى أو تداخل أراضٍ، فإن البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة العدل يعمل على تقليلها ومعالجتها. كذلك يحق لبرنامج «وافي» التعامل مع المطور بثلاث آليات في حال التعثر، فإذا كان المطور لا يستطيع الاستمرار فإن «وافي» يعيد المبالغ للمشترين، وإذا كان المطور يحتاج إلى دعم فني من كوادر وتسهيلات فالنظام يدعمه من خلال قدراته الإدارية. كذلك للنظام صلاحية سحب المشروع من المطور، وتحويله لمطور آخر للاستمرار. مشيرًا إلى أن ذلك يأتي ضمن التنظيمات التي أقرها مجلس الوزراء قبل شهر.
ولفت الحقيل إلى أن الوحدات السكنية الشاغرة في المملكة، وبحسب الأرقام التي توصلت إليها الوزارة بالتعاون مع شركة الكهرباء، تصل إلى 660 ألف وحدة، وتتوزع في مناطق مختلفة. مضيفًا بأن المخزون الإسكاني يصل إلى 6 ملايين و400 ألف وحدة سكنية، بينها نحو 10 % شاغرة. وبحسب المعايير العالمية فيما يتعلق بالوحدات الشاغرة يتراوح بين 6 و8 %؛ ما يعني أن المملكة ليست بعيدة عن المعدل العالمي؛ وبالتالي فإنه من غير المناسب للسوق العمل على فرض رسوم على الوحدات الشاغرة. علمًا بأن الوزارة تعمل على التحقق من نوعية هذه الوحدات؛ فقد تكون غير جاهزة للسكن أو قديمة.
وفيما يتعلق ببرنامج رسوم الأراضي البيضاء، الذي سيبدأ مرحلة الفوترة في 13 ربيع الأول المقبل، أكد الوزير أن الموقع الإلكتروني يجد تزايدًا في نسبة التسجيل، مشيرًا إلى أن عددًا من أصحاب الأراضي تقدموا إلى الوزارة بأراضيهم رغبة في تطويرها، وذلك بما يتماشى مع هدف النظام المتمثل في ضخ الأراضي داخل الكتل العمرانية، وإنشاء مشاريع سكنية عليها.

الجزيرة

"المساهمات العقارية" تصرف حقوق مساهمي "الشفاء مول"

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ec20.htm

«الجزيرة» - الاقتصاد:
أعلنت لجنة المساهمات العقارية بوزارة التجارة والاستثمار، عن صرف كامل رأسمال المساهمين المتبقين في مساهمة الشفاء مول (أراضي العزيزية)، إضافة إلى أرباح بلغت 60 % للمساهمين الذين اكتملت بياناتهم بعد اكتمال الإجراءات النظامية.
وأوضحت اللجنة في بيان أمس، أن مساهمة الشفاء مول هي عبارة عن 18 قطعة وشواطير سكنية متبقية بمساحة 7177.71م في حي العزيزية تم بيعها في مطلع الربع الثاني من العام الجاري، بمبلغ إجمالي يتجاوز 7.400 مليون ريال، لينتهي بذلك تعثر المساهمة الذي دام 17 عاماً تقريباً.

"العمل والتنمية الاجتماعية" تتيح 7 خدمات لعملائها عبر تطبيق الجوال

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ln54.htm

«الجزيرة» - سفر السالم:
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبيقها على متاجر الهواتف الذكية «آبل» و»أندرويد»، والذي يتيح لعملائها إنجاز عدد من الخدمات دون الحاجة إلى التوجه إلى فروعها ومكاتبها المنتشرة في أرجاء المملكة.
وقال المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل: «إن الوزارة ومن منطلق حرصها على تقديم مستوى أعلى من الخدمة للعملاء، وإنجاز الخدمات بدقة وسرعة عالية، والاستفادة ومواكبة التطورات التقنية وتماشيا مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020، شرعت في إتاحة عدد من الخدمات للعملاء عبر الأجهزة الذكية، والتي ستقدم 7 خدمات إلكترونية استعلامية تفاعلية من خلال متاجر التطبيقات الأساسية لتطبيقات الأندرويد (Google Play) ولآبل (App Store)».
وأشار أبا الخيل، إلى أن الخدمات التي تم إطلاقها عبر التطبيق تشمل الاستعلام عن العامل الوافد ونطاق منشأته، وكذلك رقم سداد رخصة العمل وحالة السداد، والاستعلام عن نطاق المنشأة وعدد العمالة المسجلة عليها ونسبة توطين كيان المنشأة، إضافة إلى الاستعلام عن حالة طلب استقدام، وحالة طلب تغيير مهنة، وحالة طلب نقل خدمة، إلى جانب خدمة إصدار شهادة السعودة، مشددًا على أن هذه الخدمات تمثل المرحلة الأولى لتطبيقات الوزارة الهادفة إلى التسهيل على العملاء وخدمتهم بأكثر السبل راحة، مؤكدًا أن الوزارة ستعمل على إتاحة العديد من الخدمات في المستقبل.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أنه يمكن لعملاء الوزارة تحميل التطبيق من المتاجر الإلكترونية عبر الروابط https://play.google.com/store/apps/details?id=es.mobileapps.mol.gov.sa ، لمتجر «الأندرويد»، و https://itunes.apple.com/sa/app/a-maly/id1140226957?mt=8 ، لمتجر «آبل».

مشروع وطني لمواجهة ظاهرة التنمر في المدارس

العيسى: المدارس المكان الأمثل لاكتشاف الظاهرة وعلاجها

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/ln59.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي وأحمد القرني:
دشن معالي وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى أمس (الثلاثاء) المشروع الوطني للوقاية من العنف بين الأقران (التنمر)، الذي ينظمه إلى جانب وزارة التعليم برنامج الأمان الأسري الوطني في وزارة الحرس الوطني واللجنة الوطنية للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لدول الخليج (اليونسيف)، بحضور عدد كبير من المسؤولين والمختصين.
وقال معالي الوزير: «للمملكة دور رائد وقائد في إطلاق مبادرات التنمية والرعاية والحماية للطفل، وفي إعداد البرامج التربوية في كافة المجالات ومنها مجال التدخل المبكر والوقاية لمختلف الظواهر السلوكية الضارة على النشء، واجتماعنا اليوم يأتي تتويجاً لجهود مباركة من العمل المشترك من القائمين على قضايا النشء وفي إطار تعاون مثمر وبناء بين وزارة الحرس الوطني ممثلاً ببرنامج الأمان الأسري الوطني ووزارة التعليم واللجنة الوطنية للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) لدول الخليج العربية، بهدف حماية أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات من ظاهر مستترة تؤثر على تحصيلهم التعليمي والمعرفي وذات انعكاسات خطيرة على صحتهم النفسية والجسدية».
وأضاف: «في وقت أولت فيه العديد من الدراسات العلمية الدولية والمحلية قرع جرس الخطر للتذكير بضرورة التصدي لإحدى الظواهر السلوكية ألا وهي العنف بين الأقران (التنمر)، حيث تكون البيئة التعليمية متمثلة بالمدرسة كإحدى أهم الأدوات للكشف والتدخل لمعالجة هذه الظاهرة السلوكية والوقاية والحد منها والعمل على معالجة آثارها السلبية على أبنائنا وبناتنا ممن تعرضوا لها خلال تواجدهم بمدارس التعليم العام».
من جانبه، قال معالي المدير العام التنفيذي للشئون الصحية بالحرس الوطني الدكتور بندر القناوي إن ظاهرة التنمر أو العنف بين الأقران قد تؤدي في بعض الحالات إلى نتائج خطيرة سواء على المستوى التعليمي للطالب أو على المستوى النفسي، ويظل هذا الأثر في بعض الحالات ملازما له طيلة الحياة، وقد يكون هذا عاملا كبيرا في التأثير السلبي في شخصية النشء وفي مسيرته التعليمية والعملية والأسرية والاجتماعية.
وشدد القناوي على أهمية الدور المجتمعي الفاعل لبرنامج الأمان الأسري الوطني الذي يستهدف صحة الفرد والأسرة والمجتمع وتعزيز الأمان الأسري كونه أحد دعائم المجتمع الأولية، وحرصا من الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني على تقديم الخدمات المجتمعية التي تأتي موازية لأهمية تقديم الخدمات الصحية، فقد كثف المختصون الدراسات في مجال مكافحة العنف ضد الطفل والنشء لما لها من أهمية بالغة في السنوات المبكرة من حياة الأطفال. وفي ذات السياق ذكرت الأمين العام للجنة الوطنية للطفولة د. وفاء بنت حمد الصالح، بأن هذا المشروع يأتي ليؤكد الدور الرائد للمملكة في الاهتمام بقضايا النشء ومواجهة مختلف قضاياهم، ولفتت الصالح إلى أن هذا المشروع يهدف لإعداد برنامج تدريبي متكامل للتعامل مع مشكلة التنمر لتطبق مكوناته وبرامجه دورياً في مدارس التعليم العام، مشيرة إلى أهمية المشروع وأثره على المجتمع.

قضايا أمن الدولة تسقط 25 متهما خلال 6 أيام

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283517&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2016-11-09 12:47 AM
أطاحت أجهزة الأمن في عمليات استباقية بـ25 متهما في قضايا ذات صلة بالإرهاب وأمن الدولة، وذلك خلال الأيام الستة الأولى من صفر الجاري.
وتوزعت جنسيات الموقوفين على 5 جنسيات، بواقع 17 سعوديا، و4 سوريين، ومتهمين باكستانيين، ومتهم واحد لكل من اليمن والصومال.

حملة تستهدف 100 ألف متبرع بالخلايا الجذعية

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=283626&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 2016-11-08 11:58 PM
كشف السجل السعودي للمتبرعين بالخلايا الجذعية الحاجة الماسة لتبرع ما يقارب الـ100 ألف متبرع، لتغطية علاج المرضى المصابين بالأمراض التي تتمثل في الإصابة بسرطان الدم، وسرطان الغدد الليمفاوية، وأمراض الدم الوراثية، وفشل النخاع العظمي، واختلال الجهاز المناعي".
وقال مصدر لـ"الوطن" إن "المتبرع يسهم بـ250 ملي من الدم، ومن أهم الشروط التي يجب أن تراعى في عملية نقل الخلايا منه، أن تتطابق الصفات الجينية بين المتلقي والمتبرع بنسبة 100%".
وأضاف أن "60% من المرضى بالأمراض التي يلزم علاجها زرع خلايا جذعية يتوفر لديهم أقارب متبرعون بنفس الصفات الجينية المتطابقة معهم، وينتظر 40% من المرضى متبرعين آخرين لزراعة الخلايا من غير الأقارب، ومن هنا أتت الحاجة لإنشاء سجل سعودي للمتبرعين".
وأوضح المصدر أن "السجل بدأ أولى حملاته لجمع الخلايا بمدينة جازان، ونتوقع جمع 5 آلاف متبرع، وتنظم الحملة الثانية بجدة من 13 - 15 نوفمبر 2016، ومن المتوقع أن يبلغ عدد المتبرعين الإجمالي بانتهاء الحملة 40 ألف متبرع"، مشيرا إلى أن عدد المواطنين والمقيمين الذين تبرعوا بالخلايا حتى الآن 37 ألف متبرع ومتبرعة، 55% من الإناث، مقابل 45% من الرجال، أكثرهم من الشباب والشابات.

شبهة غسل مليار ريال تجمد حساب موظف حكومي

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283566&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 2016-11-09 12:51 AM

قاد ورود حوالة خارجية من أحد البنوك الأجنبية بنحو مليار و200 ألف ريال على حساب موظف حكومي إلى الاشتباه في تورطه بعملية غسل أموال، مما دفع مؤسسة النقد إلى تجميد حسابه، والتحقيق معه في مصدر الحوالة من قبل الجهات المختصة، التي أثبتت أنه ليس له علاقة بها، فيما لا يزال حسابه البنكي مجمدا حتى إنهاء إجراءات تتبع الحوالة المشبوهة ومعرفة مصدرها.

تسبب ورود حوالة خارجية من أحد البنوك الأجنبية بنحو مليار و200 ألف ريال على حساب موظف حكومي في الاشتباه بتورطه بعملية غسل أموال، مما دفع مؤسسة النقد لتجميد حسابه، والتحقيق معه من قبل الجهات المختصة في مصدر الحوالة وأثبتت التحقيقات أنه ليس له علاقة بها.

تجميد الحساب

كشف تفاصيل الحادثة مصدر مطلع لـ"الوطن" ، أشار إلى أن مواطنا ثلاثينيا تفاجأ بإيقاف حسابه البنكي وتجميده من قبل مؤسسة النقد نتيجة رصد حوالة بنكية بمبلغ ضخم يقدر بمليار و200 ألف ريال على حسابه، موضحا أن المواطن تفاجأ بذلك المبلغ وبعد مرور ساعات تم إرسال رسالة أخرى تفيد بأن البنك قام بتجميد حسابة البنكي. وأضاف المصدر "على الفور اتجه المواطن للبنك للاستفسار عن أسباب إيقاف حسابه، وأخبرته إدارة البنك بأن التجميد تم من قبل مؤسسة النقد، وبعد مراجعته المؤسسة أخبروه بأن عليه مراجعة إدارة التحريات المالية بوزارة الداخلية لمعرفة أسباب التجميد". وأشار المصدر إلى أن الداخلية أحالت المواطن للمباحث الإدارية وبعد التحقيقات اتضح أنه ليس له علاقة بالحوالة التي وردت على حسابه وتم إطلاق سراحه فيما لا يزال حسابه البنكي مجمدا حتى يتم الوصول للنتائج من خلال التحقيقات وتتبع تلك الحوالة ومعرفة مصدرها.

غسل أموال

أوضح المحامي والمستشار القانوني عاصم الملا أن حالات ورود حوالة من خارج السعودية على بعض الحسابات البنكية دون معرفة مصدر تلك الأموال ولا من قام بإحالتها يعتبر ضمن "عمليات غسل الأموال"، مضيفا أن 5% من مستفيدي البنوك تدخل في حساباتهم حوالات واردة من خارج السعودية لا يعرف مصدرها وتكون بمبالغ ضخمة ومصادرها مشبوهة، لأنه لا يعرف شيء عن طبيعة هذه الأموال فقد تكون تجارة في أسلحة ومخدرات خارج السعودية، موضحا أن عصابات منظمة تقوم بحيل مختلفة لإدخال المبالغ للسعودية ومن ثم تراقب صاحب الحساب، وفي حالة تمكنه من سحب تلك المبالغ دون أن يتعرض للمساءلة أو استطاع أن يثبت أن ما تم تحويله على حسابه يعود له من تجارة ما، ففي هذه الحالة تقوم تلك العصابات بإرسال مندوبين لها للأشخاص الذين يحول على حسابتهم البنكية المبالغ الضخمة للتفاوض معهم لتسليم تلك الأموال وأخذ نسبة يتفق عليها معهم.

إثراء بلا سبب

قال الملا إن "هذه الحالات تسمى إثراء بلا سبب، وتعتبر غسل أموال يعاقب عليها القانون، ونوعا من أنواع الربا لأن مصدر الأموال مجهول، موضحا أن هناك معضلة كبيرة أمام الجهات المختصة في القبض على المتورطين في عمليات غسل الأموال خارج السعودية، حيث لدينا اتفاقية في مكافحة جرائم المخدرات مع الدول في العالم، لكن في المقابل لا يوجد لدينا آلية لمكافحة غسل الأموال خارج السعودية مع الدول الأخرى"، كاشفا أن المتورطين بعمليات غسل أموال خارج السعودية يقومون بتحويلها على حسابات عشوائية، لأنهم على يقين أنه لا يوجد لدينا نظام يعطي الجهات الأمنية حق ملاحقة المتورط في تحويل تلك المبالغ الضخمة للقبض عليه، مضيفا أن تلك الأموال التي يتم تجميد الحسابات البنكية بسببها وتكون محولة من الخارج يستفاد منها في وضعها في حساب لمحاربة الجريمة، كالمخدرات ومكافحة الإرهاب وتطوير أساليب المكافحة.

الاقتصادية

بدء إجراءات التمويل نهاية العام الجاري

"المالية" تخصص 5 مليارات لقروض الرهن الميسر

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100568.html

عبد الله البصيلي من الرياض

علمت "الاقتصادية"، أن وزارة المالية ستخصص لبرنامج التمويل العقاري الذي أعلن عنه أخيراً باسم "الرهن الميسر"، ميزانية بقيمة خمسة مليارات ريال تودع على أربع دفعات خلال مدة تنفيذه على شكل وديعة، في حساب مخصص للبرنامج لدى مؤسسة النقد باسم (صندوق التنمية العقارية).

ويأتي ذلك عقب أن أقر مجلس الوزراء نهاية الشهر الماضي بأن تقوم وزارة الإسكان بالتنسيق مع وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بتنفيذ برنامج تمويل عقاري باسم "الرهن الميسر" للمستفيدين من برامج وزارة الإسكان، بما لا يخالف أحكام نظام التمويل العقاري خاصة ما قضت به المادة (3) من النظام بأن تكون مزاولة الممول أعمال التمويل العقاري بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأوضحت لـ"الاقتصادية" مصادر مصرفية، أنه تم خلال الفترة الماضية إتمام إجراءات فتح الحساب الخاص بالرهن الميسر في مؤسسة النقد، وبدء تنفيذ خطة البرنامج.

من جهته، قال عبد الرحمن الذكير؛ المشرف العام على برامج التمويل العقاري في وزارة الإسكان، إن الوزارة لا تزال تدرس حاليا العروض المقدمة من البنوك للمشاركة في برنامج الرهن الميسر، وأنها تعتزم الانتهاء من دراستها وعقد الاتفاقيات وبدء إجراءات التمويل نهاية العام الجاري.

وأضاف، أن "وزارة الإسكان تسعى إلى تسهيل حصول المواطن على التمويل وتملك السكن، وتوفير خيارات تمويلية أكبر، وهو ما سيؤثر إيجابا في تحفيز المعروض السكني بالشكل الذي يناسب جميع شرائح المجتمع"، لافتاً إلى أن برنامج الرهن الميسر هو أحد البرامج المهمة للراغب في تملك سكن، وخيار لمن لا يملك دفعة مقدمة.

يذكر أن قرار مجلس الوزراء نص على أن تضمن وزارة المالية ما لا يتجاوز 15 في المائة من قيمة العقار الممول للمستفيدين من برامج وزارة الإسكان على شكل وديعة لدى الممول العقاري، ويستمر الضمان إلى أن يصل رصيد مبلغ التمويل القائم إلى 70 في المائة من قيمة العقار الممول عند المنح.

وأشار القرار إلى أن استخدام مبلغ الوديعة يقتصر على ضمان الدفعة المقدمة فقط، ولا يجوز استخدامه إلاَّ في حال تعثر المستفيد في السداد وعدم كفاية المبلغ المتحصل من بيع المسكن المرهون. وتقدم وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية خطة ربع سنوية إلى وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي توضح التوقعات المستقبلية ربع السنوية للمستفيدين من البرنامج.

ووفقاً لقرار مجلس الوزراء فإن وزارة الإسكان ستقوم بالتنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي باتخاذ ما يلزم لاستخدام أرباح الوديعة لتخفيض تكلفة التمويل على المستفيد. وتكون مدة البرنامج سنة من تاريخ إطلاقه، وعلى وزارة الإسكان تقويم هذا البرنامج ورفع تقرير عنه - قبل ثلاثة أشهر من نهاية مدته - يتضمن نتائج التطبيق والإيجابيات والسلبيات المترتبة عليه والتوصية بطلب الاستمرار في تطبيقه أو إيقافه واقتراح ما تراه مناسبا.

الاقتصادية

بزيادة 10 ٪ مقارنة بالعام الماضي .. 51 ٪ مطالبات بتسديد إيجارات

27600 دعوى قضائية ضد مماطلين في تسديد ديون

خلال 40 يوما

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100610.html

عبد السلام الثميري من الرياض

تلقت المحاكم السعودية نحو 27584 دعوى حقوقية مالية ضد مماطلين في تسديد ديون وإيجارات عقارات سكنية وتجارية خلال الـ 40 يوما الماضية من العام الجاري، وذلك بمعدل 690 قضية يوميا.

وسجلت المحاكم ارتفاعا في استقبالها لهذه الدعاوى بنسبة 10 في المائة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث تصدرت محاكم منطقة الرياض النسبة الأعلى من تلقيها هذه القضايا بـ 8068 دعوى، وبنسبة 31 في المائة.

وشكل تسديد إيجارات القطاع السكني والتجاري نحو 51 في المائة من الدعاوى المالية.

ووفقا للإحصائية العدلية، التي اطلعت "الاقتصادية" عليها، فإن محاكم مكة المكرمة جاءت في المرتبة الثانية بتلقيها 5330 دعوى، وبنسبة 21 في المائة، تليها المنطقة الشرقية بـ3597 دعوى ثالثاً، فيما جاءت عسير رابعاً بـ2089 دعوى.

وبلغ عدد الدعاوى التي استقبلتها محاكم المدينة المنورة نحو 2018 دعوى، وتبوك 1369 دعوى، والقصيم 1281 دعوى، إضافة إلى جازان 1001 دعوى، و798 دعوى لمحاكم الحدود الشمالية استقبلتها في الفترة نفسها من العام الجاري.

وجاءت محاكم منطقة الجوف كأقلها في استقبال مثل هذه الدعاوى، بنسبة لا تتجاوز 1 في المائة، حيث لم تسجل سوى 314 دعوى، فيما سجلت محاكم منطقة الباحة 526 دعوى، ونجران 512 دعوى.

يأتي ذلك وسط شروع وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة الداخلية ممثلة بإدارة الجوازات في منح قضاة التنفيذ صلاحيات منع المماطلين من دفع حقوق الآخرين من السفر بشكل مباشر وفوري.

يشار إلى أن وزارة العدل عقدت ورشة عمل لتحديد إجراءات عمل وكالة الوزارة لشؤون التوثيق، حيث رسم سياسة آليات العمل ووضع خريطة طريق عالية المستوى لتنفيذ إدارة الأعمال في وكالة شؤون التوثيق، وهيكلة الوكالة، ومعرفة أدوارها ومستوياتها لتنفيذ كل مسؤوليتها.

وتناولت ورشة العمل التي قدمتها الوزارة المهام والخدمات، والقدرات البشرية والمقدرات الفنية، والفئات المستفيدة من عمل الوكالة "المستفيدين"، وتوثيق الإجراءات، وإعادة تصميم الإجراءات، وقياس الأداء، وآليات إيجاد المكاتب والفروع التي تحتاج إليها وكالة التوثيق وتتسق مع أعمالها.

وتعكف الوزارة على إيجاد آليات واضحة وجلية وعلمية من أجل تيسير أعمالها، لتقديمها للمستفيدين في مجال التوثيق في كل الدوائر الشرعية التابعة لها، من كتابات عدل أولى وثانية، ومحاكم تقوم بأعمال كتابات العدل.

وكان الشيخ منصور القفاري المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل مستشار الوزير، قد قال إن الوزارة ماضية في تطبيق منع السفر عن المماطلين بدفع حقوق الناس خلال الفترة المقبلة، وإن هناك تنسيقا مع وزارة الداخلية في ذلك، لربط صلاحية السفر والمنع ورفع الحظر بوزارة العدل من خلال هذه الصلاحيات لقضاء التنفيذ وقضاته.

وذكر الشيخ القفاري في حديث سابق لـ"الاقتصادية"، أن قضاة التنفيذ شرعوا في تطبيق حجز أموال المتلاعبين بحقوق الناس، وذلك من خلال الربط الإلكتروني بين "العدل" ومؤسسة النقد، وأنه أسهم في تحقيق العدالة من خلال الحجز على أموال المدين بسرعة، ومعرفة المبالغ الموجودة، حتى لا يتصرف في أمواله بإخفائها ونحوه، حيث لا يستغرق إيقاف حساب المماطلين سوى وقت قصير، دون الحاجة إلى المكاتبات.

الاقتصادية

تدشين الفعاليات التوعوية حول زراعة الخلايا الجذعية

5 آلاف عملية زراعة خلايا جذعية خلال 32 عاما

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100612.html

«الاقتصادية» من الرياض

أوضح الدكتور قاسم القصبي المشرف العام التنفيذي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، أن المستشفى الرئيسي وفرعه في جدة، يستحوذان على أغلبية عمليات زراعة الخلايا الجذعية التي يتم إجراؤها في المملكة، حيث مثلت في عام 2015م ما نسبته 75 في المائة، مشيراً إلى تنفيذ المستشفى أكثر من خمسة آلاف عملية زراعة خلايا جذعية منذ تأسيس برنامج زراعة الخلايا الجذعية عام 1984م.

وقال خلال تدشينه الفعاليات التوعوية لزراعة الخلايا الجذعية التي انطلقت صباح أمس، من قاعة الملك سلمان بالتخصصي، إن المستشفى يقوم بإجراء جميع أنواع زراعة الخلايا الجذعية، مثل الزراعة الذاتية والزراعة من متبرع قريب، والزراعة من متبرع غير قريب، وكذلك من دم الحبل السري، لافتا إلى أن برنامج زراعة الخلايا الجذعية مصنَّف ضمن أكبر البرامج العالمية حسب إحصائية زراعة نخاع العظم من متبرع قريب، ومعتمد من اللجنة المشتركة لاعتماد برامج الخلايا الجذعية (JACIE).

وذكر أن المستشفى يعد أحد المراكز الرائدة في هذا المجال إقليميا وعالمياً وهو عضو في عديد من المراكز والمنظمات العالمية، كالمركز العالمي للدم وزراعة نخاع العظم، والمنظمة الأوروبية للدم وزراعة نخاع العظم، ومنظمة شرق البحر الأبيض المتوسط للدم وزراعة نخاع العظم.

ونوه الدكتور القصبي بالدعم اللا محدود من حكومة خادم الحرمين الشريفين وبما لدى المستشفى من كوادر طبية مؤهلة وإمكانات تقنية متقدمة.

من جانبه، أكد الدكتور فراس الفريح استشاري أمراض الدم وزراعة الخلايا الجذعية في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث في الرياض ورئيس اللجنة المنظمة، أن اليوم التوعوي جاء بهدف رفع مستوى الوعي بأهمية زراعة الخلايا الجذعية المكونة للدم ودورها في علاج العديد من الأمراض مثل سرطان الدم، وسرطان الغدد اللمفاوية، وفشل نخاع العظم، والأنيميا المنجلية والثلاسيميا.

وأوضح أن الفعاليات حظيت بمشاركة متبرع بالخلايا الجذعية من ألمانيا كان قد تبرع بها لمريضة سعودية قبل ست سنوات، إضافة إلى تجارب شخصية لعدد من المتبرعين بالخلايا الجذعية وكذلك لعدد من المرضى الذين سبق أن خضعوا لزراعة الخلايا الجذعية في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث.

وأشار الدكتور الفريح إلى أن هناك أكثر من 28 مليون شخص على مستوى العالم مسجَّلين كمتبرعين بالخلايا الجذعيه في السجل العالمي للتبرع بالخلايا الجذعية معظمهم من الأوربيين والأمريكيين.

وشهدت الفعاليات انضمام الكثير من الحضور لسجل المتبرعين بالخلايا الجذعية وذلك عبر إجراء مسحة الفم للفئة العمرية ما بين 18 – 50 عاماً، وتعد من أحدث التقنيات المعمول بها عالمياً لمعرفة نوع تحليل الأنسجة وفصيلة الدم بدلا عن سحب عينة من الدم.

مقدمات المشروع في "الشورى" يأملن مناقشته قبل انتهاء الدورة السادسة

"تجنيس الأبناء" حلم 700 ألف سعودية.. هل يتحقق؟

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507742

فاطمة آل دبيس (الدمام)

فيما ارتفع معدّل عقود زواج السعوديات من أجانب إلى سبعة عقود يومياً والذي يعد رقماً غير مسبوق، تزيد مطالبات سعوديات متزوجات من أجانب بتجنيس أبنائهن، في وقت تجري تحت قبة الشورى جهود حثيثة لإدراج تعديلين على نظام الجنسية السعودية بما يكفل تجنيس أبناء السعوديات.

وتشير إحصاءات رسمية قبل عامين، إلى أن عدد السعوديات المتزوجات من أجانب 700 ألف امرأة، فيما يرشح العدد إلى الازدياد كون الزيجات في تصاعد مستمر.

ومنذ أعوام، برزت مطالبات منح الأجانب المولودين في البلاد، الجنسية السعودية، خصوصاً أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب والبالغة نسبتهن 10% من السعوديات، ويبرر المطالبون طلبهم إلى الاستفادة من أبناء السعوديات حتى يحد تدفق الأجانب الكثيف إلى البلاد، والحفاظ على التركيبة السكانية في المدن السعودية، كما يرون في مطالبتهم مساواة بين المواطن والمواطنة فيما يتعلق بجنسية أطفالهم.

فيما تنتظر عضوات في مجلس الشورى إدراج مقترحهن لتعديل مادتين في نظام الجنسية السعودية (تمنح بموجبهما أبناء السعوديات الجنسية) في جدول أعمال المجلس قبل انتهاء دورته السادسة، كشفت عضو مجلس الشورى الدكتورة هيا المنيع (إحدى مقدمات التوصية) في حديثها إلى «عكاظ» تحديد سن الرشد بـ 18 عاماً، حتى يعطى الأبناء حق تقرير المصير.

وتشير المنيع إلى أن الحكومة في البلاد تتعامل مع أبناء السعوديات كالمواطنين في حق التعليم المجاني وتقديم الرعاية الصحية، ودعمهم في العمل بالقطاع الخاص، من خلال احتسابهم في «نطاقات» كمواطنين، متسائلة في الوقت ذاته «لماذا لا يمنح أبناء السعوديات الجنسية؟».

وترى المنيع أنه «كما يحصل أبناء السعودي المتزوج من أجنبية، يحق للسعوديات أن يمنح أبناؤهن الجنسية»، معتبرة الخطوة مهمة ولها «عوائد إيجابية» على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

وعن إمكان مناقشة التعديل في المجلس قبل انتهاء دورته السادسة، تأمل المنيع إعطاء مجلس الشورى أولوية لتعديلات الأنظمة في جلساته القادمة «لأنها لب عمل المجلس»، لافتة إلى «صعوبة التكهن» في عرض الشورى للنظام من عدمه في المجلس الحالي، خصوصاً وأنه على مقربة من انتهاء الدورة السادسة. وتأمل عضو مجلس الشورى لطيفة الشعلان (إحدى مقدمات المشروع) في حديثها إلى «عكاظ» أن يحظى مشروع تعديل نظام الجنسية بما يمنح المرأة السعودية الحق في إكساب جنسيتها لأبنائها بالتأييد سواء في المجلس حين عرضه للنقاش والتصويت، أو لاحقا لدى صانع القرار. وقالت الشعلان إنه آن الأوان لرفع «التمييز الذي يعاني منه أبناء السعوديات الذين ولدوا على هذه الأرض المباركة ودرجوا فيها ولا يعرفون غيرها وطنا»، مشيرة إلى أن الخطوة المبدئية المناسبة اليوم «هي رفع تحفظ المملكة عن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من اتفاقية سيداو التي تنص على منح الدول الأطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل في ما يتعلق بجنسية أطفالها». وأكد عضو مجلس الشورى الدكتور غازي بن زقر تأييده للمشروع المقدم للمجلس والقاضي بمنح أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب الجنسية السعودية وذلك «لوجاهة وضرورة هذا التصحيح». وقال ابن زقر إن تجنيس أبناء السعوديات ضرورة لاتزان المجتمع وعدله، مبيناً أنه يوجد حذر تاريخي من إجراء هذا التعديل، ولكنه يرى أنه

وجب علاج المحاذير عن طريق تقنين إصدار التصاريح للسعوديين بالزواج من أجانب. واعتبر ابن زقر أن منح أبناء السعوديات الجنسية تصحيح للعمل بما فيه وجاهة وحفظ للحقوق.

.. واقتصاديون: يزيد من «القوى الوطنية العاملة»

عبدالله الجريدان (الخرج)

معلومات عديدة تتعلق بأعداد أبناء السعوديات المتزوجات من الأجانب، ومتوسط أعمارهم، وتخصصاتهم، وتوجهاتهم الدراسية، يطلبها محللون وخبراء اقتصاديون للوصول إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على إيجاد نظام لتجنيس أبناء السعوديات المتزوجات من الأجانب، لكن بعضهم ذهب بشدة إلى ضرورة تنفيذ القرار وربطه بشروط عدة، من بينها الحصول على الشهادات الجامعية المتخصصة، لا سيما أن ذلك سيزيد من القوى العاملة الوطنية.

ومن مبنى الغرفة التجارية الزجاجي في مدينة حائل (شمال البلاد)، القابع على شارع الشيخ حمود الحسين، يبين أمين عام «الغرفة» علي العماش في حديثه إلى «عكاظ»، أن أبناء المواطنات السعوديات المتزوجات من أجنبي، يعانون من إشكالية كبيرة تكمن في اندماجهم بالمجتمع، وحرمانهم من بعض الخدمات، إذ تتم معاملتهم كأجانب من حيث إتاحة بعض فرص العمل.

«هدر الموارد البشرية وقوة العمل»، هو الوصف الوحيد الذي وجده العماش تجاه وضع الكوادر الأجنبية من أبناء السعوديات، بغض النظر عن متطلبات الجهات الرسمية، إذ يرى أن بعضهم يضطر إلى ممارسة العمل بطرق غير نظامية وذلك بهدف الحصول على سبل العيش.

واعتبر المحلل الخبير الاقتصادي فضل البوعينين منح أبناء السعوديات المتزوجات من الأجانب الجنسية السعودية متطلبا «إنسانيا ماسا»، لكنه في المقابل احتاج إلى معلومات تكمن في إحصاءات الأبناء، وتخصصاتهم العلمية والنظرية، وذلك للوصول إلى نتيجة دقيقة للآثار المترتبة على هذا القرار.

ومن مطار إسطنبول أتاتورك، حيث يوجد المحلل الاقتصادي ورئيس جامعة الأعمال والتكنولوجيا بجدة الدكتور عبدالله دحلان منتظرا موعد إقلاع طائرته، يرى دحلان أن المشكلة الحقيقية تبرز في معاناة أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب، وعلى وجه الخصوص بعد سن الـ18، المتمثلة في حصولهم على الجنسية السعودية، إذ إنهم يظلون في قائمة غير السعوديين وتنطبق عليهم شروط الإقامة والكفالة.

بعد 4 أيام من نشرعكاظ .. الإفراج عن جثمان المتوفاة في مستشفى خاص!

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507667

أحمد السلمي (جدة)

بعد ثلاثة أيام مما نشرته «عكاظ» حول احتجاز مستشفى خاص لجثمان متوفاة منذ أكثر من أسبوعين (20 محرم الماضي) على خلفية المطالبة بفاتورة مليونية (تصل إلى 943 ألف ريال) قبل تخفيضها إلى 200 ألف ريال، تراجع المستشفى الخاص عن الاحتجاز مسلما الجثمان لذويها أمس (الثلاثاء) مكتفيا بالحصول على مبلغ 60 ألف ريال ومنحهم ورقة مخالصة.

ووقع زوج المتوفاة يوسف كبير في مركز شرطة السلامة على المخالصة وتسلم الجثمان إذ تم دفنها في مقبرة الحرازات بعد الصلاة عليها في مسجد الثنيان. وأوضح الزوج لـ «عكاظ» أنه وقع تنازلا للمستشفى، مبينا أنه لم يكن يريد منهم شيئا سوى تسلم الجثمان إكراما لها بدفنها لكنهم منعوه من ذلك وعلقوا تسليمه بسداد الفاتورة المستحقة.

وكانت «عكاظ» نشرت الجمعة الماضية (2016/11/4) خبر احتجاز جثمان متوفاة في مستشفى خاص بسبب الفاتورة، واتهم محمد يوسف كبير زوج المتوفاة المستشفى بالتسبب في خطأ طبي أسفر عن وفاتها، مبينا في تصريح سابق لـ«عكاظ»

أن زوجته -28 عاما- دخلت طوارئ المستشفى على قدميها وتعرضت لغيبوبة بعد عملية لإخراج الجنين المتوفى في بطنها وهو في الشهر الثامن، وتبين تعرضها لجلطة في المخ وتم تنويمها في العناية المركزة لنحو 45 يوما أكد خلالها الأطباء استقرار حالتها.

وقال «بعد وفاتها طالبوني بفاتورة تقترب من المليون ريال، وبعد مراجعة المدير الطبي خفضها إلى النصف وطلب سداد 450 ألف ريال وبعد شكوى لصحة جدة أكدوا أن الفاتورة تقلصت إلى النصف أيضا ووصل المبلغ إلى 200 ألف ريال واحتجزوا جثمانها بما يخالف التعليمات والأنظمة».

واستغرب الزوج هذا التنازل الأمر الذي يشكك في إجراءات إسعافها خلال تنويمها داعيا إلى تشكيل لجنة لكشف الخطأ الطبي والإفراج عن الجثمان لدفنه. وفيما اعتبرت صحة جدة احتجاز الجثمان بأنه غير نظامي أقر المدير التشغيلي بالمستشفى في تصريح سابق إلى «عكاظ» بأن مبلغ الفاتورة يصل إلى 200 ألف ريال، مبينا أن المتوفاة التي دخلت المستشفى بغرض الولادة مكثت في العناية المركزة 45 يوما بعد تعرضها لغيبوبة، لافتا إلى أن المتبقى حاليا 160 ألف ريال بعد توفير 40 ألف ريال من ذويها.

الصحة: سنغرم المستشفى

توعدت صحة جدة مستشفى خاصا بعقوبات لمخالفتها التوجيهات العليا واحتجازها الجثمان.

وأوضح المتحدث باسم الصحة عبدالله الغامدي لـ«عكاظ» أن الصحة ستغرم المستشفى الخاص عبر لجنة مختصة، وقال كان يجب عليهم تسليم الجثمان والمطالبة بمستحقاتهم المالية عبر الجهات المعنية.

ولفت إلى أنه في ما يتعلق بالخطأ الطبي هناك الهيئة الشرعية الطبية التي يترأسها قاض وتحدد العقوبات إذا ما واصل ورثة المتوفى الدعوى ضد المستشفى وفي حالة ثبوتها إذ يعرض الملف على أخصائيين واستشاريين لتحديد نوع الخطأ وثبوته مؤكدا أن الهيئة لا تتبع للصحة مطلقا.

انهيار جزء من سور مدرسة بالقطيف دون إصابات

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/707096

عبدالله الزهراني ـ الدمام

انهيار جزء من سور مدرسة بالقطيف دون إصابات انهار جزء من سور المدرسة الابتدائية للبنات، في بلدة النابية، في محافظة القطيف أمس دون إصابات، وذلك طبقًا للمعلومات الأولية.

وأوضح المتحدث الإعلامي، مدير العلاقات العامة والإعلام بتعليم المنطقة الشرقية، سعيد الباحص، أن سقوط الجزء المشار إليه من سور المدرسة، لم يسفر عن إصابات؛ بسبب عزل المنطقة المحيطة به، ومنع الاقتراب منها، لإجراء بعض الأعمال الإنشائية بها، وأضاف: إن منطقة السور المنهار، معزولة تمامًا، وبها فواصل تمنع الوصول إليه، مشيرًا إلى أنه سبق الرفع بعملية مقايسة، إلى جهة الاختصاص؛ لتنفيذ المشروع المتمثل في هدم، وإعادة بناء السور، بالإضافة إلى إنشاء صالة متعددة الأغراض في هذه المنطقة المعزولة، وترسيتها لبدء العمل فيها. وأشار إلى أنه تم اتخاذ إجراء احترازي، حيث وجهت الإدارة بإزالة الجزء المتبقي من السور، مع وضع حاجز معدني لفصل المنطقة، وحماية طالبات، ومنسوبات، المدرسة من أي ضرر.

14 مشروعاً للصحة النفسية وعلاج الإدمان بالمناطق

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165537

واس - الرياض

أوضحت وزارة الصحة أنه ضمن خططها المستقبلية فإن هناك توجها لإنشاء (14) مشروعا للصحة النفسية وعلاج الإدمان بجميع مناطق المملكة، وذلك في إطار جهودها المبذولة لتحسين وتجويد خدمات الصحة النفسية. وأبانت الصحة أن عدد مجمعات ومستشفيات الصحة النفسية بالمملكة بلغ (21) مستشفى سعتها السريرية (4046) سريرا، بالإضافة إلى أكثر من (99) عيادة نفسية ملحقة بالمستشفيات العامة والتخصصية، ويقوم على هذه الخدمات فرق طبية متخصصة حيث بلغ عدد الأطباء النفسيين (728) طبيبا نفسيا، و(3346) ممرضا، و(523) اختصاصيا نفسيا، و(909) اختصاصيين اجتماعيين.

ونوهت الوزارة بالدور الفاعل الذي تقوم به اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية التي تهدف لتعزيز الصحة النفسية بالمجتمع من خلال نشر الثقافة والوعي بالأمراض النفسية ومسبباتها وطرق التعامل معها ومساعدة المرضى النفسيين وأسرهم للحصول على الخدمات العلاجية والتأهيلية وتعزيز الوصول لحياة أفضل. وأكدت الصحة أن خدمة المريض النفسي عبارة عن منظومة متكاملة من الخدمات يشترك فيها عدد من الوزارات والجهات ذات العلاقة. مما يذكر أن مستشفيات الصحة النفسية والاجتماعية استقبلت العام الماضي (382762) مراجعا فيما بلغ عدد المنومين بالمستشفيات 33989 مريضا.

"العمل" تعتمد "الانكشاف المهني" لـ "تحقيق الأمان" في المهن الحرجة

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18422244

الرياض - «الحياة»

أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية مفرج الحقباني، صدور الموافقة الرسمية باعتماد الدراسة التحليلية لأوضاع سوق العمل، وواقع العمالة في القطاع الخاص، التي أعدتها الوزارة، لقياس اعتمادية سوق العمل على العمالة الوافدة في المهن والقطاعات والمناطق المختلفة، واعتماد مؤشرات الانكشاف المهني، التي أجريت بهدف تحقيق الأمان الاقتصادي والمهني في المهن الحرجة.

وشكر الحقباني القيادة على المتابعة المستمرة، وتوجيهاتها بتنفيذ ما تضمنته الدراسة من تحليل ومؤشرات، والعمل على تحقيق نسب التوطين اللازمة في المهن الحرجة، لتحقيق الأمان المهني.

وقال: «وجه المقام السامي الجهات الحكومية المشرفة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في هذا المشروع، للوصول إلى مستويات الأمان المهني المطلوبة، وتوجيه البرامج التعليمية والتدريبية التي تحقق الأهداف المطلوبة». مؤكداً أن «العمل» بدأت في التنسيق والتواصل مع هذه الجهات.

وأوضح أن المشروع يكشف هيمنة العمالة الوافدة على المهن الحرجة، ومعرفة الانكشاف المهني في حال مغادرة أعداد مؤثرة من الجنسيات المهيمنة إلى بلادها، إذا اقتضت الحاجة ذلك، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي قد تنتج من سيطرة الوافدين على القطاعات والمهن الحرجة في سوق العمل.
وأبان أن مؤشرات الانكشاف المهني تقيس مدى اعتمادية سوق العمل على العمالة الوافدة، ومدى مواءمة مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل ومعدلات الإنتاجية.
واستطرد: «سوق العمل في المملكة تعتمد حالياً على العمالة الوافدة في أداء الكثير من المهام الخدمية والإنتاجية في مختلف القطاعات، ولذا بات من واجب الوزارة أن تكون على اطلاع مستمر على تمركز هذه الجنسيات، ومتابعة ذلك في القطاعات الرئيسة أو النشاط الاقتصادي، أو اسم المهنة، على المستوى الوطني والمناطقي».
وبين وزير العمل والتنمية الاجتماعية، أن المشروع يهدف إلى إيضاح الطريق لتحقيق الأمان المهني، وهو الرصيد الوطني الكافي من العمالة الوطنية على المهنة، لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي من دون النظر للظروف والمتغيرات الخارجية، إذ يتفاوت الرصيد من قطاع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، بحسب نسب تفاوت جنسيات العمالة الأجنبية بين القطاعات والمناطق.
وأشار إلى أنه مع تقدم الوزارة اليوم تقنياً، أصبحت لديها مؤشرات متعددة لقراءة وضع سوق العمل، سواء بالمنظور الوطني أم المناطقي، وبجميع القطاعات الرئيسة وبجميع الأنشطة المدرجة بالقطاعات، وحتى مسميات المهن، وفقاً لقواعد بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
وقال: «يوضح أحد المؤشرات التفاوت العددي بين العمالة الوطنية والأجنبية في النشاط أو المهنة المستهدفة، ويرتفع هذا المؤشر في حال وجود هيمنة من جنسية أجنبية واحدة أو أكثر على النشاط أو المهنة، ويحوي المشروع مؤشرات أخرى مهمة، سواء في توزيع المهارات أم الأعمار بين العمالة الوطنية والوافدة، وحتى تفاوت معدلات التأنيث في ما تم توطينه من وظائف».

توبيخ ومراقبة اجتماعية للأحداث وتقنين التوقيف ومنع الانفراد بهم أثناء الضبط والتحقيق

سجن الحدث 15 سنة بجرائم عقوبتها القتل ونصف المدة للموجبة للحبس

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546696

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي
وافق مجلس الشورى يوم أمس الأربعاء على نظام الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث الذي انفردت بنشره "الرياض" وقرر معاقبة الحدث بالإيداع في دار الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز 15 سنة إذا كانت عقوبة جريمته تستوجب القتل نظاماً، وعددت مواده التدابير التي تتخذها المحكمة تجاه الحدث غير المتم للرابعة عشرة من عمره، ومن ذلك توبيخه وتحذيره، وتسليمه لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له الولاية، ومنعه من ارتياد أماكن معينه لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ومنعه من مزاولة عمل معين ووضعه تحت المراقبة الاجتماعية في بيئته الطبيعية لمدة لا تتجاوز سنتين، وإلزامه بواجبات معينه لمدة ثلاث سنوات، أما إذا كان الحدث متماً للرابعة عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالاً معاقباً عليها، ومنها ما هو معاقب عليه نظاماً فتطبق عليه العقوبات المقررة نظاماً، عدا العقوبة الجزائية التي تستوجب السجن، فيعاقب بالإيداع في الدار مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة الأعلى المقررة لذلك الفعل ودون التقيد بالحد

الأدنى لتلك العقوبة، محذراً في جميع إجراءات القبض والضبط والتحقيق من الانفراد أو الخلوة بالحدث ذكراً كان أو أنثى كما وضع وضابط لاعتبار البلاغات وتضمن أحكاماً عامة وتدابير لمن ارتكب فعلاً معاقباً عليها نظاماً لمن لم يتم سن الرابعة عشرة من الأحداث، وحدد مدد الإيقاف بغرض التحقيق وحالات الإيداع في دور الرعاية.
ويتكون مشروع نظام الأحداث الذي حصلت عليه "الرياض" من 23 مادة، تناولت الأولى تعريفات لبعض المصطلحات الواردة فيه كالحدث وهو كل ذكر أو أنثى أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره، وتناولت ثالث المواد إجراءات ضبط بلاغات الأحداث المدعين وسماع الشهود من الأحداث لتكون في مكان مناسب وبحضور ولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه، وقد فصلت المادة الرابعة أحوال المراعاة عند القبض على الحدث في حال التلبس ومن ذلك إبلاغ ولي أمره ومن يقوم مقامه، أما في غير حالات التلبس فيراعى حال الحدث وأن يكون القبض عليه بحضور والده ومن يقوم مقامه أو مندوب من دار الرعاية أو بما يمنع الخلوة أو الانفراد بالحدث، ويحاط ولي الأمر والحدث بالتهمة المنسوبة إليه وتحدد اللائحة إجراءات القبض.
وبينت المادة الخامسة من نظام الأحداث إجراءات التبليغ والتي لا تكون صحيحة إلا إذا بلغ ولي أمر الحدث، وفسرت المواد، السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة إجراءات الضبط والإيقاف، حيث منعت إيقاف الحدث لغرض التحقيق ما لم ترى هيئة التحقيق أن المصلحة تقتضي إيقافه وفي جميع الأحوال لا يوقف إلا في الدار ويكون الإيقاف مسبباً، ويرحل الحدث الذكر بصحبة ولي أمره أو من يقوم مقامه لأقرب محافظة أو مركز لمقر إقامته ليودع في دارها وإن تعذر والده فيصحبه مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية أو بما يمنع الانفراد به، وإن كان الحدث أنثى فترحل بصحبة محرم لها أو سجانه أو أكثر إن أمكن أو بما يمنع الخلوة، على أن ينتهي توقيف الحدث بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف على ألا تزيد في مجموعها على 15 يوماً من تاريخ القبض عليه، وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول فيرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق أو من يفوضه من نوابه ليصدر أمر التمديد لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي منها على عشرة أيام، ولا يزيد مجموعها على ستين يوماً من تاريخ القبض، ويتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه، وللمحكمة المختصة الموافقة على طلب تمديد التوقيف.
وحذر النظام هيئة التحقيق والادعاء العام من التحقيق مع الحدث دون وجود ولي أمره أو من يقوم مقامه أو بحضور محامٍ له أو باحث أو اخصائي اجتماعي ويكون التحقيق داخل الدار.
وتناولت مواد النظام أحكاماً عامة لمشروع النظام، فإذا أتم الحدث 18 سنة من عمره قبل انتهاء مدة الإيداع المحكوم بها عليه، فينقل للسجن لإتمام المدة الباقية، إلا إذا رأت المحكمة غير ذلك.

د. طيبة: الدراسات أثبتت أن المرض النفسي ذو علاقة كبيرة بالإجرام والارتباط بالفئات الضالة

صوت واحد.. يحول دون إنشاء أقسام وأجنحة نفسية في المستشفيات العامة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546697

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

حال صوت واحد فقط دون إقرار التوصية المشتركة بين وفاء طيبة وثريا عبيد، التي طالبت وزارة الصحة بإنشاء أقسام نفسية ضمن المستشفيات الوطنية في المملكة، تحتوي على أجنحة تنويم نفسية، وتخصيص ما يعادل 5% من أسرة كل مستشفى عام لهذه الأقسام.

وحصلت التوصية التي ناقشها أعضاء الشورى يوم أمس على 75 صوتاً مؤيداً بينما الأصوات النظامية لتكون التوصية قرارا هي 76 صوتا، لتسقط بذلك التوصية التي أكدت اللجنة الصحية على تحققها وفق رد الوزارة، لكن مقدمتها قالت "في حقيقة الأمر لا نتفق مع اللجنة في ردها على الإطلاق وذلك بناء على تواصلنا مع أطباء متخصصين نقلوا لنا الوضع من أرض الواقع، وكذلك حصولنا على دراسات ميدانية حول حالة الصحة النفسية وعلاجها في المملكة".

وأوضحت طيبة للمجلس وجود عيادات نفسية صغيرة في بعض المستشفيات العامة التابعة لوزارة الصحة، لكنها ترى أن هذه العيادات ذات إمكانات متواضعة، وتدار بطبيب نفسي وحيد، بدرجة أخصائي عام وليس استشاري متخصص، وبدون فريق متكامل ولا أجنحة تنويم نفسية، ولا أقسام نفسية متكاملة، بينما على سبيل المقارنة نجد في معظم تلك المستشفيات أقسام متكاملة لطب الأسنان، للعظام، للمخ والأعصاب وغير ذلك.

وأكدت د. طيبة أن الدراسات العالمية أثبتت أن المصابين بأمراض نفسية شديدة الوطأة، كالاضطراب ثنائي القطب واضطراب الفصام والاكتئاب الجسيم، لهم متوسط عمر أقل من غيرهم بسبب ازدياد أمراض السكر والسمنة والضغط والكوليسترول والقلب، وأشارت إلى دراسة سعودية، أظهرت بأن قرابة نصف المراجعين للعيادات النفسية أو المنومين بالأجنحة النفسية في السعودية، مصابون باضطرابات استقلابية متعددة ولا تسل عن رعايتهم الصحية في ظل اقتصار علاجهم على مستشفيات نفسية معزولة تماما وذات إمكانيات ضعيفة.!

وتضيف عضو لجنة الهيئات الرقابية وحقوق الإنسان، أن دراسة مسحية سعودية لخدمات الصحة النفسية بينت أن حالات الأمراض النفسية المزمنة مستمرة في ملء أسرة المستشفيات النفسية، وأن حوالي 90 في المئة من أسرة المستشفيات النفسية مغلقة بمثل هؤلاء المرضى، بسبب رفض الأسر استلام مرضاهم، أو الحاجة لإعادة التأهيل مع محدودية الخدمات الاجتماعية المساندة وعدم وجود بيوت منتصف الطريق، أو بسبب مخاوف استشاري الطب النفسي من قضايا قانونية ناتجة عن إخراج المريض، وبذلك يعمل المستشفى النفسي لدينا فقط بحوالي 10 في المئة من سعته السريرية، مع جيش من الإداريين والخدمات المساندة التي لا يحتاجها مما يؤدي الى هدر مالي وخسارة إنسانية.

وشددت طيبة على واجب المجلس في القيام بدوره في تطوير الخدمات النفسية في البلاد، فقد أثبتت الدراسات أن الأمراض النفسية هي أكثر الأمراض تأثيرا على الناتج القومي لأي دولة، وهذا لا يستقيم مع حق المريض في أن نساعده أن يكون شخصا منتجا، كما لا يستقيم مع مشاريعنا المستقبلية في رؤيتنا الجديدة، كما أن الدراسات أثبتت أن المرض النفسي ذو علاقة كبيرة بالإجرام والإرهاب والارتباط بالفئات الضالة.

وختمت طيبة مداخلتها بحث الأعضاء للتصويت بنعم على فكرة إنشاء أقسام نفسية متكاملة - عيادات وأجنحة تنويم – بنسبة 5 في المئة، على الأقل وهو - المعيار عالمي- من أسرة المستشفى وليس فقط عيادات في المستشفيات العامة، حتى نستطيع مجابهة المرض النفسي بقوة، وقالت" بذلك تكونون صوت من لا صوت له".

الشورى يطالب بالكفاءات الطبية السعودية وتمكين المجلس الصحي من إستراتيجية الرعاية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546841

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

طالب مجلس الشورى وزارة الصحة بتمكين المجلس الصحي السعودي من القيام بدوره في متابعة تنفيذ استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة وتضمين خطوات الإنجاز في التقرير السنوي للوزارة، وتذليل الصعوبات أمام تعيين الكفاءات الطبية السعودية من خريجي الجامعات المحلية والخارجية، ومنح مديريات الشؤون الصحية في المناطق الاستقلال الإداري والمالي، كما أقر إيجاد آلية لصرف الدواء لمستحقيه إلكترونياً من الصيدليات في مختلف مناطق المملكة أسوة بما هو معمول به في القطاعات الصحية الأخرى، والتوسع في برامج الجودة وسلامة المريض ومكافحة العدوى في المستشفيات بما فيها من معايير الأمن والسلامة وإجراءاتها واستكمال متطلبات اعتماد المنشآت الصحية حسب المعايير المتعارف عليها عالمياً في المجال الصحي والاستعانة بجهة مختصة محايدة في ذلك.

ودعا المجلس في توصيات اللجنة الصحية التي قدمها عبدالله العتيبي رئيس اللجنة الوزارة إلى تطوير مستشفيات ومراكز العيون القائمة حالياً في منطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية للرقي بخدماتها الصحية المقدمة للمرضى، وطالب وزارة الصحة بتضمين تقاريرها القادمة الإشارة إلى ما تم اتخاذه بشأن القرارات أو الأوامر أو التوجيهات السامية الصادرة حيال التقارير السنوية السابقة للوزارة.

إلى ذلك رفض المجلس بعد استماعه لأسباب عدم قبولها من رئيس اللجنة الصحية، رفض توصية لعضوه عبدالله نصيف طالب فيها وزارة الصحة بحفز أطباء الأسرة والمجتمع مادياً ومعنوياً للعمل في المراكز الصحة الأولية ومساواتهم بالاستشاريين في المستشفيات، وأوصى بالتحفيز لاستقطاب الأطباء والطبيبات السعوديين، وأسقط التصويت مناقشة توصيتين للعضو هدى الحليسي دعت إلى أن تعمل الوزارة مع شركات التأمين الصحي لإدراج علاج الأمراض النفسية ضمن الأمراض المكفولة تغطيتها في بوليصة التأمين العلاجية، كما طالبت بالتوسع في إنشاء مراكز العلاج النهاري والتأهيل النفسي لتقديم الرعاية طويلة الأمد للمرضى النفسيين المزمنيين.

وأجل الشورى توصيات إضافية أخرى على تقرير وزارة الصحة إلى جلسة مقبلة ومن أبرز تلك التوصيات، الإسراع في حصول الأسر السعودية على التأمين، وخفض أسعار الأدوية من خلال محاربة أساليب الاحتكار بأنواعه، وإلزام المستشفيات الحكومية والخاصة بتطبيق البرنامج الوطني للفحص المبكر لحديثي الولادة للحد من الإعاقة، وإضافة الفحص عن الانيميا المنجلية والثلاسيميا في البرنامج، وتصوية لدراسة تحديد مهام الصيدليات على بيع الأدوية والمستلزمات الصحية، وكذلك توصية لاعتماد الإجراءات الفنية التقنية والإدارية والمالية لتفعيل الملف الطبي الموحد للمواطنين وتذليل العقبات الخاصة بسرعة تبادل معلومات المستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفيات والمنشآت الصحية في القطاعين العام والخاص بما يكفل حماية الخصوصية لكل مستفيد، وإيجاد برنامج آلي الكتروني لتمكين المرضى والأطباء من تقييم الاستشاريين بشكل سنوي ومستمر.

"العمل" ترصد 369 مخالفة لاشتراطات عمل المرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546683

أسفرت الزيارات التفتيشية التي نفذتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ممثلة بوكالة التفتيش عن ضبط 369 مخالفة للاشتراطات الخاصة بعمل المرأة في عدة منشآت على مستوى المملكة، وتصدرت منطقة الرياض عدد المخالفات بواقع 137 مخالفة، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ56 مخالفة، ثم المنطقة الشرقية بـ52 مخالفة.

وكانت الفرق التفتيشية قد زارت منذ بداية العام الجاري وحتى الحادي والعشرين من شهر محرم الماضي 368 منشأة في كافة مناطق المملكة للتأكد من التزامها بالأنظمة والضوابط الخاصة بعمل المرأة، وفي هذا السياق أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حرصها على توفير البيئة المكانية الآمنة والمنتجة والمستقرة الملائمة التي تمكن المرأة العاملة من أداء مهامها الوظيفية بكل خصوصية واحترافية.

وأشارت الوزارة إلى استمرار الجولات التفتيشية لضبط مخالفي أنظمة عمل المرأة، وذلك بهدف تهيئة البيئة اللائقة بالمرأة السعودية، ومن ثم زيادة مشاركتها في سوق العمل، بما يضمن تحقيق رؤية المملكة 2030.

ودعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عملاءها بالإبلاغ عن مخالفات نظام العمل والقرارات الوزارية، من خلال الموقع الإلكتروني «معا للرصد» على الرابط https://rasd.ma3an.gov.sa/؛ أو الاتصال على هاتف خدمة العملاء الموحد (19911)، حيث ستتعامل الوزارة فورياً مع البلاغات، وذلك حرصاً منها على تحسين وتطوير بيئة سوق العمل وضبطها.

ضبط قائد حافلة مدرسية عكس اتجاه السير بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545123

الرياض - أحمد الشمالي

أفاد المتحدث الرسمي للإدارة العامة للمرور العقيد طارق الربيعان أن شعبة السير بمرور الرياض قبضت على قائد الحافلة المدرسية الذي ظهر له مقطع "فيديو" انتشر بوسائل التواصل الاجتماعي عندما كان عاكساً لاتجاه السير في شارع الإمام مسلم بحي الشفا في مدينة الرياض.

وأوضح العقيد الربيعان أنه تم عرض أوراقه على هيئة الفصل بالمخالفات المرورية وصدر حكم الإيقاف عليه مع تحرير جميع المخالفات المرتكبة وتطبيق الإجراءات الرسمية مع الجهة المشغلة، مؤكداً أن الإدارة لن تتهاون في تطبيق العقوبات على من يتجاوز الأنظمة المرورية.

إقرار تأسيس مكاتب في الدول المستهدفة لجذب استثماراتها للمملكة ودعمها بسعوديين

إعادة الأموال الوطنية المهاجرة للحد من مخاطر الضرائب والرسوم والتأميم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546695

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

تأكيداً لانفراد "الرياض" أقر مجلس الشورى يوم أمس الأربعاء توصية لدراسة أسباب توجه المستثمرين السعوديين الاستثمار في الخارج، والعمل على تذليل كافة المعوقات وتوفير بيئة جاذبة ومشجعه للاستثمار المحلي وتوطينه، وتستهدف الدراسة بحث أسباب توجه المستثمرين السعوديين للاستثمار في الخارج، وتنحصر في استثمارات رجال الأعمال السعوديين والشركات الخاصة ذات رأس مال سعودي، وحسب مقدمها عبدالله الحربي ليس المقصود بها استثمارات الدولة كالصناديق السيادية والشركات العملاقة كأرامكو وسابك. ونجحت التوصية بـ 76 صوتاً وطالب بها المجلس هيئة الاستثمارات بعد أن بررها صاحبها بتدفق أموال المستثمرين السعوديين إلى الخارج يعزوه المستثمرون أنفسهم إلى تعقيدات أنظمة الاستثمار الداخلية وهذا ما يدعوهم للبحث عن فضاءات استثمارية مرنة في الخارج، كما أنها تسعى لاحتواء المستثمرين السعوديين واحتضان استثماراتهم والحيلولة دون استثمارها في الخارج، وتنويع لمصادر الدخل المحلي وتقليص للاعتماد شبه الكلي على الموارد النفطية.

ويؤكد الحربي أن في عودة الاستثمارات السعودية من الخارج مردود هائل على الاستثمارات الداخلية سيولة ونقلاً للتقنية والخبرة وعاملاً مساهماً في الحد من البطالة، ويرى أهمية توصيته بمعالجة ما تعاني منه الاستثمارات السعودية بالخارج من مخاطر فادحة في مقدمتها الضرائب والرسوم المبالغ فيها، إضافة إلى خطر التأميم وهو أن تعوم بعض الدول لصالحها مبالغ المستثمرين لمشاكل اقتصادية كالإفلاس أو سياسية وتضيع حقوق المستثمرين، وكذلك أصبحت هناك شروط معقدة في بعض البنوك الأجنبية لاستقبال الودائع الشخصية الخارجية، ويقول الحربي: "إن الاستثمار في الوطن أكثر أمنا واستقرارا وإن حجم الاستثمارات السعودية في الخارج تحتم إعادة النظر، بما يراعي مصلحة الوطن والمواطن، وبما يحقق مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة".

وكان مجلس الشورى قد طالب الهيئة العامة للاستثمار بالاستمرار في تكثيف جهودها لمتابعة التراخيص الممنوحة للمستثمرين، وتمكينها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، ودعاها إلى تأسيس مكاتب جذب للاستثمارات في الدول المستهدفة، ودعمها بكوادر سعودية مؤهلة، وأقر منح الهيئة العامة للاستثمار المرونةَ المالية لتنفيذ مهامها؛ مع الحفاظ على الحوكمة من خلال مجلس إدارتها، وتوحيد وتنسيق الجهود بين الهيئة العامة للاستثمار والجهات الأخرى، في الترويج الخارجي للاستثمار المباشر في المملكة.

مراقبة اجتماعية للأحداث وتقنين التوقيف ومنع الانفراد بهم أثناء الضبط والتحقيق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546842

الرياض - عبدالسلام محمد البلوي

وافق مجلس الشورى يوم أمس الأربعاء على نظام الإجراءات المتعلقة بقضايا الأحداث الذي انفردت بنشره "الرياض" وقرر معاقبة الحدث بالإيداع في دار الرعاية الاجتماعية مدة لا تتجاوز 15 سنة إذا كانت عقوبة جريمته تستوجب القتل نظاماً، وعددت مواده التدابير التي تتخذها المحكمة تجاه الحدث غير المتم للرابعة عشرة من عمره، ومن ذلك توبيخه وتحذيره، وتسليمه لمن يعيش معه من الأبوين أو لمن له الولاية، ومنعه من ارتياد أماكن معينه لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، ومنعه من مزاولة عمل معين ووضعه تحت المراقبة الاجتماعية في بيئته الطبيعية لمدة لا تتجاوز سنتين، وإلزامه بواجبات معينه لمدة ثلاث سنوات، أما إذا كان الحدث متماً للرابعة عشرة من عمره وقت ارتكابه فعلاً أو أفعالاً معاقباً عليها، ومنها ما هو معاقب عليه نظاماً فتطبق عليه العقوبات المقررة نظاماً، عدا العقوبة الجزائية التي تستوجب السجن، فيعاقب بالإيداع في الدار مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى للعقوبة الأعلى المقررة لذلك الفعل ودون التقيد بالحد الأدنى لتلك العقوبة، محذراً في جميع إجراءات القبض والضبط والتحقيق من الانفراد أو الخلوة بالحدث ذكراً كان أو أنثى كما وضع وضابط لاعتبار البلاغات وتضمن أحكاماً عامة وتدابير لمن ارتكب فعلاً معاقباً عليها نظاماً لمن لم يتم سن الرابعة عشرة من الأحداث، وحدد مدد الإيقاف بغرض التحقيق وحالات الإيداع في دور الرعاية.

ويتكون مشروع نظام الأحداث الذي حصلت عليه "الرياض" من 23 مادة، تناولت الأولى تعريفات لبعض المصطلحات الواردة فيه كالحدث وهو كل ذكر أو أنثى أتم السابعة ولم يتم الثامنة عشرة من عمره، وتناولت ثالث المواد إجراءات ضبط بلاغات الأحداث المدعين وسماع الشهود من الأحداث لتكون في مكان مناسب وبحضور ولي أمر الحدث أو من يقوم مقامه، وقد فصلت المادة الرابعة أحوال المراعاة عند القبض على الحدث في حال التلبس ومن ذلك إبلاغ ولي أمره ومن يقوم مقامه، أما في غير حالات التلبس فيراعى حال الحدث وأن يكون القبض عليه بحضور والده ومن يقوم مقامه أو مندوب من دار الرعاية أو بما يمنع الخلوة أو الانفراد بالحدث، ويحاط ولي الأمر والحدث بالتهمة المنسوبة إليه وتحدد اللائحة إجراءات القبض.

وبينت المادة الخامسة من نظام الأحداث إجراءات التبليغ والتي لا تكون صحيحة إلا إذا بلغ ولي أمر الحدث، وفسرت المواد، السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة إجراءات الضبط والإيقاف، حيث منعت إيقاف الحدث لغرض التحقيق ما لم ترى هيئة التحقيق أن المصلحة تقتضي إيقافه وفي جميع الأحوال لا يوقف إلا في الدار ويكون الإيقاف مسبباً، ويرحل الحدث الذكر بصحبة ولي أمره أو من يقوم مقامه لأقرب محافظة أو مركز لمقر إقامته ليودع في دارها وإن تعذر والده فيصحبه مندوب من وزارة الشؤون الاجتماعية أو بما يمنع الانفراد به، وإن كان الحدث أنثى فترحل بصحبة محرم لها أو سجانه أو أكثر إن أمكن أو بما يمنع الخلوة، على أن ينتهي توقيف الحدث بمضي خمسة أيام، إلا إذا رأى المحقق تمديد مدة التوقيف على ألا تزيد في مجموعها على 15 يوماً من تاريخ القبض عليه، وفي الحالات التي تتطلب التوقيف مدة أطول فيرفع الأمر إلى رئيس هيئة التحقيق أو من يفوضه من نوابه ليصدر أمر التمديد لمدة أو مدد متعاقبة لا تزيد أي منها على عشرة أيام، ولا يزيد مجموعها على ستين يوماً من تاريخ القبض، ويتعين بعدها مباشرة إحالته إلى المحكمة المختصة أو الإفراج عنه، وللمحكمة المختصة الموافقة على طلب تمديد التوقيف.

وحذر النظام هيئة التحقيق والادعاء العام من التحقيق مع الحدث دون وجود ولي أمره أو من يقوم مقامه أو بحضور محامٍ له أو باحث أو اخصائي اجتماعي ويكون التحقيق داخل الدار.

وتناولت مواد النظام أحكاماً عامة لمشروع النظام، فإذا أتم الحدث 18 سنة من عمره قبل انتهاء مدة الإيداع المحكوم بها عليه، فينقل للسجن لإتمام المدة الباقية، إلا إذا رأت المحكمة غير ذلك.

• ملتقى قضائي" يناقش القضايا الأسرية في جدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546684

جدة - أحمد الهلالي
في الوقت الذي سجلت محافظة جدة تزايداً في حجم القضايا الأسرية بنسبة 50% عن العام الماضي، تحتضن المحافظة خلال الأيام المقبلة ملتقى لـ"قضايا الأحوال الشخصية"، سيناقش من خلاله مواضيع مهمة، أبرزها قضايا إثبات النسب، والإرث، والتركات، والهبة، والوصية، وحصر الورثة من خلال الأحكام، وإجراءات الإثبات، وحصر التركة (الأموال الثابتة والمنقولة)، والأسهم، والراتب التقاعدي.
ويتضمن الملتقى الذي سيشهد حضور شخصيات بارزة في القضاء، لمناقشة منازعات التركات، والاختصاص القضائي، والصلح والتحكيم في التركات، وتنفيذ أحكام التركات، والقضايا الزوجية، أبرزها قضايا الطلاق والفسخ، والخلع، والعضل، وأحكام الحجر، وقضايا الحضانة، والزيارة والنفقة، متضمنة نفقة الأبناء، والعزل، والأقارب.

القبض على مطلوب تهجم على رجال الأمن في العاصمة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546673

الرياض - مناحي الشيباني
ألقت شرطة منطقة الرياض القبض على أحد المطلوبين للجهات الأمنية في قضية ابتزاز مواطنة وتهديدها بنشر صورها، وذلك عقب محاولته مقاومة رجال الأمن وإشهار سلاح أبيض "سكين" على الجهات الضابطة.
وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة العقيد فواز الميمان أنه بناء على البلاغ الذي تقدمت به إحدى المواطنات المتضمن تعرضها للابتزاز من قبل أحد الأشخاص وتهديده لها بنشر صورها، عليه فقد تمكنت إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة الرياض من تحديد الاشتباه في مواطن في العقد الرابع من العمر بعد التحقق من صحة الاتهام، وحال ضبطه قاوم رجال الأمن وأشهر سلاحاً أبيض "سكين"، حيث تمت السيطرة عليه بما يقتضيه الموقف من حزم بدون حدوث أي إصابات.
وأشار العقيد الميمان إلى أنه جرى إيقافه وإشعار فرع هيئة التحقيق والادعاء بمنطقة الرياض لاستكمال التحقيق حسب الاختصاص وتطبيق نظامي الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم المعلوماتية بحقه.

بمشاركة 12 دولة وعدد من المنظمات والهيئات الدولية

ولي العهد يرعى الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت.. الثلاثاء المقبل

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161110/ln52.htm

«الجزيرة» - علي بلال / تصوير - فتحي كالي:
يرعى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية يوم الثلاثاء المقبل الملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وذلك في فندق الريتزكارلتون بالرياض ويستمر لمدة 3 أيام، والذي ينظمه الأمن العام بالتعاون مع عدد من جهات وزارة الداخلية والوزارات الحكومية بمشاركة دولية وأقليمية ومحلية.
وأوضح مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان بن أحمد الغامدي خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس في نادي ضباط قوى الأمن بالرياض، أن الملتقى سيشارك فيه أكثر من 12 دولة و15 جهة والعديد من المنظمات المجتمعية والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية والإقليمية المختصة من خلال عرض تجاربها الوقائية الناجحة التي أسهمت في معالجة مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وحمايتهم من الإيذاء، حيث بنى الأمن العام رؤيته العلاجية للحماية من الإباحية واستغلال الأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية.
وقال اللواء الغامدي: يتركز الملتقى في رؤيته على تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال تعزيز القيم والمفاهيم وتبادل المعلومات في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال، ومن هذا المنظور ركز الأمن العام في هذا الملتقى على عدد من الأهداف التي تنطلق من الرسالة الهادفة لتعميق الخبرات والمهارات بين المشاركين بما يخدم الوقاية، وذلك بالعمل على نشر التوعية الوقائية بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية وعرض نماذج إقليمية ودولية إضافة إلى العمل بكل اقتدار لحماية المجتمع من مخاطر هذا الداء، وذلك بالنهوض بالجانب الأسري والرقابة مع العمل على تكاتف الجهات الأمنية مع المؤسسات التي تقدم خدمات الإنترنت، وذلك بتأمين الشبكة العنكبوتية من مخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال والاستفادة من التجارب الدولية المختصة في هذا المجال تبيان أساليب استخدام الإنترنت ووسائل التقنية في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال وأساليب التصدي لها الوقوف على أهمية التدابير القانونية والنظامية في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال ومدى فاعليتها وتعزيز الدور الوقائي للأسرة والمؤسسات الاجتماعية المختصة والعمل على نشر الوعي الوقائي بمخاطر الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ووسائل الفضاء السيبراني وإبراز الجهود الوطنية في مجال الوقاية والتصدي والمكافحة لجرائم الاستغلال الجنسي للأطفال وسيكون شعار الملتقى «شراكة عالمية للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت».
وأوضح اللواء الغامدي أن الملتقى يتضمن عدداً من المحاور هي: مفهوم وطبيعة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت والفضاء السيبراني، معالجة مختلف الأساليب التقنية عبر الإنترنت المستخدمة في مجال الاستغلال الجنسي للأطفال، الوسائل والطرق والأساليب التقنية المختلفة لتأمين الشبكة العنكبوتية خلال استعمالها من طرف الأطفال، تبيان مختلف التدابير والإجراءات والبرامج الوقائية المستخدمة في مجال الوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال باستعمال الشبكة العنكبوتية ووسائل التقنية، سبل التعرف على المتورطين في الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت ومتابعتهم قضائياً.

وزارة العدل تطلق خدمة "الإشعارات العدلية"

عبر رسائل SMS

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161110/lp1.htm

الجزيرة - المحليات:

أطلقت وزارة العدل رسميًّا خدمة «الإشعارات العدلية» عبر رسائل نصية (SMS)، تصل لهواتف المستفيدين من محاكم الدرجة الأولى (العامة والجزائية والأحوال الشخصية)، بعد إطلاقها سابقًا في محاكم التنفيذ، لتوفير وقت وجهد المستفيدين، وتسهيلاً عليهم في معرفة جميع ما يتم بشأن معاملاتهم منذ بداية ورودها إلى المحكمة حتى وقت إنجازها، دون الحاجة إلى زيارة المحكمة، كما توفر على المحاكم ذاتها الجهد المبذول في تنفيذ تلك الإجراءات.

وأنهت وزارة العدل - بالتعاون مع (مركز المعلومات الوطني) - استعداداتها التقنية لتفعيل خدمة الإشعارات اللحظية، ومجريات سير معاملات المستفيدين، وإبلاغهم بتأجيل جلساتهم مع ذكر المبررات عبر رسائل نصية على هواتفهم. وتلك الخدمة ستمكّن المستفيدين من المرافق العدلية من الاطلاع المباشر على كل إجراء يطرأ على معاملاتهم. وتتضمن الخدمة 10 أنواع من الإشعارات العدلية؛ إذ تم تطبيق الخدمة في محاكم مدينتي الرياض والدمام، على أن يتم تطبيقها في بقية محاكم المدن الأخرى خلال الفترة المقبلة.

وكانت الوزارة - ممثلة في وكالة الشؤون القضائية ووكالة التخطيط والتطوير والمعلومات - قد أتمت إعداد خدمة الإشعارات العدلية التي تتيح لمحاكم الدرجة الأولى تنفيذ بعض الأوامر القضائية آليًّا، وإشعار المعني بـ»رسالة نصية» بما تم من إجراء متخذ من قِبل الدائرة القضائية.

وأشارت الوزارة إلى أنه إيمانًا بأهمية تفعيل التقنية، والاستفادة منها في المنظومة العدلية، فقد سعت إلى إيجاد عدد من الشراكات مع الجهات الحكومية، وتفعيل الربط الإلكتروني مع تلك الجهات اختصارًا للوقت والجهد، ولتحقيق سرعة إنجاز القضايا.

وأوضح وكيل الوزارة للشؤون القضائية، الشيخ عبدالرحمن بن نوح، أن خدمة الإشعارات العدلية التي أُطلقت بالتعاون مع (مركز المعلومات الوطني) عبارة عن رسائل نصية، ترسل للمستفيد بناء على صدور أمر قضائي ضده، أو بعض الإجراءات من قِبل المحكمة، كتأجيل مواعيد الجلسات، أو تحديد سير المعاملة وانتقالها بين أقسامها.

وأشار إلى أنه سبق تفعيل هذه الخدمة عملية إعداد متطلباتها القضائية ومراجعتها من قِبل وكالة الشؤون القضائية في وزارة العدل، كما أنه قبل التفعيل تمت مراعاة تطبيق الأنظمة العدلية كنظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية واللوائح التنفيذية؛ وذلك للتأكد من سلامة الإجراءات، وضمان عدم مخالفتها تلك الأنظمة.

وأبان أن الوزارة قسّمت الإشعارات العدلية إلى قسمين: الأول «الإشعارات العدلية المبنية على أوامر قضائية، يتطلب فيها الربط مع وزارة الداخلية لتنفيذ تلك الإجراءات».

وهذه تنقسم إلى 8 أنواع.

أما الثاني فيعتمد نوعين، يختصان بـ«الإشعارات العدلية لبعض الإجراءات داخل المحكمة».

أعدتها شركة تطوير للمباني.. وتهدف إلى تقديم خدمات متكاملة

وزير التعليم يطلق خدمة اعتماد تصاميم المدارس الأهلية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161110/ln50.htm

«الجزيرة» - ناصر السهلي:

أطلق معالي وزير التعليم الدكتور أحمد بن محمد العيسى أمس، خدمة اعتماد تصاميم المدارس الأهلية، التي أعدتها شركة تطوير للمباني إستراتيجية جديدة، لتكون الخيار الأول لدى المستثمرين في قطاع المدارس الأهلية والأجنبية، ويأتي ذلك انطلاقاً من برنامج التحول الوطني 2020، وبناءً على قرار معالي وزير التعليم القاضي بإسناد تقديم الدعم الفني والهندسي للخدمات الخاصة بالتعليم الأهلي والأجنبي في وزارة التعليم إلى شركة تطوير للمباني.

وتهدف الخدمة التي تقدمها شركة تطوير للمباني إلى تقديم خدمات متكاملة وتقنيات عصرية وحلول متميزة ذات جودة عالية ترقى لتطلعات واحتياجات عملائها وتعزّز المرونة، وتحقق التكامل وترسخ مكانتها الرائدة في ربط الخدمات بين المستثمرين وجميع الأطراف الأخرى بما يتوافق مع المعايير الأساسية، وتحقيق القيمة المثلى للمستثمرين والكفاءة العالية وإثبات دورها الريادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على نتائج ناجحة بوقت أسرع و ثقافة عمل جذابة.

وأوضح رئيس شركة تطوير للمباني المهندس فهد بن إبراهيم الحماد أنه تم استحداث وحدة تتولى إدارة خطة تنفيذ حيثيات القرار واعتماد التصاميم وحصر وجمع المعلومات والأدلة من خلال البوابة المتكاملة التي تم إنشاؤها على موقعها الإلكتروني (www.tbc.sa)، وعقد ورش عمل مع لجنة التعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية ومع الجهات المعنية بالوزارة، بهدف معرفة المتطلبات وتحديد التحديات التي يواجهونها للبدء بتطوير معايير التصميم لتنفيذ المباني التعليمية للمراحل كافة.

وأضاف أنه تم إعداد دليل إجرائي لاعتماد التصاميم (دليل الحد الأدنى لمعايير تصميم مدارس التعليم الأهلي والأجنبي وإجراءات الاعتماد)، وتنظيم وتيسير الخدمة للمستثمرين في مجال التعليم الأهلي والأجنبي، الذي يوضح آلية اعتماد تصاميم المباني التعليمية، وتفصيل معايير الفراغات التعليمية، ومساحة الطالب، والخدمات وغيرها من الاحتياجات التي تسهم في رفع كفاءة المباني لتحقيق وظيفتها وتسريع عملية المراجعة والاعتماد بكفاءة عالية تدعم المستثمر وتحقق الهدف وهو رفع جودة وكفاءة التعليم في المملكة، بحسب رؤية المملكة لعام 2030 .

يذكر أن شركة تطوير للمباني وضعت خطوط التصميم الأساسية للمستثمر في الفراغات التعليمية دون الإدارية الذي يشترط تحقيقها كحد أدنى، إضافة إلى معايير المديرية العامة للدفاع المدني للأمن والسلامة ومتطلبات وزارة الشؤون البلدية والقروية ودليل مركز الملك سلمان الإرشادي للوصول الشامل، لتكون ركيزة المستثمر بالإبداع والتوسع والابتكار بما يخدم البيئة التعليمية لتنشئة أجيال تحقق أهداف الوطن السامية، ويكون لها دور حيوي في تحقيق إستراتيجية وزارة التعليم في رفع مساهمة القطاع الخاص في التعليم وتسريع وتفعيل رؤية المملكة 2030.

ضمن التقنية الحديثة إصدار رخصة البناء خلال 24 ساعة من تاريخ التقديم

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161110/ln54.htm

«الجزيرة» - عبدالرحمن المصيبيح:
ضمن الإنجازات التي حققتها أمانة منطقة الرياض من خلال التقنية الحديثة إصدار رخصة البناء خلال 24 ساعة من وقت التقديم وبذلك يضمن المراجع إنجاز معاملته في أسرع وقت ممكن، كما يسهم مركز التحكم والمراقبة بمهام ومسؤوليات لأحدث ما توصلت إليه تقنية المراقبة من خلال كاميرات الرصد وأجهزة التحكم المتطورة وكذلك مراقبة الطرق وتصريف السيول ومراقبة الإنارة وكذلك شبكة الإنارة عبر نظام إلكتروني يقوم بالتحكم والمراقبة لجميع عناصر الشبكة لمعرفة الأعطال التي تحدث لحظياً وتحديد أماكنها بدقة بالإضافة إلى الترشيد في استهلاك الكهرباء عن طريق الإخفات التدريجي للأحمال، وكذلك مشروع ترقيم ورفع إحداثيات عناصر شبكة الإنارة في مدينة الرياض؛ والذي يهدف إلى بناء قاعدة بيانات وترقيم لأكثر من (370.000) عامود إنارة، وعدد (3000) محطة إنارة من خلال نظام ترقيم ورفع إحداثيات عناصر شبكة الإنارة (الأعمدة والمحطات) كمشروع متكامل يشمل جمع وحصر وتوثيق ومعالجة البيانات وتقييم حالة الأعمدة والمحطات.
وكذلك نظام المراقبة والتحكم عن بعد للأنفاق باستخدام نظام «الاسكادا»، حيث يتم مراقبة مستويات المياه داخل الخزانات التجميعية وتشغيل المضخات عن بعد وتأمين الطاقة الاحتياطية لتشغيل الإنارة والمضخات في حال انقطاع التيار، ومن إنجازات الأمانة عرض لمعدة فحص وتقيم الطرق والتي تعد من أحدث التقنيات المطبقة عالمياً، وتحتوي المعدة التي تعمل عبر ثلاثة أنظمة على نظام مسح تصويري رقمي ثلاثي الأبعاد لتقيم عناصر الطرق باستخدام تقنية الليزر والمسح الضوئي، وكذلك مركز أمانة منطقة الرياض «940»، حيث تم ربط كافة بلديات محافظات منطقة الرياض والبالغ عددها (47) بلدية بمركز طوارئ الأمانة؛ وذلك لتقديم الخدمات التنموية والبلدية في نطاق البلديات، وأن ربط بلديات محافظات المنطقة سيسهم في سرعة تقديم الخدمات من قبل الجهات الخدمية المختصة، حيث يستقبل الرقم الموحّد (940) كافة البلاغات والشكاوى والاقتراحات المتعلقة بالخدمات البلدية وتوصيلها إلى الجهة التنفيذية من خلال نظام آلي يربط جميع الإدارات المعنية بالجهة المسؤولة عن تنفيذ البلاغات، حيث يقوم النظام بإرسال البلاغ فور وصوله إلى الجهة التنفيذية عبر عدة وسائل آلية منها (الفاكس - ربط المركز بكافة الجهات التنفيذية من خلال شبكة إلكترونية، بريد إلكتروني، رسائل جوال) وكذلك الرد على الاستفسارات المتعلقة بكافة الخدمات المقدمة من قبل الأمانة، والتعامل مع طلب المتصل بإرسال رسالة لجواله تفيده برقم بلاغه والجهة التي تم توجيه البلاغ إليها، وفي حالة التنفيذ يتم إرسال رسالة لجوال المتصل تفيده بتنفيذ البلاغ، وأيضاً في حالة عدم التنفيذ يتم إرسال رسالة للمتصل تفيده بحالة بلاغه.

د. اليوسف يناقش الخطة الاستراتيجية لديوان المظالم

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161110/ln2.htm

«الجزيرة» - وهيب الوهيبي:
رأس رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف صباح أمس بمقر الديوان الاجتماع الأول للجنة الإشرافية العليا لاستراتيجية ديوان المظالم 1437– 1442هـ (2020).
وتم الاطلاع على نتائج تطبيق الخطة الاستراتيجية وتوصيات اللجنة التنفيذية في هذا الخصوص.
كما تمت مناقشة عدد من المحاور تمثلت في تحديد الإدارات المالكة لعدد من مبادرات الخطة التنفيذية وتحديد منهج المتابعة للخطط التشغيلية ومناقشة تقرير إدارة التخطيط الاستراتيجي في تطبيق الخطة الإسترتيجية، وقد تم اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات اللازمة.
يذكر أن رئيس ديوان المظالم سبق وأن أصدر قراراً يقضي بتشكيل لجنة إشرافية عليا لاستراتيجية الديوان برئاسته وعضوية معالي نائبه وعدد من قيادات الديوان على أن تتولى هذه اللجنة رسم السياسات المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الديوان 1437– 1442هـ (2020) ومتابعتها وتقويمها والتأكد من انتظام سير العمل في الخطط التشغيلية لها وكذلك اعتماد المبادرات والبرامج والمشاريع الجديدة بالإضافة إلى إعادة النظر في المبادرات والبرامج والمشاريع بعد الاطلاع على البيانات التي تبين مستوى الإنجاز فيها والنتائج المترتبة على التغيرات التي قد تطرأ على البيئة الخارجية على أن تعقد اللجنة اجتماعها بصفة دورية كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الحاجة لذلك، تحقيقاً لمنهجية رؤية المملكة 2030.

والد طفل الخميس: الجثة المتحللة ليست لابني

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=283747&CategoryID=3

أبها: سعيد آل ميلس 09-11-2016 11:45 PM
أكد والد طفل خميس مشيط المفقود منذ ولادته ظافر الشهراني أن الجثة المتحللة التي قدمتها له المستشفى ليست لابنه، مطالبا الجهات المختصة بكشف غموض القضية. وقال الشهراني لـ"الوطن" إن "القضية ما زالت تدور بين جهات التحقيق وصحة عسير، ومصير ابننا الذي فقدناه منذ إنجابه في مستشفى خميس مشيط المدني بتاريخ 27/ 8/ 1435 غامض، وآخر ما أبلغتني به هيئة التحقيق بخميس مشيط أنه سيتم استدعاء جميع المواليد الذين ولدوا في ذلك الشهر، وإخضاعهم لفحوص الحمض النووي D N A". وأضاف أن "إمارة منطقة عسير وجهت أخيرا بإعادة التحقيق مع كل الأطباء والممرضات الذين تعاملوا مع الطفل أثناء ولادته حتى وفاته"، مشيرا إلى أنه إذا لم يكن الطفل الموجود في ثلاجة الموتى تابعا لأسرته، فمن تكون أسرته الحقيقية؟.
وأوضح الشهراني أن "المستشفى قدم لي جثة وزعموا أنها لابني، ولكني رفضتها لعدم وجود تقارب في الشبه بيني وبينها، ولأن الجثة تحللت أجزاء منها"، مشيرا إلى استغرابه من تلف الجثة رغم حفظها في ثلاجة الموتى. وتابع قائلا "عندما حضرت مع فريق الطب الشرعي، الذي كان يتعامل مع الجثة، كانت هناك أجزاء منها تتساقط في المشرحة بسبب تحللها، وهذا دليل على أنها لم تكن محفوظة في الثلاجة، وتم إحضارها من جهة غير معلومة". وطالب الشهراني إمارة المنطقة بحسم القضية حتى يعرف مصير ابنه، مؤكدا أنه وزوجته يعيشان ما يزيد على العامين ونصف العام أوضاعا سيئة. وكانت "الوطن" نشرت تفاصيل القضية على مدى عامين، عندما توفي طفل بعد ولادته في أحد المستشفيات في خميس مشيط، وعند تسليم جثته لوالده رفض استلامها، معبرا عن شكوكه حولها، مما دفع المستشفى إلى إجراء تحليل الحمض النووي الذي أثبت أن الجثة لا تنتمي للمواطن.

ملاحقة مسؤول استهدف رئيس مركز برصاصتين

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283751&CategoryID=5

أبها: الوطن 10-11-2016 12:22 AM
تلاحق الجهات الأمنية في منطقة عسير مسؤولا تورط في إطلاق النار على رئيس مركز الأمواه سعيد الشهراني أمس، مما أدى إلى إصابته برصاصتين ونقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. واطمأن أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد، على صحة المصاب باتصال هاتفي، كما وجه الجهات الأمنية بسرعة القبض على الجاني وتقديمه للعدالة.
وفيما علمت «الوطن» أن المتورط يعمل مسؤولا حكوميا في المنطقة، أكد المتحدث الرسمي لإمارة منطقة عسير سعد آل ثابت، أن لجنة التعديات أزالت إحداثات في المركز أمس بسبب تعديات على أراض حكومية سبقت إزالتها، وأن المتورطين عادوا إلى فعلتهم من جديد، مما دعا إلى إيقاف صاحب التعديات للتحقيق معه، لافتا إلى أن الجهات الأمنية مازالت تلاحق المتورط.
واطمأن وكيل إمارة المنطقة سليمان الجريش، ومدير الشرطة اللواء صالح القرزعي على رئيس المركز المصاب خلال زيارتهما له في المستشفى.

إحالة 314 حسابا تستغل الأطفال جنسيا إلى هيئة التحقيق

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283693&CategoryID=5

الرياض: خالد الصالح 2016-11-10 AM 1:04

كشف مساعد مدير الأمن العام لشؤون الأمن اللواء جمعان الغامدي في تصريح إلى "الوطن" أمس، أن جهات الضبط في الأمن العام بدأت جمع الأدلة تجاه كل من يسيء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال استغلال الأطفال جنسيا بالتعاون مع شرطة الإنتربول الدولية، مؤكدا إحالة 314 حسابا جنسيا من أصل 2037 معرفا من عام 1436 وحتى الآن إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، لاستكمال كافة جوانب إثبات جرائمهم، ومن ثم إحالتهم إلى القضاء الشرعي لإنزال أقصى العقوبات الصارمة بحقهم. وشدد الغامدي على أن المذنبين سيندمون على معرفتهم باستخدام الإنترنت، ويكرهون التعامل مع شبكات التواصل مرة أخرى.

جاء ذلك في مؤتمر صحفي بنادي الضباط في الرياض على هامش رعاية ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز للملتقى الوطني للوقاية من الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، الذي يقام في الرياض خلال الفترة من 15-17 صفر الجاري، وشارك فيه كل من مساعد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام للتطوير والتقنية عبدالعزيز الخيال، وعميد كلية أمن الحاسب والمعلومات بجامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور حسن الشهري.

ظاهرة جديدة وخطيرة

أكد مساعد مدير الأمن العام، أن تخصيص المؤتمر للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت دون التركيز على أوجه التحرش المختلفة في الأماكن العامة، يرجع إلى أهمية التخصص في الطرح والمعالجة في وسائل ابتزاز وتحرش جديدة وخطيرة. وبين الغامدي أن وزارة الداخلية أنشأت إدارة الجرائم المعلوماتية بتوجيه من الأمير محمد بن نايف، مختصة فقط بمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وفيها كافة الوسائل التقنية والخبرات الكاملة، التي تساعد على قيام الموظفين فيها بمهامهم بالشكل المطلوب، وجمع الأدلة والتعرف على المعرفات المخالفة في مواقع التواصل.

أعداد المتحرشين عبر الإنترنت

كشف اللواء الغامدي أن الأمن العام استقبل وعالج في عام 1436 نحو 294 معرفا في شبكات التواصل، وأحال 98 منها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، واستقبل الأمن العام من الإنتربول 314 معرفا إباحيا ومخالفا ومستغلا للأطفال جنسيا. وأضاف أنه تمت إحالة 29 معرفا منها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وكان المجموع 608 معرفات، و127 معرفا منها أحيل لهيئة التحقيق. أما في عام 1437، فقد استقبل الأمن العام وعالج 84 معرفا، وأحال لهيئة التحقيق 60 معرفا، كما استقبل الأمن العام من الإنتربول 958 معرفا، أحيل منها إلى هيئة التحقيق 104 معرفات، وبلغ المجموع 1042 معرفا، أحيل منها 164 إلى هيئة التحقيق. وفي العام الحالي 1438، استقبل الأمن العام وعالج 24 معرفا، أحال منها خمسة معرفات إلى هيئة التحقيق، واستقبل الأمن العام من الإنتربول 375 معرفا، أحال منها إلى هيئة التحقيق 18 معرفا، وكان المجموع 387. وبالنسبة لعدد المحالين لهيئة التحقيق والادعاء العام فقد بلغ 23 معرفا.

التحرش في الأماكن العامة

أبان مساعد رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام للتطوير والتقنية عبدالعزيز الخيال في تصريح إلى "الوطن" أن أي شخص يستطيع التعامل مع المتحرش في الأماكن العامة المختلفة، ولكن المشكلة الحالية في الجرائم الإلكترونية واستغلال الأطفال عبر شبكات مواقع التواصل كونها ظاهرة نشطة حاليا، موضحا أن الأطفال يقضون ساعات طويلة خلف أجهزة الجوال، فكثير من الناس يستغلون هذا العطش لدى الأطفال خصوصا من خلال الألعاب الإلكترونية وعن طريق المحادثات ومواقع التواصل.

32 بحثا وتجربة دولية

أوضح رئيس اللجنة العلمية للملتقى الدكتور حسن الشهري أن اللجنة تلقت أكثر من 120 بحثا، تم فحص وقبول 32 بحثا وتجربة دولية في مجال مكافحة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، مبينا أن اللجنة انطلقت لتحقيق أهداف

الملتقى، والتي تكمن في التوعية الوقائية بمخاطر الاستغلال الجنسي في وسائل التقنية وعرض نماذج دولية في هذا المجال، وتأمين شبكة الإنترنت محليا، للحد من الاستغلال الجنسي للأطفال، والاستفادة من تجارب الدول في هذا المجال، وتبيان أساليب استخدام الإنترنت ووسائل التقنية في كيفية استغلال الأطفال جنسيا والتصدي لها.

مشاركة أكثر من 12 دولة

ينظم الأمن العام الملتقى بالتعاون مع عدد من جهات وزارة الداخلية والوزارات الحكومية المشاركة دولية وإقليمية ومحلية، حيث شارك فيه أكثر من 12 دولة و15 جهة والعديد من المنظمات المجتمعية والهيئات الدولية والجمعيات الوطنية والإقليمية المختصة من خلال عرض تجاربها الوقائية الناجحة التي أسهمت في معالجة مشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت وحمايتهم من الإيذاء.

الصحة: 90 ٪ انخفاض الإصابة بالأمراض المستهدفة بالتحصينات

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283676&CategoryID=5

الرياض: الوطن 09-11-2016 10:24 PM

أوضحت وزارة الصحة أنه استمرارا للنجاحات التي حققها برنامج التحصين الموسع في تغطية أكبر شريحة من المستفيدين، فقد لوحظ انخفاض في معدلات الإصابة ببعض الأمراض المستهدفة بالتحصين، نتيجة التغطية التحصينية التي بلغت أكثر من 90% منذ بداية البرنامج.

وبينت الصحة أن معدلات الإصابة بمرض الحصبة الألمانية انخفضت، نتيجة للتغطية العالية بالتطعيمات الأساسية، إضافة إلى تنفيذ حملات تطعيمية ضد أمراض الحصبة والحصبة الألمانية والنكاف، التي كان آخرها عام 2015 م، حيث تم تطعيم 4986213 بنسبة بلغت 98.1% بلقاح الثلاثي الفيروسي (MMR) ضمن برنامج متكامل لاستئصال الحصبة والحصبة الألمانية. وقالت الوزارة في بيان لها أمس إنه تم في العام الماضي استهداف الأطفال الرضع بثلاث جرعات من لقاحات السعال الديكي، الدفتريا ، الكزاز ، المستدامة النزلية، والتهاب الكبدي ب، ولقاح شلل الأطفال، حيث بلغت التغطية بالجرعة الثالثة الأساسية من هذه اللقاحات 98.3% وهي الجرعة التي تعتبر من مؤشرات منظمة الصحة العالمية لنجاح برنامج التغطية بالتطعيمات، إضافة إلى مؤشر التغطية بالجرعة الأولى من لقاح الثلاثي الفيروسي " الحصبة والنكاف والحصبة الألمانية والنكاف " وبلغت النسبة فيها 97.6%.

وفي السياق ذاته، تعمل الوزارة على تطبيق نظام "حصن" الإلكتروني، وهو برنامج تقني تستخدمه الصحة للاستفادة من التقنيات الحديثة في مجال الصحة العامة، والإبلاغ عن الأمراض المعدية وتسجيل التطعيمات، حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز الصحة العامة من خلال التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الإلكتروني.

محاكم التنفيذ تسترد 138 مليار ريال خلال عام

المصدر: جريدة الوطن الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=283661&CategoryID=5

الرياض: عبدالله الغنمي 09-11-2016 PM 10:14
بينما بلغ إجمالي طلبات التنفيذ الواردة لمحاكم التنفيذ في المملكة خلال العام الماضي 1437 نحو 244 ألف طلب، تقدر قيمتها بنحو 146 مليار ريال، شكل عدد الطلبات المنتهية نحو 225 ألف طلب بإجمالي مبالغ متحصلة بلغت نحو 138 مليار ريال.
طبقا لبيانات مؤشر وزارة العدل، فإن منطقة الرياض جاءت في المقدمة بنحو 75 ألف طلب، فيما بلغ إجمالي المبالغ المطلوبة نحو 47 مليار ريال، فيما استقبلت منطقة مكة المكرمة نحو 58 ألف طلب للتنفيذ بإجمالي مبالغ بلغت 41.5 مليارا، تلتها منطقة المدينة المنورة بنحو 16 ألف طلب، وإجمالي مبالغ مطلوبة بلغت 3 مليارات ريال. وفي منطقة الرياض سجل ذو الحجة الماضي أدنى عدد في طلبات التنفيذ الواردة يوميا، وتوقفت عند طلب واحد في الخامس من الشهر، و16 طلبا في السادس منه، و12 في السابع منه، في حين سجل يوم 26 من ذي الحجة ذاته أعلى عدد في الطلبات الواردة بـ"547"، تلاه يوم 24 من الشهر نفسه بـ"527" طلبا.

تسجيل بيانات أراض بيضاء بمساحة 10 ملايين متر مربع في الرياض وحدها

تحميل المصارف رسوم الأراضي البيضاء المرهونة .. وغرامات ضد المتهربين

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/10/article_1100733.html

خالد الغربي من الرياض
علمت "الاقتصادية" من مصادر مطلعة، أن المصارف والمؤسسات التمويلية التي ترهن الأراضي البيضاء تتحمل الرسوم التي حددتها الدولة، بغض النظر على أصحابها الأساسيين، مؤكدة أنه سيتم فرض غرامات على المتهربين، في حال لم يتم تسجيل الأراضي بحوزتهم قبل المهلة المحددة في 12 كانون الأول (ديسمبر) المقبل.
وأشارت المصادر إلى أن أي تأخير في دفع الرسوم أو التهرب من دفع الغرامات سيعرض المخالفين للعقوبات النظامية التي قد تصل إلى اللجوء إلى قضاء التنفيذ باعتبار الرسوم خاضعة لنظام إيرادات الدولة.
يأتي ذلك بعد أن دعت وزارة الإسكان ملاك الأراضي الخاضعة لنظام الرسوم على الأراضي البيضاء، التي تقع ضمن النطاق المحدد من الوزارة، ومساحتها 10 آلاف متر وأكثر ولم يتم تطويرها، إلى المسارعة بتسجيل أراضيهم عبر الموقع الإلكتروني (Lands.housing.sa)، خلال فترة التسجيل الحالية لتجنب غرامات عدم التسجيل، التي سيبدأ تطبيقها بعد انتهاء الفترة المحددة مسبقاً.

وقال لـ"الاقتصادية" المهندس محمد المديهيم المشرف العام على برنامج الرسوم على الأراضي البيضاء في وزارة الاسكان، إن الوزارة لن تعترف إلا بوثيقة التملك للأرض المرهونة باسم المصرف، مبينا أنه يحق لأصحاب الأراضي المرهونة لدى المصارف إحضار خطاب تفويض لتسجيل بيانات الأرض.
وأكد أن عدد إجمالي الذين سجلوا بياناتهم للأراضي التي تزيد مساحاتها على 10 آلاف متر، وأكثر في المرحلة الأولى لدى الوزارة، بلغ أكثر من 500 شخص، مبينا أن المساحات التي سجلت في الرياض حاليا بلغت نحو 9.8 مليون متر مربع لثلاث أراض، إحداها بمساحة سبعة ملايين متر مربع، والأخريين تزيد كل منهما على مليون متر مربع، بينما سجلت أكبر قطعة أرض في جدة بمساحة ستة ملايين متر مربع والشرقية 3.5 مليون متر مربع.
وحول إعلان إفراز الفوترة، وعد المديهيم، بأن مدة الإعلان لن تأخذ وقتا طويلا عقب انتهاء فترة التسجيل، مشيرا إلى أن التسجيل حاليا يزداد بشكل متسارع.
ونصح أصحاب الأراضي بتسجيل بياناتهم خلال الفترة الحالية، قبل نهاية الإغلاق لحماية أنفسهم من الغرامات المالية، لافتا إلى أن الوزارة ستنشئ لجنة معنية تبدأ بالعمل على آلية التقييم للأراضي البيضاء لتحديد إجمالي القيمة، وتنشر للجميع بمجرد إصدار القرارات.

الاقتصادية

يتقاضون أكثر من 4 آلاف ريـال شهريا .. و50 ألف مستحق في قوائم الانتظار

استبعاد 30 ألفا من ذوي الإعاقة لا تنطبق عليهم شروط الضمان والرعاية

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/10/article_1100795.html

عبدالله الروقي من الرياض
كشف لـ "الاقتصادية" الدكتور نايف الصبحي وكيل الضمان الاجتماعي في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، عن استبعاد نحو 30 ألف شخص من فئة ذوي الإعاقة ممن لا تنطبق عليهم شروط وضوابط استحقاق الضمان والرعاية، لتقاضيهم أكثر من أربعة آلاف ريال شهريا، مبينا أن 50 ألف مستحق تنطبق عليهم الشروط في قوائم الانتظار.
وأوضح وكيل الضمان الاجتماعي، أن التحديثات التي أطلقتها الوزارة الأسبوع الماضي تهدف إلى معرفة عدة أمور عن المستفيدين منها مستحقو الدعم السكني، حيث تقوم وزارة العمل والتنمية بإرسال بياناتهم إلى وزارة الإسكان بعد التأكد من احتياجهم للسكن.
وبين أن من الأمور التي ترغب الوزارة في معرفتها عن المستفيدين من خلال عملية التحديث هي معرفة العدد الدقيق لذوي الإعاقة في السعودية، مؤكدا أن الوزارة لا تتوافر لديها معلومات دقيقة عن أعداد المصابين بالإعاقة.
وقال الصبحي إن عملية التحديث تهدف إلى معرفة إمكانية توفير الفرص الوظيفية التي تسعى الوزارة في إيجادها بالقطاع الخاص لهؤلاء المستفيدين، إضافة إلى سرعة التواصل معهم.
وشدد على أهمية عدم كشف المستفيدين لبياناتهم السرية إلى أية جهة، بما فيها مكاتب الخدمات المنتشرة في الأماكن العامة ومواقع التواصل الاجتماعي حتى لا تستغل في ممارسات غير قانونية.
وكشف عن استرداد وزارة العمل والتنمية والهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" مبلغ 1.6 مليون ريال من الأشخاص الذين لا تنطبق عليهم شروط استحقاق إعانة الضمان.

وأكد الدكتور نايف الصبحي وكيل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لوكالة الضمان الاجتماعي، أهمية التواصل مع مستفيدي الضمان والرعاية، عادا تحديث بياناتهم الهدف الأهم للوزارة لنقلهم من الرعوية إلى التنموية وفق "رؤية المملكة 2030".

وذكر الصبحي أن تحديث بيانات مستفيدي الضمان والرعاية مشروع وطني يتماشى مع خطوة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي ربطت رقم الجوال بالمستخدم من خلال البصمة، وهو ما سيساعد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تثبيت عملائها عبر أرقام هواتفهم وحساباتهم الجارية في المصارف، وفق آلية محددة ستحفز جميع الأسر الضمانية وأبنائهم للتوجه إلى برامج التوظيف التي تدعمها الوزارة، حيث يسهل التواصل مع المستفيدين عبر رسائل الجوال وغيرها من الوسائل، لتعريفهم بالفرص الوظيفية بشكل مستمر.

وأوضح وكيل الضمان الاجتماعي، أن تحديث بيانات مستفيدي الضمان والرعاية يوفر قاعدة بيانات قوية للوزارة للتواصل مع أسر الضمان الاجتماعي، وهو يمثل تحديا جديا للوزارة، لدفعهم ليكونوا شركاء في التنمية الوطنية من خلال البرامج الموجودة في منظومة العمل والتنمية الاجتماعية كالصندوق الخيري، وصندوق الموارد البشرية، وبنك التنمية الاجتماعية، وهي جهات تابعة للوزارة تسخر جميع إمكاناتها لوكالة الضمان الاجتماعي ومستفيديه.

الاقتصادية

لتحديد معايير الحد الأدنى للتصاميم وآلية اعتمادها في المباني التعليمية

دليل موحد لتصاميم المدارس الخاصة .. تنفيذها شرط لاعتماد طلبات البناء

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/10/article_1100797.html

عبد السلام الثميري من الرياض

كلفت وزارة التعليم شركة تطوير للمباني بإعداد دليل إجرائي لاعتماد تصاميم مدارس التعليم الأهلي والأجنبي، وذلك للإسهام في تحديد معايير الحد الأدنى للتصاميم، وآلية اعتمادها في المباني التعليمية، وتفصيل معايير الفراغات التعليمية، والمساحة المخصصة لكل طالب.

ووفقا لمصادر، فإن الوزارة كلفت شركة تطوير للمباني بمراجعة أي طلب لبناء المدارس الخاصة، والاطلاع على التصاميم ومعرفة مدى تحقق الضوابط الإنشائية في هذه المدارس، حيث سيكون الدليل مرآة للمستثمرين لمعرفة المتطلبات الواجب توافرها في المبنى المدرسي.

ومن المعلوم أن وزارة التعليم تعكف على تأجير الأراضي الزائدة عن حاجتها التي تملكها للمستثمرين في قطاع التعليم الأهلي، وذلك لتعزيز مشاركة رجال الأعمال في التعليم العام في المملكة.

وتهدف الوزارة من إطلاق مشروع تأجير الأراضي التي تملكها والزائدة عن حاجتها وفي المناطق التي لديها اكتفاء من المدارس الحكومية للمستثمرين، إلى الإسهام في دعم وتشجيع المستثمرين والمستثمرات في قطاع التعليم الأهلي في الانتقال لمبانٍ تعليمية ذات مواصفات وجودة عالية تحقق النقلة النوعية والكمية المنشودة للقطاع.

يأتي ذلك في الوقت الذي دشن فيه الدكتور أحمد العيسى وزير التعليم، خدمة اعتماد تصاميم المدارس الأهلية في الرياض أمس، حيث أعدتها شركة تطوير للمباني كاستراتيجية جديدة، لتكون الخيار الأول لدى المستثمرين في قطاع المدارس الأهلية والأجنبية.

وقال المهندس فهد الحماد رئيس شركة تطوير للمباني، إنه تم استحداث وحدة تتولى إدارة خطة تنفيذ حيثيات القرار، واعتماد التصاميم وحصر وجمع المعلومات والأدلة من خلال البوابة المتكاملة التي تم إنشاؤها على موقعها الإلكتروني، وعقد ورش عمل مع لجنة التعليم الأهلي بمجلس الغرف السعودية ومع الجهات المعنية بالوزارة، بهدف معرفة المتطلبات وتحديد التحديات التي يواجهونها للبدء بتطوير معايير التصميم لتنفيذ المباني التعليمية للمراحل كافة.

وأكد أنه تم إعداد دليل إجرائي لاعتماد تصاميم دليل الحد الأدنى لمعايير تصاميم مدارس التعليم الأهلي والأجنبي وإجراءات الاعتماد، وتنظيم وتيسير الخدمة للمستثمرين في مجال التعليم الأهلي والأجنبي، الذي يوضح آلية اعتماد تصاميم المباني التعليمية، وتفصيل معايير الفراغات التعليمية، ومساحة الطالب، والخدمات وغيرها من الاحتياجات التي تسهم في رفع كفاءة المباني لتحقيق وظيفتها وتسريع عملية المراجعة والاعتماد بكفاءة عالية تدعم المستثمر وتحقق الهدف وهو رفع جودة وكفاءة التعليم في المملكة، بحسب "رؤية المملكة 2030".

وأشار إلى أن الخدمة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة وتقنيات عصرية وحلول متميزة ذات جودة عالية ترقى لتطلعات واحتياجات عملائها وتعزز المرونة، وتحقق التكامل وترسخ مكانتها الرائدة في ربط الخدمات بين المستثمرين وجميع الأطراف الأخرى بما يتوافق مع المعايير الأساسية، إضافة إلى تحقيق القيمة المثلى للمستثمرين والكفاءة العالية وإثبات دورها الريادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على نتائج ناجحة في وقت أسرع وثقافة عمل جذابة.

السجن 7 سنوات لـ"داعشي" بايع زعيم التنظيم الإرهابي

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507872

«عكاظ» (الرياض)

قضت المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن سبع سنوات لداعشي أدين باستمراره في انتهاج المنهج التكفيري ومبايعة زعيم التنظيم الإرهابي.

ونطق ناظر القضية أمس (الأربعاء) بحكمه الابتدائي ضد الداعشي.

وقرر القاضي تعزيره على ما ثبت بحقه بالسجن لمدة سبع سنوات تبدأ اعتباراً من تاريخ انتهاء محكوميته السابقة، ومنعه من السفر خارج المملكة مدة مماثلة لسجنه بعد انتهاء فترة المنع الصادر بها القرار السابق بحقه استناداً للفقرة الثانية من المادة السادسة من نظام وثائق السفر، وصرفت المحكمة النظر عن طلب المدعي العام معاقبته بالاستمرار في انتهاجه المنهج التكفيري لسبق الحكم فيه، وما زال المدعى عليه يقضي عقوبة ذلك.

منعت شركة "البلد الأمين" والمستثمر من التصرف في مشروع الـ 600 ألف نسمة

"لجنة قنديل" تلزم طرفي دعوى "ضاحية رتاج" بـ"عدم الإضرار"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507875

عدنان الشبراوي (جدة)

علمت «عكاظ» أن لجنة تحكيم، مقرها القاهرة، مكونة من ثلاثة محكمين برئاسة المستشار هشام قنديل (رئيس وزراء مصر في عهد الرئيس السابق محمد مرسي) عقدت الأسبوع الماضي جلسة تحكيم للنظر في الطلب المستعجل الذي قدمه مستثمر إماراتي ضد شركة البلد الأمين المملوكة لأمانة العاصمة المقدسة إثر خلاف بين الطرفين حول عقد تقدر قيمته بنحو ملياري ريال لإنشاء مشروع مبان سكنية. وألزمت لجنة التحكيم شركة البلد الأمين بعدم إعادة طرح منافسة المشروع أو التعاقد مع أي مطور آخر على ذات المشروع طوال مدة نظر دعوى التحكيم بناء على طلب عاجل تقدمت به الشركة المحتكمة التي تمت ترسية المشروع عليها. كما حكمت اللجنة على الطرفين المتحاكمين بعدم الإضرار بمصلحة أي طرف، وحفظ الحقوق، وعدم التصرف في المشروع. كما قررت النظر في موضوع النزاع وحددت موعد العاشر من ديسمبر القادم جلسة مرافعة ختامية للطرفين للفصل في الدعوى.

وفي السياق أوضح ممثل الشركة المحتكمة الخاصة بالمستثمر الإماراتي المحامي بدر مرزوق الجهني أن موكلته تطالب بتنفيذ عقد الشراكة بينها وبين شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير، إذ ينص العقد على أن يكون لموكلته حق حصري في تطوير وتنفيذ المشروع، وقد واجهت الشركة الإماراتية عدة عقبات في تنفيذ المشروع نتيجة سيطرة شركة البلد الأمين (الذراع الاستثماري) لأمانة العاصمة المقدسة على الصلاحيات الإدارية المتعلقة بالمشروع، مثل إرجاء تنفيذ مشروع طريق الليث، الذي كان من المفترض إنجازه بواسطة الأمانة ووزارة النقل. وأشار المحامي الجهني لـ«عكاظ» أنه سبق الإعلان عن المشروع كمشروع تحتاجه العاصمة المقدسة لحل مشكلات التكدس السكاني في مكة المكرمة. وأوضح أن دراسات المشروع التي تم الإعلان عنها أوضحت حاجة مكة المكرمة لإنشاء مجمعات سكنية نموذجية للعاملين في قطاع الضيافة لاستيعاب ما لا يقل عن 60 ألف عامل، الأمر الذي يساهم في تحديد نوعية وجودة الخدمات بما يتفق مع توجهات أمانة العاصمة المقدسة لإنشاء مجمعات سكنية متكاملة، ومنها مشروع ضاحية رتاج (محل التحكيم)، الذي خطط لاستيعاب 600 ألف نسمة. وفي المقابل تتمسك شركة البلد الأمين بسلامة موقفها، وصحة الإجراءات المتخذة من قبلها، وتطالب برد الدعوى. يذكر أن لجنة التحكيم تعادل المحكمة في مهماتها وأحكامها نافذة، ويرأس اللجنة المستشار هشام قنديل، وعضوية المحكمين الدكتور عمر الخولي أستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز، والمحكم المعتمد والمهندس محمد ماجد خلوصي نقيب المهندسين في مصر سابقا، وأمين سر اللجنة هبة أحمد سالم.

تنسيق لتخصيص خطبة الجمعة للتوعية بمخاطرها

1249 ضحية للحوادث المرورية بالشرقية و"الدهس" يصل لـ 13 ٪

المصدر: جريدة اليوم الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165839

متعب عزيز - الدمام

بلغ عدد الحوادث المرورية بالمنطقة الشرقية 3678 حادثا مروريا جسيما نتجت عنه 1249 حالة وفاة و5563 إصابة بليغة خلال العام الماضي 1437هـ بينما بلغ عدد المتوفين من الحوادث المرورية بالمملكة 7800 حالة بواقع 19 حالة يوميا بمعدل حالة وفاة كل 70 دقيقة.

كشف ذلك امين عام لجنة السلامة المرورية بالمنطقة الشرقية المهندس سلطان الزهراني

مشيرا الى أن حوادث الدهس تمثل ما نسبته 13 في المائة من أنواع الحوادث، وتشكل نسبة الشباب دون 30 سنة حوالي 60 في المائة من ضحايا الحوادث الجسيمة ودون 40 سنة تشكل 74 في المائة. جاء ذلك خلال لقاء خطباء المساجد بالشرقية الذي نظمته لجنة السلامة المرورية بالمنطقة ممثلة في برنامج ارامكو السعودية للسلامة المرورية، وبالتعاون مع فرع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والذي عقد في قاعة الاندلس بالدمام؛ بهدف الاستفادة من خطبة الجمعة لنشر الوعي بالسلامة المرورية والتنسيق مع الوزارة في تخصيص خطب الجمعة للحديث عن واقع الحوادث المرورية في المملكة، للحد من الخسائر المادية والبشرية التي نتكبدها جراء هذه الحوادث ودور المجتمع والافراد في المساهمة في الحد من هذا النزيف وذلك بتوجيه من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز، أمير المنطقة الشرقية، رئيس لجنة السلامة المرورية بالمنطقة الشرقية. وأرجع الزهراني أسباب الحوادث إلى الانحراف المفاجئ وتجاوز السرعة والانشغال عن القيادة وخصوصا استخدام الهاتف الجوال أثناء القيادة والتي تقدر نسبتها بأكثر من 60 بالمائة في الحوادث.

وذكر الزهراني أن نسبة المواطنين من ضحايا الحوادث الجسيمة بلغت ما يقارب 35 بالمائة يليها الجنسية الهندية والباكستانية والمصرية، وقال إن الحوادث المرورية هي أكبر مسبب للوفيات بالمملكة للفئة العمرية من 16 إلى 40 سنة مشيرا الى أن 30 بالمائة من أسرة المستشفيات في المملكة يشغلها مصابو الحوادث المرورية.

واوضح الزهراني أن حزام الأمان يساهم في الحد من الوفيات والإصابات الناتجة عن الحوادث الجسيمة بنسبة تصل إلى 70 في المائة وان نظام المرور ينص على وجوب ربط حزام الأمان للسائق والمرافقين وعدم ربطه يعتبر مخالفة صريحة، كما ينص النظام على منع استخدام الهاتف الجوال أو أي شيء يتسبب في «تشتيت» تركيز السائق أثناء القيادة وقال إن الدراسات أثبتت أن الذي يقود السيارة وهو متعاطٍ للكحول معرض لأن يقع له حادث 3 أضعاف السائق الطبيعي بينما من يستخدم الجوال أثناء القيادة معرض أن يقع له حادث أكثر بـ 22 مرة من السائق الطبيعي.

وطلب الزهراني من الأسرة مراقبة سلوكيات الأبناء والسائقين الخاصين أثناء القيادة وتوضيح الطريقة الآمنة لعبور الشارع والتأكد من خلوه من السيارات خصوصا عند الخروج من المدرسة والمسجد والأسواق وان يكونوا قدوة حسنة لأبنائهم ومن حولهم في قيادتهم للمركبة وتوضيح خطورة العبث بالمركبات وإخفاء ملامحها والتشديد على أهمية الاهتمام بملاءمتها للقيادة وخصوصا الإطارات. وعن دور الخطباء قال الزهراني: دورهم طرح فتاوى كبار العلماء عن مسئولية السائق أمام الله عز وجل في حالة حدوث إصابات أو وفيات ناتجة عن تقصيره أو عدم تقيده بالأنظمة المرورية كالسرعة الزائدة وقطع الإشارات وعدم ربط حزام الأمان والقيادة على أكتاف الطريق واستخدام الهاتف أثناء القيادة، وتشجيع السائقين والأبناء على أخذ الدروس المعدة خصيصا لتعليم القيادة الوقائية والمقدمة على موقع قيادتي مجانا وبعدة لغات

والتنبيه على مخاطر استخدام الدبابات الصحراوية المنتشرة في أماكن الترفيه على الشواطئ والمتنزهات البرية وضرورة ارتداء وسائل السلامة عند استخدامها.

26مليار ريال لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكافحة حوادث المرور بالمملكة

تتضمن 12 محورا وتتم خلال 10 سنوات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/707257

أحمد الليثي - جدة

عكست توجيهات صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، بشأن الاهتمام باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقليل الحوادث المرورية، حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، على سلامة المواطنين، والمقيمين، مهما تكلف ذلك من جهد.

وخاطب سموه العاملين في الإدارة العامة للمرور الأسبوع الماضي قائلا: «قطاع المرور مهم جدا، وأعلم أهمية العمل الذي تقومون به، ومسؤولياتكم في الحد من أسباب الحوادث المرورية، والحرص على سلامة أبناء الوطن، وبناته، والمقيمين فيه».

ويعتبر تطوير المدن، إحدى النقاط التي التفتت إليها المملكة في الخطة المستقبلية 2030؛ لتصبح المدن السعودية ذات مستوى عال من الأمان، والتطور، عبر تبنّي إجراءات إضافية لضمان السلامة المرورية وتقليص حوادث الطرقات وآثارها، وتتضمن تخصيص ما يقرب من 26 مليار ريال.

واعتمد سمو ولي العهد، الخطة الاستراتيجية لمبادرة لجنة السلامة المرورية، التي تمتد في نطاقها الزمني إلى 10 أعوام، وجاءت أبرز محاورها كالآتي:

- نشر التوعية المرورية لدى أبناء الوطن والمقيمين كافة
- إشراك المواطنين في أي عملية تطويرية للمرور
- بذل الجهود لحل جميع المشكلات المرورية
- وضع جميع الحلول الممكنة لتحقيق الأمن المروري
- إخضاع العمل المروري للدراسة لتحديد الإشكاليات
- جمع العمل الميداني والإداري والإحصائي والإجرائي والقانوني والإلكتروني معا
- العمل على تطوير جميع الخدمات المتوفرة في البوابات الإلكترونية
- استخدام البدائل وإحلال التطبيقات الإلكترونية محل الأنظمة الورقية
- إطلاق عدد من البرامج والمبادرات بالتنسيق بين الجهات الحكومية والخدمية
- بحث الشراكة بين وزارتي التجارة، والنقل وشركة أرامكو والنقل الجماعي والبريد والجامعات
- التحول المؤسسي لأعمال المرور واعتماد مبادرات تسهم في النهوض به
- طرح مبادرات تتعلق بالسلامة المرورية والانضباط والجانبين التعليمي والهندسي

متطلبات الخطة الاستراتيجية

من جانبه كشف مدير الأمن العام، الفريق عثمان بن ناصر المحرج، أن تطبيق الخطة الاستراتيجية المرورية الجديدة يتطلب ما يلي

- توفير 26 مليار ريال خلال السنوات العشر المقبلة

• تحليل للوضع المروري الراهن من جميع جوانبه
• رسم سياسة وطنية للسلامة المرورية تحدد الخطوط العريضة للتوجهات العامة لمنظومة السلامة
• تنفيذ 70 مشروعا بواسطة 11 جهة حكومية ذات علاقة بمنظومة السلامة المرورية
• تولي وزارة الداخلية والقطاعات ذات العلاقة التابعة لها 61 % من تلك المشروعات
إنجازات مرورية في الرياض
تأسيس نظام حديث لجمع وتحليل معلومات الحوادث المرورية
بناء أول خريطة حوادث مرورية لمدينة الرياض
التعرف على الطرق والتقاطعات التي تشهد أكبر عدد من الحوادث المميتة
البدء في معالجة المواقع الخطرة
إعادة تأهيل أكتاف الطوارئ على الطرق الدائرية
البدء في عمليات تطبيق ضبط السرعة في بعض الشوارع الرئيسية
وضع معايير خاصة بتطوير الرسائل الإعلامية ورفع مستوى الوعي المرور
جهود مبذولة
• تخصيص شركة أرامكو نصف بليون ريال لتعزيز السلامة المرورية منها 200 مليون ريال للأعوام الـ5 المقبلة.

الحياة

• شرطة الرياض" تقبض على • مبتز" لمواطنة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/18441483

الرياض - «الحياة»
ألقت شرطة منطقة الرياض القبض على مواطن سعودي ابتز إحدى المواطنات وهددها بنشر صورها.
وأوضح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة الرياض العقيد فواز الميمان، في بيان صحافي أمس: «بناءً على البلاغ الذي تقدمت به إحدى المواطنات المتضمن تعرضها للابتزاز من أحد الأشخاص وتهديده لها بنشر صورها، تمكنت إدارة التحريات والبحث الجنائي بشرطة منطقة الرياض من تحديد الاشتباه في أحد الأشخاص بعد التحقق من صحة الاتهام (سعودي في العقد الرابع من العمر)، وعند ضبطه قاوم رجال الأمن وأشهر السلاح الأبيض (سكين)، وتمت السيطرة عليه من دون إصابات».
وقال إنه جرى توقيفه وإشعار فرع هيئة التحقيق والادعاء بمنطقة الرياض لاستكمال التحقيق بحسب الاختصاص، وتطبيق نظامي الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم المعلوماتية بحقه.

الجزيرة
AL JAZIRAH

حماية الأطفال لا تحتمل التأجيل؟!

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161105/ar1.htm

موضي الزهراني

منذ صدور نظام حماية الطفل في عام 1436هـ، بدأت تظهر الكثير من المقاطع الإلكترونية المؤذية للأطفال، وكأن المعتدين يؤكدون بأنهم في وضع تحدي مع تطبيق الأنظمة الحقوقية ضدهم وبالذات «أنظمة الحماية الأسرية»! ولايخفى على الجميع بأن العاملين في مجال الحماية الاجتماعية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة والجهات الأمنية قد واجهوا تحديات لاحصر لها من المجتمع تجاه تطبيق هذه الأنظمة من أجل حماية المُعنفين وبالذات «الأطفال»، حيث قطعوا شوطاً كبيراً لمحاربة ثقافة الكثير من أولياء الأمور الذين يرون بأنه من حقهم استخدام العديد من الأساليب التربوية القاسية بهدف «التأديب» وإن كانت في حقيقتها قائمة على التعذيب الذي لا ترضاه شريعتنا الإسلاميةَ! ويرفضون بشدة تدخل الجهات الرسمية في خصوصيات حياتهم وأساليبهم التربوية مهما كانت نتائجها القاسية أو الداميةَ! ولكن ما نشاهده بشكل أسبوعي من هروب للفتيات أو قتل لأرواح بريئة، أو بلاغات مستمرة على مركز البلاغات 1919 بحثاً عن المساندة والمساعدة إلا نتاج طبيعي لهذه التربية التأديبيةَ! وما حدث الأسبوع الماضي من انتشار لمقطع تلك الأم التي تُحرض الأمهات على ضرب أطفالهن وما صاحب المقطع الذي انتشر في دقائق عبر قروبات الواتس وحسابات التويتر من تفاعل شعبي قوي ضد الأم والمطالبة بالقبض عليها ومحاسبتها، وما توالى في اليوم التالي من مقاطع أخرى للأم تؤكد بأنها مجرد مزحة مع صديقات لها محاولة منها إنقاذ ما يمكن إنقاذه! إلا لدليل قوي على ضعف الثقافة الحقوقية لدى كثير من فئات المجتمع، وضعف ثقافة كثير من الأمهات بوجود الأنظمة الحقوقية التي تحمي الأطفال من أي اعتداء لكرامتهم وطفولتهم حتى لوكان مجرد مزحة ولهو ببراءتهَ! وأن نظام حماية الطفل كفيل بحماية أي طفل يتعرض للاستهانة بإنسانيته وتصويره وهو في حالة مزرية من البكاء والهوانَ! ونشر المقطع في القروبات التي بلاشك لن ترحم ضعفه وتحافظ على خصوصيته، بل ستقوم بنشر المقطع بحسن نيّة من أجل المطالبة بحقه في الحماية من أقرب الناس إليه «بالرغم أن المقطع سيساهم في التشهير به أكثر والسبب والدته التي لم تخش نتائج هذا التصوير»! وإن كانت ولله الحمد وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من واقع مسئوليتها التنفيذية في حماية الأطفال المُعنفين ساهمت خلال 24 ساعة في التوصل لوالدة الطفل مع الجهات المعنيّة واتخاذ اللازم تجاهها وتحويل اطفل للفحوصات الطبية للاطمئنان على حالته بشكل عام، إلا أن الوضع ما زال يُنذر بإنتاج جيل عدواني مهزوز نفسياً ومضطرب سلوكياً قادم وبقوة للوطنَ! مما يتطلب التحرك عاجلاً لنشر الثقافة الحقوقية وآليات وعقوبات الحماية الأسرية، وإلا فإن جميع اتفاقياتنا الحقوقية الدوليّة مجرد حبر على ورقَ!.

الاقتصادية

تبادل المواقع بين القطاعين

المصدر: جريدة الأقتصادية السبت 5 صفر 1438هـ - 5 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/05/article_1099725.html

علي الجحلي

يتهم كثيرون العاملين في القطاع الخاص بالقسوة وعدم الاهتمام بالإنسان، وخصوصا ما يتعلق بالتدريب والتأهيل والتمكين والقضايا المهمة الأخرى التي يحتاج إليها المواطن ليصبح عضوا فعالا في الاقتصاد، كما هو معمول به في الاقتصادات العالمية.

الاستثناءات التي يراها الجميع هي حالات تدعمها الدولة بالدرجة الأولى كمستثمر أساس ومالك لبعض الشركات التي تركز على الإنسان وتمكنه من القيادة والتألق والمشاركة في المراكز القيادية وجميع المستويات التقنية والتخصصية. هذا يؤكد الحاجة الماسة لسن التشريعات التي تلزم القطاع الخاص بتأهيل وتمكين المواطن في مختلف المستويات الوظيفية.

لنقل إننا بحاجة لتحفيز هذه الشركات والمؤسسات بدل أن نلزمها، وهنا يكمن الدور المهم للقيادات الحالية التي تجمع بين الخبرة في القطاعين وتستطيع أن تحقق توقعات الطرف الخاص والهدف العام الذي تهدف إليه الدولة. المعلوم أننا سنكون بحاجة لنقل عدد كبير من الوظائف إلى القطاع الخاص.

هذه الوظائف يجب أن تحقق طموح المواطن وتكون جاذبة لذوي القدرات العالية والحاصلين على شهادات في مجالات تخصصية لها جاذبية عند شباب الوطن. الاعتقاد السائد لدى كثيرين أن الحاجة فقط لوظائف في مجالات معينة، غير صحيح. الدولة التي يعمل فيها أكثر من تسعة ملايين أجنبي في مجالات كثيرة ومسميات تتجاوز الألف، لا يمكن أن تستغني عن الوظائف في أي مجال، وهذا ما يجعل عملية التخطيط قضية مهمة وتحتاج إلى فترة غير قصيرة وكم كبير من المعلومات والإحصائيات والترتيبات التي تضمن أن تغطي أغلب وظائف القطاع الخاص.

هنا تأتي القضية الأكثر حساسية، وهي توفير كم كاف من التركيز الوظيفي ليصبح المواطن أكثر قدرة على المنافسة من ناحية مهنية، بما يعني أننا لا بد أن نربط بين العمل التعليمي في المستويات الجامعية والتقنية وبين بيئة العمل التي لها متطلبات محددة ومستويات اختيارية عالية.

العمليات التي تتم في مواقع التأهيل العلمي والمهني لا يمكن أن تكون أقل جاذبية وتنافسية لأننا في هذه الحالة لن نحقق الأهداف المطلوبة من قبل القطاع الخاص. كما أن القطاع الخاص لا بد أن يكون جاذبا كذلك ليضمن مزيدا من المواطنين للعمل في القطاع، وهنا تكمن صعوبة الربط بين الحالين بما يحقق الهدف النهائي للدولة وهو حماية الوطن ونماؤه..

حصانة والتعمية على التطرف

المصدر: جريدة الوطن الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=32357

صالح زياد

المشكلة في مشروع "حصانة" تبدو في انخراطه في دائرة الفرز والتصنيف للمجتمع، وهذا أخطر ما يعانيه المجتمع السعودي فكرياً. وأظن أن نجاح المشروع كان أقرب إلى الواقع لو أنه أفسح صدره للتعدد والاختلاف

لا يمكن أن يوصف مشروع التوعية الفكرية "حصانة" في وزارة التعليم، بالتربوي ولا الوطني، ولا يجدر به اسم "التوعية الفكرية" ولا شعار "حصانة" إذا ما تبين لنا من خلال دليله التنظيمي، أنه مشروع تفتيش عقائدي، وفرز وتصنيف فكري وفئوي.

والأعجب من ذلك أن تناط به مهمة "تحقيق الأمن الفكري" التي يراد بها حماية الشباب وتحصينهم من تطرف جماعات "الفكر الضال" و"الانحرافات الفكرية"، وهو يمارس المنهج نفسه الذي أنتج التطرف منهج التصنيف والفرز للمختلف، والفكر الأحادي الدوغمائي.

يقوم المشروع –في نص دليله التنظيمي- بتحديد "ثلاثة مهددات للأمن الفكري:

1 - التيارات والمذاهب الفكرية المعاصرة: التغريبية والإلحادية والليبرالية والعلمانية... إلخ.

2 - التيارات المتطرفة الغالية التكفيرية.

3 - الحزبية والطائفية والتفرق والتنازع".

وذلك من دون وصف تعريفي يتيح التعرف عليها مشخَّصةً في الواقع بالصفة التي تُتَّهم بها وهي تهديدها للأمن الذي يُخَصَّص في الدليل بـ"الفكري"، ويفتقد –هو الآخر- التعريف الذي يحدِّده في التهديد للوطن، لا في التهديد لجماعة محدودة في الوطن.

ويتضح من التيارات والمذاهب المسمَّاة في الدليل، اختيارها على قاعدة التعارض والتقابل بين طرفين، بحيث لا يتعرف أحدهما إلا بوصفه ضداً للآخر. وهذه ممارسة تحجب التطرف الذي يراد التوعية بخطره، والكشف عن تهديده للأمن؛ لأنها تضعه في سياق تصارع وتشارط إقصائي بين الطرفين. وبذلك يصبح لكل طرف وصفان وتعريفان: أحدهما من وجهته والآخر من الوجهة المعارضة له، أحدهما يصدر عن مديح أنصاره له، والآخر يأتي من قدح أعدائه فيه. وهذا يؤدي إلى أن نرى جانباً "ممدوحاً" في التطرف وقيمة مطلوبة لوجوده، وهذا هو معنى الحجاب عليه وتعميته.

والمشكلة في أثناء ذلك أنه لا يمكن تحرير الرؤية التي ينطوي عليها دليل مشروع التوعية الفكرية "حصانة" من دائرة الفرز والتصنيف التي قام بها، ولا تخليصه من العلوق في شرك تلك التعارضات؛ لأنه لن يجد له مكاناً خارج دائرتها التي تنغلق عليه وتتضمنه داخلها. وكان بوسعه أن يخرج منها عن طريق التفكير خارج صندوقها المغلق على التعارض والتقابل، إلى مساحة الاختلاف والتعدد.

لقد حدد المشروع مكانه داخل التيارات المتعارضة ثنائياً، بالوصف للقائمين عليه بأنهم "من أهل الوسطية". والوسطية هنا مفهوم لا يتحدد إلا بوجود طرفين، هما طرفا التعارض: العلماني/ التكفيري، والتغريبي/ الأصالي، والليبرالي/ المتشدد، والطائفي أو الحزبي/ الوطني... إلخ. وهكذا لن يكون وسطياً إلا بوجودهما، لأن القضاء عليهما قضاء على وسطيته.

وإذا كان الوسط بتلك الصفة، فإن الطرفين المتعارضين لا يخرجان عنها، لأن صفة أحدهما وحقيقته وقيمته لا تنجلي إلا لأنه في قبالة المعارض له، وبالضد منه. وهذه هي سيرة التعارض الثنائي وقضيته الأزلية التي تجعل دائرة الرؤية محصورة بين حديهما من دون تصور للفكاك منهما إلى ما يكسر تراتبهما وتقاطبهما الصوري، ويخرج إلى الاختلاف الذي يدرجهما في المتعدد.

هكذا تصبح تلك التيارات والمذاهب والتوجهات المذكورة محدَّدة الصفة والتعريف والقيمة، ضمن دائرة التصنيف والفرز إلى تعارضات ثنائية، وليس من خارج هذه الدائرة.

ومن شأن ذلك أن يتيح وجود التطرف، بل يقتضيه، ويضفي عليه مشروعية بحسبانه ضداً لتطرف في الجهة المقابلة له. فليست "التيارات المتطرفة الغالية التكفيرية" إلا المقابل للتيارات "التغريبية الإلحادية الليبرالية العلمانية" ووجود هذه أنتج تلك. وهي دعوى مطروحة فعلياً من قبل المدافعين عن التيارات المتشددة، وليست مفترضة. تماماً كما أن بعض من يدافع عن الليبرالية والعلمانية لا يرى مشروعيتهما في المطلق، بل يراهما فقط علاجاً للتطرف الديني التكفيري.

ولو تساءلنا عن الحد الذي يقف عليه الفرز والتصنيف من تيار لآخر ومن التيار ذاته لذاته، لوجدناه متغيّراً ومختلفاً باستمرار؛ فهو يضيق حيناً ويتسع حيناً آخر، ويتداخل بين هذا التيار وذاك في موضع أو آخر. وهذا يلقي بتبعته على مشروع "حصانة" من حيث هو مشروع يقصد المكافحة للمهددات عن طريق فرزها و"الكشف المبكر عن الطلاب والطالبات الذين لديهم احتمالية تبنّي الفكر الضال".

إن الليبرالي في أحد صفاته التي يمكن معرفته بها من بعض التيارات الدينية، أو في بعض المناطق، هو من يحلق لحيته، فإذا أضاف إلى حلاقتها الشنب، فلابد أنه توغل إلى درجة أعمق في الضلال. والأمر نفسه يمكن قياسه بالتصنيف في خانة الضلال والانحراف الليبرالي والعلماني في حق من أبدى قناعته بحكم فقهي مشروع خلافاً للسائد، مثل كشف المرأة عن وجهها، أو الاستماع إلى الموسيقى... وما إلى ذلك.

وقد نفهم من "التيارات المتطرفة الغالية التكفيرية" التنظيمات الإرهابية التي اقترفت عمليات عنف مسلح في المملكة مثل "القاعدة" و"داعش". فماذا عن التكفير الذي تضمنته بعض الكتب والفتاوى المطبوعة؟! وماذا عن التضليل والتكفير تجاه من يوصفون بالليبراليين والعلمانيين والحداثيين، وتجاه الشيعة وغيرهم؟! وربما يتضح حد التكفير في حركته التي تتسع وتضيق، حين نتذكر خبراً تناقلته بعض الصحف قبل حوالي سنتين عن إعدام داعش لقاض في صفوفه يدعى "أبوجعفر الحطاب" بتهمة "الغلو في التكفير"!.

أما في جهة الليبرالية والعلمانية، فإن خط التصنيف لدى بعض المتمذهبين بهما، يضيق أحياناً حتى لا يرون أحدا من المتدينين قابلاً للاتصاف المذهبي بهما. ويتسع لدى آخرين إلى استيعاب المتدينين، بل يرون في حماية الدين والدفاع عنه مطلباً من مطالب الحقوق العامة.

وفي هذه الحدود المتغيرة والمتحولة والمتداخلة، لا يبدو النظر إلى التيارات والمذاهب بناء على تعارضات ثنائية حادة وقارة يسيراً لشخص واحد، فكيف حين ينظر إليها عديد من الأشخاص ومن زوايا متعددة؟! ثم أليس القضاء على التطرف بفرض رؤية واحدة ومحاربة التنوع والاختلاف أدعى إلى التحريض عليه وأدل على التسويغ له والحماية له.

ليس بمستطاع أحد أن يتعرف على ما تنطوي عليه قلوب الناس من عقائد وأفكار، ولكن بوسع الأنظمة والأحكام أن تحدد للمجتمع أفراداً وجماعات الحدود المقبولة في الأقوال والأفعال والسلوك وتمنعهم من غيرها. وإذا كان الأمر كذلك فليس لأي فكر خطورة أو تهديد بأي معنى ما لم يقترن قولاً أو فعلاً بالعنف في الدعوة إلى فرضه على الآخرين، وفي الإساءة إليهم.

إن المشكلة في مشروع "حصانة" تبدو في انخراطه في دائرة الفرز والتصنيف للمجتمع، وهذا أخطر ما يعانيه المجتمع السعودي فكرياً. وأظن أن نجاح المشروع كان أقرب إلى الواقع لو أنه أفسح صدره للتعدد والاختلاف الذي لا يستطيع الفكر المتطرف التعايش معه، وهو وحده ما يتيح تشخيص هذا الفكر الخَطِر ومعالجته.

الجزيرة
AL JAZIRAH

البطالة.. والأمن.. والتنمية

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/ar10.htm

د. حامد بن مالح الشمري

تعد البطالة من أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية خطورة في كافة دول العالم؛ فهي تورث الكثير من القضايا الإجرامية والأخلاقية والأمنية، وتؤثر على مستوى وقوة الاقتصاد والتنمية. ولا شك أن البطالة تمثل واحدة من أهم القضايا ذات التأثير المباشر على مظاهر التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، وهي عبء على مسيرة التقدم التنموي والأمني، وإن الجهود التي تبذلها الدولة، من خلال وزارة العمل، وصندوق الموارد البشرية، والصناديق الأخرى الداعمة، لم تتوقف في إيجاد حلول ناجعة، لحل مشكلة البطالة وآثارها السلبية، وهناك العديد من الإجراءات والخطط لمكافحة البطالة، ولعل من آخر هذه الإجراءات، إنشاء هيئة جديدة لمكافحة البطالة، وتوليد الوظائف، ترتبط برئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. إن شباب وشابات الوطن يتطلعون أن توفر لهم الفرص الوظيفية، لكي يمكنهم استغلال طاقاتهم وقدراتهم لخدمة وطنهم، حتى يساهموا في العملية التنموية. يشهد سوق العمل في بلادنا فرصاً وظيفية ومهنية وتجارية عالية جداً، ولكنه بحاجة إلى تحريرها، من هيمنة العمالة الوافدة، من خلال رفع القيود وتوفير الحوافز التي تضمن توفير فرص العمل، وتحفز الشباب على الانخراط، في وظائف القطاع الخاص بكافة مجالاته. وترتبط معدلات البطالة سلباً أو إيجاباً بعدة عوامل ومتغيرات، منها: ما يتصل بالصورة الذهنية لدى الشباب، عن العمل في القطاع الخاص، وثقافة الإنتاج وجودة مخرجات التعليم وثقافة العمل المهني والتجاري وتفاعل القطاع الخاص ومبادرته في استيعاب شباب وتوفير برامج التدريب والتأهل وهذا ما يحقق التنمية المستدامة وغير ذلك ولكن تبقى على الجهات ذات العلاقة إيجاد حلول جذرية للحد من البطالة وآثارها؛ لابد من توفر الأرقام والإحصاءات الدقيقة والموثوقة، عن الفرص الوظيفية وأعداد الباحثين عن العمل، ومجالاته ومواقعه، وأن يكون ذلك بشفافية، حتى يسهل التعامل مع موضوع نسب العاطلين عن العمل ومواجهتها بالإجراءات والبرامج المناسبة، من كافة الجهات ذات العلاقة، بالإضافة إلى توحيد الرؤية والتنسيق بين القطاع الخاص بكافة أنشطته، والجامعات والمعاهد والكليات التقنية، وسوق العمل ومتطلباته. إننا لا نريد أن تخرّج جامعاتنا وكلياتنا ومعاهدنا التقنية والحرفية، آلاف الخريجين، لكي ينضموا إلى العاطلين عن العمل بسبب عدم قدرة الجامعات على استيعاب طلاب وفق ميولهم وقدراتهم للحصول على دراسالتخصص الذي يحتاجه سوق العمل وبسبب أن الطالب حصل على معدل منخفض في السنة التحضيرية ومن ثم تحويله إلى تخصصات لا حاجة لسوق العمل لها مما أوجد تكدسا كبيرا في هذه التخصصات، وفي المقابل نجد أن هناك آلاف الوظائف الطبية والهندسية وغير ذلك مشغولة بوافدين، إضافة إلى أن قطاعات مثل قطاع المقاولات، لتشييد المنازل والمجمعات السكنية والدوائر الحكومية، ومقرات المشاريع الاقتصادية والصناعية، وقطاع السياحة، وقطاع الزراعة، والمناطق الصناعية والمدن الصناعية، قادرة على استيعاب كافة الخريجين، وعلى مدى سنوات قادمة، بينما نجد أن آلاف هذه الوظائف، هي الآن في أيدي العمالة الوافدة، فأين شباب الوطن من هذه الفرص الكبيرة؟ وأين سياسة التوطين من تنظيم وسعودة هذه المجالات الحيوية؟ كما أن إجراءات التوطين وتطبيقاتها تواجه العديد من المشاكل، وفي مقدمتها ضعف المتابعة، والتهاون في تطبيق التعليمات، وقدرة أصحاب المؤسسات والشركات على اختراق التعليمات والالتفاف عليها وعدم الالتزام بها.

إن البطالة لدينا تختلف عن بقية دول العالم، طالما يوجد بيننا أكثر من تسعة ملايين وافد يعملون في مجالات متنوعة، تدر عليهم دخولات كبيرة جداً، وهذا يعني أن لدينا فرص عمل وتجارة متنوعة ومتاحة، تستوعب كافة الشباب، مع احتياج قائم لسنوات طويلة. والمتتبع للباحثين عن العمل يجد أنهم من فئة الشباب الواقعة ضمن دائرة المتعلمين من خريجي الجامعات والكليات والمعاهد التقنية والمهنية، بالإضافة إلى خريجي الثانوية العامة، ممن لم تتح لهم فرصة الدراسة الجامعية. أما الفئات التي لا تمتلك التأهيل المناسب، أو محدودة المهارات والخبرات، فإن معاناتهم أكبر. وفي المقابل نجد أن الشريحة الأكبر لسكان المملكة هم الذين تكون أعمارهم (25) سنة فأقل. ومن المعلوم أن المؤشرات المستقبلية للنمو السكاني في تزايد كبير؛ مما يشكل مشكلة كبيرة، ما لم يصاحب هذه الزيادة خطط طموحة لتفعيل موارد الاقتصاد

والاستثمار، وخلق فرص عمل تتواكب مع أعداد الباحثين عن العمل، وأن يؤخذ بعين الاعتبار الطلاب الداخلين في مراحل التعليم المختلفة، والمتوقع تخرجهم خلال الأعوام القادمة، من جميع مؤسسات التعليم المختلفة، بالإضافة إلى المبتعثين الذين يصل عددهم أكثر من مائتي ألف طالب وطالبة. لاشك أن هناك العديد من البرامج والخطط للتنمية البشرية، ولكنها بحاجة إلى مراجعة، لمعرفة النتائج المتحققة منها، والعمل على وضع آليات لزيادة الاستفادة منها. التنمية والتعليم وجهان لعملة واحدة والإنسان هو هدف كافة مدخلات التنمية، وفي ظل وجود تعليم ضعيف يقود إلى مخرجات غير مفيدة لمتطلبات سوق العمل، فإن معدلات البطالة والتنمية تصبح ظاهرة لها آثارسلبية على تفشي الجريمة والانحرافات السلوكية والفكرية. ولا شك أن إنشاء عدد من الصناديق والبرامج الداعمة للشباب، هي خطوة في الطريق الصحيح، ولكن لا بد من دعم موارد هذه الصناديق، وتسهيل الحصول عليها، وتكثيف برامج التدريب والتوظيف، وتقديم الإعانات لذلك، والعمل على تشجيع مؤسسات القطاع الخاص، على استحداث برامج للتدريب لديها، بهدف إحلال السعوديين وتوظيفهم. ولتحقيق أفضل النتائج في معالجة هذا الهم والمطلب الوطني، فإنه لا بد من تضافر الجهود، ورفع درجة التكامل والتنسيق، بين مؤسسات القطاع الخاص، والحكومي والجامعات في المجالات كافة، لتبادل الخبرات، وتوفير المدربين، وتوزيع الأدوار، كي نحقق آمال وتطلعات أبنائنا وبناتنا وأهالينا وأسرنا، فيلعيش الآمن والمستقر، بما يجعلهم قادرين بإذن الله على تربية أبنائهم وأسرهم، وتوفير احتياجاتهم.

إن أبناء هذا الوطن على ثقة كبيرة بولاة الأمر- حفظهم الله- وحرصهم على تلمس احتياجات المواطن، وتذليل العقبات من أمامه، وتوفير فرص العمل له، بالإضافة إلى حرص الدولة والمتمثل في إقرار عدد من البرامج والتسهيلات والمبادرات، لدفع الشباب إلى الانخراط في ميادين العمل، مع توفير الحوافز المناسبة لذلك، ولا شك أن ذلك يعد أهم التحديات، لبناء الإنسان والاستفادة من طاقات شباب الوطن في مجالات عسكرية ومدنية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

وكما يعلم الجميع بأن الدولة أوجدت العديد من الصناديق الاستثمارية والداعمة في مجالات صناعية وتنموية وسياحية، ومطلوب فتح المجال أمام الشباب والشابات، وتسهيل حصولهم على الدعم والقروض التي تساعدهم على تجهيز وفتح المحلات التجارية والصناعية، بما في ذلك المهن التي تسيطر عليها العمالة الوافدة، حتى يحلوا مكانهم، إنه لا بد من دفع التهم والعراقيل من أمام الشاب السعودي الذي دائماً ما يصدم بها من قبل شركات ومؤسسات القطاع الخاص الذي تقع عليه المسؤولية الكبيرة في دفع المثبطات والتهم عن أبناء بلده. وبرامج التوطين تحتاج إلى آليات أكثر فاعلية، لإحلال أبناء الوطن في مرافق القطاع الخاص، وبرواتب وحوافز مجزية، حتى يحدث التوازن المطلوب في قوة العمل، ونخفف من معدلات البطالة، مع الحرص على تطبيق العقوبات وردع المخالفين وغير المتعاونين، وتطبيق الأنظمة والتعليمات لتوطين الوظائف والمهن. ومن آثار البطالة أنها تؤدي إلى تعرض الشباب والشابات للكثير من السلوكيات الأخلاقية والأسرية والنفسية السيئة وزيادة نسبة الجريمة، وغير ذلك ومن ثم يترتب على ذلك جملة من النتائج السلبية نتيجة الوقوع تحت وطأة الحاجة، في كثير من السلوكيات والتصرفات السلبية، كالسرقة والمخدرات، والسلوكيات غير الأخلاقية، واستغلالهم من قبل الحاقدين والمتربصين بأمن واستقرار الوطن، وغير ذلك من الآثار السلبية الأخرى. إن المتتبع للمجتمعات الغربية أو الشرقية، وخصوصا الدول الصناعية منها، يلاحظ ما ينفق من أموال طائلة لمواجهة البطالة، بالإضافة إلى وضع برامج فورية لإصلاح أوضاع العاطلين عن العمل، ريثما يتم توفير فرص العمل لهم إدراكاً من أصحاب القرار في تلك الدول بخطورة البطالة على المجتمع، وعلى استقرار الأمن، واتساع دائرة الإجرام والعنف، كما حصل في كثير من المجتمعات الأوروبية وأمريكا.

ولا شك أن للبطالة أبعاداً أمنية واجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة، فلا بد من خلق فرص استثمار في مناطق المملكة كافة، وخصوصا تلك المناطق الأقل نمواً، والتي تعاني من ارتفاع في معدلات البطالة، وكذلك أهمية دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحرص على نجاحها، لأن في ذلك مساهمة فعالة في حل مشكلة البطالة. ويجب أن توفر الجهات المعنية بالقوى العاملة قاعدة معلوماتية تفصيلية ودقيقة عن أعداد الباحثين عن العمل وأعمارهم، ومستوياتهم التعليمية وجنسهم، وتحديد أرقام البطالة في بلادنا ومعدلاتها بصورة صحيحة ودقيقة، وعلى مستوى كل منطقة من مناطق المملكة التي تتيح للباحثين وأصحاب القرار إعطاء الحلول العملية لمعالجة المشكلة.

وكذلك نحن بحاجة إلى بناء استراتيجية وطنية للشباب، تعنى بالشباب واحتياجاتهم الآنية والمستقبلية، ترتكز على رؤية شاملة ومتكاملة، ينبثق عنها العديد من البرامج والخطط لتنمية العنصر البشري والاستفادة منها لسد احتياج القطاع الخاص بكافة مجالاته وأن يحصلوا على الرواتب والمميزات المناسبة حتى يكونوا شريكا أساسيا في تنمية وتقدم وطنهم، والعمل على مواجهة النمو المتزايد لفئة الشباب، والتفاعل الإيجابي مع متطلبات العصر، وعلى أن يواكب ذلك نقلة نوعية لبرامج الإعلام لخدمة فكر وتنمية الإنسان والمكان واكتساب ثقافة العمل.

إن التحديات التي تشهدها مجتمعاتنا وبخاصة تزايد معدلات الجريمة والعمليات الإرهابية في ظل تزايد التركيبة السكانية وتوسع الأحياء السكنية وتزايد اعداد العاطلين مما جعل بعضا منها مواقع محفزة للسرقة والجرائم وترويج المخدرات وبيئة للتغرير بالمراهقين والعاطلين في ظل غياب دور الأسرة، فإنه من الوسائل المساعدة للحد من السلوكيات الخاطئة والجريمة والانحرافات الاخرى تفعيل دور مراكز الأحياء وجعلها شريكا أساسيا في أمن أفراد الحي السكني وبث روح التعاون والتكافل الاجتماعي وحل المشاكل التي تواجه أفراد الحي بالإضافة إلى زيادة عُرى الترابط والتعاون بين أفراد الحي السكني والتعاون مع الجهات الأمنية والخدمية والاجتماعية، ولا شك أن هذا التقارب بين أفراد الحي من خلال مركز الحي له دور في خفض معدلات الجريمة بكافة أنواعها ورصد أية سلوكيات أو تصرفات تثير الريبة والشك وإبلاغ الجهات الأمنية بذلك وبهذا يتحقق مفهوم المواطنة والانتماء وتعزيز الأمن المجتمعي والفكري.

تنظيم الدعم السكني.. تحديات لاتزال قائمة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1545965

سليمان عبدالله الرويشد

التعديلات التي اقترحتها وزارة الإسكان على بعض مواد "تنظيم الدعم السكني" وأقرها مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوع الماضي كانت موفقة إلى حد كبير، وبالذات على المادة الأولى من التنظيم، التي كانت تنص على أن من أوجه الدعم السكني الحكومي هي الأرض والقرض السكنيان معاً، بالإضافة إلى ما تقدمه الدولة من وحدة سكنية، أو أرض سكنية، أو قرض سكني، أو غير ذلك من الدعم؛ حيث تم استبدال عبارة القرض السكني، والأرض والقرض السكنيان معاً، إلى عبارة التمويل أو الائتمان، فكما نعلم أن تقديم الدولة وحدة سكنية، أو أرضا سكنية للمستحقين من المواطنين، يمثلان نموذجين لأوجه دعم جانب العرض في قطاع الإسكان، بينما تقديم القرض أو التمويل أو الائتمان لشريحة أخرى من المستحقين تمثل نماذج أخرى مشابهة، لكن لأوجه دعم الطلب بهذا القطاع، بالتالي يمكن النظر إلى تقديم الأرض والقرض السكنيين معاً ولمستفيد واحد فقط، على أنه لا يعبر عن الكفاءة المطلوبة في توظيف أوجه هذا الدعم؛ حيث إنه عوضاً عن أن يكون هناك مستفيدان يوجه لهما أحد أوجه هذين الدعمين (دعم العرض ودعم الطلب) يتم توجيه كلا هذين الدعمين لمستفيد واحد فقط..!

إنه على الرغم من الإيجابيات الواضحة في التعديل على بعض مواد "تنظيم الدعم السكني"، التي من أمثلتها ما أشرت إليه، إلا أنه لاتزال هناك بعض التحديات القائمة، لاسيما في ظل وجود ما يوحي من تلك التعديلات بعزم واضح للاعتماد بشكل أكبر على القطاع المالي المستثمر في التمويل والائتمان، ومؤسسات التطوير العقاري الكبرى في مجال توفير المنتجات السكنية من وحدات وأراض سكنية، فمن أحد أهم وأبرز تلك التحديات هي حجم القروض الاستهلاكية (الشخصية) التي ظلت تسجل ارتفاعاً سنوياً على مدى الثمانية عشر عاماً الماضية، حتى وصلت أعلى مستوياتها نهاية عام 2015 لتبلغ أكثر من (337) مليار ريال، لعدد من المقترضين يتجاوز (1.2) مليون مقترض، يمثلون أكثر من (90%) من إجمالي السعوديين العاملين في القطاعين الحكومي والخاص، الذين سيكون من النادر لهم القدرة على الجمع بين التمويل الاستهلاكي والعقاري، التحدي الآخر الذي لا يقل أهمية عن سابقه هو سيطرة التطوير الفردي في مجال الإسكان؛ حيث يمثل أكثر من (90%) من حجم التطوير العقاري السكني، وكما نعلم أن أولئك المطورين الأفراد غير قادرين على تلبية متطلبات التمويل من قبل المؤسسات المالية التي لا يمكن لأحد أن يلومها حين تريد ضماناً حقيقاً لقروضها التمويلية، يزيد من صعوبة كل من هذين التحديين استقطاب المدن المتوسطة والصغيرة ما يزيد على (35%) من طلبات الحصول على الدعم السكني.

متى ينتهي مسلسل العنف ضد الأطفال؟!!

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165188

انيسة الشريف مكي

كتبت سابقا وسأكتب طالما أن ظاهرة العنف ضد الأطفال مستمرة. من أيام قليلة انتشر في وسائل التواصل الاجتماعي فيديو لأم تعنف طفلها الذي ربما لم يتجاوز الثانية من عمره، وباعترافها الصريح، استمرت تضربه لمدة ساعة كاملة، مما دفع الطفل للتقيؤ من البكاء داعية الأمهات لاتخاذ نفس أسلوبها في التربية.

أثار هذا الفيديو الرأي العام، ولما خافت هذه الأم من العقاب، ألحقت هذا الفيديو بفيديو آخر، مغيرة أقوالها بأنه مزحة لصديقاتها، ويظهر الطفل المعنف في الفيديو الثاني كطفل سعيد يحظى بكل الاهتمام والعناية.

إلا أن جهات الاختصاص مشكورة لم يفتها تضليل المرأة للرأي العام فبحثت عنها حتى توصلت إليها بالتنسيق مع الجهات المعنية لإجراء التحقيق في الحالة وفق الأنظمة، وإخضاع الطفل للفحوصات الطبية، بناء على ما ذكرته بعض الصحف.

أمثال هذه الجريمة كثيرة، سبق وأن كتبت عنها، كالأب الذي سلخ رأس ولده، وقصة معنفي «خيبر» وأمثال هذه القصص المأساوية كثير وما خفي كان أعظم.

جرائم لذئاب بشرية تنقض على فلذات أكبادها تعذيبا قبل أن تفترسها، كما تفترس الذئاب فريستها في الغابة، إلا أن الذئاب أكثر رقيا، فلم نسمع بذئب عذب فلذة كبده قبل أن يأكله!!.

جرائم لا يقرها دين ولا ملة، ولا عرف، حتى بين وحوش الغابة، إذا كان الإهمال جريمة يُعاقب عليها أشد العقاب، فما بال التعذيب، والاعتداء الجسدي والنفسي والمعنوي؟! الذي أُثبت أنه العامل الرئيس لتأخر النمو بشكل عام، ومنه الذكاء والنطق، وفقدان الثقة بالنفس، والقلق والاكتئاب، وغيره من النمو الطبيعي للإنسان، وكثيرا ما يتسبب في الهروب من المنزل. وما الإرهاب الذي يحدث في عصرنا هذا إلا نتيجة تربية عنيفة ولدت العنف والعنف المضاد.

أما العنف الجنسي فهو الأشد إيذاء للنفس خاصة حين يكون المعتدي أحد أفراد العائلة.

هناك أسباب كثيرة للعنف، منها أسباب فردية تتعلق بالشخص المعنِف نفسه، كالأمراض النفسية، واضطرابات الشخصية والإدمان، والخلافات الزوجية والتفكك الأسري، والخلل في العلاقات الأسرية، والمفاهيم الاجتماعية المغلوطة، والعادات الخاطئة، وأسباب مجتمعية كالبطالة والفقر.

هذه الظاهرة مشكلة خطيرة على الصعيد العالمي حيث يتعرض ملايين الأطفال حول العالم سنويا للعنف بكافة أشكاله.

ولما كان هذا الوباء عالميا وحتى لا يزداد انتشاره في هذا الوطن حسم مجلس الوزراء هذا الأمر بالموافقة على نظام حماية شمولي، يضمن عدم انتهاك حقوق الأطفال في المملكة عبر الكثير من التدابير والإجراءات وصدر مرسوم ملكي بذلك.

والمستهدفون هم كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من العمر سواء كان هذا الطفل سعوديا أو مقيما حتى من لم يكن على ديننا، وأكد النظام على حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها.

ويلزم النظام كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال إبلاغ الجهات المختصة بها فورا وفقا للإجراءات التي ستحددها لائحته التنفيذية.

ولم يفرق النظام بين جميع أفراد المجتمع سواء كان الطفل سعوديا أو من غير سعودي.

وبالطبع وضعت لائحة تنفيذية للعقوبات التي تنتظر كل معنِف سواء كان في الأسرة، أو في المدرسة أو في أي مكان آخر.

كيف تحل هذه المشكلة سريعا؟ بعون الله تعالى ثم بتوفيقه.

وبرفع الوعي المجتمعي أفرادا ومؤسسات بأضرار العنف الأسري، وتأثيراته السلبية على المجتمع على المدى البعيد، وبمحاولة تغيير الموروث الشعبي.
وبتفعيل برنامج الخط الساخن (116111) ونأمل أن يتم تدشينه رسميا بإذن الله ليعمل على مدار الساعة.
وببرنامج حماية، ١٩١٩ لرفع مستوى الوقاية من العنف ضد الأطفال.
نحن جميعا سنسأل يوم القيامة، كمجتمع وأفراد ومسئولين.

الإرث الإداري ونجاح المسؤول

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546161

محمد حمد الكثيري

أي منشأة، تتراكم لديها -عبر الأيام والسنين-، ممارسات وسلوكيات، وأحياناً قيم وأعراف إدارية، أو ما يمكن أن نطلق عليه إرثا إداريا متراكما، فيه من الإيجابيات كما أن به من سلبيات. لذا يحسن بمن يتولى قيادة منشأة ما لأول مرة، أن يكون قادراً على استيعاب ذلك الإرث، ومدركاً لأبعاده وتشعباته؛ كي يستطيع التعامل معه، وتوجيهه التوجيه الصحيح، بما يحقق أهداف تلك المنشأة، ويستجيب لتطلعات المتعاملين معها، والمستفيدين من خدماتها. والفشل، أو الضعف، في استيعاب ذلك الأمر، قد يقود إلى عواقب تنعكس سلبا على المنشأة أو الجهاز.
هذا على مستوى المنشأة المحدودة الحجم، والمحددة الارتباطات، فكيف هو الحال حينما تكون المنشأة عبارة عن جهاز حكومي، يضم آلاف الموظفين، ويتعامل مع العديد من الشرائح والأطياف المجتمعية والحكومية. كيف سيكون الحال حينما لا تتوفر لمن يقود ذلك الجهاز معرفة ذلك الإرث الإداري المتراكم، وإدراك الأبعاد والعلاقات المتعددة لذلك الجهاز، والأسواء حينما ينظر لذلك الإرث من منظار الريبة والشك، بل والتجاوز والتسفيه أحياناً، واختزال تلك التشابكات والتداخلات في هدف واحد أو توجه محدد.
يبدو أن هذا هو ما تعانيه بعض أجهزتنا الحكومية، أو مايعانيه بعض من أسندت إليهم مهام إدارة تلك الاجهزة، حيث الخلفية الإدارية والخبرات المعرفية لهؤلاء قد لا تمكنهم من إدراك أبعاد ذلك الإرث الإداري، وبالتالي استيعابه وتطويره، بل وتطويعه لخدمة التوجهات الجديدة، بدلاً من الصدام معه أو نسفه بالكامل، مما يحدث ردة فعل سلبية لدى المتعاملين مع ذلك الجهاز، سواء كانوا داخل الجهاز أو خارجه. الأجهزة الحكومية ليست شركات خاصة، ذات هدف واحد، وذات تعاملات محددة مع فئات معينة، كما أن لديها إرثا إداريا متراكما عبر سنوات عدة، فيه من الصح كما فيه من الخطأ، بل إن فيه -وهذا هو مربط الفرس- من الضروريات التي يجب الإمساك بها والحفاظ عليها، رضي قائد ذلك الجهاز أم لم يرض، بخلاف الشركات الخاصة التي من السهل تغيير مسارها وتحوير أهدافها وتطلعاتها متى حدث الاتفاق بين ملاكها وجهازها التنفيذي.
هذا أصبح خللا واضحا أصاب بعض أجهزتنا الحكومية، بل هو خلل يعانيه بعض من ولي أمر تلك الأجهزة؛ حيث إن هذا الأخير يفتقد الاستيعاب الكامل، بل وأحيانا المحدود، لتشابكات وتداخلات وتعقيدات الجهاز الحكومي وارتباطاته وأدواره المتشعبة والمتداخلة، بل والمتعارضة أحيانا. والأسوأ من ذلك، أن البعض يفتقر للمعرفة الواضحة لدور الحكومة وعلاقتها بمكونات الدولة المختلفة، والتضحيات التي يجب عليها أن تقوم بها في سبيل إرضاء تلك المكونات، وتحقيق طموحاتهم ورغباتهم، بما يحقق استقرار الدولة وازدهارها.
إن هذا الدور المتداخل والمتشابك، الذي تتطلب إدارته معرفة الإرث المتراكم للجهاز الحكومي، أمر مهم ولابد من إدراكه وأخذه في الحسبان عند إدارة أي جهاز حكومي، إذا أراد من يقود ذلك الجهاز النجاح وتحقيق أهداف الجهاز. هذا لا يعني الاستكانة والخضوع لذلك الإرث وعدم تطويره أو تحسينه، بل إن الأمر يتطلب استيعابه وفهمه من أجل تطويعه وتوجيهه بما يتناسب مع متطلبات التغيير، بدلاً من مصادمته وتجاهله، أو احتقاره وتسفيهه والاستهزاء به ومن ينتمي له من جيل المسؤولين والموظفين

هل الهدرُ فسادٌ أم كرم؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507341

عبداللطيف الضويحي

كثيرة هي أوجه الهدر في مجتمعنا بقطبيهِ الرسمي «الحكومي» وغير الرسمي «الشعبي»، بل إنه أصبح سمةً ورمزاً وأيقونةً يرسم من خلالها الصورة الذهنية عن الفرد والمجتمع والدولة ككل.

فمتى يكون الهدر فساداً ومتى يكون الهدرُ ثقافةً اجتماعية تحت عناوين مثل «الكرم» و«السخاء» و«الجود»؟ وهل يكون الهدر ماليا أم أن هناك أوجها أخرى للهدر؟ وهل تكون الحكومة هي سبب الهدر أم أن سبب الهدر هو المواطن؟ أم أن الطرفين يشتركان ويلتقيان بالهدر؟ وهل يكون الهدر المالي سببا أم هو نتيجة؟

لا أحد يشك بأصالة الكرم عند العرب، كقيمة متأصلة يتم التعبير عنها بطرق شتى وتعكس معنى واحدا وهو البذل والعطاء حتى في أحلك ظروفه، وقد وثق ديوان العرب الكرم والسخاء والجود والعطاء والبذل المعنوي والمادي على حد سواء من خلال العديد من القصص والمواقف.

لا أحد يختلف حول هوية الكرم العربي، وحين يختلف فهو بين من يقول بأن الكرم أن تعطي بعض ما تملك، أو كل ما تملك أو أن تعطي أكثر مما تملك.

ما يجعل الكرم كرما هو ارتباطه بالحالة النفسية والاجتماعية والثقافية لمن يتعاطون هذا الكرم نفسيا واجتماعيا وثقافيا. فإن تجاوز هذا الكرم تلك الحالة والظروف والأطراف، يصبح شيئا آخر غير الكرم.

فالكرم الذي تمارسه المؤسسات الحكومية بفعل العاملين فيها على حساب الأنظمة والقوانين مع مؤسسات حكومية أخرى أو مع غيرها هو هدر وليس كرما بل قد يكون فسادا في كثير من الحالات.

الاختلاف الثقافي والحضاري يجعل كثيرا من الدول تنظر لما نسميه كرما بأنه هدر وغباء وفساد وقائمة طويلة من المسميات التي توصم الوطن والمواطن.

بل حتى على مستوى المجتمع، كثيرون يشككون بقيمة ما يقدمه بعضنا من مظاهر استعراضية اجتماعية ومناسبات تحت عنوان الكرم، هي في الحقيقة مفاخرات ووجاهات ومضاهاة وتشاوف ومهايط، تكشف عن عقدة نقص، تتجلى بصورة تحاملنا على لغتنا العربية وتكسيرها لكي يفهمنا من هو أمامنا من غيرالناطقين بالعربية، وتتجلى هذه العقدة التي نسميها «كرم» بتخلينا كعرب عن حقوقنا وتنازلنا عنها أمام الغير حتى لو كان ما نتنازل عنه وطنا بحجم وأهمية فلسطين. كما تتجلى «عقدة الكرم» هذه عند البعض حتى لو اضطر إلى أن يتسلف مبالغ طائلة من الجيران والأقارب والأصدقاء وربما البنوك ما يفوق طاقته ويتجاوز احتمال إمكاناته المالية والاجتماعية فقط لكي يقوم بأداء هذا الكرم المزعوم.

نمارس الهدر كعرب وخاصة كسعوديين انطلاقا من خلفيتنا ربما البدوية أو الصحراوية أو الزراعية التي دائما تنطلق من سعة في الوقت والمكان، فنبالغ بالتعبير عن حبنا وعن حزننا وعن كراهيتنا وعن انتقامنا وعن تسامحنا. فنتوسع بصرفنا المالي ونبالغ ببناء منازلنا ونبالغ بالصرف حد البذخ ونتوسع في التعبير.

لكن الهدر الحكومي أشد وأقسى أثرا وهو ادعى للمساءلات والتحقيقات والاستجوابات.

أليس من أكثر أنواع الهدر سوءا أن يدرس الطلاب أربع سنوات في الجامعة، ليجدوا أنفسهم يعملون في مجالات غير تخصصاتهم؟ أو أن يضطروا أن يعيدوا تأهيل أنفسهم من خلال برامج إعادة التأهيل، ضاربين عرض الحائط السنوات الأربع والتخصصات التي درسوها في الجامعات؟

أليس هدرا أن يدرس الطالب شيئا ويعمل شيئا آخر ويستهويه ويبدع في شيء ثالث آخر؟ وإلا لماذا يعيد الطلاب كل ما تعلموه خلال مراحل التعليم العام نتيجة مستواهم السيئ في أغلب المواد بما في ذلك لغتهم العربية.

أليس هدراً بأن يتم التعامل مع النوعيات المبدعة من المشاريع بنفس الطريقة التي يتم بها التعامل مع الكم من المشاريع التقليدية، وذلك بسبب نظام المشتريات والمناقصات حيث الاكتراث للأسعار الأقل والأذكى فسادا؟
أليس هدرا للوقت والقيمة والأخلاق ما يستهلكه من يطلب خدمة من الأجهزة الحكومية بسبب إما البيروقراطية أو بسبب عدم الاكتراث بالإنتاجية بين الموظفين وعدم توظيف الحكومة الإلكترونية؟
أليس هدرا أن يتم تعيين الشخص المناسب في العمل غير المناسب، وأليس أكثر هدرا أن يكون الشخص المناسب لهذا العمل مكبلا في عمل آخر غير مناسب لقدراته وإمكاناته؟
أليس هدرا أن نناشد المستثمرين للاستثمار داخل المملكة، فيما يهرب المستثمر السعودي إلى دول الجوار ودول ما وراء الجوار؟ أليس هدرا أن نطالب الناس بترشيد استهلاك المياه في منازلهم، فيما نترك الشركات الزراعية الكبرى تستنزف من بسيطاء الجوف ما يعادل ثلاثة أضعاف ما يتدفق به نهر ليبيا العظيم ثلاث مرات؟
أليس هدرا أن نحشر الناس في زوايا استهلاك كهرباء مرتفع التكاليف والإنتاج والاستهلاك، فيما نترك الطاقة البديلة والطاقة الشمسية في بلد أغلب العام لديه شمس صافية؟ أليس هدرا شديدا عدم فتح باب مكافحة الفساد على مصراعيه، وإطلاق يد نزاهة لتطهير الجهاز الحكومي والقطاع الخاص استعدادا لدخول المرحلة القادمة؟.

جمعية (معاً للرصد)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-madina.com/node/706881

مازن عبد الرزاق بليلة

توجُّه وزارة العمل إشراك المواطن في رصد مخالفات سوق العمل يشجع تطوير مفهوم مؤسسات المجتمع المدني، التي صدر فيها نظام الجمعيات التي لا تهدف للربح مؤخراً، وهي المؤسسات المستقلة غير الربحية التي تهدف إلى مساعدة الحكومة تطوعياً، في مهامها الإستراتيجية.
فقد أقرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مؤخراً، منح المبلِّغ (المتعاون) عن مخالفات سوق العمل عبر تطبيق (معاً للرصد)، مكافأة مالية تبلغ 10% من قيمة المخالفة عند استحصالها، وقال المتحدث الرسمي للوزارة، إن هذه المكافأة تأتي وفقاً لمواد نظام العمل الذي أعطى الوزير الحق في منح المبلِّغ (المتعاون) نسبة من المكافأة تقديراً له لمساهمته في رصد المخالفة، ومساعدة موظفي التفتيش في رصد المخالفات.
(معاً للرصد) التابعة لوزارة العمل ، تتيح الإبلاغ عن ست مخالفات: بيع تأشيرات العمل أو التوسط في بيعها، والعمل تحت أشعة الشمس المكشوفة في أوقات وفترات الحظر أو الظروف المناخية السيئة دون أخذ الاحتياطات اللازمة بالأوقات المحددة، وقيام صاحب العمل بتسجيل شخص سعودي ضمن عمال منشأته دون علمه أو موافقته، وتوظيف عمالة غير سعودية في المهن المقصورة على السعوديين، وتشغيل العاملين من الذكور في الوظائف المقصورة على العاملات السعوديات، والقيام بالتوسط في استقدام عامل أو أكثر بدون ترخيص الوزارة.
المخالفات الستة كلها مهمة، وهناك مواطنون، غيورون، سوف يتحركون بدافع الوطنية، أو بدافع العمل التطوعي، قبل دافع المكافأة المالية، المحددة مسبقاً من الوزارة، لذلك من الأفضل أن تتم العملية بعيداً عن الوزارة، في إطار جمعية وطنية، أهلية، تحمل هذا الاسم (معاً للرصد)، لأن الرقيب المستقل أقوى وأسرع، من الرقيب الموظف.
#القيادة_نتائج_لا_تصريحات
يقول الدكتور لي والس: عمل وإنجاز القيادي، والواقع التطبيقي، هو أكبر وأقوى مصدر لتطوير العاملين.

توازن القطاع الخاص مهم

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546486

راشد محمد الفوزان

المحافظة على القطاع الخاص كنمو واستمرار وتجدد وإنتاجية مهم جداً، وهذا ما يفترض اقتصادياً، فنحن نتجه لوضع القطاع الخاص لدينا ليكون هو رائد الحركة التنموية الاقتصادية، وهو من سيتحمل عبء الكثير من الأعمال والتشغيل من خلال مرحلة تحول اقتصادية مهمة، بتحويل بعض القطاعات إلى القطاع الخاص وهي منتظرة كالموانئ، المرور، الجمارك، هيئة السياحة، وغيرها كثير من القطاعات، ليس لمجرد التخلص منها كحكومة وعبئها الاقتصادي لا، ولكن لكي تكون أكثر فعالية وإنتاجية وسرعة في القرار لكي تنجز وتعمل، وتتحول من مستقبلة للدعم والتمويل الحكومي إلى داعمة لنفسها ممولة لنفسها ومصدر إيراد للدولة، ومن المهم أن يكون هناك أيضاً دعم للشركات في القطاع الخاص الصغير قبل الكبير، بمزيد من التسهيلات والمنح ولا يعني أن تكون مالية، بل بالفاعلية والسرعة في القرار والتنفيذ، وعلى الدولة أن تتفرغ للبنية التحتية للبلاد بحيث تكون هي من تبني منصة انطلاق القطاع الخاص ككل، بحيث تتوفر جميع الخدمات المتوقعة منها وهي للحقيقة تعمل على ذلك، نجد المدن الصناعية "مدن"، ونجد توفر الكهرباء، والطرق، وغيره من التسهيلات التي تشجع وتدفع القطاع الخاص للأمام والمزيد من العمل والإنتاجية، فأي نمو في القطاع الخاص يعني نمو الإيرادات الحكومية، من خلال " ضريبة – رسوم – حتى الزكاة الشرعية التي تذهب للجمعيات – نمو اقتصادي – نمو الناتج – جاذبية اقتصادية.. وغيرها".

من المهم أيضاً أن كل تعاقد حكومي مع القطاع الخاص أن يكون عقداً تكاملياً وينفذ بتاريخه والتزام تام من الطرفين، فما نجده اليوم هناك تأخر حكومي في الدفوعات وله أسبابه ولكن مكلف للشركات ومضر لها، وأيضاً شركات القطاع الخاص أيضاً عليها التزام تنفيذ العقود الحكومية بالتزام تام، وهنا يجب أن نتوقف بحيث يكون هناك تكامل وإنجاز بين القطاع الحكومي والخاص في العقود المبرمة بينهم، فما نجده من تأخر مشاريع وتعثر بنسبة عالية، يجب أن يكون من الماضي وللنسيان وهذا ما يجب أن يكون أحد أهم الأهداف، وألمس أن هناك توجهاً بهذا الخصوص واهتمام، وأرجو مع بداية السنة المالية الجديدة 2017 أن يكون هناك مرحلة تحول في العقود الحكومية والقطاع الخاص، بالالتزام التام بين الطرفين بحيث تلتزم الحكومة بعقودها بقدر ما لديها من إيرادات تتوافق مع السنة المالية، وكذلك التزام القطاع الخاص والشركات بالعقود الحكومية، وهذا ما سيخلق تحولاً كبيراً ومهماً للمشروعات الحكومية وللشركات.

الاقتصادية

كيف سنواجه شبح البطالة؟

المصدر: جريدة الأقتصادية الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/09/article_1100547.html

عبد الحميد العمري

نواجه جميعا خلال المرحلة الراهنة، تحديات تنموية جسيمة وزنا وكما وعددا، وتزداد أعباؤها في وقت يمر خلاله الاقتصاد الوطني بحقبة زمنية غير مواتية من عدة جوانب، يعد انخفاض سعر النفط مصدر صداعها الرئيس، ويزيد من صعوبة مواجهة تلك التحديات، الضرورة القصوى لاتخاذ تدابير معالجة وإصلاح لا بد من القيام بها لكثير من التشوهات الهيكلية، تلك التشوهات التي طالما نشدنا القيام بها في مراحل سابقة إبان الرخاء المالي والاقتصادي، ليكون وقعها أقل مرارة مما نعانيه في المرحلة الراهنة.

لم يعد غائبا عن أذهان الجميع ماهية تلك التحديات التنموية (بطالة، إسكان، ارتفاع القروض، محدودية الدخل، تضخم تكلفة المعيشة، فساد.. إلخ)، ووصول الجميع أيضا إلى قناعة شبه تامة للاعتراف صراحة بوجودها، وضرورة معالجتها مهما كلف الثمن، على العكس تماما مقارنة بمرحلة زمنية سابقة لسنا عنها ببعيدين؛ حينما كانت أسعار النفط تسبح فوق المائة دولار، حينما كانت تلك التحديات محل شد وجذب بين فريقين: الفريق الأول الذي كان يراها بوضوح تام على حقيقتها الدامغة دون تزييف، ويأمل التحرك فورا نحو الاعتراف بها ومعالجتها وإصلاحها! والفريق الآخر الذي يصح تسميته بالفريق الحالم، صاحب نظرة "رؤية الجانب المليء من الكأس"، رافضا حتى فكرة الاعتراف بتلك التشوهات وأخطارها المختلفة، تراه اليوم وقد تحطمت على رأسه الكأس كاملة، الجزء المملوء منها قبل الفارغ! لقد اختفت إلى حد بعيد جدا كل تلك الاختلافات بين الفريقين، وأصبح الجميع في خندق واحد يواجهون التحديات الجسيمة نفسها على وجهها الحقيقي، دون أي نكهات إضافية!

لعل من أكبر التحديات التي نواجهها في المرحلة الراهنة وفي المستقبل القريب، ما هو متمثل في البطالة بشكل عام، وعلى وجه الخصوص بين شرائح الشباب الطرف الأكثر سخونة. إنها تمثل التحدي التنموي الكبير الجاثم على صدر اقتصادنا الوطني منذ عصر النفط المرتفع، الذي لم يشفع لنا ارتفاعه بشروى نقير، فما بالك ونحن نسير في المرحلة الراهنة تحت سقف 50 دولارا للبرميل، ومن يعلم فقد يذهب إلى أدنى من ذلك خلال الأعوام المقبلة؟!

كنا نعول كثيرا على القطاع الخاص فيما مضى، ليتولى زمام المبادرة في استيعاب أغلب الباحثين عن فرص عمل من المواطنين والمواطنات، ويزداد الاعتماد عليه في الوقت الراهن ومستقبلا، لتعظيم دوره التنموي أكثر مما مضى، دون النظر بجدية كافية إلى ما يواجهه القطاع الآن ومستقبلا من تعثرات وصعوبات بالغة التعقيد، بدأت نتائجها في الظهور المبكر بعد انخفاض أسعار النفط، أكدتها مؤشرات أداء القطاع الخاص خلال الفترة الأخيرة، حينما تباطأ معدل نموه سنويا إلى 0.07 في المائة بنهاية الربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بمعدلات نموه السابقة بين 7.0 في المائة و 13.1 في المائة طوال الفترة 2004-2013.

ورغم بعض النجاح الذي حققه بتوظيف أكثر من مليون مواطن ومواطنة خلال الفترة 2011-2015، إلا أن تورطه في وحل التوطين الوهمي أولا، وثانيا في زيادة توظيفه العمالة الوافدة للفترة نفسها بثلاثة أضعاف المواطنين، كأنما أبقى الوضع على ما هو عليه، دليل ذلك أن معدل البطالة في الوقت الراهن هو المعدل ذاته قبل تطبيق برامج التوطين الراهنة! حدث كل ذلك في زمن نفط تفوق أسعاره 100 دولار. واليوم يخضع الاقتصاد الوطني عموما، والقطاع الخاص على وجه الخصوص، لمسار مرحلي فقد الداعم الأكبر له ممثلا في النفط أكثر من نصف سعره.

اشترط صندوق النقد الدولي في التقريرين الأخيرين 2015 و2016 عن الاقتصاد السعودي، كي يقوم القطاع الخاص بدوره تجاه التوظيف "التوطين" ألا يقل معدل نموه السنوي عن 7 في المائة! فكيف به اليوم وهو يكابد تحديات المرحلة الراهنة بمعدل نمو سنوي بالكاد تجاوز 1 في المائة من معدل النمو السنوي المشروط؟! الأمر هنا؛ لا علاقة له من قريب أو بعيد بالتشاؤم أو التفاؤل، بقدر ما أنه منصب بالكامل في صلب قدرة القطاع الخاص من عدمها، وضرورة العمل ضمن المشروع الاستراتيجي لـ"رؤية المملكة 2030" على كيفية دعم وتعزيز تلك القدرة، التي قد تقتضي نوعا من اتخاذ

التدابير والإجراءات البديلة "خطة ب"، وصولا إلى إنعاش القطاع الخاص وإعادة تأهيله، قبل أن تلقى على كاهله كل الآمال والطموحات والتوقعات، التي قد تكون مفرطة جدا في نظرتها إليه، فالمراد والمأمول منه في الوقت الراهن يعد ثقيل الوزن بالمقاييس كافة؛ حيث ينتظر منه تحقيق النمو، وإنجاح عمليات التخصيص، وتنويع قاعدة الإنتاج، وتوظيف مئات الآلاف من الباحثين عن فرص عمل، وتحمل أعباء تمويل الإيرادات غير النفطية عبر عديد من قنوات الرسوم والضرائب، إلى آخر سلسلة المتطلبات على كاهله! أنى له بكل ذلك في ظل الظروف غير المواتية اقتصاديا وماليا؟ إن فشل القطاع الخاص، لا قدر الله، أو تأخره عن الوفاء ببعض أو أغلب تلك التطلعات، يعني في الحقيقة نتائج وخيمة وسلبية، يجب أخذها بعين الاعتبار منذ اللحظة! ولست هنا بصدد حصرها وتعدادها، إلا أنه يكفي القول اختصارا؛ إن المحصلة النهائية لتلك النتائج الواجب الحذر منها الآن، تعني أن جزءا كبيرا من أهداف "الرؤية الشاملة لبلادنا 2030"، سيصبح مهددا إلى حد بعيد كمحصلة لما أتحدث عنه هنا، وهذا وحده سبب كاف جدا لأن يتم اتخاذ إجراءات وتدابير استثنائية، تستهدف عمليا وبشكل عاجل النهوض بقدرة القطاع الخاص ومنشآته كافة، ليكون مؤهلا فعليا للقيام بالأدوار والمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتقه، لعل من أهم ملفاتها في المرحلة الراهنة ما يتعلق بردم هوة البطالة، وتحسين مستويات دخل المواطنين والمواطنات العاملين فيه، ودرء مخاطر إنهاء عقود عمل العمالة الوطنية، نتيجة تقلص أرباح منشآت القطاع الخاص، ولجوئه قسرا إما إلى خفض أعداد العمالة لديه، وإما الخيار الأسوأ بالتوقف عن ممارسة النشاط والخروج من بيئة الأعمال. والله ولي التوفيق.

الفساد في الدهناء!

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507741

محمد العصيمي

أنا على يقين بأن من طالع هذا العنوان تساءل عن أي فساد يحدث في صحراء الدهناء، خاصة وأن (الطعوس) محايدة لا تقدم ولا تؤخر في التنمية. ومع ذلك هناك علاقة غريبة للدهناء بالفساد، ذلك أن (نزاهة) أيدها الله غرست لوحات إرشادية على أطراف هذه الصحراء تقول: «إن الفساد تعطيل للتنمية». وكلما مررت بهذه اللوحات نشأت في ذهني هذه الأسئلة: من الذي قرر أن تشمل الحملة الطرق السريعة والكباري والأنفاق والصحاري.؟! هل حين اتخذ القرار درسه من حيث إن لا أحد سيتوقف أمام هذه اللوحات سوى (البعارين) العابرة والعمال الذين يشتغلون في الطريق.؟! ولماذا هنا، بينما كان يمكن أن تستغل هذه التوعية، التي أرى فيها شيئا من (السماجة)، في أماكن يغشاها الناس بكثرة ويمكنهم تأمل وفهم الرسالة التي تحملها.؟! ثم كم أصلاً، حسب نوع العابرين للطريق، عدد الذين سيفهمون العبارة ذاتها: «الفساد تعطيل للتنمية».

على الأقل، ما دام أن المسألة وضع لوحات والسلام، كان لا بد أن تكتب عبارات مباشرة ذات علاقة لعل العابر البسيط يفهمها؛ هذا إذا كان يعرف القراءة. مثلاً: «الفساد تدمير للثروة الحيوانية» أو «الفساد طريق إلى الإفلاس» وما إلى ذلك. طبعا هذا مما يجوز فيه التهكم لأن لا أحد، سواء أكانت العبارات غامضة أو مباشرة، قادر على استيعاب علاقة الصحراء بالفساد، سوى أن هناك من قرر أن ينشر رسائل التوعية كيفما اتفق دون مراعاة وتدقيق في أماكن وضعها وأثرها والعوائد على وعي الناس منها.

مثل ذلك مثل تلك اللوحات التي وضعتها وزارة النقل وكتبت عليها (إيميلها) لتلقي أي ملاحظات أو شكاوى على الطريق. كأنها لا تعرف أن السيارات على طريق الرياض – الدمام ترقص على (وحده ونص) في معظم أجزاء هذا الطريق الذي تذكروه الآن وبدأوا صيانته على طريقة السلحفاة، حيث تنجز كيلومترات محدودة كل حين. أو كأنهم لا يعرفون ويحتاجون إلى من يخبرهم عن طريق الجبيل - الظهران وغيره من الطرق التي يشتكي منها أهلها شكوى الأمرين لأنها لم تعد صالحة للاستعمال الآدمي.! أو حتى كأنهم سيردون على ذلك الإيميل الذي يسكن لوحة غطتها الرمال ونسيت هناك.!

المسألة، ببساطة، هي أن بعض المسؤولين لدينا لم يسمعوا بفضيلة الإتقان. وهم يأخذون قراراتهم وينفذون أعمالهم من باب واحد هو باب (ذر الرماد في العيون). أردتم توعية بالفساد ها نحن نشرنا رسائلنا حتى في الدهناء، وتريدون أن تتواصلوا مع وزارة النقل ها نحن وضعنا لكم إيميلاً بالكاد تتبينون معالمه.

الاقتصادية

الحوار في القضايا العامة .. ودور الجامعات

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/10/article_1100777.html

أ.د.سعد علي الحاج بكري

استطاع الإنسان، بالعقل الذي ميزه الله سبحانه وتعالى به عن سائر مخلوقاته، أن يغير معالم الكرة الأرضية، وأن يبحر في مياهها، وأن يطير في أجوائها، بل أن يبدأ الخطى أيضا نحو التجول بين الكواكب القريبة منها. ولعل بين أهم خصائص تميز الإنسان قدرته على تنمية إمكاناته المعرفية وخبراته، وعلى تطوير مهاراته في التفكير ومحاكمة الأمور ورسم توجهات المستقبل، وعلى التعاون والشراكة المعرفية مع الآخرين، والحوار وتبادل الأفكار معهم، إضافة إلى تمكنه من الاستفادة من كل ذلك في التميز في العطاء، وتبادل معطياته مع ما يقدمه الآخرون، لما في ذلك من خير للجميع، وللمجتمع الإنساني وتطوره عبر العصور.

والإنسان الأكثر قدرة على العطاء، وعلى التميز فيه، هو الأكثر نجاحا في الحياة، وانطلاقا من ذلك هو الأكثر قدرة على الأخذ المحق من الآخرين، لأنه يعطي أكثر كما ونوعا. مثل هذا الإنسان رصيد لأمته، فإمكانات الأمة وقدراتها هي حصيلة إمكانات أبنائها وقدراتهم. وعلى ذلك، فإن جوهر تقدم الأمم وتميزها يكمن في بناء الإنسان، في بناء وعيه وتفكيره وإمكاناته ومهاراته، وتحفيز "الأنا الذاتية" فيه، في إطار "نحن الجامعة" الضامنة لمجتمع متعاضد متماسك، حاضن للتعاون "على البر والتقوى"، ومفعل "للحكمة" والخير للجميع ومن الجميع.

يحتاج الإنسان المتميز إلى الوعي في فهم قضايا الحياة، وفي استيعاب ما يجري من حوله، ولم يعد ما حوله محليا فقط، بل بات عالميا أكثر من أي وقت مضى. وليس الوعي أن نتلقى الأخبار ونتابع الأحداث، بل أن نفكر في الأمر أيضا تفكيرا سليما، يبحث في الأسباب ويفهم الأثر والتداعيات، ويتوخى "الحكمة" عبر توجهات موضوعية بعيدة عن "الهوى". ولا شك أن الحوار مع الآخرين "كممارسة تفاعلية للتفكير" وسيلة مهمة من وسائل التفكير السليم والفهم المتكامل، والنظر إلى كامل مشهد الحياة من حولنا وسبر أغواره.

ولا شك أن "الممارسة التفاعلية للتفكير" في قضايا الحياة العامة "مسألة معرفية" تستحق الاهتمام من قبل مختلف المؤسسات المعرفية. ويبرز هنا "دور مهم للجامعات" فهي المسؤول الأول عن بناء الإنسان المتميز وتأهيله، ليس فقط في تخصصه، بل في قضايا الحياة من حوله أيضا، فخريجو الجامعات هم، على مدى حياتهم المهنية، قادة تخصصاتهم، ضمن بيئة الحياة وقضاياها، فلا انفكاك بين العمل التخصصي المهني، والبيئة الحاضنة له على مستوى المجتمع المحلي، وعلى المستوى الدولي أيضا.

وتهتم بعض الجامعات بالفعل بتدريب طلابها على الحوار و"الممارسة التفاعلية للتفكير" في قضايا الحياة العامة المختلفة، عبر مقررات خاصة إجبارية ضمن مقررات برامجها لدرجة البكالوريوس. وقد كانت لي تجربة شخصية في إحداها في بريطانيا، قبل عقود، حينما كنت أعد رسالة الدكتوراه.

كان هناك في الجامعة قسم يدعى "قسم الدراسات التكميلية" يقدم، لجميع طلاب البكالوريوس في السنة الأولى، مقررا مشتركا في "الحوار في القضايا العامة"؛ وكان لهذا المقرر أسلوب خاص في التنفيذ. كان طلاب المقرر يحضرون محاضرة واحدة أسبوعيا في القاعة الكبرى في الجامعة، التي كانت تستوعب أكثر من ألف طالب، وكان لكل محاضرة متحدث معروف في القضية العامة التي يطرحها. بعد انتهاء المحاضرة كان الطلاب ينقسمون إلى مجموعات، في كل منها "عشرة طلاب"، وكان لكل مجموعة "منسق" من أعضاء هيئة التدريس أو من طلاب الدكتوراه. وكنت منسقا لإحدى المجموعات.

كان المنسق يذهب مع مجموعته إلى إحدى القاعات الدراسية في "جلسة لمدة ساعتين" على طاولة مستديرة. وفي كل جلسة كان على المنسق أن يستعين بأحد الطلاب في إعداد محضر للجلسة. كانت الجلسة تبدأ "بالعصف الذهني" حول الموضوع، حيث كان على كل طالب، في بداية الجلسة، أن يعصف ذهنه ويقدم بسرعة فكرة أو أكثر، حتى إن لم يفكر فيها مليا بعد.

كان على المنسق، بعد ذلك، أن يقود نقاشا بين أعضاء مجموعته غايته اختيار جماعي لأهم الأفكار التي طرحت. ثم كان عليه أيضا أن يوجه النقاش نحو تحليل هذه الأفكار، مع الحرص على مشاركة الجميع في ذلك. وفي ختام الساعتين كان لا بد من إعداد تقرير مشترك باسم المجموعة حول ما تم في النقاش، بما في ذلك استعراض أفكار العصف الذهني، والأفكار المهمة المختارة منها، والعناصر التي وردت في تحليلها. وكان على كل طالب، على مدى أسبوع واحد، أن يكتب، في صفحة واحدة، تقريره الخاص حول المحاضرة وجلسة الحوار.

كان هذا المقرر محفزا ومثيرا للطلاب، في مختلف القضايا العامة التي يطرحها. وكان مستوى التحفيز والإثارة يتبع الموضوع المطروح، والمتحدث الذي قام بعرضه، وبيان آرائه فيه، كما يتبع أيضا الاهتمام الذاتي للطالب. ولم تكن غاية المقرر هي بيان القضايا المهمة فقط، بل كانت المشاركة المعرفية الفكرية التفاعلية للطالب هدفا مهما يسعى إليه، خصوصا في السنة الأولى من دراسته، حيث يمكن أن تنتقل مثل هذه المشاركة معه إلى المقررات التخصصية بعد ذلك.

ولعلي أذكر ثلاث قضايا عامة تم طرحها، ضمن المقرر، خلال الفترة التي أسهمت فيها في تنفيذه. إحدى هذه القضايا كانت "الحوار بين الشمال والجنوب"، أي بين الدول الغنية في أوروبا وأمريكا وربما بعض دول شمال آسيا أيضا، والدول الفقيرة في إفريقيا وجنوب آسيا وجنوب أمريكا. وكان المتحدث هو رئيس وزراء بريطانيا الراحل، المتقاعد في ذلك الحين، "إدوارد هيث".

وكانت "سياسات التعليم" من القضايا العامة التي طرحت في المقرر أيضا، وكانت المتحدثة "شيرلي وليامز"، إحدى وزيرات التعليم سابقا، وهي عضوة مجلس اللوردات حاليا. كما كانت قضايا الصحة و"العادات الصحية" للفرد بين القضايا العامة التي طرحت أيضا، وكان المتحدث أحد الأطباء المرموقين في مجال طب العائلة.

نحتاج جميعا إلى الوعي العميق بالقضايا العامة التي تؤثر في حياتنا، وتلقي الأخبار والمعلومات عنها ليس كافيا، بل لا بد من التفكير فيها و"الحوار الموضوعي البناء بشأنها"، لما فيه خير الجميع، وخير المجتمع الحاضن للجميع. وللجامعات دور في ذلك، وكذلك للمؤسسات المعرفية الأخرى. وهناك تجارب سابقة في الموضوع، ليس علينا أن نقلدها، بل أن نسعى إلى الاستفادة منها، وأن يكون لنا دور رائد في هذا المجال في المستقبل.

الاقتصادية

الاتفاق ضد المستهلك

المصدر: جريدة الأقتصادية الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
https://www.aleqt.com/2016/11/10/article_1100833.html

علي الجحلي

حديثي بالأمس يحتاج بالتأكيد لما يبرهنه من تجارب عشناها رغم أن الجميع يمكن أن يقدموا أمثلة واقعية مما يواجهونه. الشكاوى العامة من اتفاقات الشركات العاملة في المجال الغذائي مثلا توالت حتى وصلت لمستوى المقاطعة التي أرضخت الشركات لرغبة المستهلك. هذا مثال جيد، لكنه ليس مثاليا لكون الجهات الحمائية لم تكن ممثلة فاندفع الناس لحماية حقوقهم ، صدقوني إن هذا ليس ما يلائم العصر الحالي.

أمثلة التعاون بين الشركات ضد المستهلك التي لم ترفضها أي من الشركات لتؤكد اهتمامها بحماية المواطن، هي اتفاق جميع شركات التأمين على إلغاء التأمين في حالة بيع السيارة، حتى وإن كان البيع قد تم بعد التأمين بيوم. إجراء لا داعي له خصوصا أن التأمين على السيارة ولا علاقة له بالسائق.

جميع النقاط المتعلقة باحتساب قيمة التأمين تتعلق بالسيارة، وبإمكان الشركة أن تلغي التأمين وتعيد المال لصاحبه إن هي رأت أنها لا تستطيع التأمين على المالك الجديد، أما أن يخسر المستهلك ماله كل مرة يريد فيها بيع السيارة أو شراء سيارة أخرى، فهذا غير منطقي.

يذكرني أحد الزملاء بأن هناك اتفاقا آخر بين شركات تأجير السيارات بتغيير القيمة التأمينية للسيارة اعتمادا على المنطقة التي يستأجر فيها الزبون، وهذا بالتأكيد لا علاقة له بإحصائيات المرور أو الحوادث وإنما مبني على اتفاقات مشتركة تعتمد على حجم سوق التأجير في المنطقة التي يتم التأجير فيها – حسب علمي - ولا أدري ما ذنب مواطن يستأجر في مدينة ليس فيها عدد كبير من المكاتب.

الاتفاق الأخير الذي باركته هيئة الاتصالات بين شركات الاتصالات التي ألغت الباقات المفتوحة، غير واضح لكثيرين مثلي. فبدل أن تنتشر خدمة الإنترنت المفتوح في كل مكان كما هو حاصل في أغلب دول العالم، ألغيت الخدمة لدينا بعد توافرها ووضعت شروط لم توضح أسباب تحديدها للمستهلك الذي هو آخر من يعلم. هذا التراجع غير مبرر ولا مقبول.

المشكلة المهمة التي أعود لطلب حلها من كل الجهات التي تحمي المستهلك هي القرار الفوري الذي يحمي المستهلك ويضمن استمرار أو إعادة الخدمة فورا حتى وإن قررت الشركة أن توقفها ما دام للمواطن مطالبة قائمة، وأن يتم ذلك من خلال الإنترنت أو الهاتف.

مخرجات لا تلتقي مع مدخلاتها

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.okaz.com.sa/article/1507836

عبدالمحسن هلال

كنت أقلب أوراقي القديمة فوجدت قصاصة كنت كتبتها أثناء حضوري أحد منتديات التنافسية الدولية بالرياض قبل أعوام قلائل، لفتني حديث جون كاو أستاذ هارفارد السابق الخبير العالمي في عالم الاختراعات ورئيس معهد ومنتدى الاختراعات الكبرى، والمستشار لعدة دول، قال في عشر دقائق ما يمكن إجماله في عشرين ساعة، أما تفاصيله فتلك قصة أخرى. تحدث عن الجغرافيا الجديدة للاختراعات، وأن كل الدول والشركات منهمكة حاليا لتطويع التطبيقات الاختراعية لمصلحتهم، ويسلكون طريقين لتحفيز الاختراعات والمكتشفات، التقنية المتسارعة والمقاول أو المغامر الحضاري، وانتهى إلى أننا نعيش عصر استغلال المعرفة، بعد أن عشنا عصر المعرفة وثورة المعلومات.

تركت الأوراق وتأملت حالنا، لا مع الاختراع فهذه مرحلة نهائية لشيوع المعرفة العلمية التالية لمراحل التعلم المختلفة، ولتوافر مراكز أبحاث جدية، ووجود من يؤمن بالبحث العلمي طريقا للتنمية، وإنما سرحت مع حال تعليمنا. وكبرعم شائك قفزت لذهني مقولة مسؤول عن تخطيط مستقبلنا، أن التوسع في التعليم ترف، لحسن الحظ طردها من الذهن تذكر موقف آخر بذات منتدى التنافسية، وقف رئيس شركة أرامكو حينها يفتخر بمنجزات شركته معتبرا إياها درة البلاد ومصدر فخره، جاء الرد مزلزلا، وللأسف من رجل أجنبي، ولغرائب الصدف كان السفير الأمريكي وقتها، قال بل درة السعودية هم طلابها وجامعاتها ومعاهدها العليا التي تعدهم للمستقبل، أما النفط فسلعة ناضبة.

أتجاوز من يخلط بين أهمية التعليم، العالي خصوصا، وبين نقد التعليم، مناهجه وأنواعه وأهدافه وحتى كيفية الصرف عليه وسوء التوزيع، حتى لا أقول الهدر، في طرق تمويله، لأسأل عما يجري داخل الصندوق الفاصل بين مدخلات التعليم ومخرجاته. كنت قد سألت في محفل عام وزير تعليم أسبق، إذا صح أن الوزارة تجد مقاومة من فئة اجتماعية لتطوير المناهج الدينية، فماذا إنجازها في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وقد رصدت لتطويرها مليارات، وهي مطلب جميع فئات المجتمع؟ والسؤال مازال قائما للوزير الحالي. هذه العلوم هي التي ستقودنا لمرحلة الاختراع والاكتشاف حتى لا نظل عالة على العالم في مأكلنا ومشربنا وغذائنا وعلاجنا.

كل المأمول من الوزارة التوجه لفتح الملفات الرئيسة، كيف يصح أن نبحث عن فرص وظيفية لشبابنا في المطاعم وحلقات الخضار وهم ثروة الوطن، كيف نهدر تشكيل عقول يمكنها التعامل مع التقنية لتساهم في عجلة التقدم وصنع المستقبل. ثلاثة عناصر نود من الوزير اعتبارها أولويات: المعلم والطالب والمنهج، حتى لو كانت المدرسة مستأجرة أو صندقة صفيح، مسار العملية التعليمية مرتبط بحسن إعداد هذه الأعمدة الثلاثة، وجميعنا يتذكر قول شاعر نسيت اسمه: العلم يرفع عماد وطن إذا نفد نفطه، والجهل يعيد إنتاج أدوات التخلف.

مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة.. علياء آل ثاني:

قطر تجدد التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الراية الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.raya.com/news/pages/745735ca-7a73-4c2a-ac57-dec2742f8e23

نيويورك - قنا:

أكدت دولة قطر مجدداً التزامها بمواصلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومواصلة التعاون التام مع المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وفقاً للمعايير الدولية، لاسيما مجلس حقوق الإنسان، وهيئاته وآلياته الخاصة.

جاء ذلك في بيان دولة قطر الذي ألقته سعادة السفيرة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني، المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة، أمام الدورة الـ71 للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار البند "63": "تقرير مجلس حقوق الإنسان".

وقالت سعادة السفيرة الشيخة علياء أحمد بن سيف آل ثاني:"إنه انطلاقاً من مبدأ التعاون الدولي المستند إلى المسؤولية المشتركة في مواجهة الأزمات وتعزيز السلم والأمن الدوليين والدفع بعملية التنمية، عملت دولة قطر، في الإطار الإقليمي والدولي، لتحقيق الأهداف التي تنشدها الأمم المتحدة من خلال الجهود التي اضطلعت بها في مجال التسوية السلمية للنزاعات، وبناء المؤسسات المستندة إلى سيادة القانون بهدف بناء مجتمعات مُسالِمة قادرة على النهوض بالتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، وفق ما ورد في الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة 2030".

فلسطين وسوريا

وأكدت أن تقرير مجلس حقوق الإنسان الذي يتناول قرارات المجلس حول أوضاع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وحالة حقوق الإنسان في سوريا التي تعكس فداحة الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الشقيق والشعب السوري الشقيق، يستدعي إجراءات فعّالة وعاجلة من المجتمع الدولي تتناسب مع خطورة الأوضاع التي يواجها المدنيون، جراء غياب الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية.

نور الدويلة: الكويت وضعت آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان

رحبت بالجهود الدولية لرفع مستوى معيشة الشعوب

المصدر: جريدة الراي الأحد 6 صفر 1438هـ - 6 نوفمبر 2016م
http://www.alraimedia.com/ar/article/local/2016/11/06/720860/nr/kuwait

| (كونا) |
رحبت الكويت بكل الجهود الدولية المبذولة لرفع مستوى معيشة الشعوب وحماية حقوقهم ومنها اعتماد خطة التنمية المستدامة للعام 2030 ودخول اتفاقية باريس لتغير المناخ حيز النفاذ أمس.
وقالت الباحثة الإعلامية نور الدويلة أمس خلال إلقاء بيان وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة أمام الجمعية العامة في دورتها الـ71 عند مناقشة تقرير مجلس حقوق الانسان إن «الوصول إلى التطبيق الفعلي الكامل لمفهوم حقوق الإنسان يقع على عاتق الدول ويتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي ككل».
ورحبت الدويلة باعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في شهر سبتمبر الماضي والذي يعبر عن إدراك المجتمع الدولي لحجم المعاناة التي طالت العديد من شعوب العالم والتي أفرزتها الأوضاع الإنسانية الصعبة.
ولفتت الدويلة إلى ان الكويت وافقت على مشروع قانون في شأن إنشاء «الديوان الوطني لحقوق الانسان» استرشاداً بمبادئ باريس التي تعزز حماية حقوق الانسان والعمل على نشر واحترام الحريات العامة والخاصة في ضوء قواعد الدستور وأحكام الاتفاقيات الدولية المصدق عليها كما وضعت الكويت آليات وطنية لتعزيز حقوق الإنسان ومنها لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في مجلس الأمة.
وأكدت ان «ما يشهده العالم اليوم من تحديات وقضايا متسارعة وما تواجهه بعض الشعوب من صعوبات للحصول على أبسط سبل العيش من غذاء ودواء ومأوى تحتم على المجتمع الدولي العمل جدياً لتوفير كل الاحتياجات اللازمة لهم خصوصا مع تعاظم أزمة اللاجئين والنازحين».
وقالت في كلمتها إن «مفهوم حقوق الإنسان مرتبط مباشرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويرجع سبب ذلك الى أن رقي الأمم والشعوب يقاس بمدى احترامها والتزامها بمبادئ حقوق الإنسان كما أن ميثاق الأمم المتحدة يحثنا على النهوض بمبادئ حقوق الإنسان والحفاظ على حرياته الأساسية».
واضافت ان الكويت تقدم العديد من المساعدات الإنسانية من خلال الهيئات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان وذلك دعماً لجهودها وإيماناً منها بأهمية تعزيز السلم والأمن الدوليين واحترام حقوق الإنسان.
وعبرت الدويلة باسم الكويت عن «ألم وحسرة» جراء استمرار أعمال العنف في سورية التي دخلت عامها السادس وهي تحصد الأرواح والممتلكات ويعيش ما يقارب نصف سكان هذا البلد الشقيق في أوضاع إنسانية صعبة كلاجئين أو نازحين.

القوات الإسرائيلية تعتقل أربعة فلسطينيين من القدس

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161107/du12.htm

القدس - واس:
اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس الأحد ثلاثة شبان فلسطينيين من البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة، بعد دهم منازل ذويهم، وطفلاً من قرية حزما. وأفادت مصادر محلية في غزة أن قوات الاحتلال اعتقلت كلاً من جهاد قوس، ومحمود عبد اللطيف، ومعتصم حجاج، وحولتهم إلى أحد مراكز الاعتقال والتحقيق في المدينة، كما اعتقلت تلك القوات مساء أمس الطفل القاصر وسام الخطيب (16 عاماً) من قرية حزما، شمال شرق القدس المحتلة. فيما اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلية اضيا أمس ثلاثة فلسطينيين من محافظتي بيت لحم وجنين.
وأفاد مصدر أمني في المحافظتين، أن قوات الاحتلال اعتقلت شابين فلسطينيين، واستولت على مركبة في قباطية جنوب جنين بعد مداهمة منزليهما، فيما اعتقلت فتى من بلدة تقوع شرق بيت لحم بعد دهم منزل والده وتفتيشه. من جهة أخرى أرجأت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أمس الأحد توسيع مساحة الصيد البحري في قطاع غزة إلى تسعة أميال بحرية. وقالت هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة «إن سلطات الاحتلال قررت تأجيل عملية توسيع رقعة الصيد التي كانت مقررة اليوم من ستة إلى تسعة أميال في البحر، من وسط القطاع حتى جنوبه».
وأبانت أن سلطات الاحتلال تشترط لتحقيق ذلك، شروطًا لا تستطيع الهيئة توفيرها في البحر، من أجل توسيع رقعة الصيد.

المليشيات تهجّر أكثر من ٢٠ ألف مدني بشكل قسري

استمرار المعارك العنيفة في تعز وشبوة.. ومصرع قيادي حوثي في "الصلو"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546022

تعز - "الرياض"

تواصلت المعارك بين القوات الشرعية والانقلابيين في عدد من جبهات القتال في تعز. واندلعت اشتباكات عنيفة في منطقة الصلو جنوب شرق تعز إثر هجوم للقوات الشرعية على مواقع المتمردين في المنطقة. واكدت مصادر عسكرية مصرع المشرف الميداني للمتمردين الحوثيين الملقب بأبو حرب في عملية للجيش الوطني في منطقة الصلو. وقصفت قوات الجيش الوطني مواقع المتمردين في منطقة الاعبوس بمديرية حيفان جنوب تعز، فيما شهدت المنطقة الشرقية لمدينة تعز اشتباكات خفيفة ومتقطعة.

كما تجددت الاشتباكات بين الجيش الوطني من جهة ومليشيات الحوثي وصالح في الجبهة الغربية لمدينة تعز، خاصة في محيط جبل هان ومحيط اللواء 35 مدرع. ودارت اشتباكات في قرى منطقة الشقب في جبل صبر جنوب شرق تعز.

هذا فيما دفع الانقلابيون بتعزيزات عسكرية كبيرة تصل الى منطقة الأخلود لاقتحام منطقة حمير بمديرية مقبنة غربي تعز. يأتي ذلك عقب مقتل اربعة من المتمردين واصابة اثنين في مواجهات مع القوات الشرعية في المنطقة.

وفي محافظة شبوة، اندلعت اشتباكات عنيفة في مديرية عسيلان عقب محاولة مليشيات الحوثي وصالح الهجوم على مواقع القوات الشرعية، واكدت مصادر عسكرية مقتل 12 من الانقلابيين واصابة اخرين. وواصلت مقاتلات التحالف العربي غاراتها في صعدة بعد سلسلة غارات مكثفة استهدفت مواقع واهداف للمتمردين في مناطق متفرقة من محافظة صعدة الحدودية مع المملكة والتي تعد المعقل الرئيسي للحوثيين.

الى ذلك، أفادت مذكرة صادرة عن السلطات التابعة لمليشيات الحوثي في محافظة الحديدة، غرب اليمن، تقر بمنع المنظمات والنشطاء من توزيع أي مساعدات إغاثية في مديرية التحيتا التي تعاني من مجاعة. وتداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، مذكرة صادرة عن وزارة الإدارة المحلية الواقعة تحت سيطرت المليشيات، موجهة من وكيل المحافظة رئيس ما يسمى لجنة تنسيق الإغاثة أقر بتشكيل لجنة لتوزيع الإغاثة في مديرية التحيتا الأكثر تضرراً برئاسة مدير المديرية وينوبه مشرف الحوثيين وعضوية عدد من المسؤولين التابعين للجماعة. وبحسب التوجيه الصادر عن المذكرة بأن لا يتم توزيع أي مساعدات إلا عبرهم. وتتهم الحكومة اليمنية، مليشيات الحوثي بمنع إيصال المساعدات في محافظة الحديدة للمناطق التي تتفاقم معاناة السكان فيها جراء الحرب التي فرضتها المليشيات.

من جانب اخر، اعلنت شبكة الراصدين المحليين بتعز أن مليشيا الحوثي والمخلوع هجرت (3582) أسرة، والتي يقدر عدد أفرادها ب (21492) نسمة، وذلك منذ سبتمبر 2015م وحتى أكتوبر 2016م، معظمها في ريف المحافظة. واستهدف الراصدون التابعون للشبكة مناطق في مديريات: الوازعية، حيفان، الصلو في الريف الجنوبي وجنوبي غرب المحافظة، وكذلك منطقة الدبح الواقعة غرب المدينة، وحي صالة السكني الكائن شرق المدينة.

وبحسب إحصائيات الشبكة، فإن مديرية الوازعية تتصدر المناطق الأكثر تهجيرا لأهاليها في ريف تعز، حيث بلغ عدد الأسر المهجرة منها قسرا (3000) أسرة، فيما نزحت باقي الأسر تحت وطأة الخوف من القصف العشوائي للمليشيات الانقلابية.

ورصدت الشبكة تهجيرا قسريا الاسبوع الماضي لأهالي منطقة الدبح، الواقعة غرب المدينة، من قبل مليشيا الحوثي وصالح، والتي بلغ عدد الأسر فيها (175) أسرة، وذلك بعد أن قتل 2 من أبناء المنطقة وأصيب 11 آخرين؛ إثر قصف للمليشيات الانقلابية بقذائف الهاون. وهددت عناصر المليشيات - بحسب شبكة الراصدين - أهالي منطقة الدبح بقتل جميع

الذكور من أبناء المنطقة، في حال لم تغادر جميع الأسر من منازلها، وتحت التهديد بالقتل ترك أهالي الدبح منازلهم، دون وجهة محددة، سوى العراء المفتوح.
وأشار التقرير إلى أنه وفي يوليو من العام الجاري، تعرضت (142) أسرة، للتهجير القسري من قبل مليشيا الحوثي والمخلوع في منطقة الأعبوس "إحدى عزل مديرية حيفان" جنوب تعز، بعد تهديد أهالي قرى: ظبي، حارات، دومان وقرية البوادية بالقتل، في حال لم يغادروا قراهم. وفي مديرية الصلو، الواقعة في الريف الجنوبي للمحافظة، شهدت قرية الصيار تهجيرا قسريا جماعيا لأهالي المنطقة، البالغ عددهم (250) أسرة، مع منعهم من أخذ أي من الأمتعة، من قبل مليشيا الحوثي والمخلوع، قبل أن تتعدى حوادث التهجير القسري قرية الصيار لتشمل مناطق المعبرين، الشرف، الحود، المقاطرة، الصعيد والمنصورة؛ تحت وطأة الخوف من وصول انتهاكات المليشيات الانقلابية إليهم. وكشف التقرير الحقوقي أن غالبية الأسر المهجرة من الصلو لجأت إلى كلٍ من مناطق: دمنة خدير، الحوبان، قدس، التربة، مدينة عدن، مدينة إب، صنعاء، وبعض القرى المجاورة، مشددا أن أكثر من 80 أسرة مهجرة وصلت إلى قرى القابلة والعكيشة والضعة، الواقعة في ذات المديرية، لا تملك أدنى فرص العيش، مع انعدام فرص الأعمال.
من جانب اخر، كشفت الحكومة اليمنية أن انقلاب ميليشيا الحوثي وحلفائهم في اليمن أدى إلى تدمير 98 مصنعاً بمختلف المحافظات؛ ما نتج عنه خسائر بلغت قيمتها قرابة 75.89 مليار دولار.
وأصدرت وزارة الصناعة والتجارة اليمنية إحصائية رسمية السبت، جاء فيها أن "أغلب المصانع المدمرة يملكها رجال أعمال يمنيون، تقع في المدن التي يسيطر عليها الحوثيون، وعلى رأسها صنعاء وصعدة وعمران ولحج، وأن عدداً قليلاً منها يتبع الحكومة اليمنية ومؤسساتها الرسمية".
وبحسب الإحصائية فإن خسائر المصانع بمدينة الحديدة، بلغت قرابة 30 مليار دولار، لتحتلّ بذلك المدينة الأعلى من حيث الخسائر، رغم أن عدد المصانع فيها لم يتجاوز 16 مصنعاً، على رأسها مصنع مشتقات الألبان والمنتجات الغذائية، ومصنع إنتاج المياه والعصائر والمشروبات الغازية، ومصنع إنتاج الزيت ومواد التعبئة والتغليف، إضافة إلى وجود أكبر مصنع لتكرير وتعليب الملح فيها. وشهدت صنعاء تدمير 35 مصنعاً بإجمالي خسائر 27 مليار دولار، ومعظمها مصانع متخصصة بإنتاج المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية الاستهلاكية، إضافة إلى أخرى متخصصة في مستلزمات مواد البناء.

القتل والاختطاف يلاحقان صحفيي اليمن في عهد الانقلابيين

الميليشيات تمارس التهجير القسري بحق 3582 أسرة في تعز

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 7 صفر 1438هـ - 7 نوفمبر 2016م
http://www.alyaum.com/article/4165255

في تطور عسكري مفاجئ وسريع، سيطر الجيش الوطني والمقاومة الشعبية على التباب البيضاء غرب سد بني بارق في نهم، بعد تمكنهم من كامل منطقة بني بارق، وشهدت مديرية نهم شرقي العاصمة صنعاء مواجهات مسلحة بين المقاومة الشعبية وميليشيا الحوثي والمخلوع صالح، ويعتبر السيطرة على «بني بارق» انتصارا كبيرا لقوات الشرعية واقترابا آخر من العاصمة اليمنية صنعاء. في حين سقط عشرات القتلى والجرحى من الميليشيات بعد اشتباكات مع قوات الشرعية في جبهات عدة في تعز.

وصدت قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية هجمات للميليشيات على موقع الدفاع الجوي شمال تعز، ومواقع قوات الشرعية في مديرية مقبنة غرب تعز. كما تمكنت من إجبار الانقلابيين على الفرار بعد قتلها العديد من عناصرهم. واستهدفت القوات تعزيزات عسكرية للانقلابيين في طريقها إلى جبهة الزنوج شمال تعز. بينما قتل العميد صالح الخياطي قائد اللواء 82 في انفجار لغم زرعه الانقلابيون في منطقة حرض بمحافظة حجة. وفي الوقت نفسه، سقط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، بينهم نساء وأطفال، جراء القصف العشوائي للميليشيات على الأحياء السكنية في مدينة تعز. هذا وقالت مصادر عسكرية بمأرب إن وحدات الشرعية مسنودة من طيران التحالف تخوض معارك عنيفة مع الميليشيات الانقلابية في أطراف منطقة صرواح بين صنعاء ومأرب. وقال المركز الاعلامي للجيش إن مدفعيته دكت مواقع وتجمعات الميليشيات في منطقة وادي حباب التابع لمديرية خولان بمحافظة صنعاء.

في وقت كشف فيه عن قيام الانقلابيين بتهجير نحو 3582 أسرة من مناطق مختلفة في محافظة تعز خلال فترة الحرب، التي تشنها على المدينة.

من جانبه، قال مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ان 15 صحفيا قتلوا منذ العام الماضي، وذلك نتيجة الانقلاب على الشرعية في اليمن اضافة الى جرح 41 صحفيا واختطاف 17 اخرين لا يزالون يتعرضون للتعذيب والتنكيل في زنازين الانقلابيين في الوقت، الذي يعيش فيه المجرمون بحرية تامة ويستمرون في ممارسة الانتهاكات ضد الصحفيين والناشطين.

إقبال على جيش الشرعية

وفي السياق نفسه، أكد رئيس هيئة الأركان اليمنية اللواء الركن محمد علي المقدشي تدفق أعداد كبيرة من مواطني بلاده للالتحاق بقوات الجيش الوطني من مختلف المحافظات. وشدد اللواء المقدشي خلال زيارة له إلى مركز تدريب القوات المسلحة، اليوم بمحافظة مأرب، على ضرورة استيعاب تلك الأعداد من الراغبين للقتال ضد المتمردين.

وقال رئيس هيئة الأركان اليمنية إن النصر ضد ميليشيا الحوثي وصالح الانقلابية، بات قريبًا، وأن قوات الجيش الوطني والمقاومة الشعبية أحرزت تقدمًا كبيرًا في مختلف جبهات القتال وفقًا لما أوردته وكالة الأنباء اليمنية الرسمية. وأشار إلى أن قوات الجيش والمقاومة تنتظر دخول الدفعات الجديدة من المقاتلين على خط المعركة لاستكمال تنفيذ الخطط المرسومة واستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب.

تهجير أهالي تعز

الى ذلك أفادت شبكة الراصدين المحليين، التي تعنى بحقوق الإنسان في تعز أن مسلحي الحوثي والمخلوع صالح هجّروا 3582 أسرة، أي 21492 فردًا بمحافظة تعز خلال فترة الحرب التي تشنها على المدينة، خصوصًا منذ سبتمبر 2015 وحتى أكتوبر 2016 وكان أغلبها في مناطق الريف.

ورصدت الشبكة حالات التهجير التي تعرض لها الأهالي في كل من بلدات الوازعية وحيفان والصلو والدبح الواقعة في ريف تعز غرب وجنوب المحافظة، بالإضافة إلى منطقة صالة شرقي المدينة.

وحسب الاحصائيات، فإن 3000 أسرة تم تهجيرها من بلدة الوازعية غربي تعز فقط، فيما اضطر بقية السكان إلى النزوح بعد حالة من الفزع وحتى لا يلاقوا مصير غيرهم من أبناء البلدة.

قتل واختطاف الصحفيين

من جانبه، قال مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي ان 15 صحفيا قتلوا منذ العام الماضي، وذلك نتيجة الانقلاب على الشرعية في اليمن اضافة الى جرح 41 صحفيا واختطاف 17 اخرين لا يزالون يتعرضون للتعذيب والتنكيل في زنازين الانقلابيين في الوقت ذاته يعيش المجرمون بحرية تامة ويستمرون في ممارسة الانتهاكات ضد الصحفيين والناشطين.

ورصد المركز في احدث تقرير له عن الانتهاكات للحريات الاعلامية في اليمن للفصل الثالث من العام 2016، 53 حالة انتهاك ضد الصحفيين ونشطاء التواصل الاجتماعي توزعت بين حالات قتل واختطاف وإصابة وتهديد ومحاولة قتل وتفجير واقتحام ونهب منازل ومؤسسات اعلامية واعتداء بالضرب الى جانب حجب واختراق قنوات فضائية ومواقع الكترونية.

وعبر المركز عن قلقة من تزايد الانتهاكات التي تتعرض لها الحريات الاعلامية، والتي راح ضحيتها 2 من الاعلاميين خلال الربع الثالث من العام الحالي، معتبرا ذلك مؤشرا خطيرا يتوجب اتخاذ التدابير اللازمة حيال حماية الصحفيين.

ووفقا للتقرير، فقد بلغت حالات القتل خلال فترة التقرير 12 حالة اصابة، و10 حالات اختطاف، و7 حالات اعتداء، و7 حالة تهديد، وحالتي فصل عن العمل، وحالة واحدة لكل من ايقاف راتب وفصل من الجامعة وسرقة حقوق ملكية، بالإضافة لحالة تحريض وتفجير منزل، وحالتي حجب مواقع الكترونية، ومثلها حالات اقتحام منزل، وكذلك حالتي محاولة اغتيال، وحالة اقتحام وحجب قناة فضائية.

ممارسات تعسفية

وأشار التقرير الى ان محافظة صنعاء، التي ما زالت تخضع لسيطرة ميليشيا الحوثي والقوات الموالية للمخلوع صالح الانقلابية، احتلت المرتبة الاولى بعدد الانتهاكات المرتكبة بعدد 24 حالة، تلتها محافظة تعز بعدد 9 حالات انتهاك، ثم محافظة حجة بعدد 7 حالات، ثم محافظة عدن بعدد 3 حالات، تلتها محافظة الضالع بحالتين، ثم مدينة جنيف بسويسرا بعدد حالتين، ثم محافظة حضرموت وشبوة ولحج واب والجوف والحديدة بعدد حالة واحدة لكل محافظة.

وحسب التقرير فقد احتل شهر اغسطس المرتبة الاولى في عدد الانتهاكات ضد الاعلاميين ونشطاء التواصل الاجتماعي بعدد 24 حالة، تلاه شهر سبتمبر بعدد 19 حالة انتهاك، ثم شهر يوليو بعدد 10 حالات انتهاك.

وأوضح التقرير ان جماعة الحوثي كانت الاكثر انتهاكا للإعلاميين ونشطاء التواصل الاجتماعي بعدد 37 حالة، وتلتها 10 حالات قام بها مجهولون.

وحسب التقرير فقد كان النصيب الاكبر من الانتهاكات للصحفيين والإعلاميين بعدد 43 حالة، ثم 7 حالات انتهاك للمؤسسات الاعلامية، بالإضافة لنشطاء التواصل الاجتماعي بعدد 3 حالات.

وادان التقرير الممارسات التعسفية، التي تمارس من قبل الانقلابيين ضد الصحفيين والعاملين في مجال الاعلام، وطالبهم بإعادة تشغيل المؤسسات الاعلامية المختلفة وضمان عودة المئات من الصحفيين لممارسة اعمالهم، التي فقدوها خلال الفترة الماضية منذ بدء النزاع في اليمن، وطالب بسرعة الافراج عن جميع الصحفيين المختطفين والمتواجدين في زنازين جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة.

وقال المركز انه لا يزال هناك 17 صحفيا مختطفا في سجون جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة، تسعة منهم منذ التاسع من يونيو من العام الماضي، حيث يتعرضون للتعذيب، وهم عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حارث حميد، هشام طرموم، هشام اليوسفي، أكرم الوليدي، عصام بلغيث، حسن عناب، وهيثم الشهاب، بالإضافة للصحفي وحيد الصوفي، صلاح القاعددي، ابراهيم المجذوب، عبدالله المنيفي، حسين العيسي، يحيى الجبيحي، اسعد العماد، والصحفي محمد المقرمي، الذي ما زال يقبع في سجون تنظيم القاعدة في محافظة حضرموت. ويدين قرار الجمعية العامة رقم 68/163 جميع الاعتداءات وأعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، كما يدعو الدول الأعضاء لبذل قصارى جهدها لمنع أعمال العنف هذه، وضمان مساءلة وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

كما يهيب القرار بالدول تشجيع بيئة آمنة وملائمة للصحفيين لكي يقوموا بعملهم باستقلالية وبدون تدخل لا مبرر له.

«التحالف» لـ«الرياض»: 422 مليون طن من المساعدات محتجزة في ميناءي الحديدة والصليف منذ سبعة أشهر

الانقلابيون يحتجزون المساعدات الإغاثية والإنسانية للشعب اليمني

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.alriyadh.com/1546308

الرياض - أسمهان الغامدي

احتجزت ميليشيا الحوثي وصالح أكثر من 422.205.885 من المساعدات الانسانية والإغاثية التي صرحت لها قوات التحالف العربي، لأكثر من سبعة أشهر دون وجه حق، وذلك من خلال 34 سفينة إغاثية وإنسانية وبضائع محتجزة محملة بالبضائع والمساعدات الغذائية والطبية والنفطية.

وبحسب تقرير – حصلت «الرياض» عليه- تتنوع المساعدات الانسانية والاغاثية بين مشتقات نفطية، ومواد غذائية، إلى جانب كميات من الإسمنت والحديد.

وأوضحت قوات التحالف لـ«الرياض» أن ميليشيا الحوثي وصالح احتجزت المساعدات الانسانية والإغاثية في ميناءي (الحديدة والصليف) دون وجه حق، حتى بلغ مدة الانتظار لإحدى سفن الاغاثة التي تحمل على متنها «الديزل» لأكثر من 186 يوما في ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الانقلابيون.

وتتنوع الحمولات بين (مشتقات بترولية، وديزل، وذرة، قمح، أعمدة حديدية، قمح روسي، فول الصويا، أخشاب، ذرة، غاز بترولي، سكر، بضائع عامة، اسمنت، ومعادن مختلفة).

وقد أكدت قوات التحالف وجود أكثر من 26 سفينة اغاثية وانسانية محتجزة من قبل ميليشيا الحوثي وصالح في ميناء الحديدة فقط منذ أكثر من ستة أشهر، إلى جانب وجود ثماني سفن اغاثة محتجزة في ميناء الصليف منذ أكثر من شهر.

كما حرم الحوثي وصالح الشعب اليمني من 145999596 طنا من المشتقات النفطية، و496505 أطنان من المواد الغذائية، و275709784 طنا من الاسمنت والحديد.

فيما نجحت قوات التحالف العربي في انقاذ الشعب اليمني بأكثر من 12105771 طنا من المساعدات الإنسانية والاغاثية من خلال ميناء الحديدة وميناء الصليف وميناء رأس عيسى.

وفي التفصيل انقذ التحالف الشعب اليمني بـ8219859 من المعونات الانسانية والاغاثية عبر ميناء الحديدة، وقد تنوعت المساعدات مابين (مشتقات نفطية، ومواد بناء، مواد طبية، سيارات، مواشي، ومواد غذائية).

إذ بلغت المساعدات التي وصلت الشعب اليمني من خلال قوات التحالف العربي، 3670239 طنا من المشتقات النفطية، و1136403 أطنان من مواد البناء، و386941 طنا من المواد الطبية، و5016 سيارة، و1300 رأسا من المواشي، و3019960 من المواد الغذائية.

بينما بلغ حجم المساعدات الانسانية والاغاثية التي وصلت للشعب اليمني من خلال قوات التحالف العربي عبر ميناء الصليف أكثر من 3503822 مساعدة اغاثية وانسانية بواقع، 70294 طنا من المشتقات النفطية، و2960665 طنا من المواد الغذائية، و471863 طنا من مواد البناء إلى جانب أكثر من ألف رأس من المواشي.

ونجحت قوات التحالف العربي بإغاثة الشعب اليمني من خلال ميناء رأس عيسى بأكثر من 382090 طنا من المشتقات النفطية.

وفي ظل كل تلك الممارسات اللانسانية، خاصة مع سيطرة الحوثي وصالح على ميناء الحديدة الذي يعد أكبر الموانئ ولا يزال تحت سيطرة الميليشيات الانقلابية، يغيب وجود ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي يفترض أن تعمل للاشراف على تلك المساعدات وايصالها لمستحقيها.

مفتي ولاية برليس في ماليزيا يدين إطلاق الحوثيين صاروخاً تجاه مكة المكرمة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 8 صفر 1438هـ - 8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/du9.htm

الرياض - واس:
أدان مفتي ولاية برليس في ماليزيا الدكتور محمد عصري زين العابدين، المحاولة الإجرامية الفاشلة التي أقدمت عليها مليشيات الحوثي، بمحاولتهم استهداف منطقة مكة المكرمة بإطلاق صاروخ بالستي. وقال زين العابدين في بيان له : كفى بالقوم ذنوباً إذا لم يعظموا حرمات الله، فكيف إذا حاولوا تخريب أقدس بقعة عند الله تعالى على وجه الأرض وهي مكة المكرمة، ولهذا نحن ندين إدانة شديدة ما فعله الحوثيون المجرمون من إطلاق صاروخ باتجاه مكة المكرمة يوم الخميس 26 /1 /1438هـ.
وأشار إلى أن محاولة الاعتداء إن فعلها قوم ليسوا مسلمين أصلاً لن تقبل حجتهم وعذرهم مهما كانت ؛ فكيف إذا فعلها قوم يدّعون أنهم مسلمون.. مؤكداً أنهم بارتكابهم هذه الجريمة الخبيثة أظهروا لونهم الحقيقي الذي قد سجله التاريخ من قبل أنهم كانوا يستحلون دماء المسلمين ومقدساتهم، وما أشبه اليوم بالبارحة.
وأضاف الدكتور محمد عصري أن هؤلاء القوم إن كانوا مسلمين فعليهم قول الله تعالى :{فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله}.. إذن فعلى كل دولة مسلمة أن تقاتلهم لأنهم قد بغوا، وإن كانوا غير ذلك فهذا إعلان محاربتهم لله ورسوله، فعلى كل دول مسلمة أن تقوم لله، وتدافع عن قبلتها المقدسة، وتحارب من حارب الله ورسوله.
ودعا في ختام بيانه الله - سبحانه وتعالى - أن ينصر المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في الدفاع عن حرم الله الشريف.

أبو الغيط: الشعب السوري يدفع ثمن جمود وشلل العلاقات بين القوى الكبرى

20 قتيلاً بينهم 10 أطفال في قصف على أدلب

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/du8.htm

بيروت - أ ف ب:
قتل 20 مدنيا بينهم عشرة أطفال وامرأتان حاملان أمس الثلاثاء جراء قصف جوي ومدفعي استهدف منطقتين في محافظة أدلب في شمال غرب سوريا وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان. وقال مدير المرصد السوري رامي عبد الرحمن: "استهدفت غارة جوية يرجح أنها روسية شارعاً في مدينة خان شيخون في ريف أدلب الجنوبي ما أسفر عن مقتل 7 أطفال كانوا يلعبون امام أحد المنازل فضلا عن امرأتين حاملين". ونفت وزارة الدفاع الروسية في بيان استهداف طائراتها لمنطقة خان شيخون أو تنفيذ أي غارات جوية في هذه المنطقة بتاريخ أمس. وفي وقت لاحق أفاد المرصد عن مقتل 11 مدنيا بينهم 3 أطفال جراء غارات نفذتها طائرات حربية وقصف مدفعي لقوات النظام على قرية بعربو في ريف أدلب الجنوبي الغربي. سياسياً أكد أمين عام جامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط أن الشعب السوري يدفع ثمن الجمود والشلل الذي يظلل العلاقات بين القوى الكبرى، مشيرا إلى أن أطرافا كثيرة تنظر إلى الوضع في سوريا تأسيسا على مصالحها الضيقة في المقام الأول. وأشار أبو الغيط في بيان أصدره عقب لقائه رئيس اللجنة القانونية بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية هيثم المالح إلى أن الخروج من الأزمة السورية لن يكون سوى من خلال حل سياسي.

الطراونة: وزارة الشباب ملتزمة بتوصيات حقوق الإنسان

المصدر: صحيفة الغد الأردني الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
http://www.alghad.com/articles/1237762

عمان - قال المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء باسل الطراونة، ان وزارة الشباب قامت بالعمل على كل ما من شأنه الارتقاء بحقوق الشباب وصونها، كونها تمثل الشريحة الأكبر في المجتمع الأردني.
واضاف خلال اعلانه امس عن الإجراءات والمتابعات المتخذة من الوزارة الشباب حيال منظومة حقوق الإنسان ضمن التقارير الدورية للنصف الثاني من العام الحالي، ان الوزارة افردت على موقعها الالكتروني دليل (اعرف حقك) وتم فيه ادراج الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان للأعوام (2016-2025) لاطلاع الشباب عليها وضماناً لحق الحصول على المعلومات، وتبنت تنفيذ التوصيات الواردة فيها من خلال لجنة خاصة قامت بادراجها في خطتها الاستراتيجية وخطط مديريات الشباب والمرافق التابعة لها.
واوضح ان هذه التقارير تبين طبيعة الإجراءات الحكومية المتطورة والشمولية، حيث انعكس ذلك من خلال التحسن الملحوظ في المؤشرات الوطنية حيال واقع الشباب، حيث تعتبر نموذجا لتقديم معلومات تخص عمل الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية فيما يهم واقع حقوق الإنسان.

ولفت الى استحداث الوزارة مكتبا لخدمة الجمهور لتسهيل تقديم الخدمات لجميع المراجعين، واستقبال الشكاوى والاقتراحات لدراستها ومعالجتها وفق القنوات الرسمية، مؤكدا انها عقدت اتفاقيات تعاونية مع المنظمات الدولية والهيئات الخيرية والمؤسسات التي تعنى بالشباب وبذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن واللاجئين.
وبين ان الوزارة عقدت ورش وندوات وبرامج متخصصة بتثقيف الشباب في مجالات حقوق الانسان، حتى غدت ركيزة أساسية في الخطط السنوية للمديريات والمرافق الشبابية.
واشار الطراونة الى ان الوزارة تعاملت مع الاعتبارات السياسية والارهاب، ببرامج منهجية فاعلة فلا يكاد يخلو أي نشاط من انشطتها من التركيز على مكافحة الفكر المتطرف المضلل والارهاب بجميع اشكاله ووسائله.- (بترا)

السادات يطالب "حقوق الإنسان" بمساءلة وزير الداخلية عن انتهاكات السجون

المصدر: صحيفة الشروق الأربعاء 9 صفر 1438هـ - 9 نوفمبر 2016م
رابط الخبر

كتبت ـ رانيا ربيع:
طالب النائب محمد أنور السادات، لجنة حقوق الإنسان فى البرلمان بدعوة وزير الداخلية، لمناقشته فى شأن الانتهاكات والتجاوزات المسجلة فى تقرير المجلس القومى لحقوق الإنسان التى تم كشفها أثناء زيارات السجون أو بحث شكاوى المواطنين، وتقديمه تقريرا تفصيليا عن أعداد المحتجزين رهن قرارات الحبس الاحتياطى، موضحا به الأسماء وأرقام القضايا وأماكن توزيع المحتجزين ومدة الاحتجاز.
وأكد السادات فى بيانه، اليوم، إرساله خطابا إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان علاء عابد، طالب فيه بضرورة عرض تقرير زيارة أعضاء اللجنة لسجن المرج، وإدراج زيارة سجنى العقرب والعزولى فى جدول زيارات السجون المزمع زيارتها.
وأضاف: «طالبت بإدراج عدة موضوعات ضمن جدول أعمال اللجنة، من ضمنها دعوة رئيس مجلس النواب على عبدالعال إلى ضم اللجنة القرارات الصادرة منه بشأن إحالة مشروعات قانون الحق فى التظاهر، وقانون حرية تداول المعلومات، وقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وقانون الأشخاص ذوى الإعاقة، إلى اللجان المختصة، لأنها مرتبطة بحقوق أساسية تدخل فى اختصاص اللجنة».
كما تساءل النائب عن سبب تأخر اللجنة التشريعية فى عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بشأن مشروعات القوانين المحالة لها بالاشتراك مع اللجنة، للانتهاء من نظر هذه القوانين وعرض تقريرها على المجلس.

صدمة وتساؤلات في الأمم المتحدة بعد فوز ترمب

المصدر: العربية نت الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
رابط الخبر

الأمم المتحدة- رويترز
قوبل انتخاب دونالد ترمب رئيسا للولايات المتحدة بصدمة وجزع بين بعض المسؤولين والدبلوماسيين في الأمم المتحدة في ظل الغموض المحيط بسياسته الخارجية وتواصله مع المنظمة الدولية.
ووصف ترمب وهو جمهوري الأمم المتحدة بأنها هيئة ضعيفة ولا تتمتع بالكفاءة وهدد بالانسحاب من اتفاق دولي لمكافحة تغير المناخ - وهو حجر زاوية في إنجازات الأمين العام للأمم المتحدة بان جي مون الذي سيغادر منصبه بنهاية 2016 بعد أن خدم فترتين ولاية كل منهما خمس سنوات.
وقال ترمب خلال كلمة في مارس آذار أمام لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية "الأمم المتحدة ليست صديقا للديمقراطية وليست صديقا للحرية وليست حتى صديقا للولايات المتحدة الأمريكية."
والولايات المتحدة هي عضو دائم يملك حق النقض في مجلس الأمن الدولي المؤلف من 15 دولة وأكبر مساهم مالي في الأمم المتحدة.
وتقول الأمم المتحدة إن واشنطن ملزمة الآن بدفع نحو 1.1 مليار دولار للمنظمة. ولطالما أبدى الجمهوريون استياءهم من دفع هذه الالتزامات متهمين الأمم المتحدة بالإهمال والانحياز.
وقال بان جي مون اليوم الأربعاء إنه يأمل أن تعزز إدارة دونالد ترمب "أواصر التعاون الدولي"
وقال بان بعد فوز ترمب "الناس في كل مكان يتطلعون إلى الولايات المتحدة لاستخدام قوتها الكبيرة للإسهام في الرقي بالإنسانية والعمل من أجل الصالح العام."
وعلى رأس جدول أعمال الأمم المتحدة الصراعات في سوريا واليمن وجنوب السودان والعراق ومناطق أخرى بالإضافة إلى أزمة اللاجئين والمهاجرين التي شهدت نزوح 65.3 مليون شخص في جميع أنحاء العالم العام الماضي وهو رقم قياسي.
وقال دبلوماسي كبير في مجلس الأمن الدولي طالبا عدم نشر اسمه إن سياسة ترمب الخارجية حتى الآن "ليست متماسكة" وإن انتصاره لا
يبشر بالخير فيما يتعلق بكفاءة المجلس في المستقبل.
وقال الدبلوماسي "الافتراض هو أن (إدارة ترمب) ستكون أقل تواصلا مع الأمم المتحدة من إدارة (الرئيس باراك) أوباما والتي كانت أكثر التزاما بالعمل للتوصل لحلول جماعية من إدارات أمريكية أخرى."
وتحدث عدد من دبلوماسيي الأمم المتحدة عن افتقار ترمب للوضوح بشأن سياسته الخارجية.
وقال السفير العراقي لدى الأمم المتحدة محمد علي الحكيم للصحفيين اليوم "لم نسمع في حقيقة الأمر أي مؤشر واضح عن توجهاته" مضيفا أنه يعتقد أن الأمم المتحدة ستظل مهمة.
وقال "إذا كان هناك أي تغير في السياسة فسنحدد في وقت لاحق ما الذي سنفعله حيال ذلك. الآخرون يقولون هذا أشبه بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لكن هذا ما اختاره الأمريكيون."
وعبر سفير اليمن لدى الأمم المتحدة خالد اليماني عن أمله في أن "يساهم الرئيس الجديد بشكل إيجابي في حل أزمات الشرق الأوسط". وأقر
بأن ترمب لم يحدد خطة للسياسة الخارجية يمكن أن يراها الناس.

وحذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد الحسين الشهر الماضي من أن العالم سيكون في خطر إذا انتخب ترمب رئيسا. وقال المتحدث باسمه إن الأمير زيد سيواصل التحدث بصوت مرتفع بشأن أي سياسات أو ممارسات لترمب تقوض أو تنتهك حقوق الإنسان.
ولخص دبلوماسي غربي طلب عدم نشر اسمه تأثير فوز ترمب على الأمم المتحدة بقوله "أعتقد أن التأثير سيستمر لفترة طويلة."

السماح لمقاتلي المعارضة بمغادرة المدينة

"العفو الدولية" تدعو ترامب لاحترام حقوق الإنسان

المصدر: عيون الخليج الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
http://www.gulfeyes.net/world/860788.html

دعت منظمة العفو الدولية "أمنستى"، اليوم الأربعاء، الرئيس الأمريكى المنتخب دونالد ترامب للالتزام بالحفاظ على حقوق الإنسان، وانتقدت "الخطاب السام" الذى اتسمت به حملته الانتخابية.
وقالت الأمين العام للمنظمة فى لندن، ساليل شيتى، إن ترامب أثار مخاوف حقيقية حول قوة الالتزام الذى نتوقع أن تبديه الولايات المتحدة تجاه حقوق الإنسان فى المستقبل، وعليه أن يدير ظهره ويتغاضى عن كل ما قاله أثناء حملته الانتخابية، وأن يؤكد تمسكه بالالتزامات التى قطعتها الولايات المتحدة على نفسها فيما يخص حقوق الإنسان داخل البلاد وخارجها.
ومن ناحية أخرى قامت المديرة التنفيذية لفرع المنظمة نفسها فى الولايات المتحدة، مارجريت هوانج، بانتقاد الخطاب المزعج والسام أحيانا الذى صدر عن ترامب أثناء حملته الانتخابية، وأكدت أنه من المستحيل أن يتحول مثل هذا الخطاب إلى سياسة دولة ومنهج حكومة أمريكا، فالملاحظات المعادية للأجانب والمسيئة للنساء وغيرها من التعليقات المثيرة للكراهية لا مكان لها فى السياسات الحكومية الأمريكية."

www.alghad.jo

"حقوق الإنسان" يدعو لإقرار "معدل العنف الأسري"

المصدر: صحيفة الغد الأردني الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م
رابط الخبر

عمّان - الغد
دعا المركز الوطني لحقوق الانسان إلى الإسراع في إقرار المشروع المعدّل لقانون العُنف الأسري، ومشروع قانون حقوق الطفل، وسنّ قانون خاص يحمي كبار السن اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وصحيا.
وأكد "اقتران ارتفاع معدلات الجريمة بارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المُجتمع وتعاطي المواد المخدّرة ذات التّأثير الحاد على الجهاز العصبيّ المركزيّ للإنسان".
وطالب المركز، في بيان أمس، الى إيقاع "أقسى العقوبات بحق من تسوّل لهم نفسه الاتجار بالمواد المخدّرة، واتخاذ اجراءات وسياسات من شأنها تفعيل الاستراتيجية الوطنيّة لمكافحة الفقر، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل".
وأشار إلى "الارتفاع الملحوظ في أعداد حالات العُنف الأسري بشكل عام، وجرائم القتل بشكل خاص في العام الحالي، ولا سيّما الجرائم الواقعة على النّساء علاوةً على اختلاف أنماطها المُعتادة".
وقال "يبدو للوهلة الأولى أنّ أسباب ودوافع ارتكاب هذه الجرائم هي اجتماعية كالخلافات الشخصيّة أو الماليّة، أو لأساليب التّنشئة التي تؤثّر بشكلٍ مباشرٍ على طريقة تفكير الفرد وأسلوبه في التّعامل مع الآخرين".
لكنه أضاف أنّ اللافت في الأمر هو "اقتران ارتكاب الجريمة بارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المُجتمع وتعاطي المواد المخدّرة ذات التّأثير الحاد على الجهاز العصبيّ المركزيّ للإنسان".
ودعا الى تكاتف الجُهود الحكوميّة وقوى المُجتمع المدنيّ للوقوف وبشكلٍ دقيقٍ على أسباب ارتكاب تلك الجرائم، وتقديم الحلول للحد منها، وتكثيف البرامج التوعويّة بدءاً من تطوير المناهج المدرسيّة والجامعيّة وتبنيها لمفاهيم حقوق الإنسان، وحقوق المرأة وحمايتها من العنف.
ودعا وسائل الإعلام الى تسليط الضوء على قضايا العنف الأسريّ وجرائم القتل بشكل عام، لتشكيل رأي عام حول أسبابها وأبعادها، وضرورة وضع الحلول الجذرية لها.

كاريكاتير

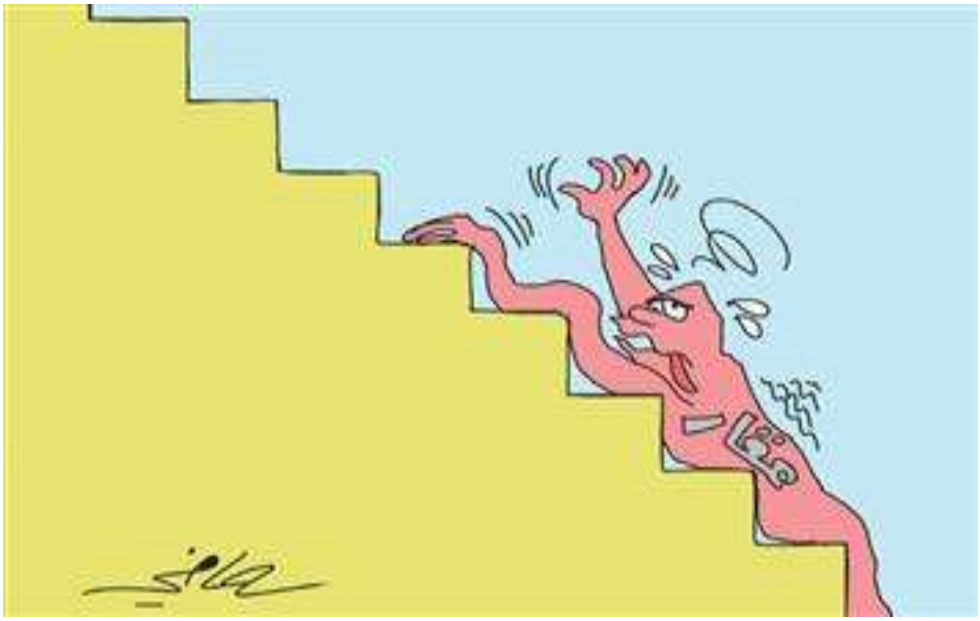

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة
4 صفر 1438هـ -
4 نوفمبر 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20161104/cr5.htm

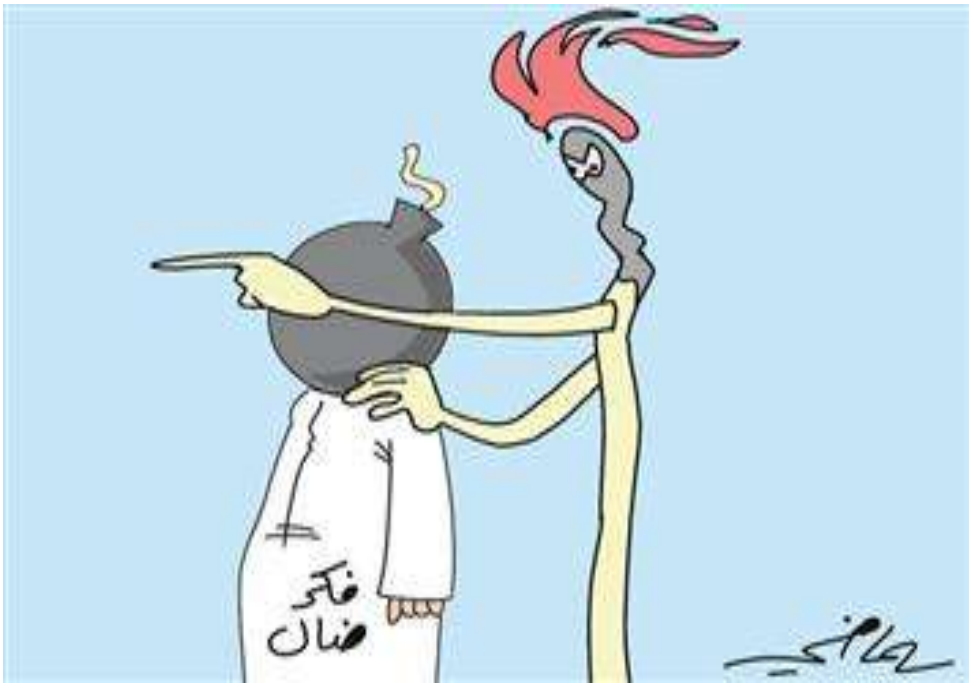

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد
6 صفر 1438هـ -
6 نوفمبر 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20161106/cr3.htm

المصدر: جريدة الرياض الاثنين
7 صفر 1438هـ -
7 نوفمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1546072

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
7 صفر 1438هـ -
7 نوفمبر 2016م

http://www.alyaum.com/article/4165276

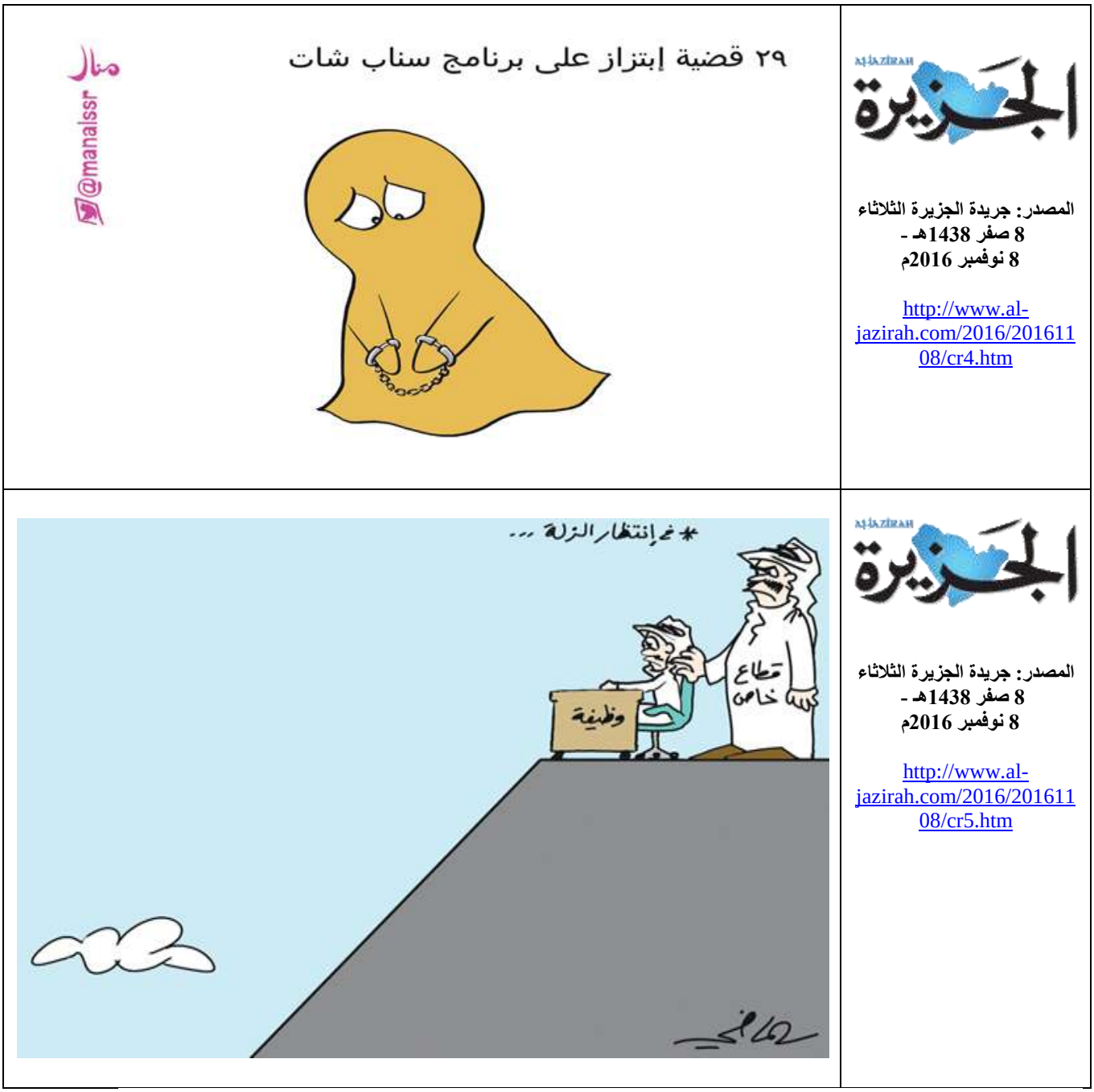
٢٩ قضية إبتزاز على برنامج سناب شات
منال
@manalssr
المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
8 صفر 1438هـ -
8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/cr4.htm
* في إنتظار النزلة ...
وظيفة
قطاع خاص
المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
8 صفر 1438هـ -
8 نوفمبر 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20161108/cr5.htm

المصدر: جريدة الجزيرة الأربعاء
9 صفر 1438هـ -
9 نوفمبر 2016م

http://www.al-jazirah.com/2016/20161109/cr1.htm

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء
9 صفر 1438هـ -
9 نوفمبر 2016م

http://www.alriyadh.com/1546572

	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م http://www.alriyadh.com/1546709
	الجزيرة AL-JAZIRAH المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 10 صفر 1438 هـ - 10 نوفمبر 2016م http://www.al-jazirah.com/2016/20161110/cr3.htm